



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة احمد درايعة-ادرار-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

أثر جاذبية مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تحت اشراف:

ا. د. حدادي عبد الغني

من اعداد الطالب:

الفضه عبد المجيد

نوقشت بتاريخ: 21 شوال 1447 الموافق ل 09 ابريل 2026

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة	الصفة
ا.د.لحسين عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	رئيسا
ا.د.حدادي عبد الغني	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	مشرفا ومقررا
د.عتيق الشيخ	أستاذ محاضر-أ-	جامعة سعيدة	ممتحنا
ا.د. بن مسعود محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
ا.د.مصطفاوي سفيان	أستاذ التعليم العالي	جامعة ادرار	ممتحنا
د.بن العارياة احمد	أستاذ محاضر-أ-	جامعة ادرار	ممتحنا

الموسم الجامعي: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى أولاً أن وفقني لإنجاز هذا العمل المتواضع
ثم أتقدم بالشكر لكل من ساعدني من قريب او من بعيد في انجاز
هذا العمل

وعلى راسهم الأستاذ المشرف: البروفيسور **حدادي عبد الغني**
على كل ما قدمه لي من دعم وتوجيهات من اجل اكمال هذا العمل
واخراجه بأفضل حلة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من البروفيسور **بن مسعود محمد**
على كل ما قدمه لي من مساعدة ومعونة وتوفير مختلف المراجع
ووضعها تحت تصرفنا، وكذا البروفيسور **المومن عبد الكريم**
على توجيهاته السديدة لنا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم
مناقشة هذا العمل.

وفي الأخير اشكر جميع اساتذتي بجامعة ادرار وخصوصا لجنة
التكوين وعلى راسهم البروفيسور **حسين عبد القادر** على مرافقته
وحرصه معنا طيلة فترة البحث.

عبد المجيد

الاهداء

الى والديا الكريمين اطال الله في
عمرهما

الى زوجتي وابنائي

الى اخوتي واصدقائي

الى جميع زملاء الدراسة

الى كل من سلك طريقا يطلب فيه العلم

عبد المجيد

الصفحة	الفهرس
1	المقدمة العامة
32	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر
33	تمهيد
34	المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله
34	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
34	أولاً: تعريف الاستثمار
36	ثانياً: الاستثمار الأجنبي
37	ثالثاً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر
37	رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر
41	خامساً: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر
42	المطلب الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
43	أولاً: حسب الغرض
44	ثانياً: حسب الوجهة
44	ثالثاً: حسب الملكية
49	رابعاً: الشركات المتعددة الجنسيات كشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
53	المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ودوافعه وأهم النظريات المفسرة له
53	المطلب الأول: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

فهرس المحتويات

56	المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
56	أولاً: الدوافع الراجعة للمستثمر الأجنبي
57	ثانياً: الدوافع الراجعة للدولة الام
58	ثالثاً: الدوافع الراجعة للدولة المضيفة
59	المطلب الرابع: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر
59	أولاً: التفسيرات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر
62	ثانياً: التفسيرات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر
72	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، اثاره، مزاياه وعيوبه والمخاطر التي تواجهه
72	المطلب الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
72	أولاً: المحددات السياسية والقانونية
72	ثانياً: المحددات الاقتصادية
75	ثالثاً: المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية
76	رابعاً: المحددات البيئية والمؤسسية
77	المطلب الثاني: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول المضيفة
77	أولاً: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات
79	ثانياً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا
80	ثالثاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة
80	رابعاً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي
81	خامساً: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

فهرس المحتويات

82	المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
82	أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر
83	ثانياً: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
85	المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
85	أولاً: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له
86	ثانياً: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر الأجنبي
89	خلاصة الفصل
90	الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال
91	تمهيد
92	المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاعمال
92	المطلب الأول: ماهية مناخ الاعمال وعلاقته بمناخ الاستثمار
92	أولاً: مفهوم مناخ الاعمال
93	ثانياً: تعريف مناخ الاستثمار
94	ثالثاً: علاقة مناخ الاعمال بمناخ الاستثمار
94	المطلب الثاني: خصائص مناخ الاعمال واهميته
94	أولاً: خصائص مناخ الاعمال
95	ثانياً: أهمية مناخ الاعمال
96	المطلب الثالث: عناصر مناخ الاعمال
96	أولاً: العناصر الأساسية

فهرس المحتويات

107	ثانيا: العناصر التكميلية
114	المبحث الثاني: عوائق مناخ الاعمال واهم السياسات والضمانات اللازمة لتحسينه
114	المطلب الأول: عوائق مناخ الاعمال
114	أولا-العوائق الاقتصادية
118	ثانيا-العوائق الإدارية والقانونية
126	المطلب الثاني: المتطلبات الاساسية لنجاح مناخ الاعمال
127	المطلب الثالث: عوامل جودة مناخ الاعمال
131	المطلب الرابع: السياسات والضمانات الاساسية لتحسين مناخ الاعمال
142	المبحث الثالث: مؤشرات مناخ الاعمال
142	المطلب الأول: المؤشرات الكمية لمناخ الاعمال
142	أولا: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية
143	ثانيا: مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي
143	ثالثا: مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business)
149	المطلب الثاني: المؤشرات النوعية لمناخ الاعمال
149	اولا: مؤشر الحرية الاقتصادية
150	ثانيا: مؤشرات المخاطر القطرية
153	ثالثا: مؤشر التنافسية العالمي
154	رابعا: مؤشر الشفافية (مدركات الفساد)
156	خامسا: مؤشر التنمية البشرية

فهرس المحتويات

156	سادسا: مؤشر الحوكمة العالمي
157	سابعا: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر إقليمي لتقييم مناخ الاعمال في الدول العربية
163	خلاصة الفصل
164	الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
165	تمهيد
166	المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر
166	المطلب الأول: السياسات والإصلاحات وبرامج الإنعاش التي شهدتها مناخ الاعمال في الجزائر
167	أولا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998)
168	ثانيا: مرحلة البحبوحة المالية (2001-2014)
174	ثالثا: مرحلة الانكماش الاقتصادي (2015-2019)
174	رابعا: النموذج الجديد للنمو - رؤية الجزائر 2030
175	المطلب الثاني: الإطار القانوني لمناخ الاعمال في الجزائر
175	أولا: الفترة من 1962 الى غاية 1990
177	ثانيا: قانون النقد والقرض 90-10
177	ثالثا: المرسوم التشريعي 93-12
178	رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2001 (الامر 01-03)
179	خامسا: القوانين والتعديلات الصادرة بين سنتي 2006 و 2009 التي مست منظومة الاستثمار في الجزائر
181	سادسا: القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار
182	سابعا: القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار

فهرس المحتويات

186	ثامنا: القانون 23-17 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية
187	المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لمناخ الاعمال في الجزائر
187	أولاً: المجلس الوطني للاستثمار (CNI)
188	ثانياً: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)
191	ثالثاً: الشبائيك الوحيدة
192	رابعاً: اللجنة العليا للطعون
193	خامساً: الوكالات المكلفة بمنح وتسيير العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية
195	المطلب الرابع: امكانيات وعوائق مناخ الاعمال في الجزائر
195	أولاً: امكانيات مناخ الاعمال في الجزائر
198	ثانياً: عوائق مناخ الاعمال في الجزائر
201	المبحث الثاني: تحليل مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر
201	المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business)
206	المطلب الثاني: مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر
208	المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر
211	المطلب الرابع: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر
222	المطلب الخامس: وضعية الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
225	المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
225	المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من 1990 الى 2024
228	المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

فهرس المحتويات

228	أولاً: التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة من 1998 الى 2001
232	ثانياً: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة (2003-2015)
236	ثالثاً: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة من 2015 الى 2019
238	المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
249	خلاصة الفصل
250	الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
251	تمهيد
252	المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي
252	المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي (Économétric)
252	المطلب الثاني: وظائف الاقتصاد القياسي
253	المطلب الثالث: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي
253	المطلب الرابع: أهداف الاقتصاد القياسي
254	المطلب الخامس: السلاسل الزمنية واستقراريتها
258	المطلب السادس: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ
258	أولاً: التكامل المشترك
260	ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ: (ECM)
260	المطلب السابع: تحليل منهجية نموذج الانحدار الذاتي مع فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)
260	أولاً: مفهوم نموذج ARDL

فهرس المحتويات

262	ثانيا: مميزات نموذج ARDL
263	ثالثا: الخطوات الأساسية لتطبيق نموذج ARDL
264	رابعا: الصياغة الرياضية لنموذج ARDL
266	المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة وتقدير النموذج القياسي
267	المطلب الأول: النموذج الرياضي الأول ومتغيرات الدراسة القياسية
267	أولا: تحديد متغيرات الدراسة
270	ثانيا: تحديد النموذج
272	ثالثا: تحليل نتائج المدى القصير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
275	رابعا: تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
276	خامسا: اختبار صحة واستقرار النموذج (تشخيص المشاكل)
278	سادسا: التفسير الاقتصادي للنتائج
280	المطلب الثاني: النموذج الرياضي الثاني ومتغيرات الدراسة القياسية
281	أولا: بناء مؤشر مركب يحتوي على أربع مؤشرات (مؤشر جودة المؤسسات)
285	ثانيا: تأثير مؤشر جودة المؤسسات IQI على الاستثمار الأجنبي المباشر
289	ثالثا: اختبار صحة واستقرار النموذج
291	رابعا: التفسير الاقتصادي للنتائج
294	خلاصة الفصل
295	الخاتمة
304	قائمة المراجع والمصادر

فهرس المحتويات

336	الملاحق
346	الملخص

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-03)	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business) خلال الفترة 2020-2005	201
(02-03)	مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر من سنة 2003 الى 2023	207
(03-03)	مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر من سنة 1996 الى 2023	208
(04-03)	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من سنة 1995 الى سنة 2024	212
(05-03)	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة(2013-2019)	222
(06-03)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من 1990 الى 2024	226
(07-03)	الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين(1998-2001)	229
(08-03)	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)	232
(09-03)	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2015 الى 2019	236
(10-03)	التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2003-2015)	239
(11-03)	المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019)	242
(12-03)	تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب القطاعات الفترة(2015-2019)	244
(13-03)	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2003-2024)	246
(01-04)	متغيرات الدراسة	267
(02-04)	الإحصاءات الوصفية	268
(03-04)	مصفوفة الارتباط	268
(04-04)	اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)	271

272	التكامل المشترك Bound test	(05-04)
273	العلاقة على المدى القصير	(06-04)
275	العلاقة على المدى الطويل	(07-04)
276	اختبار صحة واستقرار النموذج	(08-04)
282	نتائج اختبارات ملاءمة البيانات لتطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA)	(09-04)
285	اختبار استقرارية IQ	(10-04)
286	التكامل المشترك Bound test	(11-04)
287	العلاقة على المدى القصير	(12-04)
288	العلاقة على المدى الطويل	(13-04)
289	اختبار صحة واستقرار النموذج	(14-04)

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
162	مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار	(01-02)
202	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business) خلال الفترة 2005-2020	(01-03)
207	مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر من سنة 2003 الى 2023	(02-03)
210	مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر من سنة 1996 الى 2023	(03-03)
212	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من سنة 1995 الى 2024	(04-03)
215	وضعية الجزائر في الأسواق المفتوحة من سنة 1995 الى سنة 2024	(05-03)
217	وضعية الجزائر في حجم الحكومة من سنة 1995 الى سنة 2024	(06-03)
219	وضعية الجزائر في الكفاءة التنظيمية من سنة 1995 الى سنة 2024	(07-03)
220	وضعية الجزائر في سيادة القانون من سنة 1995 الى سنة 2024	(08-03)
223	مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)	(09-03)
227	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (1990-2024)	(10-03)
230	التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بين (1998-2001)	(11-03)
230	الشكل رقم: التوزيع النسبي للدول المستثمرة في الجزائر بين (1998-2001)	(12-03)
234	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) حسب قيمة الاستثمار	(13-03)
234	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2003-2015) حسب عدد المشاريع	(14-03)
237	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة بين (2015-2019) حسب التكلفة	(15-03)

237	اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة بين(2015-2019) حسب عدد المشاريع	(16-03)
239	اهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر خلال الفترة ما بين(2003-2015) حسب التكلفة	(17-03)
240	توزيع نسب الاستثمار على القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة ما بين(2003-2015)	(18-03)
240	توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة ما بين(2003-2015)	(19-03)
243	المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019)	(20-03)
245	تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب القطاعات الفترة(2015-2019)	(21-03)
247	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2003-2024) وفق التكلفة وعدد المشاريع	(22-03)
247	عدد الوظائف في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ما بين (2003-2024)	(23-03)
269	مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر(1995-2023)	(01-04)
269	الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(1995-2023)	(02-04)
277	اختبارCUSUM	(03-04)
278	اختبارCUSUMSQ	(04-04)
285	مؤشر اداء المؤسسات في الجزائر خلال الفترة(2003-2023)	(05-04)
290	اختبارCUSUM	(06-04)
291	اختبارCUSUMSQ	(07-04)

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
337	الإحصاءات الوصفية	01
337	مصفوفة الارتباط	02
338	الاستقرارية FDI	03
339	الاستقرارية Ecofreedom	04
339	الاستقرارية Credit	05
340	الاستقرارية GDP	06
340	الاستقرارية INF	07
341	اختبار Akaike	08
341	التكامل المشترك	09
342	اختبار Jarque Bera	10
342	اختبار Ramsey	11
342	اختبار الارتباط الذاتي	12
343	اختبار تجانس تباين الأخطاء	13
343	استقرارية IQI	14
344	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	15
345	اختبار الارتباط الذاتي	16
345	اختبار تجانس تباين الأخطاء	17
345	اختبار Ramsey	18
345	اختبار التكامل المشترك	19

جدول المختصرات

الشرح	الاختصار
منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	UNCTAD
البنك الدولي	World Bank
صندوق النقد الدولي	IMF
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
الناتج القومي الإجمالي	GNP
مؤشر سهولة ممارسة الاعمال	Doing Business
مؤشر الجاهزية لأنشطة الاعمال	Business -READY
القرض الموسع	MEDC
وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها	APSI
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI
الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار	AAPI
المجلس الوطني للاستثمار	CNI
مؤشرات الحوكمة العالمية	WGI
القروض المحلية للقطاع الخاص	Credit
مؤسسة التراث العالمي	heritage
مؤشر الحرية الاقتصادية	EcoFreedom
النمو الاقتصادي	GDP
التضخم	INF
تقنية تحليل المكونات الرئيسية	PCA
مؤشر جودة المؤسسات	IQI

المقدمة العامة

شهد العالم عقب الحرب العالمية الثانية ثورة اقتصادية وتنافس كبير بين الدول في عديد المجالات الاقتصادية نتيجة ظاهرة العولمة، وفي هذا الصدد سعت معظم الدول الى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة لجعل اقتصاداتها اكثر تنافسية وانفتاحا على العالم الخارجي، لذلك عملت على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في عصر العولمة، إذ أصبح وسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا والمعرفة والخبرة، ومصدراً لتمويل المشاريع التنموية وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص الشغل والتخفيف من حدة البطالة والاثار الاجتماعية الناجمة عنها، وفي المقابل يعتبر مناخ الأعمال من أبرز المحددات التي تفسر تباين قدرة الدول على استقطاب هذه الاستثمارات، حيث يرتبط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بمدى ملاءمة البيئة القانونية والمؤسسية والتنظيمية، إضافة إلى استقرار السياسات الاقتصادية ووضوح الرؤية التنموية، وهو ما جعل الدول تتنافس فيما بينها على توفير البيئة والمناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشريع القوانين وتبسيط الإجراءات ومنح العديد من الامتيازات والاعفاءات في مختلف المجالات من اجل استقطابه وزيادة جاذبيته، بغرض الاستفادة من المزايا العديدة التي يوفرها.

في هذا السياق، تبرز حالة الجزائر باعتبارها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية وخاصة المحروقات،

وبعد الازمات التي مرت بها في الثمانينات وبداية التسعينات نتيجة تراجع مداخيل وعائدات الدولة من المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كان لزاما عليها البحث عن مصادر جديدة للتمويل وهو ما دفعها الى سن العديد من التشريعات والقوانين التي من شأنها تحسين مناخ الاعمال وزيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ظلت متواضعة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وقد ارتبط ذلك بمجموعة من العوامل في مقدمتها طبيعة مناخ الأعمال الذي لا يزال يواجه عدة تحديات على مستوى البنية المؤسسية، الإطار التشريعي، الشفافية، والبنية التحتية، وعليه فإن دراسة أثر جاذبية مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تمثل إشكالية علمية واقتصادية ذات أهمية نظرية وعملية.

بالرغم مما تتمتع به الجزائر من مقومات اقتصادية وموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لاستقطاب تدفقات هائلة ومعتبرة من الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن جاذبيته تخضع لطبيعة مناخ الأعمال، الذي يتأثر بجملة من العوامل الاقتصادية، المؤسسية، والتنظيمية، وفي هذا السياق يعالج بحثنا الإشكالية التالية:

ما أثر جاذبية مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية

1. ما أهمية تحسين مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. ما أثر الإصلاحات الاقتصادية والقانونية لمناخ الأعمال على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؟
3. ما طبيعة العلاقة بين مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟
4. هل تؤثر المؤشرات الدولية الخاصة بتقييم مناخ الأعمال على جاذبية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر؟

الفرضية الرئيسية:

يؤثر مناخ الاعمال على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الفرضيات الفرعية:

1. كلما تحسنت مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر زادت القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
2. أثر الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في مناخ الاعمال الجزائري، على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدودًا بفعل بطء وتيرة التغيير والإصلاحات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات؛
3. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر ضعيفة وجد متواضعة رغم ما تمتلكه من إمكانيات ومؤهلات وذلك بسبب عدم استقرار مناخ الأعمال بالجزائر؛

4. ضعف بعض مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر (كالإطار المؤسسي، الكفاءة التنظيمية، الشفافية، الحرية الاقتصادية...) أثر على استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع أهمها:

❖ الأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى المحلي والدولي واهتمامي بالبحث في هذا المجال؛

❖ الاهتمام الكبير الذي يحظى به تحسين مناخ الاعمال من اجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة؛

❖ محاولة تشخيص حالة مناخ الاعمال في الجزائر وتقديم توصيات عملية من شأنها المساهمة في تحسينه وزيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

❖ كونها دراسة مهمة لمعرفة مدى تأثير مناخ الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وذلك من خلال اهم التحفيزات والتسهيلات الممنوحة له واهم العوائق التي تحول دون بلوغه المستوى المنشود؛

❖ تسهم في إبراز العلاقة بين مختلف المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية والتنظيمية وبين الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ تمكين صناع القرار في الجزائر من تشخيص واقع مناخ الأعمال وتحديد العوائق الأساسية التي تحد من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر؛

❖ تقديم بدائل وتوصيات عملية يمكن أن تسهم في تحسين بيئة الأعمال وجعل الجزائر أكثر قدرة على المنافسة إقليمياً ودولياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أهداف البحث:

❖ إبراز الأطر النظرية لمناخ الأعمال وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ تحليل واقع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

❖ دراسة وتحليل المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال في الجزائر وتطورها عبر الزمن.

❖ اختبار العلاقة بين مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ تقديم توصيات عملية لصناع القرار من أجل تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الجاذبية الاستثمارية للجزائر.

منهجية البحث:

سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لعرض المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر ومناخ الاعمال والمؤشرات الدولية ذات الصلة وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بجاذبية مناخ الاعمال الجزائري وكذا الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتحليلها، والمنهج الاستقرائي بغرض اجراء مسح للدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، كما سيتم الاعتماد على المنهج القياسي من اجل قياس وتحديد المؤشرات المؤثرة في جاذبية مناخ الاعمال الجزائري للاستثمار الأجنبي المباشر حتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية المطروحة.

صعوبات الدراسة: يعتبر البحث العلمي عمل مخوف بالصعوبات والتحديات التي تفرض على الباحث ان يتجاوزها، ومن اهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث صعوبة ايجاد المراجع المختصة بمناخ الاعمال وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، اما في الجانب التطبيقي فقد واجهنا عدة صعوبات في الحصول على الاحصائيات لفترة طويلة خصوصا تلك المتعلقة بمناخ الاعمال ومؤشرات تقييمه.

حدود الدراسة

الحدود الزمنية: تحدد المجال الزمني لدراستنا في الفترة الممتدة ما بين (1990-2023) باعتبارها مرحلة عرفت تحولات اقتصادية وتشريعية مهمة، بالإضافة الى انها الفترة التي توفرت فيها البيانات.

الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية لهذه الدراسة في حالة الجزائر.

الدراسات السابقة:

يُعد مناخ الأعمال العامل الأساسي والحاسم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في العديد من الدول على غرار الجزائر، التي تسعى إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن الاعتماد الكبير على المحروقات. ويهدف هذا الجزء من بحثنا إلى مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت أثر جاذبية مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي، تحليل نقاط القوة والضعف، واستخلاص الفجوات البحثية التي ستساهم هذه الأطروحة في سدها.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة عوامل ومؤشرات مناخ الأعمال المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وركزت معظم هذه الدراسات على تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في سياقات جغرافية وموضوعية متنوعة، مع التركيز على العوامل الاقتصادية، المؤسسية، والبنية التحتية. وسنحاول تقسيم هذه الدراسات الى ثلاث اقسام دراسات جزائرية ودراسات عربية ودراسات غربية.

دراسات عن الجزائر

حاولت العديد من الدراسات تحديد اهم العوامل والمؤشرات المؤثرة على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر أهمها:

1. دراسة (مصلحة يحيى 2011-2012) التي قامت بدراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا عن دور تحسين مناخ الاعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والوقوف عند مناخ الاعمال في الجزائر وقدراته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذا مقارنة مناخ الاعمال في الجزائر مع نظيره في بولونيا، وتوصل من خلالها الباحث الى ان الجزائر حققت تحسنا كبيرا على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وفي الجانب الأمني، لكنها ما تزال متأخرة في مؤشرات أخرى على غرار العولمة والحرية الاقتصادية، والحوكمة والشفافية ومؤشر سهولة ممارسة الاعمال، بالإضافة الى عدم توافر المناطق الحرة وضعف البنية التحتية وتأخر القطاع البنكي، كما ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر رغم زيادتها الا انها بقيت محصورة في قطاع المحروقات بنسبة كبيرة. كما توصل الى نتيجة مفادها ان تحسين مناخ الاعمال يؤدي الى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فمن خلال مقارنته بين الجزائر وبولونيا توصل الى ان بولونيا التي تحسنت وضعيتها في المؤشرات شهدت تدفقات كبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر، عكس الجزائر التي لا تزال متأخرة في أدائها على مستوى المؤشرات وهو ما أثر على جاذبيتها للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة (سي عفيف البشير 2015-2016) التي حاولت معالجة عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال نموذج الجاذبية، وتوصل في نهاية بحثه الى ان الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يزال محصورا في قطاع المحروقات بنسبة كبيرة، ومن خلال محاولته لمعرفة مدى جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام نموذج الجاذبية اعتمد على عدة متغيرات مفسرة والتي لها علاقة مع الاستثمار مثل الناتج المحلي الخام، عدد السكان، التضخم...، وخلص في النهاية الى الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى الى المستوى المطلوب بالرغم من تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، وذلك راجع حسبه لعدة أسباب أهمها الفساد، البيروقراطية وتفشي الرشوة، واكد في الأخير الى ان مناخ الاستثمار في الجزائر لازال يحتاج الى الكثير من التحسين لزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3. دراسة (بن ياني مراد، قارة إبراهيم ومناقر نور الدين 2017) التي تناولت تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقامت بالتركيز على العوامل الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على معدل الاستثمار، وخلصت الى ان هناك علاقة توازنية طويلة الاجل بين كل من: معدل النمو الاقتصادي (GDP growth rate)، أسعار النفط (Oil prices)، سعر الصرف الاسمي (Nominal exchange rate)، الإنفاق الحكومي (Government spending)، الائتمان المصرفي (Credit as % of GDP) والاستثمار الأجنبي المباشر وتؤكد هذه الدراسة أن مناخ الاستثمار في الجزائر يتأثر بشدة بالعوامل الاقتصادية الكلية، خاصة أسعار النفط والإنفاق الحكومي. وتوصي هذه الدراسة بضرورة القيام بإصلاحات هيكلية لتعزيز الاستثمار الخاص وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي.

4. دراسة (بن مريم محمد وبن نافلة قدور 2017) التي حاولت من خلال نموذج التكامل المشترك تحديد اهم المتغيرات الحقيقية والنقدية المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1987-2015 والتي أكدت أن الاستقرار الأمني والسياسي هو حجر الزاوية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، يليه العوامل النقدية (التضخم، سعر الفائدة). كما أظهرت هذه الدراسة أهمية السياسات الاقتصادية الكلية (خاصة في قطاع المحروقات) وتأثيرها على تدفقات الاستثمار، ووضحت هذه الدراسة ان هذه النتائج تتطلب إصلاحات هيكلية لتعزيز جاذبية الجزائر كوجهة استثمارية متنوعة ومستقرة.

5. دراسة (بن ديبش نعيمة وبوظلعة محمد 2017) التي قامت بقياس تأثير الحوكمة والبيئة المؤسسية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر للفترة 1996-2015، باستخدام نموذج الانحدار الخطي

المتعدد وطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، وخلصت الى وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية، حقوق الملكية، الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، كما توصلت الى وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، بالإضافة الى عدم وجود أي علاقة بين مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

وأكدت هذه الدراسة على أن تحسين **الحوكمة والبيئة المؤسسية** (خاصة الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية والاستقرار السياسي) يعزز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. دراسة (ستي حميد 2017) التي قامت بمحاولة قياس مختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة على انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 باستخدام نموذج الجاذبية، وتوصلت الى ان هناك تأثير إيجابي لمتغيرات كل من حجم الاقتصاد، نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، سعر الصرف وعدد السكان لكل من الجزائر والدول المستثمرة فيها على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد، كما توصلت الى ان هناك تأثير سلبي لكل من معدل التضخم والمسافة الجغرافية على حجم الاستثمار الأجنبي الوافد. وتوصلت الى ان هناك تأثير معنوي إيجابي لبعض المتغيرات الوهمية ممثلة في الحدود المشتركة، اللغة الرسمية المشتركة والواجهة البحرية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجزائر، في حين ان هناك تأثير سلبي للماضي الاستعماري على هذه الاستثمارات.

7. دراسة (قسميوري كفية وعلوي نريمان 2018) التي اشارت الى الأطر القانونية لسياسة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودورها في تقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية، وخلصت الدراسة الى ان المشرع الجزائري قد حاول منافسة الدول الأخرى في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال وضع نصوص قانونية محفزة ومشملة على كل الضمانات اللازمة ومنح مزايا واعفاءات ضريبية، وكذا تقديم اعانات وتمويلات، الا ان حجم الاستثمارات الأجنبية لم يكن يتناسب مع مستوى الطموحات والاهداف التي سطرتهها الدولة، وذلك بسبب العوائق الكثيرة التي لا زال يواجهها المستثمر الأجنبي بالجزائر والتي كشفت عنها مختلف التقارير الدولية الصادرة عن هيئات متخصصة والتي رتبت الجزائر في مراتب متأخرة، سيما فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية التي تتسم بعدم الشفافية والنزاهة والبيروقراطية، والإجراءات المرتبطة بالتحويلات البنكية، والفساد الكبير الذي مس مختلف هيئات الدولة .

وأكدت هذه الدراسة في النهاية الى انه لا يمكن التركيز على الطابع القانوني للاستثمار فقط لجعل المناخ الاستثماري أكثر جاذبية بل لابد ان تتماشى كل مؤشرات ضمان لجاذبية الاستثمار مع بعضها البعض وبشكل متناسق، فلا يمكن فرض قوانين على المستثمر الأجنبي في ظل غياب الشفافية.

8. دراسة (تمار امين 2018) حول تأثير معدلات التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1990-2016، التي توصلت من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الى وجود علاقة معنوية وعكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل، كما توصلت الى وجود علاقة معنوية موجبة غير متوقعة في الاجل القصير، وذلك راجع الى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمحددات أخرى من غير التضخم متعلقة بالجوانب القانونية والتشريعية والأوضاع الأمنية، وهو ما يتطلب استمرار تحسين بيئة الأعمال، وأشارت هذه الدراسة الى ان حصة الجزائر من FDI ضعيفة (لا تتجاوز 5% من الناتج المحلي الخام)، مع تركيزها على قطاع المحروقات، مما يبرر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتحسين التمويل والتسهيلات الائتمانية.

9. دراسة (بن مريم محمد 2018) التي حاولت من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، قياس تأثير الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، وخلصت هذه الدراسة الى ان متغيرات سعر الصرف، الصادرات، الواردات والنفقات العامة ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما متغيرات الوضع الأمني، أسعار البترول، سعر الفائدة، التضخم، حجم الديون، المعروض النقدي وحجم الضرائب ساهمت في عزوف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الجزائر.

كما توصلت هذه الدراسة الى ان انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وإعلان الحرب على الإرهاب خلال العشرية السوداء مثلت اهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

الدراسة تؤكد أن الاستقرار السياسي والاقتصادي هما الركيزة الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، مع ضرورة معالجة التشوّهات الهيكلية في الاقتصاد الكلي.

10. دراسة (عبد الصمد بن عبد الرحمن وعمراني عبد النور قمار 2018) باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي، حول أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر للفترة 2000-2016، والتي توصلت الى وجود علاقة معنوية إيجابية بين كل من مؤشر حرية التجارة ومؤشر الانفاق

الحكومي وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر ووجود علاقة معنوية بإشارة سالبة بين مؤشر التحرر من الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي ان الشفافية وقلة الفساد تؤدي الى انتعاش فرص الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال.

كما توصلت الى وجود علاقة عكسية غير معنوية بين مؤشر حرية ممارسة الاعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي ان كل زيادة في مؤشر حرية ممارسة الاعمال تؤدي الى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتؤكد هذه الدراسة على أهمية تعزيز الحرية الاقتصادية، خاصة في مجالات التجارة والإنفاق الحكومي، وتقليل الفساد لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتشير إلى أن الجزائر لا تزال بعيدة عن مستوى التنافسية العالمية، وهو ما يتطلب منها القيام بإصلاحات في السياسات الاقتصادية والإدارية.

11.دراسة (عبد الحق طير وآخرون سنة2019) التي تناولت قياس أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات مقطعية لنماذج بانل للفترة (2003-2016) وتوصلت من خلال طريقة المربعات الصغرى ونموذج الاثار الثابتة والاثار العشوائية الى وجود علاقة معنوية وعكسية بين متغير الفساد وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، أي كلما زاد حجم الفساد انخفض حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية. وقد ابرزت هذه الدراسة أهمية عوامل أخرى مثل الانفتاح الاقتصادي والموارد الطبيعية في تعزيز جاذبية الاستثمار، بينما أظهرت متغيرات مثل البنية التحتية وحجم السوق تأثيرًا محدودًا أو غير متوقع.

12.دراسة (عبد المالك بضيف وآمال براهيمية 2019) التي قامت بتحليل أداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلصت الدراسة الى جوانب الضعف التي تكتنف أداء الاقتصاد الجزائري وتضعف قدرته على جذب مختلف الاستثمارات وذلك من خلال معظم المؤشرات التي قام الباحث بدراستها، حيث تشير معظمها الى ان بيئة الاعمال في الجزائر تكتنفها الكثير من التعقيدات والعوائق كالبيروقراطية والتعقيدات الإدارية بالإضافة الى ضعف القطاع المالي وارتفاع الضريبة.

13.دراسة (دلال بن سمينة 2019) التي قامت بدراسة تقييمية وتشخيصية لجاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت في نهاية بحثها الى ان تصنيف الجزائر في المؤشرات الدولية يعكس ضعف مناخ الاستثمار وبيئة الاعمال فيها، وخلصت في نهاية بحثها الى اهم عوائق مناخ الاعمال وضعف جاذبيته

للاستثمارات الأجنبية والتي من بينها ضعف البيئة المؤسسية وبيئة أداء الاعمال، ضعف السوق المالي، البيروقراطية وتفشي الفساد، إضافة الى ضعف حجم السوق وسهولة النفاذ اليه نتيجة ضعف الانفتاح على العالم الخارجي.

14.دراسة (روشو عبد القادر 2019) التي حاولت تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر ومدى جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2019، وتوصلت هذه الدراسة الى ان عملية استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر متوقفة على مدى جاذبية المناخ الاستثماري للدولة المعنية، كما توصلت الى ان المناخ الاستثماري في الجزائر لايزال يكتنفه الكثير من الغموض خصوصا في الجانب التشريعي.

15.دراسة (Mezouri ettayib 2020) التي قامت بدراسة أثر الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1995-2018 من خلال مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية واستخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وخلصت هذه الدراسة الى ان الفساد يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير والطويل وان السيطرة على الفساد ستحسن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، واوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز مكافحة الفساد من خلال تحسين الشفافية، تعزيز حقوق الملكية، وتطوير بيئة تنافسية عادلة لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين المناخ الاستثماري.

16.دراسة (غالية عباس وسمية بوقفطان 2021) التي قامت بقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1970-2018، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتوصلت الى وجود أثر سلبي ومعنوي لكل من الانفاق الحكومي ومعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدم وجود تأثير لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

17.دراسة (وسعي رابح ورملي محمد 2021) التي قامت بتحليل واقع بيئة الاعمال في الجزائر وتأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1980-2020 ، و توصلت من خلال استخدام نموذج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى، الى وجود ارتباط ذو علاقة إيجابية احصائيا بين مؤشرات الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص، الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي، مدفوعات الضرائب، معدل انتشار سوء التغذية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، اما مؤشرات كل من أداء الخدمات اللوجستية، الوقت اللازم للحصول

على الكهرباء، الالتحاق بالمدارس، التعليم العالي فترابطها علاقة إيجابية طويلة المدى مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتؤكد هذه الدراسة أن بيئة الأعمال في الجزائر تؤثر بشكل مباشر (إيجابياً وسلبياً) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وركزت على أهمية تحسين مؤشرات مثل التعليم العالي والائتمان المحلي للقطاع الخاص، وأوضحت بان صعوبات إجراءات تسجيل الممتلكات، الخدمات اللوجستية، والحصول على الكهرباء تشكل اهم العوائق أمام تدفقات الاستثمار. وتوصي هذه الدراسة بتحسين بيئة الأعمال من خلال سياسات تحفيزية وتسهيلات إدارية لتعزيز التنافسية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

18.دراسة (سي جيلالي هاشمي ومختاري فيصل 2022) حول تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي استخدمت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وتوصلت الى وجود علاقة طويلة الاجل بين كل من مؤشري سيادة القانون واستقرار الحكومة وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وان هناك تأثير إيجابي لمؤشر الاستقرار السياسي وسيادة القانون واستقرار الحكومة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر على المدى الطويل، وتأثير سلبي لمؤشر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تؤكد هذه الدراسة أن البيئة السياسية والحكومة الرشيدة تلعبان دوراً محورياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. وتوصي بإصلاحات هيكلية لتعزيز الثقة وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

19.دراسة(MEBTOUCHE ELaldja2022) التي تطرقت من خلال نموذج الجاذبية، الى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، ووجدت بان هناك علاقة إيجابية بين حجم الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر ووجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد السكان في الدول المستثمرة في الجزائر، أي ان زيادة الدخل او عدد السكان في تلك الدول تزيد من الاستثمار، كما توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة عكسية بين متغير المسافة والاستثمار الأجنبي المباشر، وكذا علاقة عكسية بين المتغيرات الوهمية المتمثلة في اللغة المشتركة والاستعمار المشترك، وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، وخلصت هذه الدراسة الى ضرورة تعزيز الإصلاحات المؤسسية، تحسين فعالية الحكومة، وتخفيف القيود التنظيمية لزيادة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي، مع الاستفادة من نموذج الجاذبية لتحديد السياسات المناسبة لجذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

20.دراسة (Nafissa BAMHAMMED2022) التي قامت بتحليل وتقييم أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2018 وإلى أي مدى تؤثر على مناخ الاستثمار، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتوصلت الى ان تأثير هذه المتغيرات كان ضعيفا بسبب حساسية الاستثمار لتقلبات أسعار النفط وتركزه في قطاع المحروقات، وخلصت هذه الدراسة الى ضرورة تنويع الاقتصاد، تحسين السياسات النقدية، وتطوير مناخ استثماري مرن ومستقر لتعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

21. دراسة (درقال يمينة2022) التي عالجت أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1995-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، ووجدت ان تأثير الناتج المحلي وسعر الصرف كان إيجابياً ومعنوياً، بينما التضخم ومعدل الفائدة كان لهما تأثيراً سلبياً في الجزائر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشارت هذه الدراسة الى العوائق الرئيسية امام جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في البيروقراطية، الفساد وعدم استقرار القوانين، وأكدت هذه الدراسة أهمية العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية وضرورة الإصلاحات الهيكلية في الجزائر بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

22.دراسة (مليكة زغيب ونعيمة غلاب 2024) التي تطرقت الى انعكاس مؤشرات مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتوصلت من خلال المنهج الوصفي التحليلي الى ان تصنيف الجزائر في الترتيب العالمي لمؤشرات مناخ الاستثمار متدني، حيث ان درجة الحرية الاقتصادية اقل من المعدلات العالمية لذلك يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مقموع، ونفس الشيء بالنسبة لكل من مؤشري سهولة ممارسة الاعمال والتنافسية العالمية بسبب طول الإجراءات الإدارية وتعقيدها وارتفاع تكاليفها، كما توصلت هذه الدراسة من خلال تحليلها لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى ان هناك تذبذبات في هذه التدفقات نتيجة تخوفات المستثمرين الأجانب من العراقيل التي تواجههم، وانه لا توجد أي انعكاسات مباشرة لمؤشرات مناخ الاستثمار على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما توصلت الى ان العوامل الأخرى (مثل الفساد، البيروقراطية، عدم استقرار القوانين، وضعف القطاع المالي) تؤثر بشكل أكبر على مناخ الاستثمار مقارنة بالمؤشرات المدروسة.

وتقدم هذه الدراسة تحليلاً شاملاً لأسباب ضعف جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي، مع التأكيد على أن تحسين

المؤشرات الثلاثة (الحرية الاقتصادية، سهولة الأعمال، التنافسية) هو عامل حاسم لتعزيز التدفقات، لكنه ليس كافيًا دون معالجة العوامل الهيكلية والسياسية.

دراسات عن الدول العربية

ركزت بعض الدراسات السابقة على بيئة الاعمال واهم المحددات الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية من بينها:

1. دراسة (معط الله سهام 2016-2017) التي قامت بقياس اثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، وتوصلت من خلال بيانات البائل الى ان مؤشر الحرية الاقتصادية له تأثير إيجابي ومعنوي على التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول العربية، أي ان الدول العربية المضيئة ذات المستويات المرتفعة من الحرية الاقتصادية لديها قدرة أكبر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على عكس الدول ذات المستويات المتدنية من الحرية الاقتصادية التي تكون لها جاذبية اقل وتكون منفرة وطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. دراسة (بن لكحل محمد امين 2017) التي قامت بمقارنة بين الدول المغاربية (الجزائر، تونس والمغرب) في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وحاولت ابراز اهم المشاكل والمعوقات التي تثبط جاذبية هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلصت في النهاية الى ان الجزائر وتونس والمغرب بذلت مجهودات معتبرة على غرار باقي الدول لتحسين مناخ الاستثمار من خلال عديد الإجراءات التي مست القوانين والتشريعات والهيئات الخاصة بالاستثمار الا انها فشلت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تميزت تدفقاته بالتذبذب، وكانت هذه التدفقات ضئيلة خاصة في الجزائر مقارنة بالإمكانيات التي تمتلكها، كما توصل الباحث في دراسته الى ان دول المغرب العربي قامت بإصلاحات في بيئة أداء الاعمال، لكنها لم تكن كافية للتقليل من المعوقات والعراقيل التي تعيق القيام بأداء الاعمال، حيث جاءت الجزائر في مرتبة متأخرة جدا، وهذا راجع الى تراجعها في معظم المؤشرات لسهولة أداء الاعمال عكس المغرب الذي اظهر نتائج حسنة مقارنة بتونس والجزائر. وأشار الباحث في نهاية دراسته الى نتيجة مفادها ان بيئة الاعمال غير الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر لدول المغرب العربي كان لها دورا أساسيا في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الدول.

3. دراسة (مروان عبد المالك ذنون ومحمد وحيد حسن 2018) التي قامت من خلال نموذج تصحيح الخطأ واختبار التكامل المشترك بقياس وتحليل ما إذا كان تهيئة مناخ الاستثمار من الأمور الاساسية لجذب

المستثمرين المحليين والدوليين وبالتالي تسريع النمو الاقتصادي، وتوصلت الى ان تحسين مناخ الاستثمار عبر مؤشرات محددة (كالاستقرار السياسي، البنية التحتية، والحرية الاقتصادية) يلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي، مع التأكيد على أهمية السياسات الحكومية الفاعلة.

4. دراسة (LAKHDIMI abdelhamid and others 2021) التي استخدمت بيانات البانل ومن خلال نموذج المربعات الصغرى و نموذج الآثار الثابتة والاثار العشوائية، لدراسة محددات بيئة الاستثمار وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى المنطقة العربية، ووجدت أن مؤشرات الحوكمة (مثل جودة التنظيم والاستقرار السياسي) تؤثر بشكل كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، كما توصلت الى ان الوضع السياسي، شفافية القوانين، والسيطرة على الفساد هي العوامل الأكثر تأثيرًا، بينما الفساد الإداري وارتفاع تكاليف الأعمال التجارية من أبرز العوامل الطاردة للاستثمار. وتوصي الدراسة بإصدار تشريعات تساعد على تشجيع الاستثمار، تعزيز الحوكمة والشفافية، تطوير النظام المصرفي، وتحسين الإجراءات الإدارية لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الحقيقية وتعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية.

5. دراسة (صورية عاشوري وفايزة بولعجين 2021) حول تأثير الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2001-2018 وباستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) ومن خلال نموذج المربعات الصغرى ونموذج الآثار الثابتة والاثار العشوائية، وتوصلت الى أن تحسين الحرية الاقتصادية (من خلال تقليل القيود الحكومية وتعزيز سيادة القانون) وزيادة التنمية البشرية (تحسين الصحة، التعليم، والدخل) يعززان جاذبية الاستثمار. حيث بينت هذه الدراسة ان المغرب تفوق في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر FDI بفضل تحسينات في الحرية الاقتصادية، بينما واجهت الجزائر تحديات بسبب الفساد وضعف الحرية الاقتصادية. وتوصي هذه الدراسة بتحديث قوانين الاستثمار، الاستثمار في الموارد البشرية (خاصة التعليم بمعايير دولية)، ورفع مستوى الحرية الاقتصادية لتوفير بيئة استثمارية جاذبة للشركات متعددة الجنسيات، بشكل يعزز التنمية المستدامة في المنطقة.

6. دراسة (ميلود بوعبيد وهارون الطاهر) التي حاولت ابراز واقع بيئة أداء الاعمال في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) وعلاقتها باستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة لهذه الدول، وتوصلت الى ان الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب) تعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول المنطقة، وهذا راجع الى تأخرها في تطبيق مختلف الإصلاحات الاقتصادية، وكذا تدليل الصعوبات في المناخ الاستثماري بصفة عامة، وفي بيئة الاعمال بصفة خاصة، ومن خلال رصد الدراسة لبيئة أداء الاعمال في هذه

الدول، اتضح ان هناك تباين ملموس في ترتيب هذه الدول في المؤشر العام لبيئة أداء الاعمال، اذ تصدر تونس الترتيب وتليها المغرب، اما الجزائر فتحتل المراكز الأخيرة على المستوى العالمي والعربي، وهذا دليل على التعقيدات التي يتسم بها مناخ الاستثمار في الجزائر، كعدم وضوح القوانين وانتشار البيروقراطية وتفشي الفساد والرشوة والتي ساهمت بشكل كبير في تراجع جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7. دراسة (إبراهيم خويلد + وليد صاحب 2021) التي قامت بقياس أثر جودة مؤشرات الحوكمة على تقلبات صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017، باستخدام مقارنة نموذج بانل الديناميكي مع مقدر نظام العزوم المعممة (GMM-System)، والتي اشارت الى ان مؤشرات الحوكمة معنوية في الاجل الطويل، وتلعب دورا حساسا في التقليل من تقلبات صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول MENA لا سيما مؤشر الاستقرار السياسي، حيث يرجع استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر الى الوضع السياسي والأمني، وان مؤشرات كل من المشاركة السياسية والشفافية تلعب دورا إيجابيا في جذب الاستثمارات، كما توصلت هذه الدراسة الى غياب تأثير مؤشرات الفساد والقوانين، وقد يعكس ذلك ضعف فعالية هذه المؤشرات في المنطقة أو اعتماد المستثمرين على عوامل أخرى (مثل الموارد الطبيعية).، وتؤكد هذه الدراسة أهمية البيئة السياسية المستقرة في جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة في المناطق المضطربة مثل MENA.

8. دراسة (محمد عبد العليم صابر 2022) التي قامت من خلال نموذج ب(ARDL) وباستخدام Panel Data بقياس أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول العربية، وتوصلت الى ان مؤشرات الحوكمة غير معنوية في الاجل القصير ولا تسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وان هناك علاقة طويلة الاجل بين مؤشرات الحوكمة والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ترتبط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتباطا طرديا مع كل من مؤشر جودة التشريعات ومؤشر السيطرة على الفساد، وترتبط عكسيا مع كل من مؤشر المشاركة والمسؤولية ومؤشر فعالية الحكومة، اما كل من مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون ليس لأي منهما دلالة إحصائية عند جميع المستويات ولا تفسر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في الاجل الطويل.

9. دراسة (مرتضى حسين لفته البديري ومروان شاكر عبيد الزركاني 2022) التي استخدمت نموذج الانحدار الخطي المتعدد لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى

الاقتصاد العراقي، وخلصت الى ان كل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف يرتبطان بعلاقة طردية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرتبط التضخم بعلاقة عكسية مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

10.دراسة (وسام نعمة رجب 2022) التي ركزت على قياس اهم السياسات المساعدة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية (مصر والامارات) من خلال مؤشرات الحرية الاقتصادية وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وتوصلت الى ان مؤشر الحرية الاقتصادية يعكس صورة واضحة عن مستوى تدخل الدولة في الحياة السياسية والاقتصادية ومدى تفعيل الحرية السياسية والاقتصادية وذلك من خلال مؤشرات الفرعية، كما توصلت الى وجود علاقة إيجابية بين بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد بما يتفق مع النظرية الاقتصادية، في حين لم تثبت تلك العلاقة مع بعض المتغيرات. وخلصت هذه الدراسة الى ان الامارات تحتل مراتب جيدة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية شبه كاملة وهي الأولى عربياً، اما مصر فهي تحتل مراتب متأخرة على المستوى العالمي وتتمتع بحرية اقتصادية ضعيفة، وذلك نظرا لانخفاض بعض متغيرات المؤشر الإجمالي للحرية الاقتصادية فيها مما يؤثر على الدرجة النهائية للمؤشر.

11.دراسة (مصطفى محمد عبد الكريم وغيث أيوب يوسف 2022) التي حاولت معرفة معوقات البيئة الاستثمارية في العراق بغرض توفير بيئة مناسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الى ان تعدد وتنوع الحوافز الاستثمارية يعتبر غير كافي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتأثير على قرار الاستثمار في بلد ما، بل لابد ان تكون الى جانبها عوامل أخرى مؤثرة ومحفزة على الاستثمار، كون المناخ الاستثماري في دولة ما يتكون من عدة عوامل وعناصر تتحد فيما بينها لخلق بيئة استثمارية ملائمة وجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر كالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها.

12.دراسة (امنة محمد فخري وطيب عثمان 2023) التي قامت بقياس أثر عوامل مناخ الاستثمار على القرار الاستثماري في العراق، وتوصلت الدراسة من خلال نموذج ARDL الى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المناخ الاستثماري وتكلفة الاستثمار في العراق، كما توصلت الى وجود علاقة عكسية طويلة الاجل بين مكافحة الفساد والناتج المحلي الإجمالي والاستقرار السياسي وبين تكلفة الاستثمار في العراق، وخلصت هذه الدراسة الى ان انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والإداري والمالي هي المعوقات الرئيسية لمناخ الاستثمار في العراق، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين البنية التحتية للاقتصاد العراقي الذي بدوره يحفز القطاع الخاص،

إضافة الى ضرورة صياغة قانون الاستثمار من قبل اقتصاديين ودراسة القوانين الاخرى المرتبطة بالاستثمار وجعلها قانون واحد ينظم الاستثمار وضمان الاستقرار التشريعي.

13.دراسة (ناجي ساري 2024) التي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة معرفة تأثير ظاهرة الفساد المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق وتوصلت الى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث كلما زاد الفساد تكون الدولة المضيفة طاردة للاستثمار والعكس صحيح.

دراسات عن دول غربية

هناك العديد من الدراسات على كثير من الدول في العالم التي تناولت مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر واهم العوامل والمؤشرات المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وسنتطرق لبعضها لمعرفة اهم المؤشرات والمحددات المؤثرة على مناخ الاعمال وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك الدول من اجل الاستفادة منها واسقاطها على دراستنا.

1. دراسة (Noryati Ahmad and Hayati Mohd Dahan 2013) حول اهم العوامل الرئيسية المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول الناشئة سريعا (مجموعة البريكس وماليزيا) للفترة 1977-2010، وتوصلت من خلال تحليل الانحدار الفردي غير المرتبط وبيانات بانل بالإضافة الى اختبارات غرانجر، الى أن الانفتاح التجاري، والنمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي، وجودة البنية التحتية، هي أهم العوامل في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول البريكس وماليزيا. كما أن الحرية الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل والصين وماليزيا.

2. دراسة (ARFAN SHAHZAD 2013) التي عالجت من خلال نموذج الانحدار المتعدد والانحدار الهرمي إشكالية تأثير الاستقرار السياسي على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية وبيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في باكستان، وتوصلت الى ان كل من معدل نمو الناتج المحلي، الانفتاح التجاري ومؤشر مكافحة الفساد لها تأثير إيجابي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الى ان معدل التضخم له تأثير سلبي ويقلل من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، اما سعر الصرف والبنية التحتية لم يكن لأي منهما تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان، وظهرت نتائج هذه الدراسة ان الاستقرار السياسي يعزز التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي والانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر، كما انه

يخفف من التأثير السلبي للتضخم والفساد، وأكدت هذه الدراسة على أهمية الاستقرار السياسي كعامل حاسم لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي في باكستان.

3. دراسة (Godwin Okafor+ Jenifer Piesse+ Allan Webster) التي تطرقت الى قياس محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في المناطق الأقل استقباليًا له لعشرين دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وإحدى عشرة دولة من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للفترة من عام 2000 إلى عام 2012، باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، ووجدت ان تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى هذه المناطق تتأثر بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير البنية التحتية، والانفتاح التجاري، ومكافحة الفساد. وعلى العكس من ذلك، يؤثر التضخم سلبيًا على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر، ولا تؤثر عائدات الموارد الطبيعية بشكل كبير على الاستثمار الاجنبي المباشر. علاوة على ذلك، تُظهر النتائج أن الفوائد الهامشية من أي زيادة في كمية محددات الاستثمار الاجنبي المباشر (باستثناء مكافحة الفساد) ستكون أقل بالنسبة لدول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

4. دراسة (Uduak S. Akpan, Salisu R. Isihaka , Simplicite A. Asongu 2014) التي درست العوامل الرئيسية التي تجذب الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) إلى دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) ودول المينت (المكسيك، إندونيسيا، نيجيريا، تركيا)، باستخدام تحليل السلسلة الزمنية المقطعية المجمع (Pooled OLS) ونموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) وتحليل المكونات الرئيسية (PCA) وتوصلت الى ان المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي هي: حجم السوق، البنية التحتية، الانفتاح التجاري، كما توصلت الدراسة الى ان المحددات غير المهمة هي: نسبة الموارد الطبيعية، جودة الحوكمة والمؤسسات، التضخم، وخلصت الدراسة الى الاختلافات بين البريكس والمينت في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وأشارت الى ان الناتج المحلي الإجمالي، البنية التحتية، ومؤشر المؤسسات هي المؤشرات المهمة في البريكس، وان الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري هما المؤشرات الأكثر أهمية في المينت.

5. دراسة (Alexis Abodohou1, Parfait Sègbédji Aïhounhin1, Normand) (Beaudry1 & Zhan Su1 2015) التي تناولت اهم الاستراتيجيات الإدارية لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر لكندا، وخلصت الى ان هناك العديد من المتغيرات التي يجب مراعاتها عند اختيار موقع للاستثمار، وتشمل:

- صورة البلد: السمعة الدولية تؤثر على قرارات المستثمرين.
- حجم السوق: الأسواق الكبيرة تجذب استثمارات أكثر.
- البنية التحتية: جودة البنية التحتية تدعم الأنشطة التجارية.
- تكلفة المدخلات وتكلفة المعاملات: التكاليف المنخفضة تزيد من جاذبية الاستثمار.
- الموارد: توفر الموارد الطبيعية والبشرية يعزز جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الأخلاقيات: الممارسات التجارية الأخلاقية تلعب دورًا في جذب المستثمرين.

6. دراسة (Abdelkarim Jabri and Mariem Brahim 2015) التي تطرقت الى تأثير المحددات المؤسسية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة 1984-2011، وباستخدام التكامل المشترك للبيانات المقطعية (Panel Co-Integration Analysis) لدراسة العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات توصلت هذه الدراسة الى أن المحددات الكلية، مثل الانفتاح، ومعدل النمو، وسعر الصرف، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والمؤشرات المؤسسية، مثل استقرار الحكومة، ونمط الاستثمار، وسيادة القانون، والصراعات الداخلية والخارجية، لها تأثير طويل المدى على جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

7. دراسة (Nor Asma Ahmad¹, Normaz Wana Ismail², NurHaiza Nordin³) (2015) التي تطرقت الى تأثير البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال الفترة من عام 1980 إلى عام 2013، وذلك باستخدام نموذج (Autoregressive Distributed Lag (ARDL) وتوصلت الى ان البنية التحتية، الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف إيجابية ومهمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وان خفض تكاليف الاعمال من خلال تحسين البنية التحتية ساهم في زيادة القدرة التنافسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

8. دراسة (Housseem Rachdi+ Mariem Brahim+ Khaled Guesmi 2016) التي قامت بتحليل التكامل المشترك لمحاولة معرفة تأثير كل من النمو، الانفتاح، التضخم، وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاسوق الناشئة، وتوصلت الى ان كل من النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري لهما علاقة إيجابية بالاستثمار الأجنبي المباشر ويسهمان في زيادة جاذبيته، كما توصلت هذه الدراسة الى ان كل من

التضخم وتدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي يثبطان الاستثمار الأجنبي المباشر ويقللان من جاذبيته، وتؤكد هذه الدراسة على أهمية العوامل الاقتصادية الكلية (النمو، الانفتاح التجاري والاستقرار النقدي) في زيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

9. دراسة (USMAN SULEIMAN 2016) التي حاولت اختبار التكامل المشترك (Panel Cointegration) لتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وباستخدام اختبار سببية جرانجر (Granger Causality) لتحديد اتجاه التأثير بين المتغيرات وطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FMOLS) لتقدير المعاملات في النموذج معرفة اهم العوامل المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في ست دول من بين أكبر عشرة متلقين للاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غانا، نيجيريا، جنوب إفريقيا، السودان) خلال الفترة 1980-2011، وتوصلت الى ان المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى هذه الدول بشكل فردي تمثلت في الانفتاح التجاري، البنية التحتية، تنمية راس المال البشري، سعر الصرف وحجم السوق، كما توصلت هذه الدراسة الى ان المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى هذه الدول الست معا تتمثل في الانفتاح التجاري، البنية التحتية وحجم السوق.

10. دراسة (Ambaye Adugna Ameha 2016) التي استخدمت منهج البحث الاستكشافي لدراسة العوامل الرئيسية التي تُحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وكيف تؤثر هذه العوامل على قرارات المستثمرين الاجانب للاستثمار في هذه المنطقة خلال الفترة 1990-2013، وتوصلت الى ان الانفتاح التجاري، والموارد الطبيعية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والعائد على الاستثمار ، وعدد سكان المناطق الحضرية، والفساد، هي أهم مُحددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن البنية التحتية وإنفاذ العقود ليس لهما أي تأثير في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

11. دراسة (Mehmet Hanefi TOPALa + Özlem S. GÜL 2016) حول تأثير مخاطر الدولة (الاقتصادية، المالية، السياسية) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي خلصت من خلال التحليل الديناميكي باستخدام طريقة اللحظات المعممة للنظام (System-GMM) الى ان المخاطر الاقتصادية والسياسية تؤثر سلباً على الاستثمار الأجنبي المباشر بينما المخاطر المالية غير مؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

12.دراسة (Manamba EPAPHRA at & John MASSAWE 2017) التي قامت بقياس تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شرق افريقيا خلال الفترة 1996-2015 باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، وتوصلت الى ان زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتحسين جودة المؤسسات بالإضافة الى مكافحة الفساد تعتبر استراتيجية مهمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

13.دراسة (Sofik Handoyo 2017) التي حاولت معرفة تأثير مؤشرات الحوكمة على سهولة ممارسة الاعمال وقرارات المستثمرين الأجانب، وتوصلت الى ان جميع مؤشرات الحوكمة لها ارتباط إيجابي وهام بأداء سهولة الاعمال، وتشير هذه الدراسة الى انه يجب على المؤسسات الحكومية توفير حكومة نزيهة من خلال القضاء على ممارسات الفساد والبيروقراطية لتحقيق بيئة اعمال ملائمة، وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز الحوكمة العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الاعمال.

14.دراسة (Pedro P. Romero + Carolina Tashigvano + Daniela Viteri 2017) حول اهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية مع التركيز على دور الموارد الطبيعية والمؤسسات والسياسات الحكومية، وتوصلت من خلال نماذج بيانات زمنية مقطعية الى ان: الموارد الطبيعية: ترتبط إيجابياً مع تدفقات FDI، مما يعكس جاذبية المنطقة الغنية بالموارد. جودة المؤسسات: المؤسسات الأفضل (مثل الحوكمة الجيدة وسيادة القانون) تعزز تدفقات FDI. حجم السوق: الأسواق الأكبر (من حيث الناتج المحلي أو عدد السكان) تجذب استثمارات أكثر. سعر الصرف: التغيرات في سعر الصرف (مثل انخفاض قيمة العملة) تجعل الاستثمار أكثر جاذبية. الانفتاح التجاري: السياسات التجارية المنفتحة تدعم زيادة تدفقات FDI. التضخم: يرتبط سلبياً مع FDI، حيث يزيد من المخاطر الاقتصادية. معدلات الجريمة (القتل): ترتبط سلبياً مع FDI، مما يعكس تأثير انعدام الأمن على قرارات المستثمرين.

15.دراسة (Chidozie Njoku1, Oscar Chiwira 2017) التي حاولت من خلال اختبار TYDL المعدل (Toda-Yamamoto & Dolado-Lutkepohl) ونموذج المربعات الصغرى العادية (POLS) ونموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects) و نموذج GMM (لحل مشكلات الارتباط الذاتي والتغاير) تحديد

المتغيرات المناسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة دول جنوب إفريقيا للتنمية SADC، وتوصلت إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى SADC تتمثل في النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، الانفتاح التجاري، حجم الحكومة، كما توصلت هذه الدراسة إلى أن كل من ميزان المدفوعات والعائد على الاستثمار لها تأثير سلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى SADC، وخلصت في الأخير إلى أن الجودة المؤسسية والموارد الطبيعية لم تكن مؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى SADC.

16.دراسة (Kunofiwa Tsurai 2017) التي اهتمت بالعوامل الرئيسية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا) خلال الفترة 1994-2014، وتوصلت من خلال تحليل البيانات المقطعية (Panel Data) باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects) ونموذج المربعات الصغرى المجمعة (Pooled OLS) إلى أن كلا من النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري واستقرار سعر الصرف لها تأثير إيجابي على جاذبية الاستثمار، وظهرت النتائج أيضاً أن كلا من رأس المال البشري والتنمية المالية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت هذه الدراسة أيضاً إلى أن ارتفاع التضخم له تأثير سلبي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحث هذه الدراسة دول البريكس على تطبيق سياسات تعزز كفاءة القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وتحافظ على استقرار أسعار الصرف، وتبقي معدلات التضخم عند مستويات منخفضة، وتعزز الانفتاح التجاري وتنمية رأس المال البشري، بهدف زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

17.دراسة (Olawumi Dele Awolusi 2018) حول العوامل (السياسية وغير السياسية) التي تحدد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى إفريقيا خلال الفترة 1980-2016، ووجدت من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وطريقة العزوم المعممة (GMM) بأن العوامل التي لها تأثير إيجابي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا تمثلت في تدفقات الاستثمار الأجنبي السابقة، الانفتاح التجاري، حجم السوق، المساعدات الأجنبية، الموارد الطبيعية، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن كلا من الميزان المالي (زيادة الدين العام)، سعر الصرف (تقلب العملة المحلية)، ارتفاع الضرائب على الشركات لها تأثير سلبي وتنشط جاذبية الدول الإفريقية للاستثمار الأجنبي المباشر.

18.دراسة (Elena Makrevska Disoska+ Katerina Toshevska-Trpchevska+ Irena)

2018(Kikerkova+ Elena Naumovska) التي حاولت من خلال تحليل بيانات زمنية مقطعية (Panel

(Data Analysis) وباستخدام الانحدار المتعدد معرفة العوامل الاقتصادية والمؤسسية المؤثرة على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول جنوب شرق أوروبا (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، ومقدونيا، والجبل الأسود، ورومانيا، وصربيا، وكوسوفو، وكرواتيا) للفترة 1995-2015، ووجدت بان كلاً من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية مهمة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. ومن بين المتغيرات الاقتصادية، يبدو أن الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي هو الأكثر تأثيراً في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي والتجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي مهمان أيضاً ولهما تأثير إيجابي ولكن بقيمة أقل للمعامل، ومن المتغيرات المؤسسية التي تم أخذها في الاعتبار، أن تأثير أربعة عوامل هي: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، والحرية النقدية كمقياس لاستقرار الأسعار، وحرية الأعمال كمؤشر على كفاءة التنظيم الحكومي للأعمال، والحرية المالية كمقياس لكفاءة القطاع المصرفي والقطاع المالي بأكمله، لها تأثير إيجابي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة جنوب شرق أوروبا.

19. دراسة (Judith Lawson1, Du Kuanqi1, Bentum-Micah Geoffrey 2019) التي

قامت تحليل السلاسل الزمنية باستخدام الانحدار المتعدد لقياس تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية وحوافز الاستثمار والاتفاقيات الحكومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا للفترة 1989-2018، وتوصلت الى ان نمو الناتج المحلي الإجمالي له تأثير إيجابي كبير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وان تحسين البنية التحتية وانخفاض تكلفة العمالة يعززان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت الى ان **سعر الصرف الحقيقي الفعال** ذو تأثير سلبي كبير أي ان انخفاض قيمة العملة يزيد من جاذبية FDI بسبب انخفاض تكلفة الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

الحوافز الضريبية لها تأثير سلبي مفاجئ مما يشير إلى أن زيادة الإجازات الضريبية قد لا تكون فعالة دائماً في جذب FDI، خاصة عند التركيز على السوق المحلية بدلاً من التصدير.

- السياسات الوطنية، مثل إنشاء المناطق الحرة (Ghana Free Zones Board)، لعبت دوراً مهماً في جذب FDI، لكن تأثيرها محدود في بعض القطاعات.
- لم يكن للاتفاقيات الاستثمارية الثنائية تأثير إحصائي كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

20.دراسة (Joshua Adeyemi Ogunjimi* Benjamin Olorunfemi Amune 2019) التي

قامت بقياس تأثير البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وتوصلت من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL Bounds Testing) الى وجود علاقة طويلة الاجل بين البنية التحتية والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، وأكدت هذه الدراسة على ضرورة تنشيط قطاع الطاقة واعطائه الأولوية لما له من تأثير إيجابي على تحسين البنية التحتية وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

21.دراسة (Sanjib Guha, Niazur Rahim, Bhagaban Panigrahi, Anh D. Ngo,)

(David Simmonds 2020) التي تطرقت الى تأثير الفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الدول النامية، وحاولت معرفة ما إذا كان الفساد يعيق جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في الدول ذات معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، من خلال نموذج الانحدار الخطي بالمربعات الصغرى العادية (OLS) ووجدت هذه الدراسة بان الفساد ليس دائما عائقا امام الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه في الدول ذات معدلات النمو المرتفعة والتي يتجاوز فيها معدل النمو 6% لا يعد الفساد رادعا للاستثمار الأجنبي المباشر، بل قد تكون الشركات متعددة الجنسيات مستعدة للتكيف معه اذا كانت توقعات الأرباح مرتفعة، وظهرت النتائج أيضا ان الفساد قد يكون عائقا كبيرا امام الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول ذات معدلات النمو المنخفضة بسبب زيادة التكاليف وعدم اليقين، وخلصت هذه الدراسة الى ان العلاقة ليست خطية بل تعتمد على معدل النمو الاقتصادي، بحيث ان الفساد لا يردع الاستثمار في الدول سريعة النمو، مما يشير إلى أن المستثمرين يوازنون بين المخاطر (الفساد) والفرص (النمو المرتفع).

22.دراسة (Oludayo Elijah Adekunle2020) التي تطرقت الى محددات تدفق الاستثمار الأجنبي

المباشر الى نيجيريا على المديين القصير والطويل خلال الفترة من 1986 الى 2018 وتوصلت من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة الى أن الإنفاق الرأسمالي الحكومي والتضخم يعيقان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المديين القصير والطويل، بينما يُشكل سعر الصرف عائقًا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل. ومع ذلك، وُجد أن الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري يُحفزان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على المديين القصير والطويل. وخلصت هذه الدراسة الى انه ينبغي على الحكومة تخصيص المزيد من الأموال لتوفير بيئة مُمكنة ومُعززة للاستثمار لتعزيز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

23.دراسة (Dinkneh Gebre Borojo & Jiang Yushi 2020) التي قامت من خلال نموذج الجاذبية (Gravity Model) وتحليل المكونات الرئيسية (PCA – Principal Component Analysis) بقياس اثار جودة المؤسسات وبيئة الأعمال على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني إلى الدول الأفريقية، وتوصلت هذه الدراسة الى ان تحسين جودة المؤسسات وبيئة الأعمال في الدول الأفريقية هو مفتاح تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي الصيني. وانه يجب على الدول الأفريقية التركيز على تعزيز الحوكمة، حماية حقوق الملكية، تحسين كفاءة النقل والحدود، وتسهيل ممارسة الأعمال لجذب المزيد من الاستثمارات الصينية، بينما تظل العوامل التقليدية مثل حجم السوق والانفتاح التجاري ذات أهمية كبيرة.

24.دراسة (Laura KANAPIENYTĖ, Renata ČINČIKAITĖ 2022) التي قامت باستخدام اساليب التقييم المتعدد المعايير TOPSIS و SAW لمعرفة أي المؤشرات يسهم أكثر في جاذبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2011-2019، ووجدت بان الاستثمار الأجنبي المباشر يحدد بعوامل مختلفة بناء على غرض المستثمر في البلد المضيف فعند الاستثمار في الاقتصادات المتقدمة يكون عامل السعر اقل أهمية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، الجودة، مستوى تعليم السكان، والعوامل السياسية والقانونية عوامل بالغة الأهمية، كما توصلت الى ان دول أوروبا الغربية هي الأكثر جاذبية للاستثمار كونها تمتاز ببيئة سياسية وقانونية مستقرة وبنية تحتية متطورة بالإضافة الى تكاليف تنافسية وجودة عالية في عوامل الإنتاج.

25.دراسة (Ololade Mistura Aromasodun 2022) حول العوامل الاقتصادية الكلية والمؤسسية والاجتماعية والسياسية المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول غرب أفريقيا، باستخدام بيانات زمنية مقطعية (Panel Data Analysis) ومن خلال تحليل الانحدار باستخدام طريقة ARDL وطريقة تقدير المربعات الصغرى العادية المجمعة (Pooled OLS) وجدت بان التطور المالي يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب أفريقيا، بينما يؤثر الانفتاح التجاري، والمؤشر المركب المؤسسي، ومكافحة الفساد بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عدد سكان الحضر، التضخم، البنية التحتية و الموارد الطبيعية لا تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة، اما معاملات الحقوق السياسية لا يوجد دليل قوي على تأثيرها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى غرب إفريقيا.

26.دراسة (Kailash Kumar S, +Prasanth M, +Goutham Koundinyaa S +Kiran)

(Kumar 2024) التي حاولت معرفة اتجاهات ومحددات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصادات الناشئة مع التركيز بشكل خاص على دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين)، وتوصلت هذه الدراسة من خلال استخدامها لتحليل الانحدار المتعدد ونماذج البيانات المقطعية الى ان العوامل الأساسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان الناشئة هي حجم السوق حيث ان الأسواق الكبيرة (من حيث الناتج المحلي أو عدد السكان) أكثر جاذبية للمستثمرين، البيئة التنظيمية : السياسات الداعمة للاستثمار تزيد من تدفقات FDI.

الاستقرار السياسي: يقلل من المخاطر ويعزز ثقة المستثمرين.

جودة البنية التحتية: تسهل العمليات التجارية وتجذب الاستثمارات.

الإطار المؤسسي: المؤسسات القوية (مثل الحوكمة الجيدة) تدعم تدفقات FDI.

محدودية الوصول إلى التمويل -قد يكون الوصول إلى التمويل محدودًا بالنسبة للمؤسسات الأجنبية في الاقتصادات الناشئة، حيث قد تكون الأنظمة الاقتصادية المحلية متخلفة أو متحيزة لصالح الشركات المحلية.

الحواجز الثقافية واللغوية -قد تُشكل الاختلافات الثقافية واللغوية تحديات للشركات الأجنبية التي تسعى إلى ترسيخ وجودها في الأسواق الناشئة. يُعدّ التواصل الفعال والمعلومات الجيدة أمرًا بالغ الأهمية، كما تُعدّ العادات المحلية أمرًا بالغ الأهمية.

27.دراسة (Irene Nkechi Onwuka 2024) التي قامت بقياس تأثير بيئة الأعمال في نيجيريا وغانا

وكينيا وجنوب أفريقيا على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2000-2021، وذلك باستخدام الانحدار المتعدد ببيانات زمنية مقطعية لدراسة العلاقة بين المناخ الاستثماري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت الى ان الحفاظ على متغيرات المناخ الاستثماري في حالة مستقرة، يساهم في زيادة تدفقات FDI إلى نيجيريا، غانا، كينيا، وجنوب إفريقيا بنسبة 67.59% سنويًا، كما توصلت هذه الدراسة الى ان الاستقرار السياسي له تأثير إيجابي قصير المدى على الاستثمار الأجنبي المباشر، جميع المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، كثافة السكان، الانبعاثات البيئية) كانت ذات تأثير سلبي على تدفقات FDI في الأجل القصير.

المناخ الاستثماري الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على تدفقات FDI، مدفوعًا بشكل رئيسي بالناتج المحلي

الإجمالي

المناخ الاستثماري (الاقتصادي، السياسي، والبيئي) هو محدد رئيسي لتدفقات FDI في الدول المختارة.

المناخ الاقتصادي كان ملائماً لجذب FDI، لكن هذا التأثير قد يكون مؤقتاً بسبب التأثيرات السلبية المحتملة لعدم الاستقرار السياسي والأزمات البيئية، التي قد تثبط الاستثمارات الأجنبية.

هناك تأثير كبير للانبعاثات البيئية على تدفقات FDI في الدول المختارة، مما يشير إلى أن العوامل البيئية تلعب دوراً هاماً في قرارات الاستثمار.

28. دراسة (Noris Fatilla Ismaila+, Suraya Ismailb,+ Mustafa Dakianb2025) حول

اهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى رابطة دول جنوب شرق اسيا(آسيان) خلال الفترة 1980-2019، والتي وجدت من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) بان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي يلعب دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى دول الآسيان، كما اعتبرت ان النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي هما العاملان الرئيسيان الذين لهما علاقة وثيقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الثلاث المدروسة، ويعود ذلك الى ان البيئة الاقتصادية تعد عاملا محركا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لأي دولة.

نقد الدراسات السابقة: اتفقت معظم الدراسات السابقة سواء الجزائرية او العربية او الغربية على ان مناخ

الاعمال والاستثمار يلعب دورا بارزا وهاما في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، غير ان مناخ الاعمال يعبر عنه بعدة متغيرات ومتطلبات بحسب خصوصية كل منطقة او اقتصاد، وان كل دولة لها خصوصيات ومتغيرات مؤثرة في جاذبية الاستثمار بحسب الظروف الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، والتي تندرج جميعا ضمن مناخ الاعمال. وتشير معظم الدراسات إلى أن مناخ الأعمال في الجزائر يعاني من تحديات عديدة مثل الفساد، البيروقراطية، والاعتماد المفرط على النفط، مما يحد من جاذبيتها لـ FDI. بينما توفر الدراسات العربية والدولية دروساً حول أهمية العديد من المتغيرات مثل الحرية الاقتصادية، الحوكمة والانفتاح التجاري في تحسين مناخ الاعمال وزيادة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال ما سبق سنحاول في دراستنا ان نتعرف على مدى جاذبية مناخ الاعمال في الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة متغيرات، بناء على المعطيات والمعلومات والاحصائيات المتوفرة.

ويمكن القول إن هذه الدراسات، رغم اختلاف عيناتها ومجالاتها، تلتقي في ثلاث نقاط أساسية:

1. الاستقرار السياسي والمؤسسي شرط جوهري لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقليل تقلباتها؛

2. الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية تعزز من جاذبية الدول المغاربية والعربية للاستثمار الأجنبي

المباشر؛

3. الفساد والبيروقراطية والتعقيدات الإدارية تعدّ من أبرز المعوقات، وهو ما يفسر ضعف حصة الجزائر

ومعظم الدول من الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم إمكاناتها الكبيرة.

الفجوة البحثية: معظم الدراسات التي تناولت أثر جاذبية مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر

في الجزائر، تعاني من عدة نقائص في المنهجية والمضمون، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

➤ أغلب الدراسات اتفقت على وجود اختلالات هيكلية تحدّ من فعالية السياسات الجاذبة، غير أنها اختلفت

حول أي من المؤشرات (الاقتصادية الكلية، المؤسسية، أو البنوية) هي الأكثر تأثيراً، مما يخلق حاجة

لدراسة أكثر شمولاً تجمع هذه الأبعاد في نموذج تطبيقي واحد؛

➤ كثير من البحوث ركزت على محددات مثل الناتج المحلي، أسعار النفط، التضخم، وسعر الصرف،

وأهملت بدرجة كبيرة المؤشرات المؤسسية والهيكلية (كالفساد، البيروقراطية، الاستقرار التشريعي، الحرية

الاقتصادية، سهولة ممارسة الأعمال) التي قد تكون محددات أساسية لجاذبية الاستثمار؛

➤ معظم الدراسات تناولت مؤشراً واحداً أو جانباً جزئياً (كالكهرباء أو التمويل أو البنية التحتية)، بينما لم

تُبنَ دراسة قياسية متكاملة تربط بين مؤشرات Doing Business، الحوكمة، الحرية الاقتصادية

والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛

➤ أغلب الدراسات اعتمدت على فترات قصيرة أو نماذج خطية، دون الأخذ في الاعتبار العلاقة الديناميكية

بين المتغيرات على المدى القصير والطويل باستخدام نماذج متقدمة مثل ARDL، ما يترك فجوة

منهجية يمكن سدها؛

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن الفجوة البحثية الأساسية تتمثل في غياب دراسة تطبيقية شاملة تجمع

بين المؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المؤسسية والهيكلية لمناخ الأعمال، ضمن نموذج قياسي ديناميكي

يفسر أثرها المباشر وغير المباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة انها الى غاية 2023، حيث ان معظم الدراسات تنتهي قبل

2020، مما يتطلب تقييم الإصلاحات الحديثة مثل قانون الاستثمار 18/22 الصادر بتاريخ 24 يوليو 2022.

والقانون 17/23 الصادر بتاريخ 15 نوفمبر 2023 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع

للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، حيث سنقوم بمعرفة مدى تأثير هذه المنظومة القانونية الحديثة على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

الإضافة العلمية:

- تقدم الأطروحة إطارًا تحليليًا متكاملًا يجمع بين المؤشرات الاقتصادية الكلية (النمو، التضخم، القروض...) والمؤشرات المؤسسية والهيكلية (الحرية الاقتصادية، جودة المؤسسات)، لتوضيح كيفية تفاعلها في تحديد جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر؛
- تسهم في توسيع الأدبيات الخاصة بعلاقة مناخ الأعمال بالاستثمار الأجنبي المباشر في سياق الدول النامية المصدرة للنفط، حيث لا تزال الدراسات قليلة بها مقارنة بالدول الغربية والآسيوية؛
- اعتماد النموذج القياسي (ARDL) لقياس أثر مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المديين القصير والطويل، وهو ما يمنح دقة أكبر مقارنة بالنماذج الخطية التقليدية التي استخدمتها أغلب الدراسات السابقة؛
- إدماج بيانات من مؤشرات الحوكمة العالمية، والحرية الاقتصادية في الجانب التطبيقي وهو ما لم تقم به معظم البحوث السابقة التي ركزت على جانب واحد فقط؛
- تحليل معمق لتطور مناخ الأعمال في الجزائر خلال الفترة 1990-2023، وربطه مباشرة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ما يوفر نتائج عملية لصناع القرار؛
- إبراز فعالية السياسات الجاذبة للاستثمار في الجزائر، وبالتالي تحديد عناصر القوة والضعف في مناخ الاعمال؛
- صياغة توصيات عملية تستند إلى نتائج كمية ونوعية، ما يمنح قيمة مضافة يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والسياسات الاقتصادية والاستثمارية في الجزائر.

تقسيم الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة الى اربعة فصول من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية واختبار صحة الفرضيات، حيث تم تخصيص الفصل الأول للإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الاول المفاهيم الأساسية للاستثمار والاستثمار الأجنبي واشكاله، والمبحث الثاني تم تخصيصه لاهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر واهميته ودوافعه واهم النظريات

الخاصة به، اما المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، اثاره، مزاياه وعيوبه واهم المخاطر التي تواجهه.

وتم تخصيص الفصل الثاني للإطار النظري لمناخ الأعمال وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث تتضمن المفاهيم الأساسية لمناخ الاعمال وعلاقته بمناخ الاستثمار واهم خصائصه واهميته واهم عناصره، اما المبحث الثاني فيوضح اهم عوائق مناخ الاعمال واهم السياسات والضمانات اللازمة لتحسينه، في حين تم تخصيص المبحث الثالث لاهم المؤشرات الهامة لتقييم مناخ الاعمال.

اما الفصل الثالث للدراسة يوضح واقع مناخ الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال ثلاث مباحث، يشمل المبحث الأول تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر من خلال اهم السياسات والإصلاحات والبرامج والقوانين والمؤسسات التي يتميز بها مناخ الاعمال الجزائري، ثم تطرقنا في المبحث الثاني الى تحليل اهم مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر، ويشمل المبحث الثالث واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال اهم التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي.

واما الفصل الرابع فيشمل الدراسة التطبيقية لاختبار أثر جاذبية مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الأول: الإطار

النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر

تمهيد:

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية وتحرير الأسواق، حيث يساهم في نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية إلى الدول المستقبلية، بما يعزز قدراتها الإنتاجية ويحسن من تنافسيتها على المستوى الدولي، ونظرًا لأهمية هذا الموضوع حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع من قبل الباحثين وصناع القرار، سواء من خلال محاولات وضع تعريفات دقيقة له، أو عبر صياغة نظريات تفسّر دوافعه ومحدداته وآثاره على الاقتصاد الوطني.

ويأتي هذا الفصل ليتناول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض تطوره المفاهيمي، وبيان مختلف التعاريف التي قدّمها الاقتصاديون والمؤسسات الدولية، إضافة إلى تحليل أبرز النظريات المفسرة له مثل نظرية دورة حياة المنتج، ونظرية المزايا الاحتكارية، وغيرها كما يسلط الضوء على محددات هذا الاستثمار وعلاقته بمناخ الأعمال، بما يمكن من وضع أسس منهجية صلبة لفهم وتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في السياق التطبيقي لاحقًا.

وستتناول في هذا الفصل الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله؛

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ودوافعه وأهم النظريات المفسرة له؛

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره، مزاياه وعيوبه والمخاطر التي تواجهه

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

تسعى مختلف الدول الى استقطاب رؤوس الأموال وجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية لما لها من دور كبير في النمو الاقتصادي باعتبارها أداة من أدوات التمويل الخارجية الحديثة وبديلاً عن المديونية واثارها السلبية، وسنتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من التعاريف سواء من وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين او من وجهة نظر المؤسسات الدولية، ثم بعد ذلك سنعرض على اهم اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وتقسيماته المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تعددت التعاريف حول الاستثمار الأجنبي المباشر ولم يتم الاتفاق على تعريف موحد حوله، وسوف نقوم بتعريف الاستثمار بشكل عام، ثم ننتقل لمفهوم الاستثمار الأجنبي الذي ينقسم بدوره الى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر ونتعرف على كليهما، مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر واهم التعاريف حوله من وجهة نظر المفكرين الاقتصاديين ومن وجهة نظر المؤسسات الدولية، ثم بعد ذلك نحاول تحديد اهم الفوارق الموجودة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار:

لغة: مشتقة من الفعل ثمر، وثمر جمع ثمرة والثمر يقصد به حمل الشجر، وثمر الشجر وأثمر أي صار فيه الثمر والثمر المال المثمر، وثمر ماله أي نماه، وأثمر الرجل أي كثر ماله.¹ واستثمار مصدر استثمر وتعني طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به، واستثمر يستثمر بمعنى استثمار الشيء أي ثمره ونماه واستغله وانتفع به،² والاستثمار هو طلب الحصول على الربح من المال ولفظي الاستثمار والتمثير لا يقتصران في اللغة على الأموال بل يشملان كل شيء له نفع وثمر.³

¹ - ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 503-504

² - سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2021، ص 21

³ - خالد بن عيد الرحمان المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002، ص 22

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

اصطلاحاً: لم يكن مصطلح الاستثمار مستخدماً عند الفقهاء في القديم بأصله بل عرفوه بوصفه فقد استخدموا مصطلحات مثل التنمية والثمار والاستثمار...، ويستعملون أيضاً مصطلح الانتفاع وهو الحصول على المنفعة، والاستغلال وهو طلب الغلة من ريع الملك فمثلاً الأرض تخرج ثمار وهي غلة وريع، وهذا هو الاستثمار.¹

اقتصادياً: هناك عدة تعاريف للاستثمار للعديد من الاقتصاديين منها:

فقد عرفه جون مينارد كينز بأنه: "قيمة الإنتاج الجاري من السلع الرأسمالية وقيمة ما يضاف إلى المخزون من السلع النهائية".²

عرفه بيير درني Pierre derna انه: عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها نتحصل على أرباح.³

عرفه بيير ماس Pierre masse بأنه: تلك الأموال التي تدفعها المؤسسة حالياً مقابل الحصول على أرباح مستقبلية محصل عنها من هذه الأموال.⁴

وعرفه علماء المالية بأنه: "توظيف الأموال بوجود واحد أو أكثر والتي يمسك فيها المال لمدة زمنية مستقبلية معينة".⁵

او هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك والذي يتم استعماله في عملية الإنتاج بغية زيادة الإنتاج وتوسيعه او المحافظة عليه بغرض تحقيق قيمة مضافة في اقتصاد البلد.⁶

¹ - عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 21

² - سرى موفق جعفر مقصود، مرجع سابق، ص 24

³ - دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 09

⁴ - نفس المرجع ص 09

⁵ - سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 23

⁶ - دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 2008، ص 11،

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كما يمكن تعريفه على انه: تضحية حالية بالموارد للحصول على عائد في المستقبل يكون أكبر مما تم انفاقه في الأول.¹

ومفهوم الاستثمار من الناحية الاقتصادية يأخذ في الحسبان مجموعة من الاعتبارات في اعتماد المشاريع الاستثمارية هي:²

- ✓ مدة حياة المشروع
- ✓ مردودية المشروع وربحيته السنوية
- ✓ المخاطرة المرتبطة بمستقبل المشروع.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي: عرف مصطلح الاستثمار الأجنبي اول مرة سنة 1960 حيث كان يطلق عليه الاستثمار الدولي، ولم يكن يفصل بين الاستثمار المباشر والاستثمار المحفظي، ويعود تحديد المفهوم الدقيق للتمييز بينهما الى Arther Bloom Field، الذي ميز بين مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والمحفظي سنة 1968.³

وقد عرف الاستثمار الأجنبي العديد من الاقتصاديين من بينها:

هو "انتقال رؤوس الأموال عبر حدود إقليمية الى الدول المستقطبة لها من اجل بناء او توسيع البنى الاقتصادية لها او استثمارها في شراء الأسهم والسندات او الإقراض من اجل تحقيق ربح معين"⁴

عرفه الدكتور حسين عمر علي بانه: "استخدام المدخرات المحلية في تكوين رؤوس أموال حقيقية جديدة في دولة اجنبية، كإنشاء فروع لشركات اجنبية الذي أصبح يأخذ شكل الشركات المتعددة الجنسيات."⁵

¹ - jaques margerin et Gérard ausset, choix des investissement, 1'ere édition, S.E.D.I.F.O.R,st-Laurent-du var, France, 1979, p35.

² معراج هوارى، بهناس عباس، احمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص41-42

³ - نفس المرجع السابق، ص 25

⁴ - احمد كاظم الساعدي، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2020، ص

16

⁵ - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص59

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

عرفه ليول بانه: "عبارة عن عمل او تصرف لمدة معينة من اجل تطوير نشاط اقتصادي معين ويتجلى هذا العمل في شكل أموال مادية او غير مادية، ومن بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث او في شكل قروض."¹

الاستثمار الأجنبي يحدد بحسب جنسية المستثمر، فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يستثمر فيها أمواله، والاستثمارات الأجنبية هي تلك المشروعات المملوكة للأجانب كلياً او جزئياً، والتي تمنحهم الحق في إدارة المشروع.²

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو "تملك الأجنبي عدداً من السندات او الأسهم في احدى الشركات المحلية بصورة لا تمكنه من السيطرة او الرقابة على اعمالها مقابل حصوله على عائد نظير هذه المشاركة المتمثلة بالأسهم والسندات."³

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة تعاريف لاستثمار الأجنبي المباشر سواء من طرف المفكرين الاقتصاديين او من طرف المؤسسات المالية الدولية.

1. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المؤسسات الدولية:

تعريف صندوق النقد الدولي IMF : الاستثمار المباشر يعكس المصلحة الدائمة لكيان مقيم في اقتصاد ما . أي المستثمر المباشر . في أحد الكيانات المقيمة في اقتصاد آخر . أي مؤسسة الاستثمار المباشر . وتتطوي المصلحة الدائمة على درجة كبيرة من النفوذ يتمتع بها المستثمر في إدارة المؤسسة . وطبقاً لما ورد في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات، يمكن افتراض تحقق المصلحة الدائمة إذا كان المستثمر المباشر يملك 10 % على الأقل من الأسهم العادية أو القوة التصويتية أو ما يعادل ذلك في مؤسسة الاستثمار المباشر.⁴

¹ - عجة الجبالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار-الأنشطة العادية وقطاع المحروقات-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2006، ص 387

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 16-17

² - Unctad، RAPORT UNCTAD 2009، ص 16-17

³ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 20

⁴ - موقع صندوق النقد الدولي. (2002). وضع الاستثمار الدولي. واشنطن. تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/15 الساعة <https://www.imf.org/external/np/sta/iip/guide/ara/iipara.pdf> 11.37

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD: الاستثمار الأجنبي المباشر هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل.¹

ويعرف البنك الدولي (World Bank) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه صافي تدفقات الاستثمار للحصول على مصلحة إدارية دائمة (10 في المائة أو أكثر من أسهم التصويت) في مؤسسة تعمل في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر وهو استثمار يتم إجراؤه للحصول على مصلحة إدارية دائمة (عادةً ما تكون 10 في المائة من الأسهم التي لها حق التصويت) في مؤسسة تعمل في بلد غير بلد المستثمر (المحدد وفقاً للإقامة)، ويكون غرض المستثمر هو صوت فعال في إدارة المؤسسة.²

2. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المفكرين الاقتصاديين:

يعرف ريمون بيرتراند **Raymond Bertrand** الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: " مساهمة استثمار رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأس مال هذه الأخيرة أو استرجاع مؤسسة اجنبية أو تكوين مؤسسة اجنبية رفقة شركاء أجانب، فهو وسيلة لتحويل الموارد ورؤوس الأموال من دولة الى دولة أخرى خاصة خلال انشاء المؤسسة."³

ويعرفه **جورجي مانكيو Gregory Mankiw** على انه: " عندما يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما يتوقع المستثمرون الحصول على عوائد استثماراتهم، كما يمثل طريقة تؤدي الى نمو الدول على الرغم من ان جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود الى المالكين الأجانب، وقد لا يؤدي الى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال، وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الراجح استعمالها في الدول."⁴

¹ – Unctad، RAPORT UNCTAD 2009, New York and Geneva, p 243

² – <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/international-debt-statistics/series/BX.KLT.DINV.CD.DT>

³ – Raymond Bertrand, « Economie financière internationale », Edition PUF, Paris, p 49.

⁴ – Gregory Mankiw, "Principles of Economics", 4th Edition, China, 2007, p560

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كما يعرفه كوجيما **Kojima** بأنه: " التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي الى السيطرة على إدارة وارباح مؤسسات الاعمال الأجنبية".¹

اما جون دانينغ (**John Dunning**) فيرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النوع من الاستثمار الذي يتضمن الحصول على أصول طويلة الأجل، مثل المنشآت والمعدات، في بلد مضيف، بهدف السيطرة الإدارية والتشغيلية على هذه الأصول، ويتضمن هذا الاستثمار بالإضافة الى تحويل رؤوس الأموال الى دول اجنبية أيضا العديد من المهارات الإدارية والخبرات التنظيمية وتوريد التكنولوجيا، وكذا تأهيل رأس المال البشري. حيث يركز دانينغ على نموذج **Ownership, Location, (OLI) Internalisation** الذي يشرح لماذا تقوم الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر، هذا النموذج يقترح أن الشركات تستثمر في الخارج إذا كانت تمتلك ميزات ملكية (**Ownership**)، مزايا الموقع (**Location**)، ومزايا التدويل (**Internalisation**)²

اما ستيفن هايمر (**Stephen Hymer**) يصف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يقوم به مستثمر مقيم في بلد ما (المستثمر الأجنبي) في مؤسسة قائمة في بلد آخر غير بلده الأصلي يسمى (البلد المضيف)، بغرض الحصول على ملكية أو سيطرة مؤثرة، حيث يرى هايمر أن السبب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو البحث عن مزايا احتكارية، بحيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات إلى تحقيق مزايا تنافسية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال السيطرة المباشرة على العمليات في البلد المضيف.³

ويصفه تشارلز كيندلبرغر (**Charles Kindleberger**) على أنه الاستثمار الذي يتضمن نقل الموارد من بلد إلى آخر، بما في ذلك رأس المال والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية، بهدف الحصول على عوائد اقتصادية أعلى، بحيث يشدد على أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد نقل للموارد المالية، بل هو أيضاً وسيلة لنقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية، مما يساعد على تعزيز النمو الاقتصادي في البلد المضيف.⁴

¹ – Kiyodhi Kojima, "Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations", Taylor & Francis, UK, 1978, P52.

² – Dunning, J. H., Multinational Enterprises and the Global Economy. Addison-Wesley, 1993, p 8-11

³ – Hymer, S. H., The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment. MIT Press, 1976, p 35-42

⁴ – Kindleberger, C. P., American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment. Yale University Press, 1969, p 15-20

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

اما روبرت لوكاس: (Robert Lucas) فيعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يتم من قبل شركة أو فرد من بلد ما في الأصول الإنتاجية في بلد آخر، بهدف تحقيق سيطرة إدارية وتشغيلية، ويركز لوكاس على أهمية تدفقات رأس المال الأجنبي في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل المشروعات الإنتاجية وتحقيق مكاسب تكنولوجية وإدارية.¹

كما يُعرّف عادل سعيد صادق الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار يتم من قبل الأفراد أو الشركات في بلد ما في أصول الإنتاج في بلد آخر، بهدف تحقيق السيطرة الفعالة على العمليات الإنتاجية أو التوزيعية. حيث يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ وسيلة لتعزيز التوسع الدولي للشركات عبر الحدود، ويشمل هذا الاستثمارات في المصانع والمشاريع التي تسعى لتحقيق النمو والربحية في الأسواق الأجنبية.²

من جهته حسين هزاع يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه العملية التي يقوم فيها الأفراد أو الشركات بالاستثمار في أصول إنتاجية أو تجارية في بلد آخر بهدف تحقيق السيطرة الإدارية وزيادة الأرباح على المدى الطويل. حيث يُبرز حسين هزاع أن هذا النوع من الاستثمار يساهم في تدفق رؤوس الأموال والنقل التكنولوجي وتطوير القدرات الإنتاجية في الدول المضيفة.³

اما عبد السلام أبو قحف فقد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يقوم به الأفراد أو الشركات من بلد معين في أصول إنتاجية أو تجارية في بلد آخر بهدف تحقيق السيطرة الإدارية والمالية على هذه الأصول وتحقيق عوائد مالية على المدى الطويل ويتضمن ذلك إنشاء مشاريع جديدة أو شراء حصص في شركات قائمة بهدف تعزيز القدرة التنافسية والربحية. ويبرز أبو قحف أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة استراتيجية للتوسع الدولي من خلال توسيع الأسواق، ونقل التكنولوجيا، وزيادة النمو الاقتصادي في البلد المضيف، ويرى أن هذا النوع من الاستثمار يُسهم في تطوير البنية التحتية وتحسين التبادل التجاري بين الدول.⁴

¹ – Lucas, R. E, "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries ?" American Economic Review, 1990, p 92-96

² – صادق عادل سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار الفكر العربي، 2007، ص 45

³ – هزاع حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر: المفاهيم والتطبيقات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009، ص 60

⁴ – أبو قحف، عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر: الأسس والتطبيقات، دار الكتاب الجامعي، 2005، ص 65

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ويعرفه نزيه عبد المقصود مبروك بأنه: "تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، اما بسبب ملكيته الكاملة لها او ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج، الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، الثاني ملكيته الكلية او الجزئية للمشروع".¹

وحسب سليمان عمر محمد الهادي فهو: " ذلك الاستثمار الذي يقام في دولة مضيضة، الا ان ملكيته اجنبية وتؤول الى فرد اجنبي او شركة غير وطنية".²

ويرى غول فرحات: "ان هذه الاستثمارات تتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسية بإنشاء فروع الإنتاج او التسويق او أي نوع اخر من النشاط الإنتاجي او الخدمي بالدولة المضيضة، تكون مملوكة لها بالكامل".³

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استخلاص تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: عملية تقوم بها الشركات أو الأفراد من بلد معين (بلد المستثمر) باستثمار رؤوس أموالهم في مشاريع إنتاجية أو تجارية في بلد آخر يطلق عليه (البلد المضيف) من خلال السيطرة الإدارية والمالية على تلك المشاريع، ويتضمن هذا الاستثمار إنشاء مشاريع جديدة، أو شراء حصص في شركات قائمة، أو تأسيس فروع أو شركات تابعة، بهدف تحقيق عوائد مالية طويلة الأجل، ويُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة هامة لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في البلد المضيف، حيث يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة، تطوير البنية التحتية، خلق فرص عمل، زيادة القدرة التنافسية التصديرية، وتحسين التبادل التجاري، كما يُسهم في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية.

خامسا: الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء اوكل الاستثمارات في المشروع، إضافة الى حقه في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة ما إذا كان الاستثمار مشترك بين مستثمر محلي ومستثمر أجنبي، ولهذا الأخير الحق في السيطرة الكاملة على إدارة المشروع في حالة ملكيته المطلقة للمشروع الاستثماري، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بنقل الخبرة وكمية من الموارد المالية الى الدولة

¹ - نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى، 2007، ص 31.

² - سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 23.

³ - غول فرحات، التسويق الدولي مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية، دار خلدون، الطبعة الأولى، 2008، ص 205.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المضيفة، ويعتبر استثمار طويل الاجل أي مدته أكثر من سنة. اما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيتم عن طريق الاستثمار في الأوراق المالية بحيث ينطوي على تملك الافراد او الشركات بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي رقابة او المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر استثمار قصير الاجل أي مدته اقل من سنة.¹

تتم التفرقة عموما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال معيار السيطرة والرقابة بحيث عندما يملك المستثمر الأجنبي المشروع بالكامل او غالبية ويتولى ادارته يكون ذلك استثمارا مباشرا، اما إذا كانت حصته في المشروع صغيرة ولم تعطه حق الإدارة والسيطرة كان ذلك استثمارا غير مباشر.²

الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي يترتب عليه حيازة أصل وينجم عن استخدامه تحقيق منفعة اقتصادية إضافية تظهر في شكل سلع او خدمات، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر فهو استثمار مالي يتمثل في الاستثمار في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) والمضاربة في الأسواق المالية ولا يترتب على صاحبه حيازة أصل حقيقي بل يعطيه حقا ماليا يخوله المطالبة بأصل حقيقي.³

الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن المستثمر من التأثير بدرجة ما على مسار المنشأة المساهم فيها، بينما الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يمكن المستثمر من التأثير في مسار المؤسسة.⁴

المطلب الثاني: اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر اشكال مختلفة

ومتنوعة، وتتصف هذه الاشكال بالتعدد والتباين من حيث النوع والاهمية النسبية والخصائص المميزة لكل شكل من الاشكال وهو ما يجعل كل من الدول المضيفة من ناحية، والشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى امام هذا التعدد والتباين الذي يسبب لها صعوبة في اختيار وتفضيل الشكل المناسب، ويرجع هذا التباين في الاختيار والتفضيل الى عدة عوامل يمكن تلخيصها فيما يلي:⁵

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000، ص216-217

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 21

³ - طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الموصل، 2007، ص 3

⁴ - سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، ط1، 2019، ص

7

⁵ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، مرجع سابق، ص ص 262، 263

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1. الاختلاف الموجود بين الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة نظامها السياسي المتبع ودرجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والاهداف التي تصبو الى تحقيقها من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.
2. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات المختلفة مثل حجم الشركة والخدمات التي تقدمها ومجالات نشاطها ومدى دوليتها وعدد الأسواق الموجودة فيها والاهداف التي تسعى اليها...
3. الأرباح والتكاليف المتوقعة والاطار التجارية وغير التجارية ومتطلبات الاستثمار المالية وغيرها.
4. خصائص الصناعة او النشاط الممارس من طرف الشركات المتعددة الجنسيات ومدى منافستها في الدول المضيفة.

وتتعدد اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المعيار المتبع في التقسيم من بينها:

أولاً: حسب الغرض: يلجأ المستثمرون الى الاستثمار في الخارج للبحث عن عدة أغراض من بينها:

1. **الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:** بحيث تقوم العديد من الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار في الدول النامية لاحتوائها على موارد طبيعية خاصة في مجال البترول والغاز والصناعات الاستخراجية¹، ويحتاج هذا النوع من الاستثمارات بنية تحتية جيدة للنقل وأنظمة قانونية ومؤسسية ملائمة².
2. **الاستثمار الباحث عن الأسواق:** يسعى هذا النوع من الاستثمارات وراء السوق ووفوراته كمتوسط دخل الفرد وحجم السوق ومناطق التجارة الحرة وقد ساد هذا النوع من الاستثمارات في ستينات وسبعينات القرن الماضي اثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات³، وسبب وجوده في البلد المضيف راجع الى القيود المفروضة على الواردات، إضافة الى ارتفاع تكاليف النقل في البلد المضيف وهو ما يجعل الاستثمار فيها أفضل من التصدير اليها⁴.
3. **الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:** الغرض من هذه الاستثمارات تخفيض تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، ويتم غالباً في الدول المتقدمة ويأخذ عدة اشكال كتحويل جزء

¹ - حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005، ص 12

² - Buxheli, B, What is the attractiveness of albania for FDI flow ?, Grin verlag, norderstedt, Germany, 2010 , p 13-14

³ - حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص74

⁴ - حسين عبد المطلب الاسرج، مرجع سابق، ص 12

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

من عمليات الإنتاج كثيفة الأيدي العاملة الى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية عن طريق تعاقد ثنائي، مما يسمح للشركة الوطنية الولوج الى الأسواق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول اليها بمفردها¹.

4. الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية: يتم هذا النوع من الاستثمارات عندما تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بعمليات تملك او شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية من البلد المصدر للاستثمار²، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات من الطرق المفضلة للشركات حتى تمتلك مزايا تنافسية³.

ثانيا: حسب الوجهة: يمكن التمييز بين نوعين من الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الوجهة أي حسب وجهة هذا الاستثمار بالنسبة لبلد معين من البلدان وهما الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد.

1. الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر: هو استثمار راس مالي محلي في سوق أجنبي، او استثمار مباشر في الخارج يقوم به شخص مقيم في اقتصاد ما، ويسمى أيضا الاستثمار الأجنبي في الخارج، ويقاس بالتدفقات الصادرة او الرصيد الصادر من البلد⁴.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد: هو عبارة عن استثمار راس مالي أجنبي في الاقتصاد المحلي، أي قيام مستثمر أجنبي باستثمار أجنبي مباشر داخل الاقتصاد المحلي، والاستثمار الأجنبي الوارد الى بلد ما هو عبارة عن استثمار صادر من بلد اخر، ويعبر عنه بالرصيد او التدفق الوارد⁵.

ثالثا: حسب الملكية: للاستثمار الأجنبي المباشر اشكال مختلفة ومتنوعة حسب ملكية الاستثمار ومدى مشاركة الطرف الأجنبي فيها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1. الاستثمار المشترك: حسب كولدي kolde فان الاستثمار المشترك هو أحد مشاريع الاعمال الذي يمتلكه او يشترك فيه طرفان او أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، ولا تقتصر المشاركة هنا على الحصة في راس المال بل تمتد الى الإدارة والخبرة وبراءات الاختراع...¹

¹ - حسن كريم حمزة، مرجع سابق، ص ص 74-75

² - نفس المرجع ص 75

³ - Buxheli, B, op, cit, p 13-14

⁴ - مصلة يحي، دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012، ص 10

⁵ - نفس المرجع ونفس الصفحة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أي ان هذا النوع من الاستثمار يقوم على مبدأ الشراكة بين طرفين أو أكثر من بلدين مختلفين أو أكثر وذلك من خلال شراكة دولية في شكل مشروعات اقتصادية تندرج ضمنها عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية، تتم في دولة اجنبية تسمى الدولة المضيفة وبمشاركتها.²

وهذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية:³

- ✓ اتفاق طويل الاجل لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة مضيضة بين طرفين أحدهما وطني والأخر أجنبي.
- ✓ يتمثل الطرف الوطني في شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.
- ✓ شراء مستثمر أجنبي حصة في راس مال شركة وطنية قائمة يؤدي الى تحول هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك.
- ✓ حصة المستثمر سواء الوطني أو الأجنبي قد تكون في راس المال أو راس المال كله وحصة الطرف الأخر التكنولوجيا، أي لا يشترط ان تكون حصة في راس المال، على ان يكون لكل طرف منهما الحق في المشاركة في إدارة المشروع.

ومن اهم المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف ما يلي:⁴

- ✓ المساهمة في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية، وخلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد المضيف، إضافة الى مساهمته في تحسين ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.
- ✓ يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم الدول النامية، كونه يحد من تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، ويساهم في خلق رجال اعمال جدد من داخل الوطن.

ومن اهم عيوب هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية المستضيضة:⁵

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ط 1، 2001، ص ص 481، 482

² - باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2014، ص 22

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، مرجع سابق، ص 270، 271

⁴ - عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 271

⁵ - باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، مرجع سابق، ص 24

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ التبعية والتحكم الممارس من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.
 - ✓ عدم وجود طرف وطني كفؤ له المقدره على المشاركة الفعالة في مجال الاستثمار.
 - اما اهم مزايا الاستثمار المشترك للشركات المتعددة الجنسيات ما يلي¹:
 - ✓ الاستثمار المشترك يتناسب مع الشركات المتعددة الجنسيات صغيرة الحجم.
 - ✓ يساعد في التقليل من مخاطر المصادرة والتأميم، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة عن خطر تجاري.
 - ✓ يعمل على تذليل الصعوبات والعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها الشركات المتعددة الخدمات خصوصا إذا كان الشريك الأجنبي هو الحكومة او شخصية معنوية عامة.
 - ✓ يعتبر وسيلة للتغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من طرف الدول المضيفة من خلال الإنتاج مباشرة في هذه الدول بدل من التصدير اليها.
 - ✓ يسهل للطرف الأجنبي الحصول على القروض المحلية والمواد الأولية الخام اللازمة للشركة الام.
- ومن اهم عيوب الاستثمار المشترك للشركات المتعددة الجنسيات ما يلي²:
- ✓ قد ينجم عنه تعارض مصالح الطرفين (الأجنبي والوطني) خصوصا في نسب مساهمة الطرف الوطني التي قد لا تتماشى مع خطط واهداف الطرف الأجنبي.
 - ✓ خطر إمكانية اقضاء المستثمر الأجنبي من المشروع الاستثماري من طرف الشريك الوطني بعد فترة زمنية معينة والذي قد لا يتماشى مع اهداف المستثمر الأجنبي في محاولته البقاء والنمو في البلد المضيف.
 - ✓ الإمكانيات والقدرات المالية والفنية المحدودة للمستثمر الوطني قد تؤثر سلبا على تحقيق الأهداف الطويلة والقصيرة الاجل للمشروع الاستثماري.
 - ✓ الشروط والقيود الصارمة المفروضة في التوظيف والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي الى الدولة الام، خصوصا إذا كان الطرف الوطني ممثلا في الحكومة.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ص 485، 486

² - عبد السلام أبو قحف، المرجع السابق، ص 486

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2. الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: هو عبارة عن تملك الشركات الأجنبية كامل الاستثمارات المقدمة في النشاط دون وجود شريك محلي من البلد المضيف وقد تتقل هذه الشركات الإدارة والتنظيم والتكنولوجيا من البلد الام الى الدولة المضيضة ويكون دور هذه الأخيرة هو الاستضافة فقط وتقديم المستلزمات التي يحتاجها المشروع الاستثماري من تسهيلات وعمالة رخيصة وغيرها.¹ او هو سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات سيطرة كاملة على النشاط الإنتاجي او الخدماتي بحيث تقوم بإنشاء فروع للإنتاج او التسويق في السوق المضيضة، ويعد هذا النوع من الاستثمارات هو النوع المفضل للشركات المتعددة الجنسيات، وغير مفضل للدول المضيضة، وأصبحت الدول المضيضة تسمح للشركات المتعددة الجنسيات بالتملك الكلي للمشروع الاستثماري كوسيلة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة اليها في ظل المنافسة الكبيرة بين الدول لجاذبية هذا النوع من الاستثمارات رغم السلبيات العديدة التي تعترضها.²

وهذا النوع من الاستثمار ينطوي على الجوانب التالية:

- ✓ التملك الكلي للمشروع الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي.
- ✓ المستثمر الأجنبي يستحوذ على راس المال والخبر والتكنولوجيا دون الحاجة الى شريك وطني من البلد المضيف.

ومن اهم مزايا الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي ما يلي:

- ✓ تعطي المستثمر الأجنبي الحرية الكاملة في إدارة النشاط الإنتاجي والتسويقي والمالي... مما يسمح له بتحقيق أرباح كبيرة بتكاليف قليلة نظرا لانخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج، وهو ما قد يسمح له بتنفيذ سياسات التوسع والتسويق.³
- ✓ قيام الشركة المتعددة الجنسيات ببناء صورة جيدة ومقبولة لدى الجمهور في البلد المضيف يمنحها سهولة في تنفيذ سياسات التوسع والتسويق وغيرها من سياسات الاعمال، كما يمكنها ذلك من الحصول على التسهيلات والضمانات اللازمة لتنفيذ أنشطتها.¹

¹ - صلاح عباس، العولمة واثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 82

² - Guir Roger, l'investissement direct et les firmes multinationales, economica, paris, 1984, p 65

³ - باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، مرجع سابق، ص 25-26

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ تملك المستثمر الأجنبي للمشروع بالكامل يساعده في التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة من الدول المضيفة على وارداتها، كما يساعده في تجاوز المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي كعقود التراخيص وعقود الإدارة وغيرها².

ومن اهم عيوب الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الاجنبي بالنسبة للمستثمر الأجنبي ما يلي:

✓ الاخطار غير التجارية الناجمة عن التأميم او المصادرة او التصفية الجبرية او التدمير الناجمة عن الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية خصوصا في دول العالم الثالث تعتبر أكثر العوامل اثارا لقلق الشركات المتعددة الجنسيات³.

✓ يحتاج الى راس مال كبير لتمويل المشروع الاستثماري نظرا لتحمل المستثمر الأجنبي لوحده كافة التكاليف من بداية المشروع الى غاية اصدار اول منتج، على عكس الاستثمار المشترك⁴.

ومن اهم إيجابيات هذا النوع من الاستثمار على الدول المضيفة ما يلي⁵:

✓ زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة، وتعظيم العوائد المتوقعة من هذه الاستثمارات.

✓ تحسين وضعية ميزان مدفوعات الدولة المضيفة من خلال اشباع حاجيات المجتمع المحلي من السلع والخدمات مع احتمال وجود فائض للتصدير او تقليل حجم الواردات.

✓ يساهم في التحديث التكنولوجي وخلق فرص كبيرة للعمالة المحلية.

ومن اهم عيوب هذا النوع من الاستثمار على الدول المضيفة ما يلي:

✓ تخشى الدول النامية هذا النوع من الاستثمارات لما له من اثار واخطار تتمثل في الغالب في تعميق الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عنها من اثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حال تعارض مصالح الطرفين (المستثمر الأجنبي والبلد المضيف)⁶.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 490

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 45

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 490

⁴ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 45

⁵ - باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 26-27

⁶ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 489

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3. الاستثمار في مشروعات او عمليات التجميع: هو عبارة عن اتفاق مبرم بين طرفين احدهما اجنبي والآخر وطني(عام او خاص) يقوم بموجبه الطرف الأجنبي بتزويد الطرف المحلي بمكونات منتج معين (مثل السيارة او التلفاز) ليقوم بتجميعها واخراجها في شكل منتج نهائي جاهز للاستعمال، وما يدفع المستثمر الأجنبي لهذا النوع من الاستثمارات هو كبر حجم السوق او انخفاض تكلفة اليد العاملة والمواد الخام، او من اجل التخفيف من أعباء الضرائب المفروضة في البلد الام، حيث نجد انه في اغلب الأحيان خصوصا في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والآلات والمعدات والتقنيات اللازمة للقيام بالمشروع الاستثماري مقابل عائد مادي متفق عليه، وقد تكون مشروعات التجميع استثمارة اجنبيا مشتركا او مملوكا بالكامل للطرف الأجنبي، وفي حالة ما كان هذا المشروع الاستثماري يتم بموجب اتفاقية لا تتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي باي شكل من الاشكال في المشروع فان هذا الوضع يصبح مشابها لأنماط الاستثمار الأجنبي غير المباشر¹.

4. الاستثمار في المناطق الحرة: يمكن تعريف المنطقة الحرة بانها تلك المنطقة الواقعة داخل الحدود الإقليمية للدولة والتي تسمح بدخول الواردات اليها دون رسوم او تعريفات جمركية، وتقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليها وإعادة تصديرها في شكل منتجات، والغرض من انشاء المناطق الحرة هو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومنح حرية أكبر للتملك وتحويل الأرباح الى خارج الدولة المضيفة، ومن اهم التسهيلات الممنوحة في المناطق الحرة والتي لا توجد في غيرها من المناطق من الدولة المضيفة:

- ✓ الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- ✓ وجود نص في الاتفاق ينص على عدم إمكانية تأميم المشروعات في المناطق الحرة.
- ✓ تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الخدمات الضرورية لإقامة المشاريع.
- ✓ منح الحرية للمشاريع الأجنبية المقامة في هذه المناطق في انتاج وبيع منتجاتها محليا وخارجيا.
- ✓ الحرية في تحويل الأرباح المحققة من المشاريع المقامة في هذه المناطق الى الخارج².

رابعا: الشركات المتعددة الجنسيات كشكل من اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تعود نشأة

الشركات متعددة الجنسيات حسب Parker الى القرن الرابع عشر، حيث كانت تسعى الشركات الإنجليزية

¹- نفس المرجع السابق، ص 491

²- باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص ص 27- 28

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

والهولندية والفرنسية متعددة الجنسيات للاستفادة من الموارد الطبيعية، إلا أن الأشكال الحديثة للشركات متعددة الجنسيات يعود تاريخها إلى القرن التاسع عشر حيث كان المستثمرون الأوروبيون في تلك الفترة يصدرون السلع والخدمات إلى شتى أنحاء العالم ويستثمرون في العديد من الدول¹. ويعود أول استخدام لمصطلح الشركات متعددة الجنسيات إلى الاقتصادي الأمريكي (David Lilienthal) سنة 1960 حين كان مديراً تنفيذياً لمجموعة لازارد (Lazard) المالية². وبرز هذا المصطلح في مجلة «بزنس ويك» الأمريكية سنة 1963، في ملحق خاص تحت عنوان الشركات متعددة الجنسيات³. ويعتبر ستيفن هايمر Stephen Hymer هو الرائد في دراسة الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات من خلال أطروحته للدكتوراه، سنة 1960 والتي تم نشرها سنة 1976، ويعد هو أب نظرية الشركات متعددة الجنسيات لأنه كان أول باحث يطرح السؤال التالي: لماذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر نظرية بديلة لما سماه بالعمليات الأجنبية مثل التراخيص، والشراكات المشتركة وغيرها⁴. ويعتبر مصطلح الشركات متعددة الجنسيات هو السائد إلا أنه غير متفق عليه، إذ يستعمل رجال القانون والاقتصاد اصطلاحات أخرى تشير إلى الظاهرة نفسها كالشركات الدولية والشركات فوق الدولية والشركات عابرة الحدود الوطنية أو عابرة القومية⁵.

تعريف الشركات متعددة الجنسيات: اختلفت الآراء وتعددت حول تعريف الشركات متعددة الجنسيات وقد

برزت عدة تعاريف من بينها:

¹ - داودي محمد، السياسة المالية واثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، 2010-2011، ص 39

² - خالد عبد الحفيظ محمد حمد، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على خلق الالتزام الاقتصادية في الدول النامية، مقال في مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020، الصفحات من 82-99، ص 84

³ - رواب جمال، مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول، مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 3، العدد 01، 2015، الصفحات من 43-63، ص 44

⁴ - قادري محمد، السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مرجع سابق، ص 109

⁵ - بلمدوني محمد، بوقرط ربيعة، دور الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مقال في مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد خاص، 2020، الصفحات من 568-585، ص 571

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

عرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الشركة متعددة الجنسيات " بأنها تلك المنشأة التي تمتلك وسائل الإنتاج، وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج او المبيعات او الخدمات في دولتين او أكثر".¹

ويعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «**UNCATAD**» "بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين او أكثر شركات وليدة او فروع تتحكم فيها الشركة الام بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا".²

في حين عرفها فيرنون بأنها "المنظمة التي يزيد رقم اعمالها او مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات او فروع إنتاجية في ست دول اجنبية او أكثر".³

اما ميلتون فريدمان فقد عرفها على انها: " تلك الشركة التي تقوم بشكل او باخر وحسب اختصاصها باستثمارات مباشرة في أكثر من دولة، وتنظم نشاطاتها في الحاضر والمستقبل فيما يخص التسيير والاستراتيجية على المدى الطويل في الإطار الدولي".

وعرفها دافيد ادلمان: "بأنها شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الام في احدى الدول وتنقل نشاطاتها الى الدول الأخرى من خلال فروعها".⁴

كما عرفها الدكتور محمود سمير الشرقاوي بأنها " تجمع اقتصادي بين عدة شركات تتمتع بجنسيات دول مختلفة وترتبط فيما بينها عن طريق المساهمة في راس المال، بهدف تحقيق هدف اقتصادي معين، وتحقيق وحدة الهدف بوحدة السيطرة على إدارة الشركات أعضاء المجموعة، بحيث تكون كيانا اقتصاديا واحدا".⁵

¹ - بن خرناجي امينة، اوسير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1995-2015- مقال في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، الصفحات من 91-105، ص 93

² - رمزي علوان، عبد الوافي بولويز، تدويل الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني، مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، الصفحات من 114-131، ص 117

³ - بن خرناجي امينة، اوسير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1995-2015- مرجع سابق، ص 93

⁴ - لمزري مفيدة، سامي ورده، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مقال في مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020، الصفحات من 136-158، ص 139

⁵ - هارون اوروان، مفهوم الرقابة في إطار الشركات متعددة الجنسيات، مقال في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022، الصفحات 18-34، ص 21

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ومما سبق يمكننا تعريف الشركات متعددة الجنسيات بانها: تلك الشركات العابرة للحدود والتي تمتلك عدة فروع في دول مختلفة حول العالم ومقرها الرئيسي في دولتها الام.

خصائص الشركات متعددة الجنسيات: تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص أهمها:¹

1. ضخامة الحجم، بحيث تتميز بـكبر حجم مبيعاتها ورقم اعمالها.
2. اتساع الرقعة الجغرافية وامتدادها خارج حدود الدولة الام.
3. تنوع النشاط وتعددته بهدف تغطية الخسائر المحتملة.
4. التفوق والتطور التكنولوجي بحيث تعد من اهم مصادر نقل المعرفة.
5. إقامة التحالفات والتكتلات الاستراتيجية بغرض التفوق والمنافسة.
6. الإدارة والتنظيم بحيث تقوم بتطبيق مفاهيم الإدارة الاستراتيجية.
7. استقطاب الكفاءات وتدريبها وتحفيزها بغرض المحافظة عليها.
8. المزايا الاحتكارية بحيث تحتكر التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية.

دوافع انتشار الشركات متعددة الجنسيات: هناك ثلاث عوامل رئيسية لانتشار الشركات متعددة الجنسيات

هي:²

1. **تحرير السياسات العامة:** حيث تعمل المؤسسات المالية الدولية لتهيئة الأرضية امام الشركات متعددة الجنسيات بغرض تدويل نشاطها، وذلك من خلال تحرير السياسات العامة وإزالة الحواجز الجمركية.
2. **تزايد المنافسة:** بحيث يعتبر تزايد المنافسة من اهم العوامل المؤثرة في تزايد نشاط الشركات متعددة الجنسيات، وذلك في ظل تزايد الصراع على الأسواق المحلية.
3. **التكنولوجيا وتغيراتها السريعة:** تعتبر التكنولوجيا وتغيراتها المتسارعة عاملا مهما لتزايد نشاط الشركات وسرعة التدويل، بحث تساهم التكنولوجيا في تطوير طرق الإنتاج وتقليص المخاطر.

¹ - مصطفى مكي، لويزة بوشعير، دور الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم قطاع المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة حالة شركة لافارج هولسيم-، مقال في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2023، الصفحات 290-303، ص 293

² - بن خزناني امينة، اوسير منور، مرجع سابق، ص.ص 94-95

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته ودوافعه وأهم النظريات

المفسرة له

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة من الخصائص تجعله يختلف عن استثمار المحفظة، لذلك سنسعى في هذا المبحث الى تحديد اهم خصائصه، ثم ننتقل بعد ذلك الى أهميته وأهم دوافعه، كما سنستعرض أبرز النظريات الاقتصادية المفسرة لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: خصائص الاستثمار الاجنبي المباشر: يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن

الاستثمار الأجنبي غير المباشر في كونه الأكثر قبولا وتفضيلا لدى الدول سواء المتقدمة او النامية لما له من خصائص متعددة أهمها:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بطبيعته استثمار منتج، حيث يسعى لتحقيق استغلال أمثل للموارد المستخدمة، ولا يقوم المستثمر الأجنبي بضخ أمواله وخبراته والاستثمار في الدول المستقبلية إلا بعد إجراء دراسات معمقة حول الجدوى الاقتصادية للمشروع وكل البدائل المتاحة.

✓ يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز التنمية الاقتصادية، من خلال الوافرات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي يمكن تحقيقها بتواجده.

✓ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعّالة لخلق فرص العمل وتوسيع نطاق السوق المحلية، كما يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف ويدعم التبادلات التجارية الخارجية، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بمرونته وتحركاته وراء الربح والفائدة، حيث ينتقل إلى الأماكن التي توفر أعلى الأرباح، والتسهيلات والإعفاءات الضريبية، وأيضاً العمالة الرخيصة.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل فهو يمتاز بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن الاستثمارات الدولية الأخرى، مثل الفترة الزمنية الطويلة التي يعمل فيها.

✓ تحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد على مدى نجاح المشروعات المستثمرة، وهو ما يميزه عن كافة اشكال القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي عادة ما تكون بشروط كبيرة.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ يمتاز الاستثمار الأجنبي المباشر بكونه يتمتع باستقرار أكبر وأقل حساسية للتغيرات الدورية والسريعة في الاقتصاد المضيف، كالتقلبات في أسعار الفائدة وسعر الصرف وأسعار الأسهم، لذلك يعتبر مفضلاً على استثمار المحفظة.¹
- ✓ يساهم في زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة، خصوصاً في حالة تركيز المشاريع الاستثمارية في إنتاجها على التصدير وذلك لما يتمتع به المستثمر الأجنبي من إمكانيات لتسويق منتجاته في الخارج لما له من خبرة ومعرفة بالأسواق الخارجية.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير أساليب الإنتاج لدى المنتجين المحليين من خلال محاكاتهم للمستثمرين الأجانب.
- ✓ الحد من هجرة الادمغة واستنزاف الخبرات الوطنية التي تعاني منها عديد الدول النامية، حيث يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز الخبرات الوطنية على العمل داخل الوطن وعدم التفكير في الهجرة الى الخارج.²

المطلب الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من

خلال دوره الفعال في تحقيق النمو والتنمية، حيث يُعتبر وسيلة هامة للوصول إلى معدلات النمو المستهدفة، ونقل تكنولوجيا الإنتاج وتحديث الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، بالإضافة إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد النادرة، لقد أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي للدول تُقاس بمدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشاريع الاستثمارية التي توفر أكبر قدر ممكن من فرص العمل وتعمل على تنشيط وزيادة حركة الصادرات، إلى جانب ذلك يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً لسد وتعويض العجز في الادخار المحلي وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ان من الأهداف الرئيسية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هو إقامة مشاريع إنتاجية في مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمية بغرض إنتاج سلع وخدمات تنافسية للتصدير وتتميز بالقابلية في الأسواق العالمية، كما أن توفر رأس

¹ - مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2019-2020، ص ص 9-

10

² - سي بشير وسيلة، أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد درايعة ادرار، 2022-2023، ص ص 24-25

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المال يسمح بزيادة الإنتاج وتنويع المنتجات، كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مهم ومحرك أساسي لعملية التصدير، فهو يقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تطوير المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى الخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.¹

وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مجموعة من العوامل أهمها:²

- ✓ تأثيره على التقنيات المستخدمة: يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الطرق فعالية لجلب التقنيات الحديثة، بالإضافة إلى تركيزه على تطوير العمليات الإدارية والرقابية.
- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة وتطوير مهارات العمالة الوطنية، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة في الدولة المضيفة جزئياً.
- ✓ يُساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة تدفق الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة وزيادة الطلب على العملة المحلية لتمويل المدفوعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك يُسهم في زيادة فرص التصدير وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- ✓ زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية يساهم في استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية ومعدلات التضخم.
- ✓ يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير مصدر إضافي للتمويل بالنقد الأجنبي للدول المضيفة وبالتالي فهو يساهم في النمو الاقتصادي.

كما تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط التالية:³

- ✓ يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في الحد من العديد من الظواهر السلبية كالتقليل من البطالة والتخفيف من عمليات استنزاف وهجرة الادمغة الوطنية الى الخارج والتي تعاني منها اغلب الدول النامية وذلك لما يوفره من فرص وظروف عمل منافسة لما تسعى اليه هذه الادمغة في الخارج.

¹- نعيمة العربي، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مقال في مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الصفحات من: 381-394، ص 383، 384

²- نفس المرجع السابق، ص 384

³- سي بشير وسيلة، مرجع سابق، ص 26

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ زيادة كفاءة المؤسسات الوطنية واكتساب التكنولوجيا الحديثة والمعقدة وتقنيات الصناعة الثقيلة، نتيجة الاحتكاك والعلاقات التجارية والاقتصادية بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وبالتالي التأثير الايجابي على الاقتصاد القومي.

✓ يساهم في امداد الدول النامية بمجموعة من المتطلبات التي تفتقر اليها وذلك من خلال الشركات المتعددة الجنسيات كنقل التكنولوجيات المستخدمة في الإنتاج والإدارة، كما يسهم في استغلال الموارد والمهارات والخبرات المتوفرة في البلد.

المطلب الثالث: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر: أي الدوافع والاهداف من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث نميز بين ثلاث أنواع من الدوافع. دوافع تعود للمستثمر الأجنبي ودوافع ترجع للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ودوافع عائدة للدولة الام.

أولاً: الدوافع الراجعة للمستثمر الأجنبي: يتخذ المستثمر الأجنبي قراره بالاستثمار بناء على عدة دوافع ومحددات أهمها:

1. معدل العائد على الاستثمار: يلعب معدل العائد على الاستثمار دورا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كون المستثمر الأجنبي يلجا الى الاستثمار في الخارج في حال توقعه تحقيق عائد اعلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية وغير التجارية، مع اخذه بعين الاعتبار القدرة التنافسية والمحددات الأخرى الخاصة بمناخ الاستثمار عند اتخاذه قرار الاستثمار في دولة ما¹.

2. سعر الفائدة: في دراسة ل LOPEZ حول المحددات الخارجية لتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 1999 تبين ان الانخفاض في أسعار الفائدة في بداية التسعينات أدى بالمستثمرين الى استثمار أموالهم في مشاريع إنتاجية بدل ادخارها او استثمارها في الأوراق المالية، وبالتالي فان سعر الفائدة يعتبر محددًا هامًا لحركة رؤوس الأموال، حيث تميل هذه الأخيرة الى التدفق اين يكون سعر الفائدة مرتفعاً².

3. التسويق: يعتبر التسويق عنصرا هاما في الاستثمار الدولي، كونه يساعد الشركات المتعددة الجنسيات في معرفة حجم الطلب على منتجاتها، حيث تمتلك إمكانيات تسويقية متطورة تمكنها من تمييز منتجاتها، وهو ما

¹ - فريد احمد قبان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة": كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، دار النهضة العربية، ط 1، 2008، ص 12

² - نفس المرجع، ص 13

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

يسهل دخولها الى مختلف الأسواق وبكفاءة عالية. وقد تسعى الشركات الأجنبية للاستثمار في الدول النامية بغرض تقليل المخاطر التي تواجهها في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من مواردها في الخارج، وقد تسعى من وراء ذلك للحصول على المواد الخام والمواد الأولية، حتى تتمكن من ولوج الأسواق الكبرى على المستوى القومي او الدولي¹.

4. تكاليف الإنتاج: يؤدي انخفاض تكاليف الإنتاج في دولة ما الى توافد وجذب المستثمرين اليها للقيام بمشاريعهم الاستثمارية، حيث يستفيدون من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال انتاجهم الضخم، وبما ينعكس على تخفيض تكاليف الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج للمستثمر الأجنبي سواء كانت مرتبطة بالبحث عن المواد الأولية بالخارج، او بتكاليف أخرى كانخفاض تكلفة العمل في البلدان النامية، تجعل المستثمر الأجنبي يحافظ على حجم مبيعاته، وعلى الميزة التنافسية لمنتجاته في الأسواق الدولية².

5. التكنولوجيا: تمتاز الشركات المتعددة الجنسيات بميزات وقدرات تكنولوجية متطورة إذا ما قارنها بمثيلاتها في السوق المحلي، وهو ما يمنحها التفوق، نتيجة انفاقها على البحوث والتطوير والاكتشاف وتخصيص ميزانيات كبيرة لذلك، بغية تحقيق اكتشافات متواصلة وتطوير منتجات جديدة تغطي احتياجات السوق وتلبي رغبات المستهلكين، وهو ما تفتقر اليه الدول المضيفة وهو الدافع الذي يجعل الشركات تستقر في هذه الأسواق نظرا لسهولة السيطرة عليها³.

ثانيا: الدوافع الراجعة للدولة الام: هناك العديد من الدوافع التي تدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر

للتدفق من الدولة الام الى الدولة المضيفة من بينها⁴:

1. ارتفاع حدة المنافسة في الدولة الام: عادة عندما تواجه شركة ما منافسة كبيرة في دولتها الام بشكل يؤثر على تراجع أرباحها وعوائدها فان ذلك حتما يدفعها للاستثمار في الخارج للتخفيف من ضغط المنافسة في دولتها الام.

¹ - نفس المرجع، ص 14

² - نفس المرجع، ص ص 14-15

³ - هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017، ص 34

⁴ - نفس المرجع، ص ص 35-36

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2. تراجع معدلات النمو الاقتصادي والركود في الدولة الام: يمثل انخفاض معدل النمو وحالة الركود في الدولة الام دافعا كبيرا للشركات من اجل الاستثمار في الخارج، للبحث عن فرص أفضل لتحقيق عوائد أكبر مدفوعة بمعدلات النمو وحالة الرواج مما قد يؤدي الى زيادة الطلب على منتجاتها.
3. الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج في الدولة الام مقارنة بالدولة المضيفة: تلجأ الشركات للاستثمار في الخارج عندما تكون تكاليف الإنتاج منخفضة في الدول المضيفة مقارنة بالدولة الام.
4. ارتفاع سعر صرف العملة في الدولة الام: يؤثر ارتفاع سعر صرف العملة على صادرات الدولة، بحيث عندما يرتفع سعر صرف العملة المحلية في الدولة الام ترتفع أسعار تصدير المنتجات وهو ما يدفع بالشركات للاستثمار في الخارج لتخفيض تكلفة الإنتاج المرتبط بارتفاع سعر صرف العملة في الدول الام.
5. التبعية الاقتصادية بين الدولة الام والدول المضيفة: في الغالب تتجه الشركات للاستثمار في الدول المضيفة التي ترتبط بعلاقة تبعية اقتصادية مع الدولة الام، وتتجلى هذه التبعية في الغالب في الافتراض والتجارة الخارجية.
6. الدافع السياسي: تعتمد الدولة الام للمستثمر الأجنبي لتشجيع انتقال المستثمرين نحو بعض الدول الحليفة كنوع من المساعدة او كنوع من الضغط على بلد معين، مثل ما هو الشأن في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الدول النامية الذي يعتبر كنوع من التوسع والنفوذ والسيطرة على هذه الدول.

ثالثا: الدوافع الراجعة للدولة المضيفة: هناك العديد من الدوافع التي تدفع الدولة المضيفة لجذب

الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه أهمها:¹

- ✓ الرغبة في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
- ✓ خلق فرص شغل جديدة والتخفيف من حدة البطالة.
- ✓ زيادة الإنتاج المحلي واحلاله محل الواردات.
- ✓ زيادة الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- ✓ تحسين المركز التنافسي للدولة.

¹ - عمبروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص 56

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ ومن اهم المبررات التي تجعل الدول تهتم بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس فيما بينها على استقطابه ما يلي:¹

- ✓ الدور البارز الذي يقوم به في التنمية وتمويل المشاريع الاستثمارية.
- ✓ يمثل قوة دفع للاقتصاد المحلي من خلال الرفع من قدرات النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي.
- ✓ يعتبر من اهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.
- ✓ يساهم في نقل التقنية المتقدمة والمهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة، وتطوير البنى التحتية.
- ✓ يعتبر بديل لنقص الموارد المالية المحلية ونقص المدخرات، كما يساهم في سد الاحتياجات من العملة الأجنبية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر: عرف الاستثمار الأجنبي المباشر توسعا

واقبالا كبيرا بعد الحرب العالمية الثانية وهو ما جعله يحظى باهتمام المفكرين الاقتصاديين من خلال محاولتهم تطوير نظرية تشرح هذه الظاهرة نظرا لأهميتها المتزايدة، ومن ابرز المفكرين والباحثين ممن فتحوا الطريق للبحث في مجال الشركات العابرة القومية والاستثمار الأجنبي المباشر نجد في الولايات المتحدة الامريكية كل من ستيفن هايمر، وريموند فيرنون، وكل من جون دنينغ وكوجيما في بريطانيا واليابان على التوالي، حيث تركزت معظم الدراسات على أسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسيات الاستثمار في بلد معين دون بلد اخر، ومن هنا جاءت عدة نظريات لتفسير هذه الحقيقة²، ومن اهم وبرز النظريات التقليدية والحديثة في هذا الشأن ما يلي:

أولا: التفسيرات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. **النظرية الكلاسيكية:** يطلق على هذه النظرية نظرية التحركات الدولية لراس المال لكونها قدمت تفسيراً لحركة رؤوس الأموال³، حيث يقوم التحليل الكلاسيكي على عدة أفكار اهمها: الحرية وعدم تدخل الدولة، المنافسة التامة، عدم وجود عوائق في حركة انتقال رؤوس الأموال، وعناصر الإنتاج، ويعتبر دافيد ريكاردو من

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية، العدد الأول، يناير-مارس 2013، ص8

² - عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط

1، 2016، ص 61

³ - سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 75

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

أبرز منظري المدرسة الكلاسيكية من خلال نظرية الميزة النسبية سنة 1817 حيث يرى بان "انتقال راس المال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية راس مال عالية الى البلد الذي يتميز بإنتاجية راس مال منخفضة" ويعتبر تحقيق الربح الهدف الاسمي والسبب الرئيسي لانتقال راس المال، من خلال الاستفادة من الفروقات الموجودة في نسب الفائدة الناتجة عن تباين عرض راس المال في كل دولة¹، واهتم الكلاسيك بتخفيف الفجوة بين الادخار والاستثمار من خلال طرحهم لدور التكنولوجيا وراس المال في تحقيق النمو الاقتصادي، بحيث اعتبروا ان العمل وراس المال والبرامج التعليمية هي عناصر مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، الا انهم عجزوا عن تفسير الكيفية التي يؤثر بها التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي².

وبفترض الكلاسيك ان الاستثمار الأجنبي المباشر له عدة منافع تعود في معظمها على الشركات المتعددة الجنسيات، فمن وجهة نظرهم ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز بنتيجتها الشركات المتعدد الجنسيات والخاسر هو الدول المضيفة³.

وحسب الكلاسيك يمكن تفسير قيام وتوسع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال سعي تلك الشركات للمحافظة على الأسعار الاحتكارية واقصاء منافسيها من الأسواق، وهم بذلك يرون ان مكاسب المستثمرين الأجانب هي خسارة للبلد المضيف، حيث ان معظم أنشطة هذه الشركات البحثية تتم في الدولة الام، في حين يتم استغلال الثروات والمعادن في الدول النامية، مما يؤدي الى تبادل غير متكافئ في العلاقات الاقتصادية الدولية، الذي يكون في معظم الأحيان في مصلحة الدول المتقدمة وهو ما قد يؤدي الى افقار الدول النامية، والتوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب بعض الاقتصاديين راجع لنقص الأرباح الناجم عن ارتفاع الأجور في الدولة الام، لذلك يتم اللجوء الى تصدير راس المال للخارج في شكل استثمار اجنبي مباشر كون معدل الأرباح مرتفع في الخارج، وتتناقض هذه النظرية مع الواقع كون الجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتحرك داخل اسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي العالمي، حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لراس المال، ومع ذلك لا تعتبر هذه النظرية بدون فائدة في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان جزءا أساسيا من العوامل التي تفسر حركة هذه الاستثمارات ترتبط برغبة الشركات في الاستفادة من التباينات في

¹ - نفس المرجع، ص ص 61-62

² - قارة إبراهيم، أثر انظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات بانل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019، ص 116

³ - دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، مرجع سابق، ص ص 140-141

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ظروف العمل والإنتاج بين الدول، خصوصا الفوارق في تكلفة العمل التي تمثل احد اكبر الدوافع للاستثمار في الدول ذات التكاليف المنخفضة¹.

2. النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد): تنطلق هذه النظرية من منطلق أساسي وهو ان الأسواق المالية غالبا ما تكون منعزلة عن بعضها البعض في مختلف الدول، ونظرا لان اسوق راس المال ليست متطورة وعلى قدر كافي من الدقة في العديد من الدول خصوصا الدول النامية، ومن هنا تشرح هذه النظرية تدفق راس المال على انه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، أي ان راس المال يبحث عن اعلى عائد يمكن تحقيقه، ويعتبر "اولين(1933)" اول من قدم تفسيراً لتحركات راس المال الدولي، وأوضح ان اختلاف سعر الفائدة هو اهم عنصر محرك لتصدير واستيراد راس المال، حيث انه في حالة افتراض وجود سوق منافسة كاملة، فان راس المال سينتقل بحرية من سوق الى اخر، حيث ان معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، ويعتبر اختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى السبب الرئيس لحدوث الاستثمار حسب النظرية التقليدية لتدفق راس المال، كما ارجع اختلاف أسعار الفائدة بين الدول الى اتاحة او وجود راس المال او إنتاجية راس المال².

فشلت هذه النظرية لأسباب عديدة أهمها عدم تمييزها بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر رغم اختلاف أسباب واثار كلا النوعين، حيث تعاملت هذه النظرية الاستثمار الأجنبي من منطلق راس المال المالي واهملت مفهوم الاستثمار الأجنبي خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يتضمن إضافة الى راس المال التكنولوجيا والمهارة والإدارة، كما يشرح النموذج الكلاسيكي تحركات راس المال ولكنه أهمل سبب قيام عدد محدود من الشركات بانتهاز الفرصة لتصبح شركات متعددة الجنسيات وعدم قيام الشركات الأخرى بذلك³.

3. نظرية توزيع المخاطر: قام كوهين(1985) بشرح أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر وتفسير سلوكه بالتركيز على فكرة توزيع المخاطر، حيث يتمثل توزيع المخاطر في انتاج سلع جديدة والولوج الى أسواق

¹ - سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص 75-76

² - وليد بيبلي، اليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية-دراسة حالة دول شمال افريقيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 131

³ - سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-تقييم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014 ص 28

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

جديدة او تقليد منتجات شركات أخرى، وقدمت هذه النظرية تفسيراً لأسباب استثمار الشركات الكبرى في الخارج بغرض مواجهة المخاطر، ووفقاً لهذه النظرية فإن الشركات تقوم بالاستثمار في الخارج لتخفيض المخاطر وزيادة الأرباح، فعن طريق توزيع الأنشطة الاستثمارية بين المناطق تحصل على عوائد استثمار مختلفة من منطقة لأخرى وبالتالي التقليل من حجم المخاطر.

واهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية أنها ركزت فقط على توزيع المخاطر الذي يعتبر هدفاً واحداً من بين عدة أهداف للمستثمرين¹.

ثانياً: التفسيرات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1. نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها عدم وجود المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، إضافة إلى عامل ندرة السلع المعروضة وعدم قدرة الدول المضيفة على منافسة المستثمرين الأجانب في مختلف المجالات الاقتصادية بسبب قوة الشركات المتعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجيا والمعرفة الإدارية، وتعتبر المحفزات التي تمتلكها الشركات الأجنبية هي الدافع وراء اتخاذها قرار الاستثمار وقيامها بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في البلدان المضيفة². وبمعنى آخر إن من أهم المحفزات الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار أو ممارسة أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية هو إيمانها بعدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافستها تكنولوجياً أو إنتاجياً أو مالياً...، كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمختلف مجالات الاستثمار الأجنبي إضافة إلى التملك الكلي للمشاريع الاستثمارية الذي يعتبر الشكل المفضل للشركات المتعددة الجنسيات³.

ومن أهم الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ما يلي⁴:

✓ تفترض هذه النظرية إدراك ووعي الشركات المتعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وهو ما لا يتطابق مع الواقع.

¹ - قارة إبراهيم، أثر انظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 118

² - سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016، ص 50

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، مرجع سابق، ص 243

⁴ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 398

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ لم تقدم النظرية تفسيراً حول تفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الانتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة او المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في حين انه يمكنها تحقيق ذلك من خلال اشكال أخرى للاستثمار او العمليات الخارجية كالتصدير.

2. نظرية الميزة الاحتكارية: اهتمت هذه النظرية بتفسير أسباب لجوء الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر وركزت هذه النظرية على فكرة امتلاك الشركات المتعددة الجنسيات لقدرات وامكانات وميزات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية وليست لها القدرة للحصول عليها، وذلك بسبب فجوة المعلومات او حماية العلامات التجارية او مهارات التسويق او انخفاض تكاليف الوحدة بسبب حجم الإنتاج الكبير او التميز الإداري والضريبي، وهو ما يجعل الشركات المتعددة الجنسيات تحصل على عائدات اعلى من الشركات المحلية، ومن هذا المنطلق فان هذه النظرية تستند في تفسير سلوك الشركات المتعددة الجنسيات الى مبدا غياب المنافسة الكاملة إضافة الى نقص المعروض من السلع في أسواق الدول المضيفة، وقد أوضح ستيفن هايمر (Steven Haymer) ان الدافع وراء توجه الشركات المتعددة الجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر هو الرغبة في تعظيم العائد معتمدة في ذلك على المميزات والقدرات التي تتمتع بها في ظل سوق ذو هيكل احتكاري، حيث انه بمجرد استحوادها على القدرات والمميزات في الدولة الام تتجه لتوسيع نشاطها في الأسواق الخارجية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر¹، هذا ويعتبر الاستثمار الخارجي للشركة مرحلة تطور ونمو لها حيث انها بعد مرحلة معينة تجد ان استمرار نموها يتطلب غزو الأسواق الخارجية والاستثمار فيها².

3. نظرية الحماية: ظهرت هذه النظرية بعد الانتقادات التي وجهت لنظرية عدم كمال السوق، ويقصد بالحماية الممارسات الوقائية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات لابتكاراتها الحديثة في مجالات الإنتاج او التسويق او الإدارة عموماً وضمان عدم تسربها الى الدول المضيفة. وتقوم نظرية الحماية على أساس ان الشركات المتعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها في حالة مقدرتها على حماية أنشطتها الخاصة مثل البحوث والتطوير والابتكارات ومختلف العمليات الإنتاجية او التسويقية الأخرى، ولكي تحقق الشركة هذا الهدف يستلزم ذلك قيامها بممارسة او تنفيذ تلك الأنشطة المشار اليها داخل الشركة او بينها وبين فروعها في الدول المضيفة بدلاً من ممارستها في الأسواق بصورة مباشرة. حيث يرى هود وينج ضرورة احتفاظ الشركة بأحد

¹ عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص 63-64

² سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، إدارة الاستثمار الأجنبي، مرجع سابق، ص 40

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأصول كالمعرفة أو الخبرة أو الاختراعات دون تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول المضيفة حتى تحقق التميز المطلق وتوفر الحماية المطلوبة لاستثماراتها وهو ما يمكنها من بلوغ أهدافها المرجوة¹.
ومن اهم الانتقادات الموجهة لنظرية الحماية ما يلي²:

✓ هناك أساليب حديثة بديلة للحماية وأكثر فعالية من تلك المستخدمة كضوابط حماية براءات الاختراع التي تضمنها موثيق دولية.

✓ ركزت هذه النظرية بصورة مباشرة على دوافع الحماية للشركات المتعددة الجنسيات وضرورة اتخاذ القرارات داخل الشركة الام واعطت اهتمام اقل الى الإجراءات او الضوابط والسياسات الحكومية الخاصة بالدول المضيفة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية والممارسات الفعلية الحالية او المرتقبة للشركات الأجنبية، مما قد يؤدي الى تقليل جدوى ممارسات وإجراءات الحماية ومدى تحقيقها الأهداف التي تسعى لبلوغها الشركات المتعددة الجنسيات.

4. نظرية دورة حياة المنتج الدولي: تعتبر هذه النظرية التي قدمها الاقتصادي فرنون عام 1966 بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية من اهم تفسيرات وأسباب انتشار الاستثمار الأجنبي في الدول النامية بصفة خاصة والدول المتقدمة بصفة عامة، حيث تسلط الضوء على دوافع قيام الشركات المتعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي من ناحية، ومن ناحية ثانية فهي توضح كيفية وأسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج الدولة الام³. وجاءت هذه النظرية لتوضح كيف تتحول الشركات المتعددة الجنسيات من سياسة التصدير الى الاستثمار الأجنبي المباشر وترى النظرية بانه من الواجب حماية اسوق التصدير من المنافسين المحتملين عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتفترض هذه النظرية ان جميع السلع تمر بمراحل مختلفة، فالمنتج في البداية يكون جديدا، ثم ينتشر في الدول الصناعية، ثم يصبح نمطيا، أي ان الميزة النسبية للمنتج تمر من موطنه الأصلي الى الدول الأقل تقدما اين تكون اليد العاملة اقل تكلفة مما يترتب عنه تحول الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدول المبتكرة الى الدول ذات اليد العاملة اقل كلفة⁴، وعموما تمر دورة حياة المنتج الدولي بأربعة مراحل أساسية هي:

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ص 398-399

² - دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، مرجع سابق، ص ص 153-154

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، مرجع سابق، ص 250

⁴ - سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص ص 77-78

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ **مرحلة الابتكار:** تتميز هذه المرحلة بالإففاق الكبير والتكلفة العالية، وأحيانا بالخسائر المالية التي لا يمكن معها تحقيق الربح، حيث يتم تخصيص نفقات للبحث والتطوير، ويكون عدد الشركات محدودا لفترة مما يجعل السوق في وضع احتكاري، ويتم في هذه المرحلة ابتكار المنتج وعرضه للبيع لأول مرة، ويكون المنتج كثيف التكنولوجيا ومرتفع التكلفة، ويرجع ذلك الى عمليات البحث والتطوير إضافة الى الحملات الإعلامية المكثفة لإدخال المنتج الجديد الى السوق، لخلق حالة من الوعي بالعلامة التجارية ويتم ذلك غالبا في الدول المتقدمة، حيث يتم في البداية تسويق المنتج محليا حتى يسهل اجراء التغييرات المطلوبة عليه، حيث تكون مرونة الطلب بالنسبة للسعر عالية خلال تلك الفترة، كما تتميز هذه المرحلة بظهور المنتج في البلدان التي تتميز بدخول فردية مرتفعة والتي لها المقدرة على دفع هذا الثمن نظرا لغياب المنافسة، كما ان الشركة المخترعة لا تعطي أهمية كبيرة لتكلفة الإنتاج وتأثيرها على الأسعار التي تعرض بها السلعة، ومع بداية نضج المنتج خلال هذه المرحلة تبدأ الفرص التصديرية في الظهور خصوصا الى الدول المتقدمة حيث تتشابه ادواق المستهلكين وقدراتهم الشرائية مع افراد الدول التي ينشأ فيها المنتج ولا يوجد في هذه المرحلة استثمار اجنبي¹.

✓ **مرحلة النضوج:** تعرف هذه المرحلة نموا سريعا للمنتج وزيادة كبيرة في الطلب عليه، نتيجة توسع المستهلكين كما تبدأ تظهر المنافسة، وهو ما يستوجب على الشركة المبتكرة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، من اجل حماية سوقها الذي خلقته في المرحلة الأولى من خلال التصدير، كما انها قد تقوم بنقل نشاطها الى الخارج بسبب عدم قدرتها على المنافسة وانخفاض الطلب على سلعتها نظرا لارتفاع سعرها نتيجة فرض ضرائب على الواردات من قبل الدولة المستوردة².

✓ **مرحلة النمطية الشديدة:** في هذه المرحلة من مراحل الإنتاج يصبح المنتج قديما، ويصبح لزاما على الشركة المبتكرة تخفيض التكاليف وهو ما يدفعها للاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في الدول النامية حيث تكلفة العمل والاجور منخفضة، وتقوم الشركة في هذه المرحلة بإنتاج المنتج في تلك الدول وإعادة تصديره الى الأسواق العالمية وحتى الى الدولة الام³.

ومن اهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية انها اهتمت بالاستثمار الخاص بالمنتجات الجديدة فقط، واهملت استثمارات المنتجات السابقة والتي كانت موجودة في السوق، إضافة الى انه يمكن تطبيق هذه النظرية على

¹ - بكطاش فتيحة، مقالاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 21، جوان 2014،

ص 92

² - نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

³ - سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، مرجع سابق، ص 78

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

بعض المنتجات وقد يصعب تطبيقها على سلع ومنتجات أخرى كالسلع التي يصعب على دول أخرى غير الدول المبتكرة تقليدها أو انتاجها بسهولة¹.

5. النظرية الانتقائية: تعود أفكار هذه النظرية الى المفكر الاقتصادي جون دينينج John Dunning والتي قدمها كأفضل نظرية في ندوة نوبل بستوكهولم سنة 1976، وتعتبر واحدة من أكثر النظريات توثيقا للاستثمار الأجنبي المباشر في الآونة الأخيرة، وتم اثراؤها مع مرور الوقت². وسميت بالنظرية الانتقائية كون دينينج قام بانتقاء مجموعة من الأفكار من نظريات مختلفة وعمل على تجميعها في نظرية شاملة لتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اهم النظريات التي اعتمد دينينج على افكارها ثلاث نظريات أساسية هي OLI³، والتي تعني⁴: نظرية مميزات الملكية (Ownership advantages) ، نظرية التدويل (Internalisation)، ونظرية الموقع (Location). وبالتالي فان هذه النظرية ما هي الا تجميع للعديد من أفكار النظريات السابقة، وهو ما قد يجعلها الأكثر قدرة للوصول الى تطلعات باقي النظريات المتعلقة بتفسير الاستثمار الأجنبي المباشر⁵.

وبالتالي فان هذا النموذج يفترض وجود ثلاث مزايا أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل فيما يلي:

1- مزايا الملكية: وتتمثل عموما في المزايا الاحتكارية التي تحوزها الشركة المستثمرة في الخارج مقارنة بالشركات المحلية في البلد المضيف، كامتلاكها للتكنولوجيا المتقدمة وعلامة تجارية وبراءة اختراع وكذا تمتعها بقدرات عالية في التسويق إضافة الى قدرتها على الاهتمام بالبحث والتطوير وتخصيص مبالغ مالية مرتفعة من اجل ذلك⁶.

¹ - بكتاش فتيحة، مقالاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 93

² - قادري محمد، السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 100

³ - Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain 2011, p21.

⁴ - Cristos N. Petelis, Foreign Direct Investment And Economic Integration, Judge Business School And Queen' s College, Cambridge University, p5.

⁵ - خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب-رسالة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2014-2015، ص 69

⁶ - دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1-2016/2017، ص 27

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

2- مزايا الموقع: وتشمل مختلف المزايا المكانية التي تتمتع بها الدولة المضيفة والتي يجب ان تفوق مزايا شركات الدولة الام مثل اتساع حجم السوق، توفر البنية الأساسية المناسبة، الاستقرار السياسي، توفر العمالة المناسبة وبتكاليف منخفضة، انخفاض أسعار المواد الأولية... الخ¹.

3- مزايا التدويل: وتشتمل على ميزات إحلال السوق وتشير الى رغبة الشركة في الرقابة على الإنتاج لتحقيق عدة اهداف أهمها:

✓ محاولة الاستفادة من المزايا الممنوحة المقدمة من طرف الدول المضيفة من منح واعانات وتخفيضات ضريبية.

✓ المحافظة على حقوق الملكية والتكنولوجيا المستخدمة.

✓ الرقابة على المنتج وحمايته والعمل على تصريفه بشكل جيد.²

تقييم النظرية الانتقائية لجون دينينج: اعتمدت النظرية الانتقائية لجون دينينج على عدة عوامل متنوعة ولم تعتمد على عوامل فردية او مظهر واحد من المظاهر المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر لذلك اعتبرت من أكثر النظريات المعرفة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتي لقيت قبولا واسعا، الا انها تعرضت لعدة انتقادات من طرف باكلي (Bacli 1975) كونها تعرضت لكل عنصر من العناصر (مزايا الملكية، مزايا الموقع، التدويل) بشكل منفرد ولم تحاول ان تشرح العلاقة بين هذه العناصر ولم تشر لعلاقة التأثير والتأثر بينها، كما انتقد كوجيما (Kojima 1987) هذه النظرية في كونها ركزت على المسائل الكلية وهي قليلة الفعالية في عملية صنع القرار حيث لا يستفاد منها في كل من الدولة الام والدولة المضيفة، وكذلك ما لوحظ من غياب فكرة السوق الخارجي.³

6. نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية): اهتمت المدرسة اليابانية بالاستثمار الأجنبي المباشر وحاولت تقديم تفسير له من خلال مجموعة من الاقتصاديين يتقدمهم كوجيما (Kojima) واوزاوا (Osawa) وتسوريمي (Tsurumi) حيث حاولوا تفسير قيام الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا الى تجربة الشركات اليابانية

¹- اميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2013/2012، ص 39

²- دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-، مرجع سابق، ص 28

³- ناصري نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014، ص 153

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

كونها تتميز بخصائص مختلفة عن الشركات الأوروبية والأمريكية سواء من ناحية التسيير والتنظيم والتكنولوجيا، واستطاعوا تطوير نموذج يمزج بين الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة، وكذلك الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية للشركة والتميز التكنولوجي، كما نادوا بضرورة تدخل الحكومة في السوق لخلق نوع من التكييف الفعال من خلال السياسات التجارية كون السوق غير قادر على محاكاة التطور والاختراعات التكنولوجية المتزايدة.¹ حيث تمكن تسوريمي (Tsurumi) ان يبين من خلال تحليله ان مسيري الشركات الامريكية هم من يفكرون في وضع القرارات الاستراتيجية، اما في اليابان فانه يتم اشراك المسيرين المتوسطون بالإضافة للمسيرين السامون في وضع القرارات الاستراتيجية وتحديد الأهداف الطويلة الأمد، وأشار أيضا الى ان النموذج الياباني يتسم بعلاقة وطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، كما توصل من خلال تحليله الى فعالية التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية نظرا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، إضافة الى الدور الفعال الذي تلعبه غرف التجارة اليابانية.²

اما كوجيما (Kojima) فاعتبر ان الاستثمارات المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة وتعتبر وسيلة لنقل راس المال والتكنولوجيا والمهارات من الدول المستوردة، فالاستثمار الأجنبي المباشر حسبه يسعى لخلق التبادل الدولي على أساس الميزة النسبية فالدولة المضيفة لديها موارد طبيعية ويد عاملة...الخ والدولة الاصلية عبر المؤسسات اليابانية تتمتع بالإبداع والمهارات والتسيير...الخ، بينما في الولايات المتحدة الامريكية الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما هي الا بديل عن التجارة.³

ومن اهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية انها تعاني من البساطة الشديدة في طرحها كونها اعتبرت ان الاستثمار الأجنبي المباشر يرفع بشكل منتظم القدرة التنافسية وله دور كبير في عمليات الإصلاح في الدول المضيفة واهملت وتناست بشكل تام الاثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا من ناحية الجوانب

¹ - صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص

مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013، ص 23

² - مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 77

³ - نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

البيئية التي كثيرا ما تثير جدلا كبيرا، إضافة الى الدوافع من هذه الاستثمارات كونها تتجه الى هذه الدول بغرض مصلحتها بالدرجة الأولى.¹

كما يعتبر تحليل المدرسة اليابانية للاستثمار الأجنبي غير كافي كونه كلاسيكي غير قادر على تقييم اثار أنواع الاستثمار الأجنبي على مستوى الرفاهية، واعتبرت هذه النظرية ان الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني يتركز في المناطق الاسيوية والواقع يثبت عكس ذلك كون معظم الاستثمارات اليابانية توسعت في الآونة الأخيرة لتصل أوروبا وأمريكا وحتى افريقيا بفضل التحفيزات والتسهيلات الممنوحة في هذه المناطق، إضافة الى ذلك فقد اعتبرت هذه النظرية ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليابانية هي من تستثمر بالخارج وفي الواقع ان الشركات اليابانية العملاقة المتعددة الجنسيات أصبحت توطن أنشطتها في البيئات العالمية الأكثر ملائمة للإنتاج والتسويق.²

7. نظرية الموقع: ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي حسب أنصار هذه النظرية على عديد العوامل الدولية والمحلية، ومن هنا فان اهتمام نظرية الموقع يرتبط باختيار الدولة المضييفة والتي ستكون مقرا للاستثمار او ممارسة الأنشطة الإنتاجية او التسويقية... الخ، الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات، أي انها تركز على المحددات والعوامل الموقعية او البيئية المؤثرة على قرارات الاستثمار في الدول المضييفة. وحسب "باري" فان هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضييفة التي ترتبط بالعرض والطلب، ويضيف "دنج" ان هذه النظرية تهتم بالعوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، إضافة الى العوامل المرتبطة بالسوق او العوامل التسويقية، وبالتالي فان العوامل الموقعية حسب النظرية تؤثر على قرار الاستثمار المباشر في الدول المضييفة وكذا على قرار المفاضلة بين الاستثمار والتصدير للدولة المضييفة.³

ومن اهم العوامل المحددة للاستثمار في الدول المضييفة حسب هذه النظرية ما يلي⁴:

¹ - قادري محمد، السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مرجع سابق، ص

102

² - حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر 1998/2008-مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التسيير والمناجمنت فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،

2010-2011، ص 77

³ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، مرجع سابق، ص 252

⁴ - نفس المرجع، ص ص 253-254

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ عوامل مرتبطة بالسوق: مثل درجة المنافسة، منافذ التوزيع، حجم السوق ومعدل نموه، درجة التقدم التكنولوجي... الخ.

✓ عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توافر اليد العاملة، انخفاض مستويات الأجور، الحوافز والتسهيلات الممنوحة... الخ.

✓ إجراءات حمائية (ضوابط التجارة الخارجية): مثل التعريفات الجمركية، القيود المفروضة على التصدير والاستيراد.

✓ عوامل مرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي: مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية أو الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي، مدى ثبات سعر الصرف، نظام الضرائب... الخ.

✓ عوامل أخرى: مثل الأرباح والمبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الثروات الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح... الخ.

8. نظرية الموقع المعدلة: يعود الفضل في تقديم هذه النظرية الى كل من "روبوك" و"سيموندس" وهي تتشابه مع نظرية الموقع في الكثير من الجوانب الا انها اضافت بعض المحددات والعوامل التي قد تؤثر على الاستثمار الأجنبي، حيث اقترحا ان الاعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل هي: المتغيرات الشريطة، المتغيرات الدافعة، المتغيرات الحاكمة او الضابطة¹.

1- المتغيرات الشريطة: تتمثل في خصائص المنتج (نوع السلعة، استخداماتها... الخ)، مستوى الطلب في السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى².

2- المتغيرات الدافعة: هي العوامل الدافعة وهي الخصائص التي تتميز بها الشركة كحجم الشركة وامكانياتها البشرية والمالية، إضافة الى مركزها التنافسي في السوق أي مقدرتها على المنافسة ومواجهة الاخطار³.

¹ - نفس المرجع، ص 254

² - دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، مرجع سابق، ص ص 159-160

³ - دلال بن سمينة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 26

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3- المتغيرات الحاكمة او الضابطة: وتتمثل في الخصائص المميزة للدولة المضيضة من قوانين ولوائح إدارية، نظم الإدارة والتوظيف، سياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمار الأجنبي (من إعفاءات ضريبية، ضمان تحويل الأرباح، توفير القروض والتسهيلات... الخ)

اما الخصائص المميزة للدول الام فتتمثل في زيادة المنافسة في الدولة الام، ارتفاع تكاليف الإنتاج، القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال،

اما العوامل الدولية فتشمل الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيضة والدولة الام والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية¹.

تقييم النظرية: تتميز هذه النظرية عن النظريات السابقة بانها تشير الى العوامل الدافعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة الام، مثل الضمانات والحوافز التي تقدمها حكومة الدولة الام لتشجيع شركاتها الوطنية لإقامة مشاريع استثمارية او أنشطة إنتاجية وتسويقية خارج حدودها، كما ان معظم المحددات التي تناولتها النظرية قد تضمنتها او اشارت اليها اغلب النظريات السابقة، إضافة الى ان هذه النظرية قدمت العديد من العوامل التي قد تعيق او تدفع الشركات المتعددة الجنسيات الى القيام بالمشاريع الاستثمارية او ممارسة أنشطة إنتاجية او تسويقية في الدول المضيضة².

¹- دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، مرجع سابق، ص ص 161-163

²- نفس المرجع السابق، ص ص 163-164

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، اثاره، مزاياه وعيوبه والمخاطر التي

تواجهه

يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من المحددات التي تؤثر على جاذبيته وتختلف هذه المحددات من بلد لآخر بحسب الأوضاع والظروف السائدة في هذا البلد، لذلك سنستعرض في هذا المبحث المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، كما سنتناول اهم اثاره ومزاياه وعيوبه، بالإضافة الى اهم المخاطر التي تواجهه.

المطلب الاول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: تسعى مختلف الدول الى استقطاب رؤوس

الأموال الأجنبية، لكن في حقيقة الامر ان المستثمرين الاجانب في الغالب يبحثون عن أفضل الفرص المتاحة للاستثمار التي تتيح لهم أكبر عائد وبأقل التكاليف، حيث يميلون الى الدول التي تمنحهم أفضل التحفيزات وتتمتع بالاستقرار على جميع الأصعدة (الاستقرار الاقتصادي والسياسي والقانوني) ...

وهناك العديد من المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة أهمها:

أولاً: المحددات السياسية والقانونية: يعتبر الاستقرار السياسي والقانوني عاملا مهما لجذب الاستثمار

الأجنبي المباشر، بحيث تشير الدراسات الى ان النظام السياسي الديمقراطي والاستقرار السياسي والأمني يعتبر عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح، كما تتأثر جاذبية الاستثمار الأجنبي بالتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي ومحاولات التأميم والمصادرة. كما تؤثر القوانين والتشريعات التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر استقرار القوانين المنظمة لهذه الاستثمارات اهم المحددات التشريعية المؤثرة على الاستثمار الاجنبي المباشر والتي توضح المزايا والحوافز الممنوحة له، إضافة الى التسهيلات والخدمات المقدمة في إجراءات الاستثمار¹.

ثانياً: المحددات الاقتصادية: تلعب المحددات الاقتصادية دورا هاما في توجيه الاستثمار الأجنبي

المباشر، حيث ان أولى الخطوات التي يقوم بها المستثمر الأجنبي المباشر قبل قيامه بمشروع استثماري في دولة ما هو دراسة مناخها الاستثماري، من حيث سهولة او صعوبة الإجراءات الحكومية ومن حيث وجود قيود لمراقبة العملة وقوانين التصدير والاستيراد والسماح للمستثمر الأجنبي بالتملك، ومدى الانفتاح الاقتصادي وكذا

¹ - فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص ص 20-21

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

استقرار المؤشرات الكلية كالميزان التجاري وميزان المدفوعات والموازنة العامة ومعدل التضخم والبطالة وغيرها¹، ومن اهم هذه المحددات ما يلي:

1. درجة الانفتاح على العالم الخارجي: حيث يميل الاستثمار الأجنبي المباشر الى التوجه نحو الاقتصادات المفتوحة التي لا توجد فيها قيود على المبادلات التجارية او عناصر الإنتاج²، والابتعاد عن الاقتصادات المغلقة، أي انه كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي كبيرة كلما كان الاقتصاد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، أي كلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي قليلة كلما كان الاقتصاد طاردا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. القوة التنافسية للاقتصاد القومي: تعتبر القوة التنافسية للاقتصاد القومي عاملا مهما من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه كلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد القومي كان ذلك محفزا ومشجعا للاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ويعتبر ارتفاع معدل الصادرات مؤشرا على زيادة تنافسية الاقتصاد، إضافة الى انه كلما انخفض الرقم القياسي لأسعار الصادرات دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد القومي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³.

3. مدى القدرة على تحمل الأعباء المفروضة على الاقتصاد القومي: أي انه كلما كان للاقتصاد القومي القدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة والكفاءة في إدارة الاقتصاد كان قادرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن معرفة ذلك من خلال احتياطات النقد الأجنبي للدولة ومعدل التغير بها، وكذا نسبة الدين الخارجي وخدمته الى الناتج المحلي الإجمالي، أي انه كلما انخفضت تلك النسبة دل ذلك على جاذبية الاقتصاد القومي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان ارتفاع عبء المديونية الخارجية للدولة يعد مؤشرا سلبيا على المناخ الاقتصادي العام، مما ينجم عنه تراجع في جاذبية الاستثمار نتيجة تخوف المستثمرين من عدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وامتناع الدائنين عن تقديم التمويل اللازم للمستثمرين⁴.

¹ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 69

² - نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية-دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013، ص 87-88

³ - فريد احمد قبالن، مرجع سابق، ص 25

⁴ - فريد احمد قبالن، المرجع السابق، ص 26-27-28

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

4. قوة الاقتصاد القومي واحتمالات تقدمه: في العموم تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصادات القوية، وتتفر من الاقتصادات الضعيفة، ويمكن معرفة قوة الاقتصاد القومي لأي دولة من خلال عدة مؤشرات أهمها¹:

1. معدل زيادة الناتج القومي الإجمالي (GNP): ارتفاع الناتج القومي الإجمالي لأي دولة يعبر عن قدرة اقتصادها على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي ان هناك ارتباط وثيق بين معدل زيادة النمو في الناتج القومي الإجمالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. معدل تغطية الصادرات للواردات: ارتفاع معدل تغطية الصادرات للواردات يعني قدرة الدولة على مواجهة وارداتها بأقل صادرات ممكنة، وبذلك يعتبر ارتفاع هذا المعدل ذو أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. معدل نمو الاستهلاك: يعكس انخفاض معدل نمو الاستهلاك في أي دولة مدى قدرة الدولة على إدارة اقتصادها القومي من خلال ضبط الانفاق وتوجيهه نحو الأولويات الاقتصادية وينعكس انخفاض معدل نمو الاستهلاك إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. معدلات التضخم: حيث تؤثر معدلات التضخم بشكل مباشر على مستوى الأسعار وحجم الأرباح، ومن ثم تؤثر على حركة رأس المال وتكاليف الإنتاج، كما ان لارتفاع معدلات التضخم اثار سلبية على جاذبية الاستثمار.

5. محددات اقتصادية أخرى: هناك محددات اقتصادية أخرى تؤثر على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر اهمها:

✓ العمالة: يعتبر انخفاض تكلفة العمالة عاملا مشجعا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان مهارة العمالة تلعب دورا بارزا في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه بالنسبة للمستثمر الأجنبي المباشر.

✓ البنية الأساسية: تشمل البنية الأساسية جميع المتطلبات الضرورية للاستثمار من طرق ومطارات وموانئ وخطوط السكة الحديدية وأنظمة الاتصال... بحيث أصبحت من الضروريات والمحددات الهامة للبنية الأساسية ولمناخ الاستثمار.

✓ مدى كفاءة المؤسسات المالية: أي مدى قدرة البنوك والمؤسسات المالية على تقديم التمويل للمشاريع الاستثمارية، كون التمويل من المحددات الأساسية لعمليات الاستثمار وتوفره بالإضافة الى وجود كفاءات في البنوك يحفز على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - نفس المرجع، ص 28-45

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ الحوافز الضريبية: تعتبر الحوافز الضريبية عامل تحفيز وجذب للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس أي ان معدلات الضرائب المرتفعة عامل يحد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: المحددات الخاصة بالسياسات الاقتصادية الكلية: تعتبر السياسات الاقتصادية الكلية من المحددات المؤثرة بشكل كبير على قرار الاستثمار، فكلما كانت تلك السياسات تتميز بالمرونة والاستقرار كلما كانت جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر واهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية ما يلي:

1. أسعار الفائدة: تقر النظرية الاقتصادية بوجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب على الاستثمار، فكل مستوى من الطلب على الاستثمار قيمة محددة للكفاية الحدية للاستثمار تتفق معه، ويمكن معرفة مستوى الطلب الاستثماري الذي يتحقق عنده التعادل بين الكفاية الحدية للاستثمار وسعر الفائدة من خلال معرفة سعر الفائدة الواجب دفعه من قبل الشركة للحصول على الأموال اللازمة¹.

وتزداد أهمية العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وقرارات الاستثمار الخاص في الدول النامية نظرا لاعتماد المشاريع الخاصة بها على الاقتراض بشكل كبير، عكس الدول المتقدمة التي تعتمد على الأرباح المحتجزة لتمويل مشاريعها².

2. سياسات سعر الصرف: سعر الصرف هو سعر مبادلة عملة بعملة أخرى ويتم هذا التبادل في أسواق خاصة تعرف بأسواق الصرف الأجنبي.

تعتبر أسعار الصرف الحقيقية هي أسعار البضائع الأجنبية بالعملة المحلية، وتشير الى مستوى تنافسية البضائع المحلية مقارنة بالبضائع الأجنبية، حيث انه عندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتنخفض نسبيا أسعار السلع المنتجة محليا في الأسواق الخارجية، مما يؤدي الى زيادة الطلب عليها في الخارج ومنه ارتفاع قيمة الصادرات وانخفاض الواردات التي أصبحت أسعارها مرتفعة محليا، وهو ما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس عند انخفاض أسعار الصرف الحقيقية ترتفع قيمة العملة المحلية وترتفع اسعار المنتجات المحلية في الأسواق الأجنبية، مما يؤدي الى انخفاض الطلب عليها، ومنه انخفاض قيمة

¹ - مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2017، ص ص 119-120

² - فريد احمد قبلان، مرجع سابق، ص 47

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الصادرات لارتفاع أسعارها في الأسواق الأجنبية، وزيادة الواردات التي أصبحت أسعارها منخفضة محليا، وهو ما يؤدي الى انخفاض الطلب على الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

3. مستويات التضخم: للتضخم دور بارز في التأثير على توقعات المستثمرين والمستهلكين، كونه يؤثر على توقعات الأسعار، وغالبا ما تعتبر معدلات التضخم المرتفعة مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، مما يسهم في خلق مناخ استثماري غير ملائم².

يعتبر التضخم غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر كون التكاليف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار الى انكماش النشاط الاقتصادي وهو ما يقود الى افلاس الشركات وقيام المستثمرين المحليين ببيع ممتلكاتهم الى المستثمرين الأجانب بأسعار منخفضة، مما قد ينتج عنه زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر³.

4. معدلات الاستثمار العام: قد يكون نشاط الاستثمار العام مكملا للاستثمار الخاص وداعما ومشجعا له إذا شمل ذلك الاستثمار الانفاق على البنية الأساسية مثل: المدارس، شبكات المياه والصرف الصحي، النقل، وسائل الاتصال، الطاقة...، حيث تعتبر المشاريع في هذه المجالات عاملا لرفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، وهو ما يعد حافزا لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر⁴.

رابعا: المحددات البيئية والمؤسسية: تعتبر المحددات البيئية والمؤسسية من المحددات الهامة المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انه كلما انطوى الجانب البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد الإيجابية المواتية كلما كان ذلك مؤشر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، أي كلما انطوى الجانب البيئي على مجموعة من القيم والعادات والتقاليد غير المواتية كلما كان ذلك مؤشر منفر للاستثمار الأجنبي المباشر. اما النظام المؤسسي فيشتمل على النظام الإداري والأجهزة المكلفة بإدارة الاستثمار والمنظمين ونظم المعلومات الاستثمارية، فكلما كان النظام الإداري يتميز بإجراءات واضحة وسلسلة وخالية من التعقيدات

¹ - مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 119

² - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص ص 70-71

³ - مصطفى يوسف كافي، إدارة الأعمال الدولية، مرجع سابق، ص 118

⁴ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد، مرجع سابق، ص 73

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الإدارية كان جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، أي كلما كان النظام الإداري يتميز بإجراءات غامضة ومعقدة وصعوبات إدارية كان طاردا للاستثمار الأجنبي المباشر¹.

كما تلعب الأجهزة المكلفة بإدارة الاستثمار دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انها كلما تميزت بالكفاءة الإدارية والتنظيمية واللامركزية في إدارة الاستثمار كان ذلك عامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، أي كلما كانت إدارة الاستثمار لا تحظى بالكفاءة الإدارية والتنظيمية إضافة الى مركزية إدارة الاستثمار كان ذلك عاملا منفرا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبخصوص نظم المعلومات الاستثمارية فكما اتاح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين بالتفصيل المطلوب وبدقة وفي الوقت المناسب كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس، أي كلما كان نظم المعلومات الاستثمارية لا يتيح البيانات والمعلومات الاستثمارية للمستثمرين كان ذلك منفرا للاستثمار الأجنبي المباشر².

يعتبر الخطر السياسي وعدم الاستقرار المؤسسي عاملا مهما في تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ان قرارات الاستثمار لها حساسية الى جانب السياسات الاقتصادية، بعدد من العوامل المؤسسية والسياسية تتمثل في تفشي الفساد وضعف سيادة الحكم وما الى ذلك، وقد اهتم البنك الدولي بقضية الفساد المؤسسي من خلال مؤسسة الشفافية الدولية التي تقوم بإصدار مؤشر يقيس درجة الفساد يغطي اكثر من 45 دولة في العالم، حيث تتحصر قيمة المؤشر بين 0 و10 درجات، وتعني قيمة 0 ان جميع الاعمال في هذه الدولة خاضعة للفساد، وان بيئة الاعمال فيها غير جاذبة للاستثمار الأجنبي³.

المطلب الثاني: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في الدول

المضيئة: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة اثار إيجابية تعود بالنفع على البلد المضيف كونه يساهم في خلق فرص الشغل ونقل الخبرة والتكنولوجيا إضافة الى مساهمته في رفع معدلات النمو والرفع من قيمة الصادرات، ومن اهم اثاره على المتغيرات الاقتصادية في البلدان المضيئة ما يلي:

أولا: اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات: يمكن تعريف ميزان المدفوعات على

انه بيان تسجل فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج خلال

¹ - فريد احمد قبيلان، مرجع سابق، ص 53

² - نفس المرجع ونفس الصفحة

³ - نفس المرجع، ص ص 54-55

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة. وهو يعتبر نافذة يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس¹،

وتصنف اثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الى نوعين²:

✓ اثار إيجابية في الحالة التي يحدث فيها الاستثمار الأجنبي المباشر فائضا او تخفيض للعجز في ميزان المدفوعات.

✓ اثار سلبية في الحالة التي يحدث فيها الاستثمار الأجنبي المباشر عجزا او تخفيض للفائض في ميزان المدفوعات.

ومن الاثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات المساهمة في زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، ويتضح ذلك جليا في حالة لجوء المستثمرين الأجانب لبيع عملاتهم الأجنبية مقابل الحصول على العملة المحلية لتمويل احتياجاتهم المحلية وهو ما ينعكس إيجابا على حساب راس المال في ميزان المدفوعات. كما انه يساهم في التخفيف من نزيف العملة الصعبة إذا تم توجيه الاستثمارات الأجنبية لسد العجز في السوق الوطنية والتخفيف من الواردات. إضافة الى ذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث تحسن في ميزان المدفوعات من خلال مساهمته في توسيع حجم الصادرات³.

ويتم تفسير الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات من خلال ما يلي⁴:

✓ التوسع في المشروع او إقامة مشاريع جديدة من خلال إعادة استثمار الأرباح المحققة من المشروع الاستثماري.

✓ تخفيض حجم الواردات الى البلد في حال قيام المستثمرين الأجانب بتوجيه منتجاتهم للتصدير الى الخارج.

¹ - عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 94

² - بعداش عبد الكريم، تحليل الاثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مقال من مجلة Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°2/ 2007، ص 28

³ - جمال منصر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة واثارها على التنمية الاقتصادية، مقال من مجلة دفاتر المتوسط، متوفر على الرابط <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/487/2/1/83062> ص 52، تاريخ الاطلاع يوم 2023/06/11، الساعة 19.43

⁴ - محسن خضير عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003-2017، مقال في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 10، العدد 40، كانون الأول 2021، ص 181

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ التقليل من استيراد الأصول الخارجية وتركيز الانفاق الاستثماري على شراء الأصول المحلية كلما أمكن ذلك.

وقد يكون للاستثمار الأجنبي المباشر اثار إيجابية على ميزان المدفوعات لكن بمرور الوقت قد تتقلب الى اثار سلبية، وذلك راجع لكون الشركات المتعددة الجنسيات تلجا في بعض الأحيان الى استيراد المواد الأولية والسلع الوسيطة، إضافة الى قيامها بتحويل ارباحها الى الخارج، كما ان العمال الأجانب يقومون بتحويل جزء من اجورهم الى دولهم وهو ما قد يحدث عجزا في ميزان المدفوعات او تخفيض الفائض فيه مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات¹.

ثانيا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نقل التكنولوجيا: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في نقل التكنولوجيا ويوصف بانه قناة لنقل التكنولوجيا للدول المضيفة خصوصا الدول النامية التي تعاني من التخلف التكنولوجي.

ويمكن حصر تأثير الاستثمار الأجنبي على نقل التكنولوجيا فيما يلي²:

✓ المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية مما يجبر الشركات المحلية للرفع من كفاءتها وإقامة علاقات في مجال البحث العلمي والتطوير والوصول الى أحدث ما توصلت اليه الشركات العالمية.

✓ الاستفادة من فرص العمل التي توفرها الشركات الأجنبية لاكتساب المهارة والتقنيات الحديثة ونقلها للشركات المحلية.

✓ عمليات الاندماج مع الشركات الأجنبية.

✓ تساهم الشركات الأجنبية في توفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية.

كما ان هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما في نقل التكنولوجيا خصوصا منها ما يتعلق بالبلد المضيف كالظروف الاقتصادية مثل التنمية البشرية والايدي العاملة الماهرة وحرية التجارة في ادخال التقنيات.

¹ - الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و23 أكتوبر 2007، ص 10

² - مايج شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، الطبعة الأولى،

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

ثالثا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة: تسعى مختلف الدول في العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه يساهم في خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة البطالة، كما يساهم في تدريب وتأهيل اليد العاملة المحلية، بحيث ان اغلب المشاريع الاستثمارية التي يقوم بها المستثمرون الأجانب هي مشاريع ضخمة تتطلب عمالة كثيرة مما يسهم في توظيف اليد العاملة المحلية، ومن هنا فان التوظيف يأخذ شكلين أساسيين هما¹:

❖ في حالة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف بهدف إقامة وحدات إنتاجية كاملة فانه يساهم بشكل مباشر في القضاء على البطالة، ويوظف اعداد كبيرة من البطالين وينتج عنه كتلة نقدية ضخمة متمثلة في أجور هؤلاء العمال واشتراكات الضمان الاجتماعي والضرائب التي يدفعها وتضخ في دورة النشاط الاقتصادي وبالتالي تكون الاستفادة مضاعفة هنا من الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ في حالة دخول الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف بغرض الاستحواذ على وحدات إنتاجية مقامة وطنيا تكون في حالة عجز او مخصصة ويقوم المستثمرون الأجانب في هذه الحالة بشرائها او المساهمة فيها، بحيث تتم المحافظة على نفس العمالة وإعادة تأهيلها وارفع من قدراتها واجورها بما يعود بالفائدة على هذه العمالة والاقتصاد الوطني، او انه إضافة الى التأهيل والتكوين يتم القيام بتوظيفات جديدة مما يسهم في القضاء على البطالة.

يلعب النشاط الذي يتخذه الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في التأثير على العمالة بحيث ان هناك أنشطة تتطلب عمالة أكثر من غيرها مثل قطاع النفط والغاز وصناعات الملابس والنسيج وبالتالي يكون أثر الاستثمار في هذه الأنشطة واضحا على العمالة².

رابعا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي: يتعلق النمو الاقتصادي بارتفاع مستمر للإنتاج، المداخيل وثروة الامة. وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي كأداة لقياس النمو. ويعتبر مستوى النمو الاقتصادي من اهم العناصر المحددة للاستثمار الأجنبي، بحيث ان الاقتصاد الذي ينمو بشكل متسارع وينسب مرتفعة يعتبر جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الاقتصاد الذي ينمو بشكل متباطئ وينسب منخفضة يعتبر منفرا وغير جاذب لهذا النوع من الاستثمارات، كما ان زيادة التدفقات من الاستثمار

¹ - عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مرجع سابق، ص.ص 97-98

² - مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، مرجع سابق، ص 180

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الأجنبي المباشر الوارد يؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض التدفقات من هذا الاستثمار يؤدي الى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي¹.

كما ان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور مهم في زيادة قيمة الإنتاج الكلي وبالتالي الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على الطويل والقصير بحيث ان الزيادة ب 1% في الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي الى زيادة ب 0.8% في معدل نمو الناتج المحلي الخام للفرد على مستوى الدولة المضيفة². وهناك العديد من الدراسات التي تشير الى ان الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر تأثيرا ايجابيا على النمو الاقتصادي مثل دراسات (Borsentein et al.(1998), De Mello(1999), Chang.(2010), Johnson.(2006), Neto et al.(2008) حيث ركزت معظمها على نظرية النمو الداخلي التي أوضحت بان هناك علاقة ترابط بين المتغيرين من خلال الاثار الجانبية التي يتركها الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاجية، حيث تعمل الشركات المحلية لزيادة انتاجيتها باستخدام التقنيات المتطورة اوعن طريق التقليد والمحاكاة وغيرها من الطرق التي تمكنها من منافسة نظيراتها من الشركات الأجنبية³. وقد أوضحت دراسة (Richardson 1997) ان الاستثمار الأجنبي المباشر قد لعب دورا كبيرا في تحفيز النمو الاقتصادي في دول جنوب شرق اسيا وذلك من خلال مساهمته في رفع صادرات هذه الدول، حيث تتراوح معدلات النمو في هذه الدول بين 7% و 8% سنويا، وبغرض تحقيق المزايا السابقة لابد من توافر بيئة تكنولوجية متطورة وايدي عاملة ماهرة في الدول المضيفة⁴.

خامسا: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي: أوضح Chumpeter من خلال

دراسته ان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة يكون من خلال ما يلي:

¹ - بعداش عبد الكريم، تحليل الاثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مرجع سابق، ص 27

² - وليد بيبي، اليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية-دراسة حالة دول شمال افريقيا-، مرجع سابق، ص 160، نقلا عن *économique, Esso Loesse Jacques, Investissements directs étrangers: Déterminants et influence sur la croissance revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d'Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005, p 11*

³ - مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث(ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2019-2020، ص46

⁴ - Richardson .p .Globalisation and linkages, **Macro-Structural Challenges**, OECD Working paper, N°181, Paris, 1996, P19.

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

➤ **التأثير الإحلالي:** حيث إذا كان الاستثمار المحلي يعتمد على تكنولوجيا تقليدية، فإن الشركات المحلية قد تجد صعوبة في المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات التي تستخدم التكنولوجيات العالمية.

➤ **التأثير التكاملي:** حيث إذا كانت الدول المضيفة تمتلك تكنولوجيا متقدمة وتستطيع شركاتها المحلية ادخال التكنولوجيا الحديثة بدل التكنولوجيات التقليدية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون محفزاً للاستثمار المحلي¹.

وبناء على النقاط المذكورة أعلاه، نستطيع القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن ان يؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار المحلي، بالخصوص إذا كانت الشركات المحلية قادرة على استيعاب التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة من التكامل مع الاستثمارات الأجنبية، وهذا يسهم في تحسين قدرة الاقتصاد المحلي على المنافسة في السوق العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة مزايا

وعيوب على الدول المضيفة له من جهة، وعلى المستثمر الأجنبي من جهة أخرى.

أولاً: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر: للاستثمار الأجنبي مزايا متعددة سواء على الدول المضيفة له

او على المستثمر الأجنبي.

1. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: تسعى الدول المضيفة الى استقطاب

الاستثمار الأجنبي المباشر بغية تحقيق مجموعة من المزايا أهمها:

✓ تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تعزيز انتقال التكنولوجيا بشكل أفضل وأسرع، من خلال تبادل

المعرفة التقنية بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية المستثمرة.

✓ التخفيف من حدة البطالة، حيث تواجه البلدان النامية تحديات كبيرة في توفير فرص عمل كافية بسبب

قلة النشاطات الاقتصادية التي يمكن أن تستوعب العمالة الزائدة وغير الماهرة. ومن هذا المنطلق، يسهم

الاستثمار الأجنبي المباشر في تقديم حلاً جزئياً لهذه المشكلة من خلال توفير فرص عمل أكبر والمساهمة في

التخفيف من حدة البطالة الشائعة في هذه البلدان.²

¹- الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص 11

²- عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، مرجع سابق، ص، ص 71، 70

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الواردة، وزيادة الصادرات من المشروعات الأجنبية المقامة.

✓ زيادة المنافسة بين الشركات المحلية مما يساهم في تحسين نوعية المنتجات والخدمات والتقليل من الاحتكار.

✓ ارتفاع حصيلة الإيرادات العامة من خلال الضرائب المحصلة من نشاط هذه الاستثمارات.¹

✓ خلق فئة جديدة من رجال الأعمال من خلال قيام مشاريع جديدة منافسة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية وتنمية الملكية الوطنية والرفع من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي.

✓ تغطية العجز في المنتجات المحلية من خلال توفير سلع يحتاجها اقتصاد البلد ولا ينتجها محليا او ينتجها بكميات غير كافية، وتقادي ارتفاع أسعارها مستقبلا.²

2. مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي: يسعى المستثمر الأجنبي للولوج

الى أسواق جديدة بغية توسيع نشاطه وتحقيق مزايا متعددة أهمها:³

✓ الاستفادة من توافر المواد الأولية والمواد الخام بتكلفة منخفضة في الدولة المضيفة.

✓ الاستفادة من المزايا والاعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة المضيفة لتشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ تخفيض تكاليف عوامل الإنتاج كالاستفادة من انخفاض تكلفة العمالة في الدول المضيفة.

✓ توسيع النشاط وولوج أسواق جديدة لزيادة المبيعات وتعظيم الأرباح.

ثانيا: عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: بالرغم من وجود العديد من المزايا والايجابيات للاستثمار

الأجنبي المباشر الا انه لديه العديد من العيوب أهمها:

1. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة عيوب

على الدول المضيفة منها:

¹ - عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مرجع سابق، ص 57

² - علي صوشة فايزة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 114

³ - عميروش محند شلغوم، مرجع سابق، ص 58

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

✓ انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني قد يؤدي الى صغر حجم المشروع وبالتالي التقليل من اسهاماته في تحقيق اهداف الدولة خاصة فيما يخص زيادة فرص التوظيف والتحديث التكنولوجي واشباع حاجات السوق المحلية من المنتجات.

✓ الهيمنة الاقتصادية والسياسية التي تمارسها الشركات الأجنبية وتدخلها في الشؤون الداخلية للبلد المضيف.¹

✓ ينجم عن أنشطة الشركات متعددة الجنسيات تفاقم مشكلة البيئة في الدول النامية، كون معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر تعمل في الصناعات الاستخراجية والنفطية والصناعات البتروكيمياوية والتي تعد ملوثة للبيئة، حيث تعتمد على تقنيات محظورة في بلدانها الاصلية، بسبب الاهتمام المتزايد بالبيئة في الدول المتقدمة، في حين ان الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات فعادة لا تولي البيئة نفس الدرجة من الاهتمام.² فبالرغم من ان أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية قد تساهم في التنمية الاقتصادية الا انها يمكن ان تسبب اثرا بيئيا سلبيا لاعتمادها تقنيات غير مستدامة.

✓ استنزاف خيرات ومقدرات البلد والسيطرة على موارده الطبيعية من طرف الأجانب.

✓ الاعتماد على مدخلات الإنتاج الأجنبية كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة المستوردة من الخارج بدلا من الاعتماد على المدخلات المحلية في البلد المضيف يسبب عجز وعدم استقرار في ميزان المدفوعات.³

2. عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي: للاستثمار الأجنبي المباشر عدة عيوب

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي أهمها:

✓ في الاستثمار المشترك قد يحاول الطرف المضيف استبعاد الطرف الأجنبي من المشروع واقصائه، وهو ما ينجم عنه ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهو ما يتعارض مع اهداف المستثمر الأجنبي في تحقيق الاستقرار.

¹- بودي عبد القادر واخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: "الاستثمار

الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 02 و03 فبراير 2008، ص 10

²- المرجع السابق، ص 10 نقلا عن:

Hori-androuis Anne, « les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN » in bulletin de la maison franco-japonaise. Nouvelle série, tome X, n°2, Paris : Ed PUF, 1979, p71

³- سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-، مرجع سابق، ص، ص 43، 44

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ في الاستثمار المشترك عندما يكون الطرف المحلي هو الحكومة، يمكن ان تفرض شروطا صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح.
- ✓ تدني القدرات المالية والفنية للمستثمر الوطني، قد يؤثر سلبا على فعالية المشاريع المشتركة.
- ✓ احتمالية تضارب المصالح بين الطرف الوطني والطرف الاجنبي، وفي قرارات التسيير والإدارة.
- ✓ تتضمن الاستثمارات التي يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل عدة من اخطار غير تجارية كالتأميم، والمصادرة، والتصفية الجبرية او التدمير الناجم عن عدم الاستقرار السياسي او الاجتماعي والحروب الاهلية.
- ✓ تحتاج مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الى فترات زمنية طويلة لتغطية التكاليف وتحقيق الأرباح، مما يجعل المستثمر الأجنبي يكون عرضة لتأثير التغيرات المفاجئة التي قد تحدث في مناخ الاستثمار في الدول المضيفة.¹

المطلب الرابع: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر: ينجم عن الاستثمار الأجنبي المباشر عدة

مخاطر سواء على الدول المضيفة له او على المستثمر الأجنبي ومن أبرزها:

أولا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة له: من اهم المخاطر التي تواجهها

الدول من جراء استقبالها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي²:

- ✓ استنزاف احتياطات البلد من العملة الصعبة وحدوث عجز في ميزان المدفوعات على المدى الطويل في حالة التحويل المتواصل للأرباح الى الخارج.
- ✓ تفادي المستثمرين الأجانب الاستثمار في مشاريع الصناعات الاستخراجية والثقيلة والتركيز على الاستثمار في السلع الاستهلاكية والخدمية، حيث الريح السريع والوفير.
- ✓ إدارة الشركات المتعددة الجنسيات من طرف حكومات دولها الاصلية وتوجيهها لخدمة اهدافها التوسعية، يؤدي الى خروج هذه الشركات عن سيطرة الدول المضيفة.
- ✓ تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على استنزاف ثروات البلد المضيف والمواد الأولية، وتستخدمها استخدام غير عقلاني لإنتاج اقصى ما يمكن انتاجه، دون مراعاة الاستدامة او الحفاظ على الموارد الوطنية للبلد المضيف.

¹- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مرجع سابق، ص 60

²- عبد الكريم كاكاي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مرجع سابق، ص.ص 100-101-102

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ المساس بالسيادة الوطنية من خلال طلب ضمانات عالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للسوق.
- ✓ زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي تؤدي الى تراجع الطلب على المنتج المحلي لعدم قدرته على منافسة ومقاومة المنتج الأجنبي الذي يتميز بالجودة والنوعية.
- ✓ بعد دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الى السوق المحلي ولإتمام استثماراته يعتمد على التمويل من البنوك المحلية عوض الحصول على تمويل خارجي وتدعيم إمكانيات البلد.
- ✓ تتدخل الشركات المتعددة الجنسيات في القرار السياسي للبلد المضيف، بعد تحقيق هيمنتها على الاقتصاد، حيث تسعى الى توجيه القرار السياسي للبلد بما يخدم مصالحها، عن طريق الضغط على حكومات هذه البلدان لكسب المزيد من التنازلات.
- ✓ تسعى الشركات المتعددة الجنسيات الى السيطرة والتحكم في التكنولوجيات الدقيقة بغية الهيمنة والسيطرة على أسواق البلدان المضيفة وبالتالي زيادة نفوذها في العالم.
- ✓ يعتمد تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على نظام سعر الصرف المعمول به في الدول المضيفة، ففي ظل أسعار الصرف المرنة فان أي اختلال بين العرض والطلب على العملات الأجنبية يتم تصحيحه عن طريق تعديل سعر الصرف، اما إذا كانت الدولة تطبق اسعار الصرف الثابتة فان صافي الزيادة في الطلب على العملات الأجنبية الناتج من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من شأنه ان يؤدي الى تقليل الفائض او زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

ثانيا: مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر الأجنبي: عند قيام مستثمر بالاستثمار

في دولة معينة خارج دولته الام فانه يواجه عدة مخاطر تتمثل فيما يلي¹:

1. **خطر حجم السوق في الدولة المضيفة:** يلعب حجم السوق دورا كبيرا وفاعلا في تشجيع وجذب الاستثمار، حيث يعتبر السوق الصغير اقل جاذبية للاستثمار الا إذا كان قريبا من المواد الخام او من أسواق أخرى كبيرة، وعادة ما يعبر عن حجم السوق بالناتج المحلي الإجمالي.
2. **خطر التضخم:** ارتفاع معدلات التضخم يعبر عن عدم الاستقرار في السياسة الاقتصادية، وهو ما يؤدي الى زيادة التكلفة النسبية للإنتاج في الاقتصاد، مما يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يبحث المستثمرون في الغالب عن الاستقرار الاقتصادي.

¹ - يوسف مسعداوي، واقع وفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة بحثية ضمن الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية"، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و23 أكتوبر 2007، ص.ص 5-6

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

3. **خطر تغير سعر الصرف:** أي المخاطر التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة لتقلبات سعر صرف العملة المحلية مقابل عملة بلد المستثمر، فالتغيرات الكبيرة والمفاجئة في سعر الصرف سوف تجعل المبالغ التي تم استثمارها في البلد المضيف وبعد تحويلها إلى عملة بلد المستثمر يكون ناتج صرفها أقل، وهذا ما يشكل خطر كبير يمكن أن يواجه المستثمر الأجنبي مما قد يدفعه إلى تخفيض استثماراته مستقبلاً في هذه الدولة. والعكس عندما يكون سعر الصرف ثابت ومستقر يساهم في زيادة الثقة للمستثمر ويشجعه على زيادة استثماراته.

4. **البنية الأساسية:** تعد البنية الأساسية غير المتكاملة واليد العاملة غير المدربة بشكل كفاء عوامل مؤثرة في طرد المستثمرين الأجانب، فعندما تكون البنية التحتية غير مطورة بشكل جيد (كنقص الطرقات والنقل والاتصالات) فإنها تؤدي إلى زيادة التكاليف والصعوبات في تنفيذ الاستثمارات، كما أن اليد العاملة التي تفتقر إلى المهارات اللازمة للعمل في القطاعات والتكنولوجيات الحديثة يمكن أن تكون عائقاً أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

5. **الاستقرار السياسي:** يعتبر عدم الاستقرار السياسي (كالحروب الأهلية، تغيير الحكم والانقلابات العسكرية) عاملاً رئيسياً يؤثر سلباً على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، بحيث يصعب التخطيط للمستقبل واتخاذ قرارات استثمارية طويلة الأجل، وقد تتخفف قيمة موجودات المستثمر الأجنبي في ذلك البلد.

ومن أهم التخوفات التي تواجه المستثمر الأجنبي في الدول المضيفة والمخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي ما يلي¹:

1. **نزع الملكية Expropriation:** يعرف نزع الملكية بأنه: الإجراء الذي تتخذه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة لسحب ملكية أموال عقارية تملكها أفراد خاصون، وذلك لتحقيق دواعي الصالح العام، ويتم تنفيذ هذا الإجراء بناءً على قرار إداري يصدر عن الجهة المختصة. ويعتبر نزع الملكية خطراً يواجه المستثمر الأجنبي المباشر، حيث يمكن للدول المضيفة أن تنفذ هذا الإجراء في أي وقت وبدون سابق إنذار، ووجود خطر نزع الملكية يمكن أن يقلل من جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. **المصادرة Confiscation:** تعتبر المصادرة إجراءً تتخذه السلطة العامة في الدولة للمستحقات أو الممتلكات المملوكة لأحد الأفراد دون تقديم أي تعويض، كما يمكن تعريف المصادرة بأنها حجز الممتلكات

¹ - عبد الكريم كافي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مرجع سابق، ص. 104-105

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

الخاصة من قبل الدولة بدون تعويض، بغض النظر عن الظروف او المبررات، ويعتبر هذا الاجراء حقا مشروعاً لأي بلد يستعمله متى دعت الضرورة لذلك.

3. التأميم Nationalisation : هو اجراء يستخدم في بعض الدول ذات التوجه الاشتراكي سابقا كوسيلة للحصول على ملكية الغير، فهو اجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي هي في شكل مشروع الى الامة، اما بهدف القضاء الشامل على جميع مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، تفاديا للاستغلال ويطلق عليه (التأميم الأيديولوجي)، او لمجرد القضاء على سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على الاقتصاد الوطني (التأميم الإصلاحى)، ويعتبر هذا الاجراء غير عملي في الوقت الحالي، اي منذ انهيار المعسكر الاشتراكي.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق، يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفقات مالية تعبر الحدود فقط، بل هو آلية معقدة تتداخل فيها عوامل اقتصادية، وسياسية، وقانونية، ومؤسسية، تسهم مجتمعة في تحديد حجم وتوجه هذه الاستثمارات، وقد بينت الأدبيات النظرية أن قرارات المستثمرين الأجانب تركز على جملة من المزايا التنافسية التي توفرها الدول المستقبلية، والتي تشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي، كفاءة الإطار القانوني والمؤسسي، البنية التحتية، إضافة إلى الانفتاح التجاري والمالي، كما أن النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر رغم اختلاف منطلقاتها، تتكامل في تفسير الظاهرة من جوانب متعددة، مما يجعلها مرجعاً أساسياً لدراسة هذه التدفقات وفهم انعكاساتها على الاقتصاد.

الفصل الثاني: الإطار

النظري لمناخ

الاعمال

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

تمهيد:

يعد مناخ الاعمال عاملاً هاماً حاسماً في تحديد مدى قدرة الدول على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث ان بيئة الاعمال المستقرة والمحفزة تساعد بشكل كبير في استقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة على عكس بيئة الاعمال التي تتميز بالتقلبات والصعوبات والعراقيل. وقد أضحت مناخ الأعمال في العقود الأخيرة من بين أهم الركائز التي تستند إليها السياسات الاقتصادية للدول في سبيل تعزيز جاذبيتها الاستثمارية وتحقيق النمو المستدام، فهو يمثل البيئة الشاملة التي تحتضن الأنشطة الاقتصادية، بما تتضمنه من أطر قانونية ومؤسسية، ومستوى كفاءة الأجهزة الإدارية، وشفافية القوانين والإجراءات، فضلاً عن استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية. وفي هذا السياق، برزت عدة مؤشرات دولية لقياس جاذبية مناخ الأعمال، مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ومؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر التنافسية العالمية، وغيرها، والتي أصبحت أدوات مرجعية يعتمد عليها المستثمرون الدوليون وصنّاع القرار.

ويهدف هذا الفصل إلى استعراض الإطار النظري لمناخ الأعمال من خلال تقديم مختلف المفاهيم والتعاريف التي تناولت هذا المصطلح، والوقوف عند العناصر والمكونات الأساسية التي تحدد جودته، كما ينطرق الفصل إلى عرض أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في قياسه، بما يتيح تكوين خلفية معرفية متينة لفهم مناخ الأعمال ودوره في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسنتناول في هذا الفصل الإطار النظري لمناخ الاعمال وذلك من خلال ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاعمال

المبحث الثاني: عوائق مناخ الاعمال واهم السياسات والضمانات لتحسينه

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاعمال

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

المبحث الأول: عموميات حول مناخ الاعمال

يعبر مناخ الاعمال عن مختلف العوامل والظروف المحيطة ببيئة الاعمال والاستثمار ويشمل مختلف الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والقانونية التي تؤثر على قرارات المستثمرين وتوجهاتهم لاستثمار رؤوس أموالهم.

المطلب الأول: ماهية مناخ الاعمال وعلاقته بمناخ الاستثمار

يعتبر مناخ الاستثمار جزء من مناخ الاعمال ويرتبط ارتباطا وثيقا به الا انه لكل منهما تعريف خاص به يمكننا توضيحه وتوضيح اهم الفروقات الجوهرية بينهما وما يميز كل منهما عن الاخر.

أولا: مفهوم مناخ الاعمال:

مناخ الاعمال يتكون من شقين الأول هو المناخ والثاني هو الاعمال.

1. **المناخ:** هو تلك الظاهرة المعقدة، التي تشمل مختلف الجوانب والأوضاع السياسية، الاقتصادية، المالية، القانونية، الادارية والثقافية المتداخلة فيما بينها مشكلة بنية واحدة محدثة بذلك تأثيرا معينا اما بالإيجاب او بالسلب على عملية معينة.¹

1. **الاعمال:** هي النشاطات التي يقوم بها التجار سواء كانوا أشخاصا طبيعيين او معنويين، إضافة للعقود التجارية الموجودة في القانون التجاري وقوانين أخرى ملحقه به، كما يمكن ان تشمل أيضا معاملات أخرى تفرضها الحياة الاقتصادية مثل تلك التي يتضمنها قانون البنوك، الاستهلاك، الجباية... الخ.²

او هي جميع الأنشطة البشرية المرتبطة بربح الأموال، او هي الأنشطة التي يقوم من خلالها الافراد او المؤسسات بشكل منتظم بإنتاج او تبادل السلع او الخدمات بهدف تحقيق الأرباح.³

¹ - والى سهيلة، الجوانب القانونية لمفهوم مناخ الاعمال في الجزائر، مذكرة ماجستير، فرع قانون الاعمال، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 10.

² - نفس المرجع، ص.ص 10، 11.

³ - مصلحة يحي، مرجع سابق، ص 62.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

تعريف مناخ الاعمال: يعرف البنك العالمي مناخ الاعمال بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تشكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة وخلق فرص العمل والتوسع، وللسياسات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاعمال من خلال تأثيرها على التكاليف والمخاطر والعوائق امام المنافسة.¹

وتعرفه المنظمة العربية لضمان الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة الى حد كبير الا انه يمكن حصرها في عناصر محددة يمكن ان تعطي اهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يمكن ان يبني عليها قراره الاستثماري.²

كما يمكن تعريفه على انه جميع الظروف والأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإدارية والمؤسسية السائدة في بلد ما، والتي تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري، وتتفاعل هذه المتغيرات مع بعضها البعض مخلفة أوضاعا جديدة، من شأنها ان تعمل على جاذبية الاستثمارات او تنفيرها.³

انطلاقا مما سبق يمكننا إعطاء تعريف شامل لمناخ الاعمال وهو:

مناخ الاعمال هو عبارة عن مجموع الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية السائدة في دولة ما والتي تؤثر على المستثمر باتخاذ قرار الاستثمار او الامتناع عنه في هذه الدولة، اي تعمل هذه الأوضاع والظروف على جاذبية او طرد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البيئة السائدة فيها.

ثانيا: تعريف مناخ الاستثمار: هو مجمل الأوضاع والظروف التي يمكن ان تؤثر على فرص نجاح مشروع استثماري في دولة ما، سواء كانت أوضاع وظروف سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مؤسسية وقانونية، وتعد عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة او طاردة لراس المال.⁴

¹ - تقرير البنك العالمي لسنة 2005 عن التنمية في العالم، ملخص: مناخ استثماري أفضل للجميع، ص 02، متوفر على الرابط التالي: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/237261468140047302/pdf/30500.pdf>، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2023/09/19، الساعة: 10:17.

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لسنة 1993، ص 59

³ - مصلحة يحي، مرجع سابق، ص 65

⁴ - محمود علي الشراوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016، ص 233

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ثالثا: علاقة مناخ الاعمال بمناخ الاستثمار: يعتبر مناخ الاعمال مصطلح أكثر حداثة وشمولية من مناخ الاستثمار، فمناخ الاستثمار يهتم فقط بتوفير الشروط والظروف الملائمة لجذب المستثمرين ومنحهم الامتيازات والتسهيلات التي من شأنها تحفيزهم وتشجيعهم على توظيف اموالهم، وذلك من خلال قوانين الاستثمار، وهدف مناخ الاستثمار هو جعل البلد جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة تدفق رؤوس الأموال، بينما مناخ الاعمال يشمل إضافة الى ذلك جميع الشروط المسهلة والمعرقلة للنشاط الاستثماري من انشاء المشروع الى غاية تصفيته والتي تجعل من مناخ الاعمال مناخا ملائما وايجابيا او مناخا يتسم بالرداءة وعدم الملائمة، وهدف مناخ الاعمال هو خلق بيئة تجارية مناسبة ومساعدة على تطوير ونمو الشركات وتعزيز الاقتصاد المحلي.¹

بمعنى ان مناخ الاعمال يركز على بيئة الاعمال بشكل عام ومتطلبات النجاح فيها، اما مناخ الاستثمار فهو يركز على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلد وتوفير الشروط والظروف المناسبة لزيادتها.

ويعد مناخ الاستثمار من الركائز الأساسية والجوهرية التي تؤثر على طبيعة مناخ الاعمال بالسلب او بالإيجاب، حيث ان قيام دولة ما بتشجيع الاستثمار بتوفير وتبني قواعد موضوعية واجرائية تسمح بإنجاز الاستثمار بكل سهولة وحرية، وإعطاء المستثمر الحرية الكاملة في إدارة مشروعه دون عراقيل او تعقيدات إدارية، إضافة الى إصدارها لتشريعات وطنية مشجعة ومحفزة للاستثمار، يؤكد تفتحها على الاستثمار وعملها على خلق مناخ ملائم له، وهو ما يؤدي في الأخير الى توفير مناخ استثمار ملائم وبالتالي مناخ اعمال ملائم.²

المطلب الثاني: خصائص مناخ الاعمال وأهميته

لمناخ الاعمال خصائص متعددة، كما ان له أهمية كبيرة في خلق الثروة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي اهم خصائصه بالإضافة الى أهميته.

أولا: خصائص مناخ الاعمال: يتميز مناخ الاعمال بعدة خصائص أهمها:³

¹ - والى سهولة، مرجع سابق، ص ص 12، 13

² - شيخ ناجية، مقارنة قانونية لمفهوم مناخ الاعمال في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة في يوم دراسي بعنوان: "مناخ الاعمال في الجزائر وأثره على الاستثمارات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، يوم: 2016/10/27، ص ص 139، 140

³ - مصلحة يحي، مرجع سابق، ص ص 66، 67

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

1. **وحدة مناخ الاعمال:** يعتبر مناخ الاعمال مناخا واحدا يخص جميع المؤسسات التي تعمل في قطاع او صناعة معينة، بحيث ان كل مؤسسة تتأثر من الجوانب التي تهمها او انطلاقا من المعلومات التي تتحصل عليها حوله.
2. **الترباط بين متغيراته:** أي ان هناك ترباط وتفاعل بين المتغيرات المكونة لمناخ الاعمال فيما بينها وليست وحدات منفصلة عن بعضها البعض، فعلى سبيل المثال القرار السياسي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية، والاختراع التكنولوجي الجديد قد يؤدي الى زيادة البطالة وبالتالي حدوث ضغوطات اجتماعية.
3. **التعقيد:** تعتبر المتغيرات المكونة لمناخ الاعمال غير محدودة ولا يمكن حصرها، وتولد أوضاعا جديدة نتيجة تفاعلها مع بعضها البعض، وبالتالي فان المستثمر يهتم بالمتغيرات التي يراها ضرورية وتؤثر على قراراته، بالاعتماد على القطاع الذي يعمل فيه وحجم المنافسة وأهدافه، ومن هذا المنطلق يعتبر مناخ الاعمال معقد جدا.
4. **التغير والتقلب:** يميل مناخ الاعمال الى التغير والتقلب، سواء على مستوى سوق محدد او صناعة او منطقة معينة، وهو ما يجعل عملية اتخاذ القرار صعبة وتتطلب دراسة جيدة وتوقع التغيرات. على سبيل المثال تتغير أسعار السلع والأجور... من وقت لآخر ولكن درجة التغير والتقلب تختلف من بيئة لأخرى، وبناء على ذلك يمكننا التمييز بين مناخ اعمال مستقر ومناخ مضطرب يصعب التنبؤ بالتغيرات التي يمكن ان تحدث فيه ومناخ يتميز بتغير متوسط.
5. **قابلية التقسيم:** عند القيام بعملية الدراسة والتحليل يمكننا تقسيم مناخ الاعمال الى عدة مستويات، بحيث يمكن التركيز على المستوى المحلي او الجهوي او الوطني ثم فوق الوطني ثم الدولي، كما يمكن ان يتم التحليل ايضا على مستوى الصناعة او القطاع. ويرتبط هذا التقسيم بنشاط المستثمر والسوق التي يعمل فيها.
6. **يمكن للمستثمر ان يؤثر فيه:** يؤثر مناخ الاعمال على سلوك المستثمر من خلال عدة عوامل ومتغيرات مختلفة، لذلك يقوم بدراسته من اجل التعرف على الفرص والتهديدات المحتملة، ومع ذلك يمكن للمستثمر بدوره ان يؤثر في مناخ الاعمال إذا كان مستثمرا كبيرا او شركة احتكارية.

ثانيا: أهمية مناخ الاعمال: تكمن أهمية مناخ الاعمال فيما يلي:¹

¹ - رشيد حمدوني، خديجة صافر، واقع مناخ الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2022، مقال في مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، ص.ص 85.84

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

- ✓ يسمح مناخ الاعمال الجيد بتوفير فرص الاستثمار والقضاء على معيقاته.
- ✓ يعمل مناخ الاعمال على خلق البيئة الاقتصادية المناسبة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- ✓ يساهم في تطوير القطاع المالي وجعله قادرا على منافسة المؤسسات المالية العالمية وعدم اقتصره على المؤسسات المصرفية.
- ✓ مواكبة التغيرات المستمرة في الأسواق وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات متطورة وتسهيل الحصول عليها.
- ✓ عدم تغير السياسات الاقتصادية المتبعة بتغير الحكومات وتحديد مجالات تدخل الدولة.

المطلب الثالث: عناصر مناخ الاعمال: يعتبر تحليل العوامل¹ PESTEL أكثر التقنيات استعمالا في

تحليل بيئة الاعمال ويرتكز على العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية والبيئية والقانونية.²

ويمكن تقسيم عناصر مناخ الاعمال الى عناصر أساسية وعناصر تكميلية كما يلي:

أولا: العناصر الأساسية: وتشمل المناخ السياسي والأمني، المناخ الاقتصادي، المناخ الاجتماعي

والثقافي، المناخ القانوني والتنظيمي، المناخ التكنولوجي والمناخ البيئي، ويمكننا توضيحها كما يلي:

1. المناخ السياسي والأمني: ويشمل مختلف الأوضاع والظروف السياسية السائدة في البلد او على

المستوى الدولي والتي تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على قرار المستثمر، وتختلف البيئة السياسية من بلد لآخر.³ فالمستثمر الأجنبي يراعي الجانب السياسي للدولة ومدى استقرارها سياسيا قبل قيامه بالاستثمار فيها، فكلما كانت الدولة تتمتع باستقرار سياسي وخالية من الاضطرابات كلما كان ذلك حافزا ومشجعا للاستثمار الاجنبي المباشر ويعطي ثقة أكثر للمستثمر، والعكس في حالة انعدام الاستقرار السياسي فان ذلك يعتبر منفرا وطاردا للاستثمار، ويتأثر المناخ السياسي والأمني بمجموعة من العوامل أهمها⁴:

¹ - PESTEL: Politique, Economique, Sociale, Technologique, Environnementale, Légale.

² - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 68، نقلا عن Gerry Johnson et al, stratégique, 8eme édition, Pearson éducation, France, 2008,p64

³ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 68

⁴ - انظر كلا من:

- رشيد حمدوني، خديجة صافر، مرجع سابق، ص 85

- دحماني سامية، أثر مناخ الاستثمار في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة لدول المغرب العربي خلال الفترة(2000-2015)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2015-2016

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

- ✓ النمط السياسي او نظام الحكم السائد في الدولة ديمقراطي او ديكتاتوري، ومدى القابلية التي يتمتع بها.
- ✓ مستوى الاستقرار السياسي، والانتقال السلمي للسلطة والمدة التي يمكثها الحاكم في السلطة، وعدد التغييرات للحكومة والوزارات.
- ✓ مدى وعي الأحزاب السياسية وتمتعها بالحرية، وموقفها من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ مدى تدخل المؤسسة العسكرية وتحكمها في إدارة شؤون البلاد.
- ✓ مدى الحس والشعور القومي ووضع المصالح القومية والوطنية فوق كل الاعتبارات
- ✓ موقف الحكومة تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مشاركتها في عملية التنمية، والدور الذي تقوم به الحكومة في مجال التجارة والاعمال
- ✓ موقف الحكومة من أحزاب المعارضة ومدى التعامل معها والمشاكل والعلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى.

ويمكن تقسيم المناخ الساسي الى العوامل التالية:¹

1-1- طبيعة النظام السياسي: يلعب النظام السياسي دورا كبيرا في تحديد توجهات الحكومة وانظمتها ومدى تدخلاتها في السوق، بحيث ان النظام الديمقراطي يعني توفر قدر من الأمان لراس المال المحلي والاجنبي، ووجود نوع من الشفافية والوضوح واحترام الحقوق وهو ما يعزز الثقة والأمان في نفسية المستثمر الأجنبي، وفي حالة انتهاج النظام الديكتاتوري فذلك يعني بان معظم القرارات السياسية ارتجالية او انفرادية ولا توجد قوانين محددة مطبقة او احترام للحقوق مما يعرض المستثمر الأجنبي الى الهروب وعدم المخاطرة بأمواله، وبالتالي فانه كلما كان النظام السياسي دكتاتوريا وبعيدا عن الديمقراطية كلما أدى ذلك الى تدهور مناخ الاعمال واصبح طاردا للاستثمار والعكس صحيح.

1-2- الاستقرار السياسي: ويقصد به استقرار الأوضاع الأمنية وتوفر الامن والطمأنينة، فانعدام الاستقرار الساسي والأمني يؤدي الى فقدان الثقة في جهاز الحكم من طرف المستثمر، وهو ما قد يدفعه الى تحويل رؤوس أمواله واستثماراته الى الأماكن الأكثر امانا واستقرارا، فاغلب المستثمرين الأجانب لا يغامرون بأموالهم في بلدان تعرف توترات سياسية وثورات وانهيارات عسكرية او اعمال إرهابية، وكذا الدول التي تشهد تغييرات حكومية

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 107-108

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

كثيرة حيث قد لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحه الحكومة السابقة للمستثمرين من امتيازات او تعهدات او ضمانات، ويمكن ان يتم حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية للحكومة ومدى بقاءها في الحكم.

2. المناخ الاقتصادي: ويشمل مختلف الأوضاع والظروف الاقتصادية المؤثرة على قرار المستثمر، بحيث يعتبر الاقتصاد المتفتح على العالم الخارجي هو المحيط الاقتصادي الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ويكون هذا الانفتاح مقترنا ببعض التسهيلات للمستثمر كتسهيل الإجراءات القانونية والتسهيلات التي تضمن له أرباح معتبرة، وذلك من خلال احداث هياكل قادرة على استيعاب رؤوس أموال المستثمرين الأجانب وتدعيم الخصوصية الإيجابية، والعمل وفق مبادئ اقتصاد السوق المنتج للثروات والسلع والخدمات،¹ ويعتبر المناخ الاقتصادي من ركائز مناخ الاعمال ويشمل عدة متغيرات اقتصادية أهمها:

2-1- مستوى النمو الاقتصادي: ويشمل معدل النمو في مختلف القطاعات، معدل التغير في الإنتاجية، نسبة مساهمة الموارد الطبيعية النافذة في احداث النمو في الإنتاج الإجمالي المحلي، إضافة الى نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في الناتج المحلي الإجمالي،² حيث ان النمو السريع في البلد يساهم في تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لوجود مستوى عالي من متطلبات راس المال، ففي حالة ارتفاعه فان ذلك يؤدي الى ارتفاع الاستثمار والاستهلاك ومنه زيادة الطلب وهو ما يوفر فرص جديدة للاستثمار، وبالتالي فان معدل النمو المرتفع يعطي نوع من الثقة للمستثمر الأجنبي وهو ما يساهم في تحسين مناخ الاعمال.³

2-2- مستوى الاستقرار الاقتصادي: اي الاستقرار الداخلي ويقاس بمعدلات كل من التضخم والبطالة، وعجز الميزانية والاستقرار الخارجي الذي يقاس بالحساب الجاري في ميزان المدفوعات.⁴

2-3- الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية: ويقصد به ان الأسواق حرة وتدخل الدولة فيها محدود ونظام التصدير والاستيراد مفتوح،⁵ حيث انه كلما كانت هناك حرية اقتصادية في الدولة وانعدام وجود حواجز جمركية والقيود على التجارة الخارجية فان ذلك يؤدي الى جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس

¹ - دريد محمد احمد، مرجع سابق، ص 39

² - هند سعدي، مرجع سابق، ص 41

³ - دحمان سامية، مرجع سابق، ص 111

⁴ - هند سعدي، مرجع سابق، ص 41

⁵ - سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، مرجع سابق، ص 121

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

في حالة وجود حواجز جمركية وقيود على التجارة الخارجية فان ذلك يعتبر عاملا منفردا وطاردا للاستثمار الاجنبي المباشر.

2-4- توازن الميزانية العامة ووضعية ميزان المدفوعات: يعتبر تسجيل عجز في الموازنة العامة للدولة من العوامل الطاردة والمنفرة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تسعى اغلب البلدان النامية التي تعاني من عجز في الموازنة العامة لتمويل هذا العجز اعتمادا على عوائد الاستثمار والمدخرات الحكومية، كما انها تعمل عند تسجيلها لانخفاض في الإيرادات الى تخفيض الانفاق الاستثماري من اجل التكيف مع انخفاض الإيرادات العامة او مع عدم نموها بالشكل المطلوب. كما يعكس ميزان المدفوعات الوضعية الاقتصادية للبلد، بحيث ان أي خلل فيه قد يجعل الدولة تقوم بإجراءات تقييدية كمرقبة الصرف، القيود الجمركية، الحد من القروض والتقليل من الانفاق على البنية التحتية من شأنه ان يعيق الاستثمار الأجنبي.¹

2-5- معدل التضخم: يؤثر التضخم على معدلات النمو الاقتصادي، بحيث ان معدلات التضخم المرتفعة دليل على عدم استقرار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي وعدم التحكم فيه يؤدي الى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، كونه يساهم في رفع التكلفة النسبية للإنتاج، والمستثمر الأجنبي يحتاج الى استقرار الأسعار، حيث يؤثر التضخم على سياسة التسعير وحجم الأرباح مما يؤثر على حركة رؤوس الأموال إضافة الى ذلك فانه يؤدي الى فساد مناخ الاعمال.

2-6- سعر الصرف: يؤدي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الى انخفاض قيمة العملة المحلية، وتتنخفض اسعار السلع المحلية نسبيا في الأسواق الخارجية، وتؤدي التقلبات المفاجئة او غير المتوقعة في أسعار الصرف الى تغيرات في الربحية النسبية لعوائد الاستثمار في البلد المضيف مقارنة بالخيارات الأخرى، فارتفاع أسعار الصرف او انخفاضها يؤثر بشكل مباشر على التكلفة الحقيقية لعناصر الإنتاج (الأجور، المواد الأولية، النقل...) إضافة الى ذلك تؤثر تلك التقلبات المفاجئة على حجم الثروة لدى المستثمرين مما يؤثر بدوره على قراراتهم الاستثمارية.

2-7- معدل الفائدة: غالبا ما تكون هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والاستثمار الأجنبي المباشر، فالزيادات المعتدلة في أسعار الفائدة الى مستويات إيجابية تقترن بالزيادة في حجم الاستثمار والادخار، مما يعزز من إمكانيات النمو، بينما تؤدي أسعار الفائدة السلبية الى هروب رؤوس الأموال المحلية وتشجيع

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 110

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

الاستثمارات كثيفة رأس المال، بالإضافة الى تحويل جزء كبير من الأرصدة او المدخرات الى ودائع بالعملة الأجنبية مما قد يسبب ضغوطا على ميزان المدفوعات ويساهم في ارتفاع أسعار الصرف.¹

2-8- تطوير البنية التحتية والقطاع المالي: تمثل البنية التحتية العمود الفقري لبناء اقتصاد قوي في اي دولة وهي تسهل عمل الشركات، مثل شبكات النقل بمختلف انواعه وطرق ومطارات وموانئ وشبكة اتصالات قوية والكهرباء والغاز والتي من شأنها التأثير على قرار المستثمر، وتوفيرها من طرف الدولة يعتبر مشجعا وحافزا للاستثمار، وانعدامها يمكن ان يقلل من حجم الاستثمارات الوافدة الى الدولة. كما ان وجود قطاع مالي عصري ومتطور قادر على منح التمويل والقروض اللازمة للمستثمرين لتجسيد مشاريعهم يعمل على جاذبيتهم وتشجيعهم.²

2-9- الناتج الداخلي الخام: ان ارتفاع الناتج الداخلي الخام يشير الى ارتفاع مكوناته والتي تتمثل في الاستهلاك والاستثمار والرصيد التجاري وهذا يعني الزيادة في الطلب، ما يفتح افاقا جديدة للاستثمار والعكس في حال تراجعها، فان الاستثمار والاستهلاك ينخفضان، مما يؤدي الى زيادة المنافسة وارتفاع فرص الإفلاس. يدل معدل النمو المرتفع على وجود فرص استثمارية مريحة، كما يعزز ثقة المستثمرين في البلد، ويمنحه الافضلية في حالة نمو الناتج الداخلي الخام بمعدل أكبر من نموه في البلدان الأخرى.

2-10- مستوى الدين العام: ان ارتفاع مستوى الدين العام يشير الى وجود تحديات مستقبلية تدعو الحكومة لاتخاذ إجراءات استعجالية، مثل رفع أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال لتمويل النفقات، وما ينجم عنه من نتائج سلبية على الاستهلاك والاستثمار، كما يؤدي الى فقدان الثقة في مقدرة الحكومة على رقابة الاقتصاد. والعكس في حالة كونه منخفضا فهذا دليل على ان الأوضاع مريحة وتبعث على الثقة.

2-11- حجم السوق وامكانية نموه: يعد عاملا مهما للمستثمر، بحيث يجب عليه ان يدرس سوق السلع التي يخدمها، من حيث حجمه ومعدلات نموه الحالية والمتوقعة، فضلا عن شدة المنافسة ومدى توافر الموارد الأساسية مثل الطاقة والبنية التحتية، فهذا يساعد المستثمر في وضع استراتيجية دخول السوق.³

2-12- السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل الحكومة: تعتبر السياسات الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة من بين العوامل التي يوليها المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة، حيث انه كلما كانت هذه السياسات تتسم

¹ - نفس المرجع السابق، ص 110-111

² - قاضي فريدة، مناقشة مدى استجابة العوامل المحفزة لتحسين مناخ الاعمال في الجزائر في ظل المادة 43 من دستور 2016، مقال في مجلة الساسة

العالمية، العدد 02، ديسمبر 2017، ص ص 185، 184.

³ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

بالوضوح والمرونة وغير متضاربة في أهدافها، وتعمل بكفاءة وفعالية وتتماشى مع المستجدات سواء على الصعيد القومي والعالمي، كلما كانت محفزة ومشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اهم هذه السياسات ما يلي:¹

2-12-1- السياسة الاستثمارية: تعد سياسات الاستثمار محفزا رئيسيا لحركة الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال، حيث تعتمد هذه السياسات على وضوح وثبات القوانين الاستثمارية، لان سهولة الإجراءات واستخراج مختلف التراخيص والوثائق المرتبطة بالعملية الاستثمارية وسهولة التعامل مع الجهات المخولة يؤثر بشكل كبير في مناخ الاعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-12-2- السياسة المالية: تؤثر السياسة المالية بشكل إيجابي على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار إذا كانت تحمل حوافز مالية وتمويلية ومؤشراتها مستقرة، لأنه في الغالب يلجأ المستثمر الأجنبي الى محاولة معرفة مدى مرونة السياسة المالية للبلد الذي يريد ان يستثمر فيه، مستويات الضرائب واهم الامتيازات التي يمكن الاستفادة منها، طريقة توزيع المداخل، سياسة الانفاق المنتهجة، حجم الانفاق على الاستثمار.

2-12-3- السياسة النقدية: يهتم المستثمر الأجنبي بالسياسة النقدية ومدى مرونتها، ويركز في الغالب على معدل التضخم وسعر الفائدة، ويبحث عن المعدلات التي تتميز باستقرار نسبي، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم تؤدي الى اضعاف او تخفيض القدرة التنافسية للشركات الناشطة في تلك الدولة وانخفاض القيمة الحقيقية لأصولها، اما معدلات الفائدة إذا كانت مرتفعة فان ذلك سيؤدي الى انخفاض الطلب على الاستهلاك، ويؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاقتراض لارتفاع تكاليفه ولجؤهم الى التمويل الذاتي.

2-12-4- السياسة التمويلية: يكون مناخ الاعمال في البلد المضيف جاذبا للاستثمار كلما كان يتوفر على متاح وطرق للتمويل، ويتم التمييز في هذه السياسة بين نوعين من الاقتصاديات:

✓ اقتصاديات تعتمد في التمويل على الأسواق المالية والبورصة وذلك بشراء الأسهم والسندات من اجل التمويل، ويهتم اغلب المستثمرين الأجانب بجمع المعلومات عن السوق المالية للبلد المضيف ومدى تطورها وقدرتها على توفير التمويل اللازم لنشاطاتهم، وإمكانية صمود هذه الأسواق امام الهزات المالية.

✓ اقتصاديات تعتمد في التمويل على النظام البنكي، حيث تتميز هذه الاقتصاديات بسرعة انتقال الأموال وسرعة منح القروض، ويطلع المستثمرون الأجانب في البلد المضيف على عدد الوكالات البنكية المتوفرة ومدى

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 112-113

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

تطورها واهم الخدمات التي تقدمها وعلاقتها بالبنك المركزي والدور الذي تلعبه في تنشيط حركة الاستثمار وطريقة تعاملها مع الأجانب.

2-12-5- السياسة الضريبية: تعتبر الضريبة أداة هامة لتوجيه الاستثمار وتشجيعه وذلك من خلال منح الإعفاءات الضريبية سواء كانت دائمة او مؤقتة، وبالتالي فهي عامل من عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها في نفس الوقت تعتبر تكلفة للدولة كونها تفقدها مورد هام من مواردها، وتؤثر الضريبة على جاذبية الاستثمار، حيث ان زيادة الضرائب المباشرة يخفض من قيمة الاستثمارات كونها تؤثر على القدرات المالية للمستثمر، كما يؤثر هيكل الضريبة على دخل الشركات على الهيكل المالي للاستثمار، فارتفاع معدلاتها يعد عاملا منفردا وطاردا للاستثمار الأجنبي المباشر لان هذه الضرائب ترهق أرباح المستثمرين الأجانب.

2-12-6- السياسة التجارية وسياسة التجارة الخارجية: يهتم اغلب المستثمرون الأجانب بمعرفة هاتين السياستين خصوصا سياسة التجارة الخارجية وذلك من خلال الاطلاع على ما يلي:

✓ نظام الصرف المتبع هل هو معوم ام مدار، ومدى تدخل السلطات الحكومية بغرض تحديده، حيث ان استقرار سعر الصرف يعطي الثقة للمستثمرين الأجانب.

✓ اهم القيود والعوائق المفروضة على تحويل العملة الصعبة الى خارج اقتصاد البلد المضيف.

✓ إذا كان البلد المضيف ينتمي الى منطقة نقدية معينة ام لا، باعتباره ذو أهمية كبيرة في استقرار العملة مثل ما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي.

✓ السياسة التجارية انفتاحية ام حمائية ومختلف الحواجز التجارية المطبقة سواء الجمركية او غير الجمركية.

2-12-7- سياسة تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي: وتشمل تخفيض القيود والتعرفة على مختلف السلع المستوردة، حيث انه كلما كان الاقتصاد منفتحا فان ذلك يؤدي الى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وكلما كان الاقتصاد منغلقا فانه يؤدي الى الحد من الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-12-8- سياسة الخصوصية: تعتبر الخصوصية من السياسات الضرورية لرفع كفاءة المؤسسات ومعدلات النمو الاقتصادي وكذا تحسين مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولما تلعبه من دور هام في اصلاح الأوضاع الاقتصادية والتركيز على الية السوق لتخصيص الموارد والانفتاح الاقتصادي وافساح المجال للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الأعمال

9-12-2 سياسة الأجور وسوق العمل: تعتبر سياسة الأجور وسوق العمل من أهم السياسات التي يراعيها المستثمر الأجنبي في البلد المضيف، وذلك من خلال محاولته التعرف على تكلفة العمالة ومعدلات زيادة الأجور والعلاقة مع النقابات، إضافة إلى معدلات البطالة الذي يعتبر ذو بعدين أحدهما أن ارتفاعه يعني انخفاض الانفاق نتيجة انخفاض المداخيل وفي نفس الوقت يعتبر فرصة للمستثمرين الأجانب من أجل الحصول على عمالة محلية منخفضة التكاليف.

3. المناخ الاجتماعي والثقافي: ويشمل مختلف العوامل والظروف الاجتماعية والثقافية المؤثرة على الاستثمار الأجنبي المباشر سواء بالإيجاب أو بالسلب، ومن أهمها:¹

3-1 درجة تماسك الجبهة الاجتماعية: يعتبر الأمن، الاستقرار الاجتماعي والطمأنينة بين أفراد المجتمع من المتطلبات الأساسية لإيجاد مناخ أعمال ملائم، ولتحقيق الاستقرار وتنمية الجبهة الاجتماعية يتوجب على الدولة منح الأولوية للقواعد الاجتماعية الأساسية، وعليه يمكن للسياسات العامة أن تلعب دوراً هاماً لضمان تقاسم ثمار النمو والمشاركة في الحد من الفقر المدقع وعدم المساواة، مما يؤدي إلى تحفيز وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الأعمال، كما أن مخالفة القانون يرتبط غالباً بالتهميش واللامبالاة، وهو ما يجعل المحيط الاجتماعي منفراً وطارداً للاستثمار مما يؤثر سلباً على مناخ الأعمال بصفة عامة.

3-2 العناصر الديمغرافية: ويقصد بها العناصر التي تصنف السكان في كل بلد بخصائص معينة ولها أثر كبير على الأسواق وأهمها: النمو السكاني، حجم الأسرة والمستوى التعليمي.

3-3 العناصر السلوكية: وهي السلوكيات والقواعد التي يقوم عليها كل مجتمع من قيم ومعتقدات وتمثل ثقافة هذا المجتمع، حيث تختلف من بلد لآخر وأهمها: الانتماء إلى الجماعات المتطلعة إلى العمل وأهميته، الاعتماد على النفس أو على الآخرين، النظرة الدينية والعقائدية للأمر.

4. المناخ التنظيمي والقانوني: يتمثل في مختلف القوانين المحسنة أو المسيئة لمناخ الأعمال، ومن أجل أن تكون هذه القوانين محسنة لمناخ الأعمال لا بد أن تتميز بالاستقرار والثبات وعدم التضارب، كما أن القضاء ونظام التحكيم يلعبان دوراً مهماً في تهيئة البيئة الملائمة للأعمال وحل مختلف النزاعات، إضافة إلى ذلك المؤسسات القائمة على تنفيذ هذه القوانين لها دور كبير في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تبسيط الإجراءات له ومنحه كافة التسهيلات، أو طرده من خلال طول الإجراءات الإدارية

¹ - هند سعدي، مرجع سابق، ص 42

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

والتعقيدات البيروقراطية.¹ ويعتبر وجود نظام قانوني واضح وفعال شرط أساسي للقيام بأي نشاط اقتصادي خاصة الاستثمار، وعدم وجود قوانين واضحة وثابتة ونظام قضائي عادل وفعال إضافة الى سلطة تنفيذية محايدة وقادرة على تنفيذ الاحكام يعتبر عائقا امام الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤثر على مناخ الاعمال.² وتعتمد الاستثمارات الأجنبية بصفة عامة على وجود قوانين محفزة وتمنح إعفاءات جمركية وضريبية إضافة الى الضمانات ضد المخاطر غير الاقتصادية كالاستيلاء والحق في تحويل الأرباح، واستقرار القوانين من الضمانات الأساسية للمستثمر، فلا يتوقع تدفق الاستثمارات على إقليم تتميز قوانينه وتشريعاته بالغموض.³

ومن اهم القوانين التي يهتم بها المستثمرون ما يلي:⁴

- 4-1 - **العقود:** تتم مختلف الاعمال في شكل عقود، سواء مع الدولة او مع ارباب العمل او المؤسسات المالية والعملاء، وبالتالي فان المستثمرين ملزمين بدراسة جميع اصناف العقود ومختلف الاحكام المتعلقة بها.
- 4-2 - **القوانين المتعلقة بالاستثمار:** ويشمل مختلف القوانين التي تحكم عملية الاستثمار سواء كان محليا او دخول رؤوس الأموال، وتحدد الشكل القانوني الذي تتخذه هذه الاستثمارات ونسبة الملكية الأجنبية فيها، وكذا القوانين التي تضمن حماية الاستثمارات ضد المخاطر السياسية كالتأميم والمصادرة والتجميد.
- 4-3 - **قوانين التجارة الخارجية:** وتشمل هذه القوانين جميع الانظمة المتعلقة بالعوائق والحواجز التجارية، سواء كانت جمركية او غير جمركية مثل التعريفات الجمركية او القيود الفنية ونظام الحصص وغيرها، بالإضافة الى القوانين المتعلقة بنظام الصرف المتبع ومدى حرية تحويل العملات.
- 4-4 - **القوانين المتعلقة بالملكية الفكرية:** وهي القوانين المتعلقة بحماية براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع، بحيث تعمل وترتكز المؤسسات المستثمرة على هذه القوانين ولذلك تبحث عن البلدان التي توفر لها الحماية، بغرض حماية مزاياها الخاصة وحقوقها لأطول وقت ممكن.

¹ - عبد الحميد برحومة، عنترة برياش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مقال

في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، سنة 2013، ص ص 230، 231

² - هند سعدي، مرجع سابق، ص 41-42

³ - قاضي فريدة، مرجع سابق، ص 186

⁴ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص ص 74، 75، 76.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

4-5- قوانين المنافسة والعمل: وتتكون من مجموعة متنوعة من اللوائح والتشريعات المتعلقة بسياسة السوق والعلاقة ما بين المتنافسين ونوع المنافسة. كما تشمل قوانين العمل التي تتضمن حقوق العمال، مثل الحد الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية للعمال ودور المرأة في سوق العمل وغيرها من المسائل.

4-6- الضرائب: يهتم المستثمرون بدراسة القوانين الضريبية المعمول بها في البلد المستهدف للاستثمار بالإضافة الى مدى استقرار تلك القوانين وثباتها، كما ينظرون الى التحفيزات المقدمة للمستثمرين سواء كانوا محليين او اجانب كالإعفاءات الضريبية او التخفيضات التفضيلية ويتأكدون من مدى وجود عدالة في تلك السياسات الضريبية بين المستثمرين. ذلك انه في حالة انخفاض الضرائب واستقرارها يميل المستثمرون الى الاستثمار في تلك البيئة التي توفر هذه النسب المنخفضة، والعكس في حالة ارتفاعها، قد يتردد المستثمرون في الاستثمار في تلك البيئة بسبب التكاليف الإضافية. ولذلك يعتبر فهم السياسات الضريبية وتقدير استدامتها من الأمور الحيوية التي تؤثر على قرارات الاستثمار.

4-7- القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية المستهلك: وتتضمن مجموعة متنوعة من القوانين واللوائح التي تهدف الى حماية المستهلكين من الممارسات الخاطئة وغير القانونية وغير النزيهة والمتعمدة من طرف الشركات، والعقوبات التي تفرض على هذه الشركات التي تثبت مشاركتها في مثل هذه الممارسات، وتعتمد هذه القوانين بشكل أساسي على تحديد مواصفات معينة يجب ان تتوافر في المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين، ويتضمن ذلك مثلا المعايير المتعلقة بالصحة والجودة، فضلا عن كل ما يتعلق بالإعلانات الاشهارية الزائفة والمضللة. والهدف من هذه التشريعات هو ضمان حصول المستهلكين على منتجات امنة وذات جودة عالية، ومنع كافة الممارسات التجارية المضللة وغير النزيهة.

4-8- القوانين والتشريعات المتعلقة بالبيئة: وتتمثل في مجموعة متنوعة من القوانين واللوائح التي تهدف الى حماية البيئة والحفاظ عليها مثل قوانين المسؤولية الاجتماعية للشركات وقوانين الحد من التلوث والانبعاثات الغازية، بالإضافة الى قوانين تنظيم تخزين وتصريف النفايات بطرق صحيحة وامنة، وغيرها من القوانين ذات الصلة.

4-9- القوانين الدولية: وتتضمن مجموعة مختلفة من الانظمة والقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بضمان الاستثمار الدولي وحل النزاعات المتعلقة به، والتي تنفذ وتشرف عليها مؤسسات دولية، وتلزم الدول التي تكون أعضاء فيها بالامتثال لها، ويكون البلد المضيف موقعا عليها، وذلك بغرض حماية حقوق المستثمرين الأجانب وتوفير اليات لحل النزاعات التي قد تنشأ بينهم وبين الدول المضيفة.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

5. **المناخ التكنولوجي:** يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطور التكنولوجي ارتباطا وثيقا، حيث ان هناك علاقة طردية بينهما، لان تطوير التكنولوجيا وظهور تكنولوجيات جديدة يساعد في ظهور منتجات مبتكرة او طرق انتاج جديدة وهو ما يسمح بإمكانية ظهور مشاريع استثمارية جديدة، ويمكن ان يكون تطوير التكنولوجيا والتحكم فيها في صالح المستثمر كما قد لا يكون في صالحه، فاذا قام بخلق فرص للنجاح له فهو في صالحه، اما اذا كان لصالح منافسيه فهو يخلق تهديدا له، لذلك يتعين عليه دراسة مدى التطور التكنولوجي في البيئة التي يستهدفها، لأنه في حالة توفر تقنيات متطورة فان ذلك يعتبر حاجزا لدخول منافسين جدد، والعكس في حالة عدم توفر تكنولوجيا متطورة فانه يحفز المستثمر من اجل الاستثمار، كما يساعد انتشار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة الخاصة بالاتصال كالهاتف والفاكس والانترنت في تقليص المسافة والوقت ويقرب المنتج من المستهلك، من خلال تسهيل الترويج وخدمات ما بعد البيع، ويوفر وسائل الدفع الحديثة التي تعتبر اكثر تطورا وامانا مثل البطاقات الائتمانية الإلكترونية.¹

6. **المناخ البيئي:** تعتبر المشاكل البيئية في الوقت الراهن من أكثر المشاكل الحاحا والمطروحة امام الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل تآكل طبقة الأوزون وتلوث المحيطات وفقدان التنوع البيولوجي...، حيث ان العلاقة بين الاقتصاد والبيئة هي علاقة متبادلة، كون معظم الأنشطة الاقتصادية تعتمد على البيئة لتلبية احتياجاتها من الطاقة والموارد، وتتخلص تلك الأنشطة في نفس الوقت من مخلفات عملياتها بصرفها في البيئة. ومن هذا المنطلق يمارس دعاة البيئة والتنمية ضغوطات كبيرة على البلدان المتقدمة والنامية لتغيير سياساتها الداخلية، حيث عرفت الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا تقدما ملموسا في هذا الصدد بعدما اتخذت جملة من الإجراءات لحماية الطبيعة والحد من التلوث، كما أدركت العديد من الدول النامية خطورة الصناعات الملوثة للبيئة التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات على أراضيها، وفي المقابل لا تقوم تلك الشركات بهذه الصناعات في بلدانها الاصلية لأنها تتطلب منها تكاليف باهظة للحفاظ على البيئة، ومن امثلة تلك الصناعات: الصناعة الكيماوية، الصلب...²

¹ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 74

² - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 118-119

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ثانياً: العناصر التكميلية: وهي العناصر المكملة للعناصر الأساسية السابقة والتي لها أهمية أيضا في

مناخ الاعمال ومن بينها:¹

1. وفرة الموارد: أي توفر البلد المضيف على مختلف الموارد والتمثلة في:

✓ الموارد الطبيعية: من مياه، ثروات طبيعية، معادن، ...

✓ الموارد البشرية: وتتمثل في توفر اليد العاملة التي تتميز بالكفاءة والمهارة العالية.

✓ الموارد التكنولوجية: أي توفر مراكز للأبحاث والمخابر ...

✓ الموارد المالية: بحيث ان وفرة راس المحلي تعمل على رفع القدرة الشرائية للأفراد واستيعاب التدفقات من

السلع والخدمات، وندرة راس المال المحلي او هروبه الى الخارج تؤدي الى ضعف القدرة الشرائية للأفراد، واختلال الاقتصاد.

2. انخفاض تكاليف المدخلات (مستلزمات الإنتاج): يساعد انخفاض تكاليف المدخلات او مستلزمات

الإنتاج على زيادة الاستثمار وتوسعه، عكس ارتفاعها الذي يؤدي الى تقليل الاستثمار او هروبه الى أماكن أخرى حيث هذه العناصر منخفضة التكلفة وذلك من اجل تحقيق عوائد مجدية، لذلك يقوم المستثمرون الأجانب الى بالاستثمار في بلدان أخرى غير بلدانهم بحثا عن فرص استثمارية افضل بغرض تخفيض تكاليف الإنتاج، وكذا من اجل المنافسة الدولية التي تستوجب التحكم في الأسعار، لذلك يبحث المستثمر الأجنبي عن المناطق التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج مثل انخفاض أسعار المواد الأولية والمتطلبات الأساسية كالكهرباء والماء، اليد العاملة الرخيصة.

3. توفر البنى الأساسية الجيدة والمناسبة: وتتمثل في مختلف الهياكل والمرافق التي تقدم مختلف

الخدمات التي تساعد المستثمرين على القيام بأعمالهم بأريحية وتشمل:

✓ الهياكل المرتبطة بحركات وتدفقات السلع والخدمات والمعلومات والأشخاص: من أهمها: شبكة

الطرق، الطاقة، شبكة المياه، شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، الموانئ والمطارات، المواقع الصناعية،

إضافة الى توفر مستلزمات التصنيع والمواد الخام بقدر كافي وبأسعار تنافسية، فضلا عن ضرورة علاقات وروابط مباشرة مع الموردين المحليين.

¹ - دحمانى سامية، مرجع سابق، ص 120-124

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الأعمال

✓ توفر الخدمات اللازمة لدعم عمليات التصنيع: كالنوك وشركات التأمين، سوق مالي كفؤ، مكاتب القانون والمحاسبة، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، بنك المعلومات لتقديم الدراسات والاستشارات للمستثمرين.

✓ توفر هياكل الرفاهية الاجتماعية والتقدم التكنولوجي والانتاجي: ضرورة توفر المستشفيات ومراكز الصحة، المدارس والمعاهد والجامعات، مراكز السياحة، المخابر ومراكز البحث المختلفة، مرافق التدريب والتأهيل لليد العاملة.

4. علاقة البلد المضيف مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية: بحيث يسعى المستثمرون الأجانب لمعرفة علاقة البلد المضيف ب:

✓ المؤسسات الدولية كالبنك وصندوق النقد الدوليين ومعرفة مدى امتثاله للشروط وتطبيقه لمختلف برامج التصحيح الاقتصادي وقدرته على تسديد المديونية والدفع باقتصاده نحو التقدم.

✓ المنظمة العالمية للتجارة بحيث يتم معرفة ما إذا كان البلد منضم إليها ام لا، كون الانضمام الى هذه المنظمة يفرض بعض الشروط كالانفتاح الاقتصادي وتحرير الخدمات وحركة رؤوس الأموال.

✓ التكتلات الاقتصادية بحيث ان الانضمام الى كتل اقتصادي تكون له عدة امتيازات للبلد مقارنة بعدم الانضمام الى اي كتل، ويساعد الانضمام الى التكتل في زيادة جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي المباشر وضمان التصدير لمختلف المنتجات الى الدول الأعضاء في التكتل دون اية عراقيل او حواجز.

5. توفر شبكة من المؤسسات المحلية الناجحة: ان وجود شبكة او نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية يمكن ان يساهم في زيادة جاذبية البلد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث تقوم هذه المؤسسات في الغالب بدور المورد البسيط للمؤسسات الكبرى من خلال الاسناد والمقاولة من الباطن، مما يساعد على تخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى، كما يسمح توفر تلك المؤسسات بعمليات الاندماج والتملك.

6. تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة: تؤدي ظاهرة هروب رؤوس الأموال المحلية الى الخارج في اغلب الأحيان الى فقدان الثقة بالبلد المضيف لدى المستثمرين الأجانب، لذلك ينبغي على حكومات البلدان المضيضة العمل على تشجيع أصحاب رؤوس الأموال المهاجرة على العودة وان تمنحهم فرصا بديلة من اجل استغلال مواردهم في بلدانهم الأصلية بدلا عن الخارج وذلك بغرض تدعيم الاستثمارات المحلية والمساهمة في التنمية المحلية، مما يساهم في خلق الثقة لدى المستثمرين الأجانب ويشجعهم على توجيه استثماراتهم الى هذه البلدان.

7. الحوافز المرتبطة بالاستثمار: ان مناخ الاعمال والاستثمار لا يعتمد على الاعفاء الضريبي فحسب، حيث يتطلب ان تكون الضرائب معتدلة غير مرتفعة لان ارتفاعها يعتبر عاملا طاردا ومنفرا للاستثمار، كما ان

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

منح العديد من الإعفاءات يحرم الدولة من موارد مهمة والتي من الممكن ان تساعد على تحسين مناخ الاعمال كالإتفاق على الهياكل القاعدية.

8. توفر المناطق الحرة: تتميز المناطق الحرة بانها مناطق معزولة عن باقي إقليم الدولة ولها قوانين خاصة بها، كما ان المشاريع المقامة فيها تعامل معاملة جمركية كما لو انها خارج الحدود. إضافة الى ذلك فهي تحقق العديد من الأهداف والفوائد سواء للدولة او للمستثمرين محلبيين كانوا او أجنبان كحصول المشاريع العاملة فيها على العديد من الإعفاءات والمزايا الجمركية التي لا تتوفر للمشاريع العاملة خارج هذه المناطق.

8-1- تعريف المناطق الحرة: يمكن تعريف المنطقة الحرة حسب لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على أنها: مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، إذ يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحقوق أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يُمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات.¹

وتعرفها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على انها: جزء من ارض الدولة المعزولة والمقفلت المحاطة بالأسوار تقام سواء بالميناء او بجواره ولا يقيم بها السكان بصفة دائمة وتمنح بها تسهيلات في عملية الشحن والتفريغ لكافة البضائع عدا الممنوعة، ولا تخضع هذه المنطقة للنظام الجمركي المحلي، كما تعرف بانها المساحة المحايدة التي يخزن فيها الشاحن بضاعته ثم يقف ليلتقط أنفاسه ويقرر خطواته التالية.

وللمناطق الحرة خصائص إدارية وخصائص عامة.

وتتمثل الخصائص الإدارية في: المساواة - الشمولية والعالمية-البيروقراطية - تعطيل القوانين - نظام جبائي مرن.

اما الخصائص العامة فتتمثل في: المساحة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة - المناطق الحرة تخضع لسيادة الدولة - معزولة جمركياً.²

كما تعرف بانها مناطق مغلقة ومعزولة وغير مأهولة بالسكان، وتدخل اليها السلع غير الممنوعة دون إجراءات جمركية رسمية.¹

¹ - Boris Gombac, " Les zones franches en Europe " ,Bruylant - Bruxelles,1991,p 32.

² - شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بويكر عباسي، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-التجربة الإماراتية نموذجاً، مقال في مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد رقم 05، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 73

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

8-2- أهداف المناطق الحرة: تسعى الدول من خلال إقامة المناطق الحرة الى تحقيق عدة اهداف

نذكر منها:²

✓ استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير مناخ الاعمال الملائم له من خلال الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة في هذه المناطق.

✓ ترويج الصادرات وزيادة المداخيل من النقد الأجنبي.

✓ خلق فرص عمل جديدة والتخفيف من حدة البطالة.

✓ توزيع المناطق الحرة على عدة مواقع بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية في مناطق مختلفة.

✓ الاسهام في نقل التكنولوجيا والخبرات في عدة مجالات.

✓ تعزيز الحركة التجارية في البلد من خلال استخدام الموارد المحلية.

✓ الاسهام في تفعيل حركية قطاع الخدمات والنقل.

8-3- خصائص المناطق الحرة: تتميز المناطق الحرة بالخصائص التالية:³

8-3-1- العزل: أي انها منطقة معزولة عن اقليم الدولة ولا يمكن الإقامة فيها لأي شخص ما عدا اليد

العاملة، ويمكن ان يوضع عليها عازل في حالة الضرورة.

8-3-2- الخروج عن الإقليم الجمركي: بمعنى ان المناطق الحرة تكون خارج الإقليم الجمركي وغير

خاضعة للإجراءات والتشريعات الجمركية المطبقة في الدولة المضيفة لها.

8-3-3- التعطيل الضريبي: تتميز المناطق الحرة بنظام تشريعي مشجع خاصة من ناحية الضريبية

المفروضة على مختلف العمليات التي تكون بداخلها مقارنة بالعمليات المقامة خارجها.

8-3-4- العالمية: أي حرية الاستثمار فيها لكافة المتعاملين بدون استثناء مهما كانت جنسية رؤوس

الأموال المستثمرة.

¹ بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مقال في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 86.

² بن علال بلقاسم، شعنبي مريم، بورداش شهر زاد، نفس المرجع السابق، ص 87-88

³ منير خروف، ريم ثومرية، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالة، يومي 28-29 افريل 2017، ص 05

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

8-3-5- المساواة: أي المساواة بين مختلف المتعاملين في الامتيازات الممنوحة ودون تمييز او تفضيل داخل هذه المناطق.

8-3-6- تيسير الإجراءات الإدارية: أي انها تتميز بالبساطة والمرونة والسرعة في مختلف الإجراءات الإدارية.

8-4- أنواع المناطق الحرة: تعددت وتنوعت اشكال المناطق الحرة واختلفت صورها من دولة الى أخرى وذلك منذ ظهورها ويمكن تحديد أنواعها وفق عدة أصناف ومعايير كما يلي:

8-4-1- حسب الموقع والمساحة: تقسم المناطق الحرة حسب هذا المعيار الى ثلاثة اقسام هي:¹

✓ المناطق الحرة العامة: تتميز بحرية النشاط الاقتصادي لجميع المستثمرين وتظم أكثر من مشروع.

✓ المناطق الحرة الخاصة: يتم تحديد المشاريع القائمة فيها ويقتصر فيها النشاط على المشروع المرخص به قرار انشائها.

✓ المناطق الحرة التي تشمل مدنا بأكملها: يتم انشائها نتيجة ظروف معينة او لعدم تجهيز المناطق الحرة العامة ويتم في هذه الحالة اعتبار بوابات هذه المدينة بأكملها كأنها بوابات للمنطقة الحرة.

8-4-2- حسب نوعية النشاط المتواجد فيها: تصنف المناطق الحرة حسب هذا المعيار الى:

✓ المناطق الحرة التجارية: وهي من الأنواع التقليدية للمناطق الحرة، ويتمثل نشاطها الأساسي في استيراد السلع والمنتجات من خارج البلد او داخله بغرض تخزينها وبيعها في الوقت المناسب، وقد يتم اجراء بعض العمليات البسيطة عليها كالتعبئة والتغليف دون المساس بجوهرها ومن ثم تصديرها في حال وجود طلب عليها في الداخل او الخارج.

✓ المناطق الحرة الصناعية: يتم في هذه المناطق التي ازدادت نتيجة لتنوع احتياجات الدول وسعيها لتحقيق جملة من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية العديد من التغييرات الجوهرية كعمليات التحويل او التكميل او التجميع او التكرير، ثم بعد ذلك يتم إعادة تصديرها او توجيهها لسد الطلب المحلي.

✓ المناطق الحرة الشاملة: تعد من أحدث أنواع المناطق الحرة وتجمع بين المناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة الصناعية، وتحتاج الى مساحات واسعة نظرا لاتساع حجم ونوعية المشاريع المقامة فيها، إضافة

¹- شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بوكير عباسي، مرجع سابق، ص 74

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

الى توفر البنى التحتية والحوافز والتسهيلات الأخرى، وتعتبر من اهم أنواع المناطق جاذبية للاستثمار المحلي والاجنبي.¹

✓ **المناطق الحرة الخدمية:** لم تعد المناطق الحرة مقتصرة على النشاطات التجارية والصناعية بل تعدتها الى الخدمات التي تستفيد من المزايا الضريبية والإدارية.²

8-4-3- حسب عدد الدول الأعضاء المشاركة فيها: تصنف المناطق الحرة حسب هذا المعيار الى صنفين هما:³

✓ **المناطق الحرة الوطنية:** تنشأ داخل الحدود الإقليمية للدولة وهي تخص دولة واحدة.

✓ **المناطق الحرة المشتركة (الدولية):** وهي تمثل احدى أدوات العمل الاقتصادي المشترك بين الدول حيث يتم إقامة مشاريع بين دولتين او أكثر من طرف القطاع العام او الخاص، وتعمل وفق مفهوم وفلسفة المناطق الحرة.

8-5- عوامل نجاح المناطق الحرة: يتحقق النجاح المنشود للمناطق الحرة من خلال توفر عدة عوامل هي:⁴

✓ الاستقرار السياسي والاقتصادي ووجود مناخ الاعمال ملائم.

✓ توافر العمالة المؤهلة وغير المكلفة.

✓ توافر الكفاءة الإدارية لتسيير المنطقة الحرة والتي تعمل على توفير الخدمات والظروف الملائمة وتبسيط الإجراءات وتسهيل مختلف التعاملات.

✓ منح المزايا والحوافز والاعفاءات الضريبية والجمركية.

✓ عدم وجود قيود على العملات الأجنبية والتحويلات المالية للخارج.

✓ الموقع الجغرافي الملائم للمنطقة الحرة وتوفره على متطلبات البنية التحتية الضرورية من طرق ووسائل مواصلات وشبكات الاتصال.

✓ ان تكون اهداف المشاريع المرخص لها ذات ارتباط وثيق بالأهداف العامة للدولة.

¹ - منير خروف، ريم ثومرية، مرجع سابق، ص 06

² - شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بوبكر عباسي، مرجع سابق، ص 74

³ - نفس المرجع السابق، ص 75

⁴ - خومية فتيحة، التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، يومي 25-26 ماي 2016، ص 04

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

9. الشفافية: وتعني الإفصاح والوضوح التام لاتخاذ القرار الاستثماري، بمعنى وجود شروط المنافسة العادلة في السوق وليس هناك تمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، وأصبحت الشفافية تكتسي أهمية بالغة في مناخ الاعمال والاستثمار لما توفره من معلومات عند اتخاذ القرار الاستثماري، حيث ان وجود الشفافية يعني وجود افصاح عن المعلومات بسهولة للمستثمرين وبالتالي توفير تكاليف إضافية كانوا سيتحملونها من اجل جمع تلك المعلومات في حال انعدام الشفافية، كما ان مناخ الاعمال المشجع والجاذب للاستثمار لا يقتصر على منح العديد من المزايا بل يتعدى ذلك الى تقليل المخاطر وبث الثقة والشفافية في المعلومات والإجراءات وتسهيل وصول المستثمر اليها، فلا يمكن للمستثمر القيام بإعداد دراسة جيدة بدون معلومات ومعطيات صحيحة تمكنه من معرفة الأوضاع الراهنة والتنبؤ بالمستقبل، وتشمل الشفافية ثبات ووضوح القوانين والتشريعات.

10. القضاء على البيروقراطية: تعتبر البيروقراطية من أكبر هواجس الاستثمار الأجنبي المباشر ومن اهم العوامل الطاردة والمنفرة له، وذلك لما تلحقه من ضرر وتشويه بمناخ الاعمال، لما ينتج عنها من تعدد للإجراءات الإدارية وطول مدتها وهو ما يؤثر سلبا على سير المشاريع الاستثمارية ويعرقل عملها.

11. محاربة الفساد: تعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة او منفعة عامة" ومن اهم مظاهر الفساد تفشي الرشوة، المحسوبية، المحاباة، الوساطة، الابتزاز، التزوير، نهب المال العام. حيث ان انتشار الفساد يؤدي الى تعطيل روح المنافسة والمعاملة العادلة وهو ما يؤثر على مناخ الاعمال بشكل عام ويجعله منفرا للاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فانه كلما كان هناك نوع من الشفافية كان ذلك عاملا مهما لتحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اهم أسباب انتشار الفساد:

✓ انعدام الحكم الرائد؛

✓ انعدام سيادة القانون وغياب المساءلة والشفافية؛

✓ انعدام النزاهة والعدالة؛

✓ غياب الوازع الديني.

وقد أصبح الفساد مشكلة عالمية وهو ما تطلب وضع استراتيجية عالمية لمجابهته، حيث أصبحت منظمة الشفافية العالمية تلعب دورا بارزا في نشر الوعي بمخاطر الفساد في العديد من البلدان.

المبحث الثاني: عوائق مناخ الاعمال واهم السياسات والضمانات اللازمة لتحسينه

يواجه مناخ الاعمال العديد من العوائق في مختلف الميادين والتي تعرقل نموه وتجعله غير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتسعى مختلف الدول لتبني عدة سياسات وإجراءات ومنح العديد من الضمانات بغرض تحسينه وجعله أكثر مرونة وجاذبية.

المطلب الأول: عوائق مناخ الاعمال

تقوم معظم الدول ببذل مجهودات كبيرة ومنح تحفيزات وتسهيلات في شتى المجالات بغرض تحسين مناخ الاعمال وجذب المستثمرين الأجانب، الا انها تجد نفسها في اغلب الأحيان بعيدة كل البعد عن تحقيق مرادها وجذب الكم الهائل من الاستثمارات التي تبحث عنها وذلك راجع الى العوائق والصعوبات والتعقيدات في مناخ الاعمال والتي من أهمها ما يلي:

أولاً-العوائق الاقتصادية: وتتمثل في مختلف الظروف والعوائق الاقتصادية التي تؤثر سلبا على مناخ الاعمال وتوفر المستثمر الأجنبي وتدفعه الى تصفية استثماراته القائمة وتأجيل او الغاء مشاريعه الاستثمارية المستقبلية ومن أهمها:

1. سوق العمل: حيث يؤثر سوق العمل على مناخ الاعمال من عدة جوانب كتقصص العمالة الماهرة وفرص التدريب، انخفاض الأجور...الخ، كما ان عدم التقيد بقوانين العمل في بعض الأحيان ووجود نصوص غير ملائمة لتحسين مناخ الاعمال أحيانا أخرى من أبرز العوائق في سوق العمل ومناخ الاعمال، ضف الى ذلك التفاوت والفوارق بين العمال الأجانب والمحليين والصعوبات من اجل الحصول على تصاريح العمل وتأشيرات الدخول والخروج.¹

2. نقص رؤوس الأموال: ان من اهم المحددات الرئيسية لطاقة الإنتاج في الاقتصاد، ومستوى التقدم، ومعدل النمو المستحدث فيه هو راس المال ومدى وفرته ومعدل تراكمه،

3. انعدام الاستقرار الاقتصادي: يعتبر انعدام الاستقرار الاقتصادي من اهم العوامل المؤثرة على مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، ويساهم في هروب رؤوس الأموال الى الخارج، كون المستثمر يسعى الى تحقيق اقصى عائد ممكن، ولن يتأتى له ذلك الا بوجود اقتصاد يتميز بالاستقرار وخالي من الازمات

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص 57

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ويمكنه من التنبؤ بالمخاطر الاقتصادية التي قد تعترض نشاطه الاستثماري حتى يتمكن من تجنبها او التخفيف من حدتها، ومن اهم مظاهر انعدام الاستقرار الاقتصادي والتي يمكن ان تؤثر بشكل سلبي على مناخ الاعمال وتجعله غير قادر على استقطاب رؤوس الأموال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التخفيض المستمر لقيمة العملة الوطنية والتضخم.¹

4. تخفيض قيمة العملة الوطنية: ان قيام الدولة بتخفيض قيمة الوحدة النقدية الواحدة من العملة الوطنية مقومة بالوحدات الأجنبية، يؤدي الى انخفاض قيمتها الشرائية، مما يؤثر على مناخ الاعمال بحيث ان انخفاض قيمة العملة ينعكس على أسعار السلع سواء المستوردة او الموجهة للتصدير، فيؤدي هذا الانخفاض الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة نتيجة زيادة مدفوعات العملة الوطنية المقابلة لثمنها، ومن جانب اخر فان تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي الى انخفاض أسعار السلع الموجهة للتصدير من الدولة الى الأسواق الدولية.²

وعادة ما يراعي المستثمر الأجنبي لسعر صرف العملة المحلية في الدولة المضيفة ان كانت تتميز بالاستقرار او التقلب فتقلبات أسعار الصرف تؤثر بشكل سلبي على قرار المستثمر وتجعله يتخوف من الاستثمار مما يؤثر على مناخ الاعمال بشكل عام وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى العكس ما إذا كانت تتميز اسعار الصرف بالاستقرار فان ذلك يمنحه الأمان ويشجعه بشكل كبير على القيام بالاستثمار وهو ما يحسن من مناخ الاعمال بشكل عام ويجعله جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.³

وقد تلجا الدولة الى تخفيض قيمة عملتها الوطنية لعدة أغراض أهمها:⁴

✓ معالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات وزيادة الصادرات، حيث ان تخفيض قيمة العملة يعمل على زيادة الطلب على المنتجات الوطنية من طرف الأجانب كون أسعارها ملائمة، وبالتالي زيادة صادرات الدولة. من جهة أخرى يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى التقليل من الاستيراد نظرا لارتفاع العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية.

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص.ص 58-59

² - نفس المرجع السابق، ص 59

³ - مصطفى محمد عبد الكريم وغيث أيوب يوسف، معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وسبل معالجتها لفترة ما بعد 2003، مقال في مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد الثاني عشر، كانون الأول، 2022 ص 1385

⁴ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 134

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

✓ علاج البطالة حيث تعمل الدولة على تخفيض عملتها الوطنية بغرض التوسع في الصناعات المحلية وزيادة التصدير ومن ثم خلق فرص تشغيل للتخفيف من حدة البطالة.

✓ زيادة موارد الخزينة العمومية من خلال إعادة تقويم رصيد الدولة من الذهب وفقا لسعر الصرف الجديد.

وعلى الرغم من ان اجراء تخفيض قيمة العملة الوطنية له إيجابيات عديدة فانه في بعض الاحيان يؤدي الى تحميل المستثمرين الأجانب خسائر لم يكونوا يتوقعونها عند ممارستهم لأنشطتهم الاستثمارية، فانخفاض قيمة العملة الوطنية ينعكس على أسعار السلع والخدمات المستوردة والمصدرة، فيؤدي الى ارتفاع أسعار السلع المستوردة ومن ثم انخفاض قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، كما يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية الى انخفاض أسعار السلع المصدرة مما يؤدي الى تحمل المستثمر الاجنبي لخسائر وابعاء إضافية. وبالتالي فان إجراءات تخفيض قيمة العملة تؤثر بشكل عام على مناخ الاعمال وإمكانية الاستثمار فيه.¹

5. التضخم: تعددت التعاريف حول التضخم ولم يتم الاتفاق على تعريف موحد حول هذه الظاهرة، حيث عرفه التقليديون استنادا الى النظرية الكمية للنقود، من خلال الربط بين التضخم وكمية النقود، فبحسبهم فان التضخم هو عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة، أي انخفاض قيمة الوحدة النقدية والزيادة في عرض النقود بشكل كبير دون ان يرافقها زيادة مماثلة في السلع والخدمات وهو ما يؤدي في الأخير الى الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الا ان انصار هذا الاتجاه لم يتمكنوا من تفسير ظاهرة التضخم خلال ازمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث زادت كمية النقود بشكل كبير دون ان يصاحبها ارتفاع في الأسعار، لذلك تم ادخال عوامل أخرى الى جانب العامل النقدي في تعريف التضخم كالنقص في السلع المعروضة، ومن هنا عرفه البعض على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار ناجم عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدخول المتاحة للإنفاق، أي ان ارتفاع الأسعار لا يرجع بالضرورة الى العامل النقدي حسب هذا التعريف، بل قد ينشا نتيجة لانخفاض الإنتاج او سوء توجيه الاستثمار ... مما يؤدي الى انخفاض عرض السلع.

¹ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 135

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وقد تم انتقاد هذا التعريف أيضا كونه يفترض ارتفاع في الأسعار يتماشى مع مقدار الفجوة بين السلع الحاضرة والدخل المتاح للإنتاج، دون الإشارة الى العوامل النفسية في تحديد قيمة النقود كما ان ارتفاع الأسعار قد لا يكون ناتجا عن نقص العرض في السلع.

وحسب الاتجاهات الحديثة يتم تعريف التضخم من خلال التركيز على ارتفاع المستوى العام للأسعار ويعرف على انه الارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة عدم التوازن بين الجانب النقدي والجانب السلعي.

الا ان ارتفاع الأسعار قد لا يكون ناجما عن التضخم فقد يكون نتيجة ظهور منتجات جديدة او تحسين المنتجات الحالية او من خلال الضرائب غير المباشرة، كما يمكن ان يكون هناك تضخم دون ان يصاحبه ارتفاع في الأسعار وذلك عندما يتم التحكم والرقابة في الأسعار من طرف الدولة.

كما يتم تعريف التضخم من خلال وجود افراط في الطلب على السلع والخدمات بانه الحالة التي تزيد فيها القوة الشرائية بمعدلات أكبر وأسرع من تدفقات السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الأسعار.

مما سبق يتضح انه لا يوجد اتفاق على تعريف دقيق وشامل للتضخم حيث اختلفت التعاريف ووجهات النظر حوله باختلاف العوامل المسببة له، ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص تعريف شامل للتضخم: هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار، نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي زيادة كبيرة جدا بحيث لا يمكن للعرض الكلي الاستجابة لها.¹

ويعتبر معدل التضخم مؤشرا يعبر عن السياسة النقدية ويعد أحد اهم مؤشرات التوازن الداخلي وارتفاع معدلاته يؤدي الى الحاق الضرر بمناخ الاعمال من خلال انخفاض مستوى الثقة في العملة المحلية وتنتشر ظاهرة الدولار بحيث تحل العملة الأجنبية (الدولار) محل العملة المحلية في المبادلات ومخزون القيمة، وقد يؤدي ذلك الى هروب المدخرات المحلية الى الخارج، وبالتالي تشويه مناخ الاعمال وعزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في الأنشطة المنتجة التي تتطلب افاق بعيدة المدى.²

¹- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص ص 135-136-137-138

²- مصطفى محمد عبد الكريم وغيث أيوب يوسف، مرجع سابق، ص ص 1384.1385

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ويؤثر التضخم بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، بحيث يؤدي الى زيادة الواردات من السلع والخدمات وتقليص الصادرات، فهو في واقع الامر عبارة عن قوة شرائية داخلية متزايدة لا تقابلها زيادة كافية في الناتج الداخلي، مما يؤثر سلبا على نظرة المستثمرين للاقتصاد وعلى مناخ الاعمال.

6. ضعف السوق المالي والجهاز المصرفي: تلعب الأسواق المالية دورا هاما في عمليات الوساطة بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز المالي وتحويل الجزء الأكبر من المدخرات الى استثمارات منتجة طويلة الاجل، وضعف السوق المالي يجعله غير قادر على القيام بعمليات الوساطة وتحويل المدخرات الى استثمارات، مما يؤثر سلبا على مناخ الاعمال ويجعله غير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما ان ضعف وصغر الجهاز المصرفي وهيمنة البنوك العمومية على النظام المصرفي وعدم استعدادها للمخاطرة ومنح القروض للمشاريع الاستثمارية يعتبر أيضا عاملا مؤثرا بشكل سلبي على مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيا-العوائق الإدارية والقانونية: يخضع المستثمر الأجنبي للقواعد والتشريعات السارية في الدولة التي يقيم فيها مشروعه الاستثماري سواء من حيث تنظيم الملكية، او من حيث القيود النقدية والضريبية المطبقة فيها، فقد تلجا الدولة المضيفة في بعض الأحيان الى اصدار قانون لتأميم بعض المشاريع الاستثمارية الأجنبية او نزع ملكيتها للمصلحة العامة، او مصادرتها نتيجة مخالفتها للقوانين والتنظيمات، كما قد تقوم في بعض الحالات بفرض قيود قانونية عليها من خلال اتخاذ بعض الإجراءات النقدية والضريبية في حقها وذلك للحد من سيطرتها على اقتصاد البلد المضيف. هذه الإجراءات التي تقوم بها الدولة المضيفة رغم انها تمثل مظهرا من مظاهر سيادتها وحقا من حقوقها المشروعة قانونا الا انها في نفس الوقت تعتبر عائقا كبيرا امام الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي فهي تؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال.¹

ويعتبر النقص والتضارب في القوانين والتشريعات او تعطيلها وعدم تطبيقها عائقا كبيرا لمناخ الاعمال، ومن اهم صوره انعدام قوانين حماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة، إضافة الى خضوع السلطة القضائية للسلطة

¹ - دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

التنفيذية وعدم استقلالية القضاء والضغوطات السياسية للفصل في المنازعات التجارية. كما تعتبر العوائق والصعوبات في الإجراءات الإدارية من اهم معيقات جذب الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال.¹

ومن اهم العوائق الإدارية والقانونية ما يلي:²

1. الفساد الإداري والبيروقراطية: تشكل البيروقراطية الإدارية والإجراءات الإدارية المعقدة إضافة الى الفساد والرشوة وكثرة الإجراءات والتعاملات الإدارية وتنوعها مع الأجهزة الحكومية نظرة سلبية للمستثمر وحالة من عدم الثقة في مناخ الاعمال وتعتبر من اهم معيقات تطوره وجاذبيته وتجعله طاردا ومنفرا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. ضعف البنية التحتية: يعتبر ضعف البنية التحتية من انعدام شبكات الطرق الواسعة والسريعة، الموانئ، شبكة اتصالات جيدة وعصرية، التعليم، الخدمات الصحية، شبكات المياه والكهرباء... الخ، من اهم تحديات المستثمر الأجنبي والتي قد تحول دون قيامه بمشروعه الاستثماري وهو ما يؤثر على مناخ الاعمال بشكل عام.

3. قوانين الاستثمار: يشكل قانون الاستثمار أحد اهم المكونات الأساسية لمناخ الاعمال، ووضع قانون استثمار يحمل العديد من المزايا والاعفاءات والضمانات من شأنه تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الاعمال، الا ان عدم وضوح هذه القوانين واستقرارها وتناقضها في بعض الأحيان، إضافة الى عدم الجدية في تنفيذها بشكل دقيق وعدم وفاء الدولة بالالتزامات المنصوص عليها في هذه القوانين كحرية تحويل الأرباح ومنع المستثمر الأجنبي من التملك الكلي للمشروع من اهم التحديات التي تواجه مناخ الاعمال وتعمل على طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.

4. مخاطر نزع الملكية والتأميم والمصادرة: يعتبر خطر نزع الملكية والتأميم والمصادرة من اهم المخاوف التي يخشاها المستثمر الأجنبي المباشر والتي تؤثر بشكل مباشر على مناخ الاعمال، بحيث يراعي المستثمر لهذه القوانين وكيف تتعامل الدولة التي يريد ان يقيم فيها مشروعه الاستثماري مع إجراءات نزع الملكية والتأميم والمصادرة قبل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، ولذلك تعتبر هاته المخاطر من اهم العوائق التي تقف سدا منيعا ضد تحسين مناخ الاعمال وتجعله غير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالقدر المرغوب فيه.

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص ص 59-60-61-62

² - نفس المرجع السابق ص ص 62-67

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وبحسب بعض القانونيين فان هناك صورتين من نزع الملكية وهما نزع الملكية للمصلحة العامة والمصادرة، اما التأميم بحسبهم فهو نوع من المصادرة او نزع الملكية الشبيه بالمصادرة. ويميزون بين الصورتين من خلال دفع التعويض المالي بشكل كامل للمالك، وبالتالي فان نزع الملكية لتحقيق نفع عام بشكل قانوني يقتضي قيام الدولة بدفع تعويض كامل للمالك، وفي حالة عدم دفعها للتعويض او دفعه ناقصا فيوصف هذا الاجراء في القانون بانه مصادرة.¹

4-1 نزع الملكية للمنفعة العامة: ويقصد به تجريد شخص من ملكه العقاري عن طريق اجراء اداري بغرض تخصيصه للنفع العام مقابل دفع تعويض عادل له، او هو حرمان جبري لمالك عقار من ملكه قصد المصلحة العامة مقابل تعويضه عن الضرر الذي لحق به، ويعتبر نزع الملكية حق من حقوق الدولة ومظهر من مظاهر سيادتها في حدودها الإقليمية ويسري على الوطنيين والأجانب.

ويعتبر التعويض ركن أساسي لنزع الملكية باعتباره هو معيار التفارقة بين نزع الملكية والمصادرة من جهة، وبينها وبين التأميم من جهة ثانية، كما ان حماية الاستثمار الأجنبي يستلزم ضرورة التعويض كركن أساسي لنزع الملكية.²

4-2 المصادرة: هي عبارة عن عقاب تقوم به الدولة لفرد معين او مجموعة افراد تستولي بموجبها على جزء او كل الأموال التي يمتلكونها دون تعويض، ويمكن التمييز بين نوعين من المصادرة وهي المصادرة القضائية التي تتم بحكم قضائي، والمصادرة الإدارية التي تتم في اعقاب الحروب او التغييرات السياسية او الثورات الاجتماعية لتصفية بعض الطبقات او معاقبة من ساند الأعداء. كما يمكن التمييز بين المصادرة الخاصة وهي التي ترد على شيء معين، وبين المصادرة العامة وهي التي تنصب على الذمة المالية.³

4-3 التأميم: يعتبر التأميم الأداة القانونية للانتقال من الملكية الخاصة الى الملكية العامة، ويمكن تعريفه بانه نقل ملكية مشروع معين الى الامة. ويعرفه معهد القانون الدولي بانه العملية التي تقوم بموجبها الدولة بتغيير بنيتها الاقتصادية كلياً او جزئياً بالحد من سيطرة القطاع الخاص عن بعض المشاريع الصناعية او الزراعية ذات الأهمية وضمها الى القطاع العام لخدمة مصالح الامة. أي ان التأميم يستلزم في العموم انتقال

¹ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 105

² - نفس المرجع السابق، ص. ص 106-107-109

³ - نفس المرجع السابق، ص 109

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ملكية مشروع من الملكية الخاصة الى الملكية العامة بحيث يصبح هذا المشروع ملك للامة، وان يتم استخدامه لتحقيق المصلحة العامة. وهناك التأميم القائم على رفض التعويض للملاك السابقين وهو موجه ضد الملكية الفردية ويطلق عليه التأميم الأيديولوجي، والتأميم القائم على الاحتفاظ بمبدأ الملكية الفردية وتقوم به الدولة على بعض جوانب النشاط الاقتصادي ويسمى التأميم الإصلاحى، بالإضافة الى تاميمات النمو الاقتصادي وهي التاميمات التي تتم من اجل السيطرة على الموارد المحلية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي ومثال ذلك التاميمات التي تمت في اغلب الدول النامية بعد تحقيق الاستقلال السياسي.¹

5. العوائق الضريبية والنقدية: من المتعارف عليه في القوانين الدولية انه لكل دولة ذات سيادة الحق في فرض الضرائب والرسوم التي تناسبها على مواطنيها والأجانب (مقيمين او غير مقيمين) الموجودين داخل اقليمها بشكل متساوي وذلك على الأرباح والمدخيل المتأتية من مصادر داخل حدودها،² وتعتبر الضرائب من السياسات المالية المهمة للدول لما لها من دور فعال في تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، كما ان قواعد فرضها والاعفاء منها تعتبر أداة مهمة في تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تكون عائقا لمناخ الاعمال وتدفع المستثمر الأجنبي للتخوف من استثمار أمواله، من جهة ثانية قد يكون تحويل الأرباح والحصول على العملة الصعبة لاقتناء العتاد والمستلزمات للاستثمار امرا صعبا للمستثمر وهو ما يؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكننا تقسيمها الى قسمين عوائق ضريبية وعوائق نقدية:

5-1- العوائق الضريبية: تعتبر الضريبة في مناخ الاعمال سيف ذو حدين فقد تكون أداة لتحسين مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وقد تكون عائقا له يحول دون تدفق رؤوس الأموال الى الدولة، ويرجع ذلك الى كفاءات ادارتها وتطبيقها من طرف الدولة من حيث أنواع الضرائب المطبقة وطرق احتسابها ومعدلاتها وكذا طبيعة الإعفاءات الممنوحة ومدتها. وتكون الضرائب عائقا امام الاستثمار الأجنبي في الحالات التالية:

5-1-1- الازدواج الضريبي La double imposition: يتطلب تحقيق العدالة الضريبية وتقادي الازدواج الضريبي عدم خضوع المكلف ذاته أكثر من مرة لنفس الضريبة وعن نفس المال في نفس السنة وقد

¹ - نفس المرجع السابق، ص 111 - 112 - 113

² - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 123

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

اختلف كتاب المالية العامة حول تعريف ظاهرة الازدواج الضريبي لكن اغلبهم يتفقون على انه: "خضوع نفس المال لأكثر من مرة لضريبة من نفس النوع لنفس الشخص عن نفس المدة".¹

وهو عبارة عن "فرض ضريبتين من نوع واحد على الوعاء نفسه خلال فترة زمنية واحدة، وبالتالي اقتطاع هاتين الضريبتين من مال مكلف واحد".²

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا ان الازدواج الضريبي يتحقق من خلال توافر الشروط الأربعة التالية:³

✓ وحدة الشخص المكلف بالضريبة

✓ وحدة الضريبة المفروضة

✓ وحدة المدة المفروضة عنها الضريبة

✓ وحدة المادة الخاضعة للضريبة.

وقد يكون الازدواج الضريبي محلي او دولي، فالمحلي هو الذي يتم فيه فرض أكثر من ضريبة وطنية داخل حدود الدولة على الدخل. اما الازدواج الضريبي الدولي فهو الذي يتم فيه فرض الضريبة على الدخل في أكثر من دولة واحدة. حيث قد يتم فرض ضريبة على دخل المستثمر الأجنبي في دولته الام والدولة المضيفة التي يستثمر فيها أمواله.⁴

كما ان الازدواج الضريبي قد يكون مقصودا او غير مقصود:⁵

فالازدواج الضريبي المقصود هو الذي يتعمد المشرع تحقيقه واحداثه داخل الدولة لتحقيق بعض الأغراض

منها:

✓ زيادة حصيللة الضرائب من اجل تغطية العجز المالي

¹ - عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص 219

² - فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص 251

³ - عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 219

⁴ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 126

⁵ - انظر كلا من:

- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 127

- فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 260-261-262

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

✓ إخفاء ارتفاع سعر الضريبة لما يترتب عليه من أعباء تثقل المكلفين وذلك من خلال توزيعها بين ضريبتين.

✓ التمييز بين الدخول المختلفة تبعاً لمصدرها، من خلال فرض ضريبة إضافية على راس المال بحيث تكون منخفضة وتؤدي من الدخل، إضافة إلى الضريبة على الدخل العام، وذلك بغرض معاملة أصحاب رؤوس الأموال معاملة أشد من معاملة ذوي الدخول الأخرى.

✓ التمييز في المعاملة المالية لمستوى الدخل وذلك من خلال فرض ضريبة تصاعدية إضافية على الدخل العام فضلاً عن الضرائب التي تفرض على فروع الدخل المختلفة.

اما الازدواج الضريبي غير المقصود فهو يحصل بغير تعمد من المشرع ويحصل في الغالب في الازدواج الضريبي الدولي لعدم وجود سلطة عليا تشرف على تشريعات الدول المختلفة، بحيث تقوم كل دولة بوضع تشريعاتها الضريبية وفق ظروفها الخاصة دون مراعاة وضع التشريعات الضريبية في الدول الأخرى، لكن قد يكون الازدواج الضريبي الدولي مقصوداً في بعض الأحيان وذلك لتحقيق بعض الأغراض الاقتصادية كمنع هجرة رؤوس الأموال، ويتحقق ذلك عند قيام الدولة بفرض ضريبة على الأسهم والسندات التي يمتلكها مواطنيها في الخارج، رغم أنها تكون قد خضعت للضريبة نفسها في الدولة المصدرة لهذه الأسهم والسندات.

ويمثل الازدواج الضريبي عائناً كبيراً لمناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، كونه يؤدي إلى تراكم الضرائب على الدخل أو المال نفسه من خلال تعدد الضرائب المفروضة عليه، مما يقلل من العوائد والارباح التي كان المستثمر الأجنبي يسعى لتحقيقها من خلال مشروعه الاستثماري.

5-1-2- التمييز في الضرائب المفروضة: أي قيام السلطات بفرض ضرائب على الأجانب أكبر من الضرائب المفروضة على المواطنين أو المستثمرين المحليين، وبالتالي فإن وجود تشريعات ضريبية تنص على مثل هذا التمييز يؤثر بشكل مباشر على مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن فرض ضرائب تصاعدية مرتفعة في بعض الأحيان على أرباح الاستثمارات والتي تؤدي إلى تجنب المستثمرين الرفع من انتاجهم لتفادي ضريبة تصاعدية مرتفعة تؤدي إلى خفض أرباحهم، وبالتالي التأثير بشكل عام على مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر. إضافة إلى ذلك فإن الضرائب غير المباشرة خاصة عندما تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وبالتالي انكماش السوق المحلي لتلك المنتجات تؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال وقدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وتعتبر القوانين الضريبية أداة هامة لتوجيه الاستثمارات سواء المحلية او الأجنبية للدولة ضمن متطلباتها للتنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها، فيمكنها مثلا ان تقوم بإعفاء او تخفيض الضرائب على الاستثمارات التي تريد تشجيعها، او فرض ضرائب مرتفعة على الاستثمارات التي لا ترغب فيها او تسعى لتقليلها، وبالتالي فان النظام الضريبي المستقر يعتبر محفزا للاستثمار ويعمل على تحسين مناخ الاعمال على عكس النظام الضريبي غير المستقر الذي يؤثر بشكل سلبي على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار.¹

5-1-3- الإجراءات والاعباء الضريبية المبالغ فيها: يعتبر عدم استقرار القوانين الضريبية والافراط في فرض الضرائب وتطبيقها بشكل سيء والتعقيدات في النظام الضريبي داخل الدولة من اهم معيقات مناخ الاعمال وانسياب رؤوس الأموال الأجنبية اليها، حيث قد تتسم الأنظمة الضريبية في الدولة بكثرة التعديلات وعدم استقرارها مما يصعب على المستثمر الأجنبي والعاملين في ميدان الضرائب للدولة من الالمام بها، كما يعتبر تعدد الضرائب بين ضرائب مركزية وأخرى محلية وبين اصلية واطافية وتعددتها لأغراضها او للغرض نفسه كلها تشكل عوائق كبيرة تواجه المستثمر الأجنبي وبالتالي فإنها تؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال. إضافة الى ما سبق فان كفاءة إدارة الضرائب وخبرتها من الناحية العلمية والعملية وصلاحياتها لأداء جميع مهامها تعمل على نجاح النظام الضريبي وتسمح له بتحقيق جميع أهدافه وغاياته، فوجود إدارة كفئة قادرة على تلافي بعض النقائص او القصور الذي قد تعرفه التشريعات الضريبية في بعض الأحيان يعمل في النهاية على وجود تشريع متكامل، والعكس من ذلك فان عدم كفاءة إدارة الضرائب ونقص خبرتها العلمية والعملية قد يعمل على تعقيد الإجراءات الضريبية ويساهم في زعزعة ثقة المستثمر مما قد يعيق انسياب رؤوس الأموال الى الدولة وبالتالي انعدام الثقة في مناخ الاعمال بشكل عام.²

5-2- العوائق النقدية: يعتبر تحويل الأرباح والحصول على العملة الصعبة لاقتناء العتاد والمستلزمات للاستثمار من الأولويات للمستثمر الأجنبي ومن اهم الأمور التي يركز عليها ويراعها في اقتصاديات الدول التي يريد ان يستثمر فيها أمواله فوجود صعوبات فيها يجعل المستثمر يتريث ويتردد في إقامة مشاريعه الاستثمارية وبالتالي التأثير بشكل سلبي على مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اهم هذه

¹ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 128-129

² - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 129

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

العوائق تلك القيود القانونية المفروضة على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية والتي يمكننا توضيحها فيما يلي:

القيود القانونية على الصرف الأجنبي والتحويلات النقدية: وهي القيود القانونية التي تفرضها الدولة المستقطبة للاستثمارات الأجنبية على المدفوعات الدولية، كحرية دخول وخروج راس المال او قابليته للتحويل، بمعنى اخر فان الرقابة على الصرف الأجنبي تعني أي تدخل تقوم به الدولة للحد من حرية تحويل عملة ما الى عملة أخرى.

وقد تسعى الدولة من خلال فرضها للقيود القانونية على الصرف لعدة اهداف أهمها:

✓ حماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية، من خلال فرض قيود على الصرف الأجنبي لمنع الاستيراد.

✓ الحصول على بعض الموارد المالية وذلك بفرض ضرائب على شراء الصرف الأجنبي او من خلال الفارق بين سعر الشراء وسعر البيع للصرف الأجنبي.

✓ فرض قيود وضوابط قانونية على خروج راس المال من الدولة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

وتسعى معظم الدول من خلال الرقابة القانونية على الصرف الى تحقيق اهداف معينة لحماية اقتصادها الوطني، وبالرغم من احقيتها في تنظيم شؤونها النقدية، الا ان هذه الرقابة قد تكون عائقا كبيرا امام حركة رؤوس الاموال الأجنبية خصوصا عندما تقوم بفرض قيودا كثيرة على حرية تحويل راس المال المستثمر وجميع العوائد المرتبطة به واجور ومكافآت العمال الاجانب وبالتالي فإنها تؤثر على مناخ الاعمال بشكل عام. حيث يسعى المستثمر الأجنبي الى استثمار أمواله في الدولة التي تمنحه كافة التسهيلات القانونية لإعادة رأسماله المستثمر الى موطنه الأصلي، وتحويل العوائد والارباح واجور موظفيه الأجانب وناتج التصفية لمشروعه. وبالتالي فان التسهيلات القانونية المتاحة في هذا الخصوص تعتبر من اهم العوامل لتفضيل دولة على دول أخرى في مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

¹ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص ص 130-131 - 132-133

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ثالثا-العوائق السياسية: من اهم المعوقات التي تعيق مناخ الاعمال وتجعله مناخا طاردا للاستثمار الأجنبي المباشر العوائق السياسية التي يأتي في مقدمتها الاضطرابات السياسية والامن، فلا يمكن تصور مناخ اعمال ملائم بدون استقرار سياسي وأمني، حيث يلعب الاستقرار السياسي والامن دورا بالغ الأهمية في تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي.

ويعتبر الاستقرار السياسي من اهم العوامل المؤثرة والتي يأخذها المستثمرين في حسابهم قبل اتخاذ قرار الاستثمار في بلد ما، ومن اهم مظاهر انعدام الاستقرار السياسي عدم استقرار الحكومات والتغيير المستمر فيها، ضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، إضافة الى الحروب الاهلية والنزاعات المسلحة.¹ فراس المال الأجنبي يبحث عن الأمان والاستقرار ويحجم عن الانتقال الى الدول التي تتسم بالتوتر وانعدام الاستقرار، لما قد يلحقه من اضرار وخسائر او استيلاء.

ويعد الاستقرار الأمني من اهم المحددات في مناخ الاعمال واتخاذ قرار الاستثمار، فانعدام الامن هو العدو الأول لمناخ الاعمال كونه يزيد من تكاليف الحماية والامن للمشاريع الاستثمارية ويؤثر على جاذبية مناخ الاعمال للاستثمار بشكل عام.

المطلب الثاني: المتطلبات الاساسية لنجاح مناخ الاعمال

يرتكز مناخ الاعمال على عدة متطلبات يجب ان تتوفر في مناخ اعمال أي دولة لتحقيق النجاح والاهداف المرجوة وتبين الدور الرئيسي لمناخ الاعمال في اتخاذ القرار من قبل مؤسسات الاعمال أهمها:²

- ✓ استقرار الاقتصاد الكلي استقرارا شاملا وقدرته على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية.
- ✓ خلق قطاع خاص ديناميكي من خلال القوانين والقواعد التنظيمية المعززة لحماية حقوق الملكية.
- ✓ سهولة الحصول على الموارد المالية والتكنولوجية والوصول الى البنى التحتية الضرورية كالطرق والماء...الخ.

كما ان هناك متطلبات أخرى يجب ان تؤخذ في الحسبان كسهولة ممارسة الاعمال في البلد المضيف، انخفاض الربحية والبنية التحتية وما الى ذلك.

¹- حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص 68

²- بلال غالم، مرجع سابق، ص 108

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وعموما يمكن القول ان مناخ الاعمال الجيد الجاذب للاستثمار يرتبط ارتباطا وثيقا بالبنى التحتية وقوانين العمل، السياسات المالية والنقدية، السياسات الضريبية وأسعار الفائدة، بحيث تعمل حكومات الدول على تطوير البنى التحتية وتخفيض الضرائب وتخفيف عبء القواعد التنظيمية وتعزيز حقوق الملكية لتحسين مناخ الاعمال وجذب المستثمرين.

المطلب الثالث: عوامل جودة مناخ الاعمال

وهي جميع العوامل التي يعتمد عليها المستثمرون في تقييمهم لمناخ الاعمال والتي يجب توافرها فيه لكي يكون مناسباً وجاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم ذلك بناء على دراسات وتوقعات عن المخاطر، التكاليف والارباح الناجمة عن قرار الاستثمار. بمعنى ان قرار المستثمر يتوقف على مدى وجود مناخ اعمال ملائم يسمح له باتخاذ قرار الاستثمار.

ومن اهم العوامل الواجب توافرها في مناخ الاعمال المناسب ما يلي:

1. الاستقرار السياسي والأمني: يعتبر الاستقرار السياسي والأمني امرا ضروريا لتحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار المحلي او الأجنبي، حيث يراعي المستثمر في الدولة التي ينوي الاستثمار فيها الجانب السياسي كأول عامل لما له من دور مهم في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن اهم العوامل في المناخ السياسي والأمني ما يلي:

1-1- الاستقرار السياسي: وهو من اهم العوامل السياسية التي يعتمد عليها المستثمر من اجل اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه وقد فشلت العديد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لعدم تمتعها بالاستقرار السياسي، حيث ان عدم استقرار النظام السياسي يؤثر في المصالح الاقتصادية للمستثمر الأجنبي مما يجعله يتردد في اتخاذ قرار الاستثمار وهو ما يؤثر سلبا على مناخ الاعمال بصفة عامة.¹

1-2- القيود السياسية والأمنية: وتتمثل عادة في نقص البيانات والمعلومات الكافية والدقيقة للمستثمر وعدم تزويده بها بحجة ندرتها وتكاليفها الباهضة، وذلك راجع لأغراض سياسية وامنية مختلفة.²

¹ - Isaiah Frank, Foreign Enterprise in Developing Countries. The Johns Hopkins University Press, LTD, London, 1980, P 26

² - حسام عبد العال عبد العال شعبان، حتمية تهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال في مجلة القانون والاقتصاد، ملحق خاص بمناسبة مرور مائة وخمسون عام على انشاء كلية الحقوق، العدد: 92، جامعة القاهرة، الصفحات 901-992، ص 54

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ومن اهم العوامل الضرورية التي يراعيها المستثمر لمعرفة مدى الاستقرار السياسي والأمني والحكم على مناخ الاعمال ما يلي:¹

- ✓ استقرار الوضع السياسي ومستجداته
- ✓ النمط السياسي السائد وما يتسم به من استقرار
- ✓ نوعية نظام الحكم السائد ديمقراطي او دكتاتوري
- ✓ درجة القبول العام لنظام الحكم
- ✓ الوعي السياسي ومدى الرغبة والقبول العام للاستثمارات الأجنبية.

2. الاستقرار الاقتصادي: يعتبر الاستقرار الاقتصادي عاملا مهما من عوامل جودة مناخ الاعمال ومن بين العناصر الأساسية لاتخاذ قرار الاستثمار، ويتوقف على مجموعة مهمة من العوامل أهمها:²

- ✓ استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية، حيث ان عدم استقرارها يزيد من مخاوف المستثمرين.
- ✓ استقرار قوانين الاستثمار وعدم وجود قيود على راس المال وتحويل الأرباح
- ✓ استقرار معدلات التضخم
- ✓ توفر جهاز مصرفي ومالي كفؤ من اجل تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة، إضافة الى قدرة البنوك على توفير المعلومات للمستثمرين.
- ✓ عوامل السوق، ومن أهمها حجم السوق حيث يعتبر من العناصر الأساسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وتحسين مناخ الاعمال.
- ✓ توافر البنية التحتية والهيكل القاعدية من شبكات اتصال وطرق وموانئ ومطارات والطاقة والمياه والتي من شأنها ان تسهل عمل المستثمرين لإقامة مشاريعهم الاستثمارية.

3. توافر الإطار التشريعي والقانوني المناسب: ان توافر الإطار القانوني والتشريعي المناسب واستقراره النسبي يعتبر من اهم وسائل تحسين مناخ الاعمال وجعله جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، ولا يتأتى ذلك الا

¹ - سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، مرجع سابق، ص 178

² - انظر كلا من:

- سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، مرجع سابق، ص 179

- رشيد حمدوني، خديجة صافر، واقع مناخ الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2022، مقال في مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، ص 85

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

من خلال اصلاح الأنظمة القانونية وتطويرها حتى لا تسمح للتمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب بالإضافة الى منح حوافز إضافية لبعض القطاعات بغرض تشجيع الاستثمار فيها.¹

ويعتبر الإطار التشريعي والقانوني هو العامل الذي يحكم العلاقة بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، فالتشريعات البسيطة والواضحة والمتناسقة تزيد من جودة مناخ الاعمال ونقلل المخاطر وتزيد من ثقة المستثمرين الأجانب، خصوصا ما تعلق بالعدالة مع المستثمرين المحليين وبقوانين منع المصادرة او التأميم والتعويض في حالة حدوث ذلك، إضافة الى منحهم حق اللجوء الى التحكيم الدولي للتسوية في حالة حدوث منازعات تتعلق بالاستثمار، ومن اهم الجوانب التي يركز عليها تحسين المناخ القانوني هي اصلاح مختلف القوانين كقانون الاستثمار والقانون التجاري والمنافسة وقانون العمل، بالإضافة الى قانون الجمارك والضرائب، تسهيل الإجراءات الإدارية والقضاء على المعوقات البيروقراطية.²

4. توفير المناخ الاجتماعي والثقافي المناسب: وذلك من خلال العناصر التالية:³

- ✓ توفير سياسات تعليمية ملائمة لمخرجات السوق
 - ✓ توافر العمالة المؤهلة.
 - ✓ توفر جمعيات ونقابات عمالية تساهم في تنظيم وتحسين القوى العاملة واتخاذ القرارات الخاصة بالعمال
 - ✓ ضرورة توفر الترحيب والقبول العام للاستثمار الأجنبي المباشر
 - ✓ وجود درجة من الوعي الصحي ومقدار من التأمينات الاجتماعية.
- ### 5. تقديم الحوافز والضمانات الجبائية والتمويلية: بغرض تحسين مناخ الاعمال وجلب الاستثمار الأجنبي

المباشر لابد من تقديم بعض الحوافز أهمها:⁴

- ✓ التخفيضات الضريبية لفترة معينة عند بداية المشروع الاستثماري او لفترة محددة من عمر المشروع
- ✓ منح إعفاءات من الرسوم الجمركية
- ✓ الاعفاء من رسوم استيراد المواد الأولية وسلع التجهيز

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص 53

² - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 78، 79

³ - انظر الى كل من:

- سيف محمود عيد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، مرجع سابق، ص 179

- رشيد حمدوني، خديجة صافر، مرجع سابق، ص 86

⁴ - دريد محمد احمد، مرجع سابق، ص 41.42

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

- ✓ منح قروض بمعدلات تفضيلية
- ✓ ضمانات تعويض القروض،
- ✓ منح الضمانات المتعلقة بتحويل الأرباح
- ✓ عدم التدخل في التسعير وترك الحرية لقوى العرض والطلب،
- ✓ الاعفاء من رسوم التصدير.

6. الشفافية والتناسق: بمعنى الوضوح والشفافية التامة في اتخاذ القرار الاستثماري، ولها أهمية كبيرة في تحسين مناخ الاستثمار والاعمال، لأنها ذات علاقة وطيدة بوفرة المعلومات لاتخاذ أي قرار استثماري، فالشفافية والافصاح تسهل الحصول على المعلومات وتوفر تكاليف إضافية كان سيتحملها المستثمرين للحصول على هذه المعلومات في حال انعدام الشفافية.¹ هذا ويعتمد قرار الاستثمار بشكل كبير على المعلومات المتاحة والبيانات الملائمة والدقيقة، والموثوقة بغرض اتخاذ قرار مناسب في بيئة يسودها الغموض وعدم التأكد، ويتم البحث عن المعلومات من طرف مؤسسات الاعمال كأسلوب للتغلب على المخاطر المتوقعة خصوصا تلك المتعلقة بالعمالة والتعديلات الحكومية، وتغيير السياسات الحكومية والاقتصادية، وتعتبر قرارات الاستثمار الخاصة بالشركات الأجنبية في الصناعات القطرية مثلا مع معلومات أكثر شفافية أكثر استجابة لفرص النمو الاقتصادي في الدولة.²

وتعتبر جميع المتطلبات السابقة من أكثر العوامل أهمية في تحسين مناخ الاعمال وجعله أكثر تنافسية وجاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا وقد حدد خبراء منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي، القواعد الأساسية لتحسين مناخ الاعمال بالإضافة الى العوامل السابقة من استقرار سياسي واقتصادي وغيرها،³ والتي يجب على الحكومات ان تسعى لتحقيقها، وذلك من خلال تحديد نقاط القوة والضعف كي تساعد هذه الدول خصوصا النامية منها لتحسين مناخ اعمالها وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من اجل معالجة نقص الأداء الحكومي والحد من البيروقراطية والروتين والفساد، إضافة الى احترام تطبيق

¹ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 78

² - بلال غالم، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين مناخ الاعمال بالجزائر-دراسة حالة بعض الولايات-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التسيير والعلوم التجارية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي-، 2021-2022، ص 119

³ - مصلة يحي، مرجع سابق، ص 79

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

القوانين والاعمال التي تشكل خطرا على مؤسسات الاعمال امام المنافسة ودور الدولة في الاقتصاد حيث تقوم هذه العناصر على ثلاث مبادئ أساسية هي:

✓ تناسق السياسات المتبعة لتحسين جودة مناخ الاعمال والاستثمار: أي من الواجب ان يكون هناك انسجام وتناسق في مختلف السياسات التي تهدف الى تحسين مناخ الاعمال وان لا يكون هناك تناقض او تداخل فيما بينها.

✓ ضمان الشفافية والمسؤولية في وضع وتنفيذ السياسات الواضحة: لان الشفافية والوضوح في تنفيذ القرارات والسياسات تعطي ثقة أكبر للمستثمر.

✓ التقييم المستمر والمنتظم للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والتنظيمية وغيرها: بغرض معالجة النقائص والاختلالات في مناخ الاعمال.¹

المطلب الرابع: السياسات والضمانات الأساسية لتحسين مناخ الاعمال

تعتمد الكثير من الدول الى اتباع سياسات عديدة بغرض تحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1. سياسات الترويج المستهدف للاستثمار: تقوم هذه السياسة باستهداف بعض القطاعات والترويج لها بدل الترويج للاستثمار بشكل عام، بغرض جذب أنواع وأنشطة معينة من الاستثمارات، من اجل خفض تكلفة الترويج.

2. سياسات الحوافز المالية والتمويلية: وتعتبر الحوافز المالية والتمويلية من اهم السياسات المعتمدة لتحسين مناخ الاعمال والزيادة من فرص جاذبيته للاستثمار كونها تؤثر على معدل العائد من الاستثمار، وعموما تتمثل هذه الحوافز في التخفيضات والاعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية والقروض الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.²

3. سياسات متعلقة بالضمان ضد المخاطر: تقوم العديد من الدول المضيفة بتقديم مجموعة من الضمانات بغرض تحسين مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر اهمها:

¹ - بلال غالم، مرجع سابق، ص.ص 119، 120

² - هند سعدي، مرجع سابق، ص.ص 42-44

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

3-1- الضمانات القضائية: تقوم الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر عادة بتحديد حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي وتحرص على إقامة جسر للتفاوض على كافة المسائل المتعلقة بالمشروع الاستثماري، وذلك بهدف إعطاءه ضمانات أكثر وتشجيعه على الاستثمار فيها، غير انه في بعض الأحيان قد تنشأ خلافات بينهما نتيجة تعارض مصالح الطرفين، نتيجة الاختلاف في تحديد حقوق والتزامات المستثمر الأجنبي او من خلال قيام حكومة الدولة المضيفة بنقض التزاماتها وتعهدها تجاه المستثمر الأجنبي، وذلك باتخاذها إجراءات انفرادية تؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الاصلية على استثماره، كنزع الملكية او وضع حد للأرباح او تغيير التشريعات بشكل قد يضر بحقوقه. ومن هذا المنطلق فان تسوية المنازعات بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف يقتضي منح ضمانات قضائية داخلية او دولية كافية لتسوية المنازعات والخلافات التي قد تنشأ بين الطرفين بغرض تحسين مناخ الاعمال وجعله جاذبا ومشجعا للاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر اللجوء الى القضاء المحلي او الدولي لتسوية المنازعات من الطرق الرسمية والقانونية في حل اغلب النزاعات، غير انه في معظم الحالات نجد ان المستثمر الأجنبي لا يثق في قضاء الدولة المضيفة من حيث الكفاءة والحياد والقدرة على حل النزاعات، ويقوم باستغلال حاجة هذه الأخيرة لراس المال الأجنبي خصوصا اذا كانت من الدول النامية فيلجا الى هيئة قضائية دولية يطمئن اليها اكثر من القضاء المحلي للدولة المضيفة، هذا الامر جعل معظم الدول النامية تقرر مبداء جواز إمكانية عرض المنازعات الناجمة عن الاستثمار الأجنبي المباشر على هيئات قضائية دولية في قوانين وتشريعات الاستثمار بهدف إعطاء ضمانات كافية للمستثمر الأجنبي وتحسين مناخ الاعمال.¹

3-2- الضمانات التشريعية والاقتصادية: يعتبر وجود تشريعات مشجعة للاستثمار عاملا مهما لتحسين مناخ الاعمال وجعله جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما جعل العديد من البلدان تسعى الى احداث تغييرات في القوانين المنظمة للاستثمار وجعلها مستقرة نوعا ما من اجل إعطاء نوع من الثقة للمستثمر والتقليل من المخاطر، إضافة الى احداث إصلاحات في النظام القانوني والقضاء على الفساد وسن القوانين التشريعية الإدارية من اجل حماية الاستثمار، ومن اهم الضمانات الممنوحة في هذا الصدد ما يلي:

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص 83-84-88

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

3-2-1-حظر نزع الملكية والمصادرة والتأميم: وان لا يكون ذلك الا لمقتضيات المصلحة العامة، وان يكون هناك تعويض مقابل لإجراءات التأميم ونزع الملكية للمنفعة العامة، وإقرار مثل هذه القوانين يعمل على تبيد المخاوف والشكوك لدى المستثمر ويعطيه نوعا من الثقة من اجل استثمار أمواله.

3-2-2-منح التسهيلات المالية والنقدية: في اغلب الأحيان تقرر قوانين الاستثمار العديد من التسهيلات النقدية والمالية لرؤوس الأموال الوافدة للبلد والتخفيف من إجراءات الرقابة النقدية كضمانة للمستثمرين وكوسيلة لتحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار ومن اهم التسهيلات الممنوحة في هذا الصدد منح الحرية للمستثمر في تحويل أصل الاستثمار وعوائده الى الخارج بالإضافة الى منحه حق التصرف في المشروع.¹ وتنقسم الى قسمين:

3-2-2-1-التسهيلات النقدية: يهتم المستثمرون الأجانب بشكل كبير بالمزايا الممنوحة في قانون الاستثمار في الدولة التي يرغبون في إقامة مشاريعهم والاستثمار فيها خصوصا فيما يتعلق بحرية تحويل اصل الاستثمار وعوائده الى الخارج، إضافة الى حرية تحويل أجور الموظفين الأجانب في المشاريع الاستثمارية، حيث ان إعاقة هذه التحويلات او وجود أي تعقيدات في إجراءاتها يعد عقبة كبيرة لمناخ الاعمال وجاذبيته لرؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فان سن القوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حق تحويل الاستثمار والعوائد المتأتية منه من اهم الضمانات التي تسهم في تحسين مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

ومن اهم التسهيلات النقدية التي تسهم في تحسين مناخ الاعمال وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي:³

3-2-2-1-1-تحويل أصل الاستثمار: تسمح بعض قوانين الاستثمار للمستثمرين الأجانب إعادة تصدير أموالهم المستثمرة نتيجة لتصفية المشروع الاستثماري او التصرف فيه بشروط ميسرة، وذلك بغرض إعطاء أكبر قدر ممكن من الضمانات للمستثمرين الأجانب وتحسين مناخ الاعمال وجعله جاذبة ومستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، مرجع سابق، ص.ص 73-81

² - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 191

³ - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، الصفحات من 191-195

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

الترويج للاستثمار داخليا وخارجيا واعداد قوائم النشاطات الاقتصادية التي يمكن الاستثمار فيها والمستثناة. وتعمل هذه الهيئات على تلافي تعامل المستثمر مع العديد من الجهات الرسمية الأخرى، وذلك كون تعدد الأجهزة المتدخلة في عملية الاستثمار عائقا كبيرا امام المستثمر الأجنبي يؤدي في اغلب الأحيان الى تعارض هذه الأجهزة وتعطيل المستثمر واريাকে وهو ما يؤثر على مناخ الاعمال بشكل عام واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.¹

3-2-3- التخفيف من الأعباء الضريبية ومنع الازدواج الضريبي: بحيث تعمل الدول على تهيئة السبل القانونية التي تسمح لها بتجنب الازدواج الضريبي كما تقوم بمنح العديد من التحفيزات والمزايا والاعفاءات الضريبية بغية تحسين مناخ الاعمال وجعله جاذبا للاستثمار، من بينها:

3-2-3-1- التخفيف من العبء الضريبي: تختلف وتتنوع قوانين الاستثمار من دولة لأخرى، الا انها غالبا تشترك في تقديم تحفيزات ضريبية للاستثمارات الأجنبية، وتجد الدولة نفسها بين خيارين هما ضرورة الحصول على الموارد لتغطية نفقاتها والتي تعتبر الضريبة جزءا هاما من هذه الموارد، كما تسعى لجذب رؤوس الأموال الأجنبية لتنمية اقتصادها مما يستلزم عليها تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية وبالتالي فإنها تتنازل عن جزء من مداخيل الضرائب.²

وتسعى الدول الى التخفيف من الأعباء الضريبية بقصد تحسين مناخ الاعمال وجذب المستثمر الأجنبي وتشجيعه على ممارسة نشاطه التجاري في الدولة ويتم ذلك بأسلوبين اثنين هما:

3-2-3-2- إزالة العوائق الضريبية او التخفيف من حدتها: حيث يعتبر الازدواج الضريبي من اهم العوائق الضريبية في مناخ الاعمال التي تعترض تدفقات رؤوس الأموال الى الدولة، إضافة الى مجموعة أخرى من الإجراءات الضريبية والتي يجب تجنبها ومواجهتها لتحسين مناخ الاعمال وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية الى الدولة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

3-2-3-2-1- تجنب الازدواج الضريبي: عادة ما يترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر غالبا تداخل في المجال الضريبي لأكثر من دولة مما يؤدي الى الازدواج الضريبي، على المستثمر بقدر الاختلاف في

¹- دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 197

²- دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 167

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

معايير تحديد الوعاء الضريبي في الدول التي لها علاقة بالاستثمار، سواء كانت الدولة الام للمستثمر او الدولة المضيفة التي يستثمر فيها، وهو ما يشكل قيدا هاما في مناخ الاعمال وانتقال رؤوس الأموال، لذلك اصبح تجنب الازدواج الضريبي محل اهتمام الاتفاقيات الدولية، فضلا عن اهتمام المشرع الوطني في الدول المصدرة او المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر، بغرض تحسين مناخ الاعمال وتشجيع الاستثمار.

3-2-3-2-2-إزالة العوائق الضريبية الأخرى: يعتبر التمييز في المعاملة الضريبية والإجراءات الضريبية المبالغ فيها معوقات حقيقية لمناخ الاعمال وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر الى الدولة، وبالتالي فان تحسين مناخ الاعمال يستوجب العمل على إزالة هذه العوائق وذلك على النحو التالي:

❖ **عدم التمييز في المعاملة الضريبية:** يعد التمييز في المعاملة الضريبية عائقا لمناخ الاعمال في استقطاب راس المال الأجنبي للدولة رغم كونه مشروعا من الناحية القانونية، لذلك فانه يتعين على الدولة التي لها رغبة في تحسين مناخ اعمالها وجذب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية تقادي التمييز الضريبي بين المستثمرين، بل يجب عليها تقديم ضمانات للمستثمرين الأجانب بعدم اخضاعهم لأي ضرائب أخرى غير تلك التي يخضع لها المستثمرين المحليين وذلك من خلال النص عليها في القوانين والتشريعات.¹

❖ **ترشيد الإجراءات الضريبية التي تسلكها الإدارة:** ان تطبيق النظام الضريبي داخل الدولة بشكل معقد وغير دقيق قد يؤدي الى عدم تحقق الأهداف التي تسعى اليها الدولة لتحسين مناخ الاعمال وجذب رؤوس الأموال من خلال الحوافز والاعفاءات الضريبية، حيث انه قد تكون المعاملة الضريبية جيدة نظريا الا ان تطبيقها قد يكون مرهقا للمستثمر الاجنبي ويجعله يفقد جزءا هاما من المزايا، وقد يتعرض لإجراءات تتسم بالتردد والتكرار وعدم المساواة وضياع الكثير من الوقت والجهد والمال نظرا لضعف ونقص كفاءة الإدارة الضريبية. ولذلك يتوجب على الدولة حسن إدارة النظام الضريبي تجاه المستثمرين الأجانب وتذليل العقبات امامهم للاستفادة من المزايا الضريبية المنصوص عليها في القانون، وان تراعي في تشريعاتها التنسيق بين تشريع الاستثمار وتشريعات الضرائب المتعددة، لأنه في اغلب الأحيان تقع تناقضات خفية بين قانون الاستثمار وقوانين الضرائب، وبالتالي فانه يجب ان يكون النظام الضريبي يتسم بالاستقرار والوضوح والعدالة في التعامل مع

¹ - دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 173

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

المستثمرين الأجانب، وان يكون تطبيقه من طرف عناصر تعمل على تحقيق المصلحة العامة للدولة وتيسير تطبيق هذا النظام.¹

3-2-4- منح الحوافز والمزايا الضريبية: يسعى المستثمرون الأجانب الى تحقيق عوائد مجزية من

استثماراتهم في الخارج، لذلك فانه قبل اتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة يقوم اغلب المستثمرون بموازنة بين العوائد المحتملة من الاستثمار والمخاطر التي يمكن تحملها للحصول على هذه العوائد، ومن اهم العناصر المؤثرة بشكل مباشر على عوائد الاستثمار الحوافز والمزايا الضريبية، وهو ما يدفع مختلف الدول الى التنافس في منح تلك الحوافز والاعفاءات للمستثمر الأجنبي قصد تشجيعه وجذبه للاستثمار فيها،² ومن اهم الصيغ القانونية للحوافز والمزايا الضريبية ما يلي:

من اهم الحوافز الضريبية التي يمكن ان تسهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين مناخ الاعمال وجاذبيته انشاء المناطق الحرة، الحماية الجمركية والمعاملة الضريبية التفضيلية، ويمكن تفصيلها فيما يلي:

3-2-4-1 انشاء المناطق الحرة: يعتبر انشاء المناطق الحرة عاملا مهما من عوامل تحسين مناخ الاعمال

وجذب المستثمرين كون هذه المناطق معزولة عن باقي إقليم الدولة وتتميز بان لها قوانين خاصة والمزايا والاعفاءات الممنوحة فيها لا تتوفر في غيرها من المناطق، وهو ما يعزز من فرص جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

3-2-4-2 الحماية الجمركية: ويقصد بها قيام الدولة بفرض رسوم جمركية مرتفعة نسبيا على السلع

والبضائع المستوردة من الخارج والتي تكون مماثلة للمنتجات المحلية او منع استيرادها، أي رفع اثمان السلع المستوردة باستخدام الرسوم الجمركية لتتمكن السلع المنتجة محليا من منافسة السلع المستوردة في السوق الوطنية حتى ولو كانت هذه السلع منتجة من طرف مستثمر أجنبي يمارس نشاطه داخل حدود الدولة. وتعمل العديد من الدول خاصة النامية بنظام الحماية الجمركية لتخفيف الأعباء على الصناعات المحلية وحماية الصناعات الناشئة، وهذه الإجراءات تسهم في تحسين مناخ الاعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي نظرا للحماية التي توفرها

¹ - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 174

² - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 175

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

الدولة للسلع المنتجة محليا والصناعات الناشئة التي غالبا ما تتجه اليها رؤوس الأموال الأجنبية في البلدان النامية.¹

3-4-2-3 المعاملة الضريبية التفضيلية: هناك العديد من الصور والصيغ للحوافز الضريبية ولعل أهمها المعاملة الضريبية التفضيلية التي تعتبر من أكثر الحوافز انتشارا وشيوعا. الا ان هناك صورا أخرى يتم اللجوء اليها لتحقيق معاملة ضريبية تفضيلية للاستثمار الوافد ومن أهمها:

3-4-2-3-1 الاعفاء الضريبي: قد يكون منح الإعفاءات الضريبية كليا او جزئيا وقد يكون دائما طوال مدة حياة المشروع الاستثماري او مؤقتا أي لمدة زمنية معينة، وتعتمد بعض قوانين الاستثمار لاستخدام الإعفاءات الضريبية كأداة لتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار في المجالات الاقتصادية الهامة لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التمييز في الحوافز والإعفاءات الضريبية من حيث الحجم والمدة بحسب طبيعة المشروع والمنطقة التي يجسد عليها. حيث تعمل بعض الدول على منح الإعفاءات والحوافز الضريبية على مناطق دون أخرى بغرض تنميتها وتطويرها إضافة الى تشجيع الاستثمارات التي تسهم في نقل التقنيات المتطورة وتلك التي تعتمد على المواد الأولية المحلية في انتاجها او التي توظف أكبر قدر ممكن من العمالة المحلية.²

3-4-2-3-2 نظام تأجيل الضريبة: أي ارجاء او تأخير استحقاق الضريبة او تأجيل دفعها الى تاريخ معين، بحيث يقرر القانون تأجيل ادخال الدخل او العائد المحقق من خلال الاستثمار في الوعاء الضريبي، وهذا بغرض تشجيع المستثمر لإعادة استثمار العوائد المحققة.³

3-4-2-3-3 نظام الخصم من وعاء الضريبة: ويطلق عليه أيضا السماح الاستثماري ويتمثل في المبالغ التي تخصم من وعاء الضريبة لمقابلة استهلاك راس المال حيث يتم خصم قيمتها من الأرباح الخاضعة للضريبة، ويكون هذا الخصم في حالات معينة كتخفيض بعض النفقات الرأسمالية مثل نفقات الدراسات التمهيديّة وتدريب الكوادر الوطنية، او ترحيل خسائر سنة الى سنوات لاحقة، او عدم اخضاع أرباح المشروع للضريبة الا في حالة بلوغها مستويات معينة.⁴

¹ - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 179

² - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 180-184

³ - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 184

⁴ - دريد محمود السامرائي، نفس المرجع السابق، ص 180-184

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

3-3- الضمانات التنظيمية والإدارية: ان تحسين مناخ الاعمال وجعله مناخا مشجعا وجاذبا للاستثمار يقتضي انشاء جهاز حكومي قائم بذاته يعمل على إدارة وتنظيم وتشجيع الاستثمار، ويشترط ان لا يكون مجرد هيئة تتولى بمفردها جميع المهام المرتبطة بالعملية الاستثمارية بل يجب ان يتم اشراك أجهزة أخرى فيها على غرار التشغيل والضمان الاجتماعي، السجل التجاري، التعمير، أملاك الدولة، البيئة، الجمارك، الضرائب، البنوك... الخ، وان يتم التنسيق بينها من خلال جهاز واحد يكون قادرا على ذلك، وحتى تكون هذه الهيئة فعالة لترويج فرص الاستثمار ومتابعتها فان عليها القيام بالمهام التالية:

✓ تسهيل الاجراءات الإدارية وتقديم المساعدة والدعم لجميع المستثمرين محليين كانوا او أجنب، وذلك من خلال مساعدتهم للحصول على العقار لإنجاز مشاريعهم الاستثمارية ومنحهم كافة التراخيص اللازمة، ومرافقتهم للحصول على التمويل... الخ.

✓ منح الحوافز والمزايا التي تنص عليها القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار.

✓ الرقابة والمتابعة لضمان متابعة الالتزامات المتبادلة بين الدولة المضيفة والمستثمرين الأجانب، وذلك باحترام الشروط المرتبطة بالحوافز الممنوحة، وتذليل كافة العراقيل والعقبات امام المستثمرين ومتابعة مدى احترامهم للالتزامات.

✓ الترويج والاعلام، من خلال اعداد استراتيجيات استثمارية تتضمن مختلف الفرص الاستثمارية حسب المناطق والنشاطات، إضافة الى الترويج لمختلف الإمكانيات المتوفرة سواء المادية او البشرية او الحوافز والضمانات.¹

4. سياسات أخرى: هناك العديد من السياسات التي تساهم في تحسين مناخ الاعمال وهذا إضافة الى السياسات السابقة أهمها:²

1. سياسات مرتبطة بتحسين النظم الإدارية والاطر المؤسسية: وهي الأطر والنظم الإدارية والمؤسسية التي تعتمدها الدول بغرض تحسين مناخ الاعمال، حيث تزداد كفاءة الإطار المؤسسي كلما انخفض عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشاريع، ومن اهم الإجراءات التي تعتمدها الدول لتحسين الأطر والنظم الإدارية والمؤسسية:

❖ الشباك الوحيد لتسهيل استخراج التراخيص اللازمة بما يساهم في توفير الوقت وخفض التكلفة.

¹ - حسام عبد العال عبد العال شعبان، نفس المرجع السابق ص ص 82-83

² - هند سعدي، مرجع سابق، ص.ص 46-47-48

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

❖ مراكز حماية حقوق المستثمرين بغرض تذليل الصعوبات امام المستثمرين الأجانب مع المؤسسات الحكومية.

❖ وكالات للترويج للاستثمار وإقامة فروع لها في الخارج بغرض الترويج لفرص الاستثمار

❖ منح الحرية للمستثمرين الأجانب في اللجوء الى التحكيم الدولي في حال فشل حل المنازعات بهدف تعزيز ثقة المستثمرين.

2. سياسات متعلقة بالاقتصاد الخارجي: يسهم الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي في تنشيط حركية تدفق رؤوس الأموال والسلع الى الداخل والخارج، مما يعزز ثقة المستثمرين في اقتصاد البلد، والاستفادة من انتقالات رؤوس الأموال والسلع ونقل التكنولوجيا بين الدول ومن اهم السياسات الخارجية المتبعة لتحسين مناخ الاعمال ما يلي:

❖ تبني سياسات تعتمد على التوجه للتصدير، بغرض خلق أسواق جديدة وفرص تسويقية لتصرف المنتجات وزيادة الربحية.

❖ خلق بيئة اعمال ملائمة للاستثمار من خلال تقليل مخاطر الاستثمار وذلك بعقد اتفاقيات لضمان الاستثمار مع الدول ذات الفوائض الرأسمالية.

❖ العمل على عقد اتفاقيات تمنع الازدواج الضريبي بين الدول المستهدف تدفق الاستثمار منها.

❖ توقيع اتفاقيات تكفل حرية تدفق الاستثمارات.

❖ تحسيس المستثمرين بالتسهيلات والمزايا التي تمنحها الدولة للاستثمار.

❖ التعاون مع المؤسسات والهيئات الدولية التي تعمل على الترويج للاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

3. تحسين الأطر التشريعية: تعتبر الأطر والقوانين التشريعية الإطار العام الحاكم لكافة الأنشطة

الاقتصادية بحيث تلتزم هذه الأنشطة بالعمل في ظل قوانين حاكمة ومنظمة لسيرها، ويتضمن تحسين الأطر التشريعية ما يلي:

❖ تشجيع المنافسة و سن قوانين لمنع الاحتكار.

❖ منح الضمانات للمستثمرين و سن قوانين حماية الاستثمار.

❖ توحيد قوانين الاستثمار ومنع تعددها حتى تتضح الأطر التشريعية للمستثمرين.

❖ وضع قوانين وتشريعات لمواجهة الفساد الإداري وبالتالي تخفيض التكاليف عند القيام بالاستثمار.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

4. تبني سياسات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: أي اتباع سياسات تعمل على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة والتخفيف من حدة البطالة والتضخم، إضافة الى تقليل التفاوت في توزيع الدخل بين افراد المجتمع.
5. عقد برامج تدريبية للعمال: أي العمل على تحسين كفاءة العمالة في مختلف الميادين والمجالات خصوصا التي تعرف تطورا تكنولوجيا سريعا، بما يسهم في تشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين.
6. منح تسهيلات ائتمانية وإقامة برامج تدريبية للصناعات الصغيرة بهدف تشجيع ودعم الاستثمار الفردي الخاص.
7. انشاء الحكومة الإلكترونية بغرض تسهيل الاتصال الإلكتروني بين الحكومة والمستثمرين بشكل خاص والافراد بشكل عام.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

المبحث الثالث: مؤشرات مناخ الاعمال

يلجا اغلب رجال الاعمال والمستثمرين الى الاطلاع على التقارير التي تصدرها عدة هيئات دولية لتقييم أوضاع البلدان المضيفة للاستثمار من خلال المؤشرات المختلفة التي تصدرها هذه الهيئات، حيث تختلف وتتوسع هذه المؤشرات باختلاف الجهات المصدرة لها وباختلاف المعايير المستخدمة في تقييم مناخ الاعمال وجاذبيته، وذلك حتى يتمكنوا من اختيار الدول الانسب لتجسيد مشاريعهم والتقليل من المخاطر التي يمكن ان تواجه استثماراتهم مستقبلا، ومن اهم المؤشرات المعتمدة في تقييم مناخ الاعمال ما يلي:

المطلب الأول: المؤشرات الكمية لمناخ الاعمال

هي عبارة عن مؤشرات كمية يمكن قياسها كميا بنسب مئوية او بعدد الإجراءات او الأيام اللازمة للقيام بأحد الأنشطة او غيرها.¹ تعتمد بشكل أساسي على البيانات الإحصائية والقياسات الدقيقة التي يمكن مقارنتها وتحليلها، ويمكن قياسها وتحليلها باستخدام أدوات التحليل الإحصائي، كما تسمح بإجراء مقارنات بين الدول او الفترات الزمنية المختلفة، ومن امثلتها مدة استخراج التراخيص المختلفة، معدل التضخم، حجم الاستثمار. ومن أهمها:

أولاً: المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية: قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بتأسيس مؤشر مركب لقياس درجة التحسن او التراجع في مناخ الاعمال والاستثمار في الدول العربية وذلك بداية من سنة 1996، ووفقا لهذا المؤشر فان البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة على الاستثمار هي تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة وعجز مقبول نوعا ما في ميزان المدفوعات ومعدلات تضخم منخفضة وسعر الصرف فيها يكون حقيقيا غير مغالى فيه وبيئة سياسية تتميز بالاستقرار والشفافية ويمكن التنبؤ بشأنها بغرض التخطيط المالي والاستثماري، ويتكون هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التالية:

- ✓ مؤشر التوازن الداخلي او مؤشر السياسة المالية ويعبر عنه من خلال العجز او الفائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ مؤشر التوازن الخارجي ويعبر عنه من خلال وضعية الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 125

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

✓ مؤشر السياسة النقدية ويعبر عنه من خلال معدل التضخم.

تتم عملية حساب المؤشرات الفرعية للمؤشر المركب من خلال النسب المئوية لكل مؤشر لسنتين متتاليتين، وتحدد قيمة المؤشر من خلال حساب الفرق بين النسبتين.

ويتم حساب قيمة المؤشر المركب بحساب متوسط المؤشرات الفرعية الثلاثة ويعبر عنه كما يلي:

✓ إذا كانت قيمة المؤشر المركب اقل من 1 يدل على عدم وجود تحسن في مناخ الاعمال والاستثمار؛

✓ إذا كانت قيمة المؤشر المركب بين 1 و2 فهذا يدل على ان هناك تحسن في مناخ الاعمال والاستثمار؛

✓ إذا كانت قيمة المؤشر المركب بين 2 و3 فذلك يدل على ان هناك تحسن كبير في مناخ الاعمال

والاستثمار.¹

ثانيا: مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي: يعتبر مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي من المؤشرات الضرورية

لجذب الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال ويتم قياس هذا المؤشر ودرجة استقراره انطلاقا من سبع متغيرات هي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات

سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية

العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي.²

ثالثا: مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business): هو عبارة عن مؤشر يقوم بإصداره

البنك الدولي منذ سنة 2003 لحوالي 190 دولة من بينها 22 دولة عربية، ويتم ترتيب الدول وفق هذا المؤشر

من 1 الى 190 حسب الدولة الأكثر سهولة وملائمة لممارسة الاعمال وهو عبارة عن مؤشر مركب يتكون من

عشر مؤشرات فرعية وهي:

1. مؤشر بدء المشروع: يتضمن عدد الإجراءات والوقت الرسمي والتكلفة الرسمية التي يجب ان تتحملها

الشركة الناشئة قبل ان تتمكن من العمل بشكل قانوني كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، بالإضافة الى

الحد الأدنى لراس المال القانوني لتأسيس الشركة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.¹

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، الكويت، سنة 2000، ص ص 16-17

² - سي عفيف البشير، مرجع سابق، ص 73

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وتعد عملية تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة اول خطوة يقوم بها المستثمر عند اتخاذه قرار الاستثمار. في حالة ارتفاع قيمة هذا المؤشر تزداد صعوبة بدء وتأسيس الاعمال مما يعني ان المستثمر يواجه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك الى ان عددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.²

2. مؤشر التعامل مع تراخيص البناء: يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات المطلوبة للحصول على رخصة البناء وكذا الوقت والتكلفة اللازمة لذلك.³

كما يشمل جميع المعايير الضرورية لتوصيل الخدمات الأساسية من كهرباء وغاز وصرف صحي وخط الهاتف، ويستخدم في هذه العملية قانون البناء واللوائح المنظمة لذلك إضافة الى جداول الرسوم التي تعد المصدر الأساسي لحساب التكاليف.⁴

ومن خلال هذا المؤشر يمكن للمستثمر معرفة مدى مرونة وسهولة استخراج تراخيص البناء من اجل قيامه بتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاطه وذلك من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدارها والمدة الزمنية المستغرقة بالإضافة الى التكاليف اللازمة للحصول على هذه التراخيص.⁵

3. مؤشر توصيل الكهرباء: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتوصيل الكهرباء للمشروع الاستثماري بالإضافة الى الوقت والتكلفة اللازمة للربط بالتيار الكهربائي.⁶

ويعد توصيل الكهرباء من اهم الخدمات الضرورية للمشاريع الاستثمارية على غرار باقي متطلبات البنى التحتية من ماء وصرف صحي وطرق وشبكات اتصال والتي لا يمكن الاستغناء عنها ولا بد من توافرها

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 14

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

⁴ محبوب فاطمة، تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- العدد الاقتصادي-32، الصفحات

318-327، ص 320

⁵ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 15

⁶ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

لممارسة أي نشاط والاستمرار فيه، وقياس هذا المؤشر مدى سهولة حصول المستثمرين على الكهرباء وكذا مدى مرونة او تعقيد إجراءات توصيل التيار الكهربائي.¹

4. مؤشر تسجيل الملكية: يتضمن جميع الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لتسجيل او نقل الملكية لأصل عقاري.²

ويعتبر تسجيل الملكية العقارية مؤشرا من المؤشرات المهمة للمستثمر باعتبار ان العقارات تمثل بين نصف الى ثلاثة ارباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، كما انها مهمة لتسهيل حصول المستثمر على التمويل من المصارف للقيام بمشروعه باعتبارها ضمانا وتفضل المصارف حيازتها نظرا لصعوبة نقلها او اخفائها كضمانات مقابل منح القروض، كما ان قيم الأراضي واستثماراتها تتأثر إيجابيا بتسجيل الملكية العقارية. ويرصد هذا المؤشر الإجراءات الإدارية والنصوص القانونية المنظمة لعملية تسجيل او نقل ملكية الأصول العقارية، أي التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية لقيام منشآت الاعمال بشراء قطعة ارض ومبنى لنقل سند الملكية حتى يتسنى للمنشأة التصرف فيه لتوسيع أنشطتها وكضمان للحصول على قروض، او بيعه الى منشأة اعمال أخرى.³

5. مؤشر الحصول على الائتمان: يقيس هذا المؤشر قوة أنظمة التقرير الائتماني ومدى فعالية التدابير التي تسهل الإقراض في قوانين الضمانات الرهنية والافلاس.⁴

ويقيس هذا المؤشر الحقوق القانونية للمقرضين والمقترضين في المعاملات من خلال مجموعة من المؤشرات تتمثل عموما في المعلومات الائتمانية وسهولة الوصول اليها والإطار القانوني لجمع واستخدام المعلومات الائتمانية.⁵

ويمثل الحصول على الائتمان المصرفي عنصر رئيسي لتأسيس مشروع ما وتمويله خصوصا في ظل غياب أسواق المال او عدم كفاءتها في توفير التمويل اللازم للقيام بالاستثمارات المختلفة. وقياس هذا المؤشر مدى سهولة او صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع الاستثمارية، كلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية فهذا

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 16

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 17

⁴ - فتحة بكطاش، و احلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة اداء الاعمال في الجزائر. مقال في مجلة الاستراتيجية والتنمية، اكتوبر 2020، الصفحات

319-337، ص 332

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

دليل على وضع أفضل، والدرجة 0 في المؤشرين الأخيرين تعني ان الدولة لا تتوافر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية سواء كانت خاصة او عامة.¹

6. مؤشر حماية مستثمري الأقلية: يقيس حماية صغار المستثمرين من تضارب المصالح من خلال تزويدهم بالمعلومات، مسؤولية الإداريين وفعالية المتابعة من قبل المالكين او المساهمين.²

ويقيس هذا المؤشر مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارة بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية ويقوم هذا المؤشر على ثلاثة مقومات لحماية المستثمرين، وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمل المسؤولية عن الترحيل (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع دعاوى)، وتستند هذه البيانات الى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة، وقد تم الاعتماد على هذه البيانات بناء على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في مختلف الدول التي يغطيها المؤشر.³

7. مؤشر دفع الضرائب: يقيس هذا المؤشر حجم العبء الضريبي وكذا مختلف الاشتراكات السنوية الإلزامية التي تتحملها الشركة نسبة للأرباح المحققة بالإضافة الى الوقت المستغرق للامتثال لهذه الإجراءات.⁴

وهو مؤشر يستعرض التغيرات والإصلاحات التي تقوم بها كل دولة في مجال الضرائب تم استحداثه سنة 2006 لقياس مدى مرونة او جمود السياسة الضريبية وأنظمة تحصيل الضرائب المفروضة وذلك من خلال تقييم المعدلات المفروضة واليات السداد.⁵

8. مؤشر التجارة عبر الحدود: يتضمن هذا المؤشر جميع الإجراءات اللازمة للقيام بعملية التصدير والاستيراد وكذا الوقت والتكلفة اللازمة لذلك.¹

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2012، ص 14

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2012، ص 15

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 20

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

وهو مؤشر فرعي لبيئة أداء الاعمال يركز على تفاصيل جميع تكاليف التبادل التجاري الدولي أي تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير لشحنة من البضائع وعدد الإجراءات اللازمة للعملية والفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية من الاتفاق الى غاية تسليم الشحنة.²

9. مؤشر انفاذ العقود: يقيس هذا المؤشر عدد الإجراءات والوقت والتكلفة اللازمة لحل نزاع تجاري إضافة الى جودة العمليات القضائية.³

ويعتبر النظام القضائي الكفاء في التعامل مع الشركات المتعثرة عاملا مهما لجذب الاستثمار واصحاب الشركات الجدد من اجل بدء وممارسة نشاطهم وتنميته. فارتفاع معدلات استرداد الالتزامات في حالة التعثر يجعل المصارف تكون أكثر استعدادا وجاهزية لمنح التمويل اللازم للمستثمرين. ويقاس هذا المؤشر مدى مرونة او جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية للفصل في القضايا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها لتحصيل مديونية تأخر سدادها وكذا عدد الإجراءات والفترة الزمنية اللازمة لتحصيل هذا الدين منذ تاريخ رفع المدعي للدعوى القضائية وحتى تحصيل هذا الدين فعليا.⁴

10. مؤشر التعامل مع حالات الاعسار: يقيس هذا المؤشر معدل التغطية (معدل استرداد الدائنين) والوقت والتكلفة اللازمة لتصفية المشروع وإعلان الإفلاس.⁵

وتعتبر الحرية في الخروج من المشروع او النشاط في حال الفشل عاملا مساعدا على توظيف الأموال واستثمارها وذلك من خلال وجود نظام قضائي فعال ومرن، ويركز هذا المؤشر على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الاعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات اعلان الإفلاس وتصفية النشاط التجاري واغلاقه.⁶

وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الاعمال يعني ذلك عدم جودة التشريعات المعمول بها وكثرة الإجراءات وتعقيداتها واستفحال البيروقراطية.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 21

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014، ص 22

⁵ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022، ص 22

⁶ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2012، ص 19

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

توقف العمل بمؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business): بعد الإبلاغ داخل البنك في يونيو/حزيران 2020 عن وجود مخالفات في البيانات المتعلقة بتقريبي ممارسة أنشطة الأعمال لعامي 2018 و2020، أوقف جهاز إدارة البنك الدولي بشكل مؤقت إصدار العدد التالي من تقرير ممارسة أنشطة الأعمال وشرع في إجراء سلسلة من المراجعات للتقرير ومنهجية إعداده.¹

مؤشر الجاهزية لأنشطة الاعمال Business - READY: يقدم الإصدار الافتتاحي من التقرير لعام 2024، والذي يحتوي على تقييم لمناخ الأعمال في 50 اقتصاداً، مجموعةً شاملةً من البيانات باستخدام 1200 مؤشر لكل اقتصاد من أجل تحديد المجالات التي يمكن تحسينها وتحفيز الإصلاحات، ومن المقرر أن يزيد عدد الاقتصادات التي سيشملها التقرير على مدى السنوات الثلاث المقبلة ليصل إلى نحو 180 اقتصاداً من بينها الجزائر في عام 2026، مما يوفر معياراً عالمياً كاملاً.

ويعكس تقرير "الجاهزية لأنشطة الأعمال"، الذي يحل محل تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، نهجاً أكثر توازناً وشفافيةً تجاه تقييم مناخ الأعمال والاستثمار في البلدان، وهو النهج الذي صيغ بتوصياتٍ من خبراء من داخل مجموعة البنك الدولي وخارجها، بما في ذلك الحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والباحثين الأكاديميين.

يركز مؤشر الجاهزية لأنشطة الاعمال Business - READY على عشرة موضوعات يتم تنظيمها وفقاً لدورة حياة الشركة ومشاركتها في السوق أثناء فتح أو تشغيل (أو توسيع) أو إغلاق (أو إعادة تنظيم) شركة. وتشمل الموضوعات الرئيسية دخول الأعمال، وموقع الأعمال، وخدمات المرافق، والعمالة، والخدمات المالية، والتجارة الدولية، والضرائب، وحل النزاعات، والمنافسة في السوق، وإفلاس الشركات. وفي كل موضوع، يتم التقاط الاعتبارات ذات الصلة ببيئة الأعمال فيما يتعلق بجوانب تبني التكنولوجيا الرقمية، والاستدامة البيئية، والجنس. واستناداً إلى البيانات التي تم جمعها، يولد مؤشر الجاهزية لأنشطة الاعمال Business - READY درجات لكل مجال من مجالات الموضوع. وفي حين يتم جمع البيانات القانونية من استشارات الخبراء، يتم جمع البيانات الفعلية من استشارات الخبراء واستطلاعات الرأي الخاصة بالشركات.²

¹ - من الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/10/01/implementation-gaps-hinder-business-climate-in-50-economies>

بتاريخ: 15/01/2025 الساعة 15.39

² - نفس المرجع السابق

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

المطلب الثاني: المؤشرات النوعية لمناخ الاعمال

هي عبارة عن مؤشرات نوعية لمناخ الاعمال بحيث لا يمكن حسابها ويتم منح قيم تقديرية لها بناء على اراء الخبراء ورجال الاعمال، الاستبيانات او المقابلات، تصدر من طرف بعض المؤسسات الدولية المختصة في هذا الشأن، حيث يتناول كل مؤشر منها جانب معين من جوانب من مناخ الاعمال ويتم من خلالها ترتيب الدول في مناخ الاعمال.¹ وهي تساعد في تقييم الجوانب غير الملموسة في مناخ الاعمال كونها تعتمد على التقييمات والتقديرية التي لا يمكن قياسها بالأرقام بشكل مباشر، مثل الاستقرار السياسي، جودة النظام القضائي، الشفافية ومحاربة الفساد. ومن أهمها:

اولا: مؤشر الحرية الاقتصادية: هو عبارة عن مؤشر سنوي يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال منذ سنة 1995 يهتم بقياس تدخل الحكومة في الاقتصاد والتضييق الذي تمارسه على الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع وذلك من خلال عدة مؤشرات فرعية ويغطي هذا المؤشر 186 دولة.² ويقصد بالحرية الاقتصادية عدم وجود الاكراه القسري للحكومة في عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك للسلع والخدمات، من غير مستلزمات حماية المصلحة العامة.

ويساهم مؤشر الحرية الاقتصادية في إعطاء صورة عامة حول مناخ الاعمال والاستثمار كونه يأخذ في الحسبان مختلف التطورات الخاصة بالمعوقات الإدارية والبيروقراطية وعوائق التجارة... الخ.³ ويتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس 50 متغيرا اقتصاديا ضمن 12 مجموعة، مجموعة في أربع فئات أو ركائز عريضة للحرية الاقتصادية:⁴

- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)؛
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛
- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 129

² - عبد الحق طير، محمد قويدري، و غريب بولرباح، جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، الصفحات 145-164، ص 158

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001، ص 81

⁴ - من الرابط التالي: <https://www.heritage.org/index/pages/about> بتاريخ: 2024/06/07 الساعة 10.09

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

• الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

ويتم تصنيف اقتصاديات الدول حسب درجة الحرية الاقتصادية باحتساب النقاط على مقياس من 0 (الأسوء) إلى 100 (الأفضل). ويتم الحصول على الدرجة الكلية للدول من خلال حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر، مع إعطاء وزن متساوي لكل منها، وتصنّف الدول حسب هذا المؤشر كآتي¹:

- دول ذات اقتصاد حر إذا كانت قيمة المؤشر بين 80 و 100 .
- دول ذات اقتصاد حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 70 و 79.9.
- دول ذات اقتصاد حر معتدل إذا كانت قيمة المؤشر بين 60 و 69.9
- دول ذات اقتصاد غير حر غالبًا إذا كانت قيمة المؤشر بين 50 و 59.9
- دول ذات اقتصاد منغلق إذا كانت قيمة المؤشر بين 0 و 49.9

ثانياً: مؤشرات المخاطر القطرية: يوجد الكثير من المؤشرات لقياس المخاطر القطرية التي تهتم بقياس تلك المخاطر، حيث يتم بناء هذه المؤشرات على أساس مجموعة من المتغيرات التي تؤثر على مجمل الحركة الاقتصادية في القطر او البلد ومن بينها المخاطر السياسية والاقتصادية والمالية ومؤشر المديونية وغيرها، وذلك بغرض توفير المعطيات والمعلومات اللازمة للمستثمرين وتوفير مميزات مناخ الاستثمار والاعمال في كل دولة عبر بوابة المؤشرات الخاصة بالمخاطر القطرية، مما يسهل عليهم عملية اتخاذ القرار الاستثماري ونوعه². ومن اهم المؤشرات التي تقيس المخاطر القطرية ما يلي:

1. المؤشر المركب للمخاطر القطرية: هو عبارة عن مؤشر شهري يقيس المخاطر المتعلقة بالاستثمار يصدر عن مجموعة خدمات المخاطر السياسية من خلال الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ سنة 1980، ويغطي 140 دولة من بينها 18 دولة عربية، ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية هي:³

¹ - من الرابط التالي:

<https://scpd.gov.kw/archive/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%202023.pdf>

بتاريخ : 2024/06/08، الساعة: 09.30

² - حيدر يونس كاظم، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، ص 296-303، من الرابط:

<https://mail.almerja.com/reading.php?idm=119030> بتاريخ: 2024/06/09، الساعة: 12.07

³ - انظر كل من: -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011، ص 56

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

1-1- مؤشر تقييم المخاطر السياسية: يمثل نسبة 50% من الوزن الكلي للمؤشر، ويندرج ضمنه 12 متغيرا هي درجة استقرار الحكومات، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، خريطة الاستثمار، وجود نزاعات داخلية، وجود نزاعات خارجية، الفساد، دور المؤسسة العسكرية في السياسة، دور الدين في السياسة، سيادة القانون والنظام، الاضطرابات العرقية، مصداقية الممارسات الديمقراطية، نوعية البيروقراطية.

1-2- مؤشر تقييم المخاطر الاقتصادية: يمثل نسبة 25% من الوزن الكلي للمؤشر، ويركز على 5 متغيرات هي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، معدل التضخم، نسبة عجز فائض الميزانية الحكومية الى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة وضع ميزان الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي.

1-3- مؤشر تقييم المخاطر المالية: يمثل نسبة 25% من الوزن الكلي للمؤشر، ويركز على 5 متغيرات هي استقرار معدلات الصرف ونسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين الخارجي الى اجمالي صادرات السلع والخدمات ونسبة تغطية احتياطي الصرف للواردات، إضافة الى نسبة ميزان الحساب الجاري لإجمالي صادرات السلع والخدمات.

وتتخفف درجة المخاطر كلما ارتفعت قيمة المؤشر، ويقسم المؤشر الدول الى خمس مجموعات حسب درجة المخاطر، بحيث كلما ارتفعت درجة المؤشر انخفضت درجة المخاطرة:¹

- ✓ إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 80-100 دليل على ان درجة مخاطر الدولة منخفضة جدا
- ✓ إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 70-79.5 دليل على ان درجة مخاطر الدولة منخفضة
- ✓ إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 60-69.5 دليل على ان درجة مخاطر الدولة معتدلة
- ✓ إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 50-59.5 دليل على ان درجة مخاطر الدولة مرتفعة
- ✓ إذا كانت قيمة المؤشر تتراوح بين 0-49.5 دليل على ان درجة مخاطر الدولة مرتفعة جدا.

2. مؤشر كوفاس Coface للمخاطر القطرية: هو عبارة عن مؤشر يصدر عن الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (كوفاس) التي تقوم بإصدار تقارير للمخاطر القطرية لـ 160 دولة ويشمل هذا التقرير

- بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018،

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1،

2021-2022، ص 57

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008، ص 124

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

مجموعة من المؤشرات الأساسية هي: استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية، المخاطر المالية للدولة، المخاطر السياسية، مخاطر بيئة الاعمال، متوسط قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها¹، وحسب هذا المؤشر يتم تصنيف الدول حسب درجة المخاطر الى 8 مستويات هي:²

- A1 : مخاطر ضعيفة جدا؛
- A2 : مخاطر ضعيفة؛
- A3 : مخاطر مرضية؛
- A4 : مخاطر معقولة؛
- B : مخاطر مرتفعة نسبيا؛
- C : مخاطر مرتفعة؛
- D : مخاطر مرتفعة جدا؛
- E : مخاطر كبيرة.

3. مؤشر اليورو موني للمخاطر القطرية: يصدر هذا المؤشر عن مجلة اليورومني مرتين في السنة وذلك بغرض قياس قدرة البلد على الوفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات في مواعيدها المحددة وكذلك حرية تحويل راس المال المستثمر والارباح الناجمة عنه، ويتم ترتيب الدول وفق هذا المؤشر وفق نسب مئوية من 0 الى 100 نقطة مئوية، وذلك من خلال 9 مؤشرات فرعية مرجحة بأوزان مختلفة، حيث كلما ارتفعت النسبة المئوية للمؤشر فهذا يدل على انخفاض مخاطر عدم الوفاء بالتزامات البلد، ويتكون المؤشر من تسعة عناصر بأوزان نسبية:

- المخاطر السياسية (25%)
- الأداء الاقتصادي (25%)
- مؤشرات المديونية (10%)
- متأخرات الدين الخارجي او المعاد جدولته (10%)
- التقييم الائتماني للقطر (10%)

¹ - عبد المالك بضياف، و امال براهيمية، تحليل اداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 19 12 2019، الصفحات 784-798، ص 788

² - رشيد حمدوني، جديجة صافر، مرجع سابق، ص 96

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الأعمال

- توافر الائتمان المصرفي (5%)
- توافر التمويل للمدى القصير (5%)
- النفاذ لأسواق رأس المال (5%)
- معدل الخصم عند التنازل (5%)

ويتم تصنيف الدول في هذا المؤشر وفق تدرج من 0 الى 100، وكلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط قلت فيها المخاطر.¹

ثالثاً: مؤشر التنافسية العالمي: يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بأنها: " مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية"² أو أنها "مدى تمكّن دولة ما من إنتاج وبيع المنتجات والخدمات التي تناسب جودة الأسواق بنفس الأسعار أو أقل، والقدرة على تعظيم العوائد على الموارد المستهلكة في إنتاج هذه المنتجات والخدمات."³

وهو عبارة عن مؤشر مركب يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس سنويا منذ سنة 1979 يغطي ما بين 140 الى 149 دولة في العالم، ويشمل ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني.⁴

وتتفرع هذه المجموعات الثلاث الى 103 مؤشر جزئي ضمن 12 ركيزة:⁵

1. مؤشر المتطلبات الأساسية: ويضم المؤسسات، والبنية التحتية، ومناخ الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الابتدائي.

2. مؤشر معززات الكفاءة: وتشمل: التعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وكفاءة سوق العمل، وتطور سوق رأس المال، والجاهزية التكنولوجية، وأخيراً حجم السوق.

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، مرجع سابق، ص 58، 59

² - محمد امين لزعر، المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: اية مصداقية؟، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد: مائة وخمسون، الكويت، 2020، ص 2، انظر الرابط: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/499/499_develop_bridge150.pdf

³ - من الموقع: <https://kenanaonline.com/users/PRelations/posts/1189442> بتاريخ: 2024/06/10، الساعة: 09.19

⁴ - عيد الحق طير، محمد قويدري، و غريب بولرياح، مرجع سابق، ص 159

⁵ - مجدي صبحي عريف، مصطفى وليد نور الله، تحليل تنافسية الامارات العربية المتحدة في ضوء مؤشرات تقرير التنافسية العالمية، المركز الأوروبي لدراسات الشرق الأوسط، 2019، ص 6-12-21، انظر الرابط التالي: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3370502

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

3. مؤشر عوامل الابتكار والتطور: ويشمل تطور بيئة الاعمال والابتكار.

وأصدر المنتدى الاقتصادي العالمي سنة 2018 "مؤشر التنافسية العالمي 4.0" بحلة جديدة، ويعتمد على 98 مؤشرا فرديا منها 34 مؤشرا قديما تم الاحتفاظ بها من المنهج السابق، وقد تم جمع هذه المؤشرات في أربع محاور أساسية تدرج في 12 دعامة أساسية وهي:¹

- **تيسير بيئة الاعمال:** حيث يعتبر اول المجالات الأربع ويركز على المؤسسات، البنية التحتية، تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستقرار الاقتصاد الكلي.
- **راس المال البشري:** ويعتبر المجال الثاني ويتكون من تطوير قطاع الصحة، ومهارات العمال.
- **الأسواق:** ويعتبر المجال الثالث ينطوي على تطوير اسواق المنتجات، وتعزيز سوق العمل، النظام المالي، وحجم السوق.
- **منظومة الابتكار:** وتعتبر رابع مجال وتضم ديناميكية الاعمال، وتعزيز القدرة على الابتكار.

ويوضح كل مؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 الى 100 مدى قرب الاقتصاد من القيمة المثالية للقدرة التنافسية.²

وتعتبر مؤشرات التنافسية والتقارير المصاحبة لها من بين اهم المراجع للعديد من المستثمرين والخواص، حيث يقومون بتحديد اختياراتهم ووجهاتهم الاستثمارية بناء على تحليل نتائجها، كما تعد من جهة أخرى أحد المصادر المهمة التي تستند عليها وكالات التصنيف العالمية مثل "ستاندرد اند بورز" و "موديز" و"فيتش" بغرض تقييم المخاطر والتصنيف الائتماني.³

رابعا: مؤشر الشفافية (مدركات الفساد): هو مؤشر يصدر عن منظمة الشفافية الدولية منذ سنة 1995 وتعرفه بانه: " استغلال المناصب العامة لتحقيق مصالح خاصة"⁴، ويقيس الجهود المبذولة لتحسين الممارسات الإدارية وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد، ويحاول تحديد مدى تفشي الفساد وتأثيره في مناخ

¹ - من الموقع الإلكتروني: <https://kenanaonline.com/users/PRelations/posts/1189442>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/06/10، الساعة: 11.07

² - محمد امين لزعر، مرجع سابق، ص 4

³ - محمد امين لزعر، نفس المرجع السابق ص 1

⁴ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005، ص 71

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

الاستثمار والاعمال، وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 0 و100 بحيث يعني 0 درجة فساد عالية و100 درجة شفافية عالية.¹

يعمل مؤشر مدركات الفساد على تقديم تصور للحكومات عن مدى فعالية الجهود المبذولة لزيادة النزاهة ومحاربة الفساد، كما يعتمد عليه المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتقييمهم لمخاطر الفساد لمعرفة ما إذا كان البلد آمناً ومشجعاً على الاستثمار، وتستخدمه المؤسسات الدولية كأداة لتصنيف الدول ومعرفة مدى نجاعة جهودها في تحقيق العدالة والقضاء على الفساد.²

مكونات مؤشر مدركات الفساد: يتم قياس مؤشر مدركات الفساد بناء على عدة متغيرات من بينها:³

- ✓ الرشوة؛
- ✓ تحويل الأموال العامة الى غير محلها؛
- ✓ استغلال المسؤولين لمناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية؛
- ✓ مقدرة الحكومة على احتواء الفساد في القطاع العام؛
- ✓ البيروقراطية في القطاع العام التي قد تسبب زيادة في الفساد؛
- ✓ استعمال الوساطة في التعيينات في الخدمة المدنية؛
- ✓ وجود قوانين تضمن افصاح المسؤولين عن أموالهم؛
- ✓ الحماية القانونية للأشخاص المبلغين عن الرشوة والفساد؛
- ✓ استيلاء أصحاب المصالح الضيقة على الدولة؛
- ✓ الوصول الى المعلومات المتصلة بالشؤون العامة والأنشطة الحكومية.

¹ - خيارى زهية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 15 09، 2019، الصفحات 289-302، ص 295

² - من الموقع الإلكتروني: https://rasheedti.org/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023 بتاريخ: 2024/06/10، الساعة: 14.31

³ - من الرابط التالي: <https://www.transparency.org/ar/news/how-cpi-scores-are-calculated> بتاريخ: 2024/06/10، الساعة:

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

ويتم حساب هذا المؤشر بالاعتماد على عدة مسوحات لمؤسسات دولية مستقلة تقوم برصد آراء المستثمرين والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول اهم الإجراءات المتبعة ودرجة معاناتهم واهم العوائق التي تواجههم إضافة الى آرائهم ونظرتهم لمدى تفشي الفساد والرشوة.¹

خامسا: مؤشر التنمية البشرية: ويقصد بالتنمية البشرية ان يتمتع الناس بحياة صحية طويلة، والمعرفة وبمستوى معيشي لائق.² وهو عبارة عن مؤشر مركب يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقيس متوسط إنجازات الدولة وما حققته من اجل تعزيز التنمية البشرية لاسيما في مجالات الصحة والتعليم ومعدل دخل الفرد، ويتم ترتيب الدول في هذا المؤشر الى ثلاث مستويات في التنمية البشرية (عال ومتوسط وضعيف).³

ويتم احتساب المؤشر المركب للتنمية البشرية انطلاقا من ثلاثة مكونات هي:

1. **طول العمر:** ويقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين 25 سنة و 85 سنة
2. **المعرفة:** يتم قياسها حسب سنوات الدراسة المتوقعة للأطفال في سن التمدرس ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاما فما فوق
3. **مستوى المعيشة:** يتم قياسه بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، ويتراوح بين 100 دولار و 400000 دولار.

ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية من خلال المتوسط الهندسي للمؤشرات القياسية الثلاثة، ويسجل هذا المؤشر الناتج لكل دولة على نطاق يتراوح بين 0 و 1 وهو يغطي جميع البلدان تقريبا، كما يستخدم هذا المؤشر لتصنيف الدول الى مجموعات حسب تطورها.⁴

سادسا: مؤشر الحوكمة العالمي: هو عبارة عن مؤشر مركب لإدارة الحكم الرشيد، ويتم إصداره سنويا من طرف مجموعة البنك الدولي لأكثر من 200 دولة وإقليم حول العالم من خلال تحليل ودراسة ستة ابعاد

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، 2001، ص 88

² - تم الاسترداد بتاريخ <https://frdelpino.es/investigacion/wp-content/uploads/2023/02/human-development-index.pdf> ، الساعة 06/06/2024 12.42

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005، ص 69

⁴ - Bastian Herre and Pablo Arriagada. November 01, 2023 , sit web <https://ourworldindata.org/human-development-index> date 06/06/2024 h 12.30

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

للحوكمة وهي ابداء الراي والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة حكم القانون، السيطرة على الفساد. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين 2.5 كأعلى قيمة موجبة والتي تعتبر أفضل أداء مؤسسي، و-2.5 كأدنى قيمة سالبة والتي تعبر عن أدنى أداء مؤسسي.¹

سابعاً: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كمؤشر إقليمي لتقييم مناخ الاعمال في الدول

العربية: تقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بتطوير مؤشر لقياس اتجاه تحسن او تقهقر مناخ الاعمال في المنطقة العربية ضمن اصدارتها الدورية لمناخ الاستثمار في الدول العربية منذ سنة 1995، وقامت بتطوير مؤشر مركب لجاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2013 أطلقت عليه "مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"، بغرض ارشاد وتوجيه هيئات تشجيع الاستثمار وصناع القرار بأهم التحديات التي تواجهها الدول العربية في مجال استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

وهو عبارة عن مؤشر مركب يقيس جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر، يتم اشتقاقه من سلسلة من المكونات المشاهدة التي تعكس الوضع النسبي لأداء الدول العربية في جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وينطلق بناء هذا المؤشر من تعريف الجاذبية الدولية على انها " قدرة البلد في فترة زمنية محددة على جذب المشاريع الاستثمارية والفرص الاقتصادية المجدية في مجالات متعددة واستقطاب عناصر الإنتاج المتنقلة من شركات ورؤوس أموال وخبرات ومبدعين في مختلف الميادين.³

ويتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مؤشرا فرعيا وتتفرع بدورها الى 57 متغيرا كميًا، تمثل غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير خلال ثلاث سنوات بهدف تعزيز قوة النتائج، والتقليل من اثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية التي قد تبعد بعض

¹ - المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، ابريل 2019، ص 51

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار تطلق «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، نشرة فصلية العدد الفصلي الأول (يناير-مارس) 2013، ص 06

³ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013)، الكويت، 2013، ص 8-9،

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

المتغيرات عن مستواها العادي، ويتم تجميعها من مصادر وقواعد بيانات دولية وإقليمية ومحلية، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يتكون من ثلاث مجموعات هي:²

1. مجموعة المتطلبات الأساسية او المسبقة: وهي عبارة عن مختلف الشروط المسبقة اللازم توافرها بغرض جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وفي حال عدم توافرها لا يمكن توقع قدوم مستثمرين، وتضم 4 مؤشرات فرعية وكل مؤشر يضم بدوره مجموعة من المتغيرات كما يلي:

1.1 مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي: ويضم المتغيرات التالية:

- ❖ تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛
- ❖ معدل التضخم؛
- ❖ تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال؛
- ❖ عدد أزمات سعر الصرف³ خلال 10 سنوات الأخيرة؛
- ❖ نسبة عجز او فائض الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ نسبة عجز او فائض الميزانية العمومية الى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ نسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي.

2.1 مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: يضم المتغيرات التالية:

- ❖ معدل عرض النقد بمفهومه الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛

3.1 مؤشر البيئة المؤسسية: يتكون من المتغيرات التالية:

¹ - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018)، الكويت، 2018، ص 24

² - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015)، الكويت، 2015، ص 26-27

³ - تعرف ازمة سعر الصرف بانها " الانخفاض في سعر الصرف الحقيقي بنسبة 25% على الأقل وتكون تلك النسبة اعلى من نسبة الانخفاض في السنة السابقة بنسبة 10%".

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

- ❖ مؤشر المشاركة والمحاسبة؛
 - ❖ مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف؛
 - ❖ مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية؛
 - ❖ مؤشر نوعية الأطر التنظيمية؛
 - ❖ مؤشر سيادة القانون؛
 - ❖ مؤشر السيطرة على الفساد.
- 4.1 مؤشر بيئة أداء الاعمال:** يحتوي على المؤشرات الفرعية التالية:

- ❖ سهولة بدء الاعمال؛
- ❖ التعامل مع تراخيص البناء؛
- ❖ تسجيل الملكية؛
- ❖ الحصول على الكهرباء؛
- ❖ الحصول على الائتمان؛
- ❖ حماية المستثمرين؛
- ❖ تنفيذ العقود.

2. مجموعة العوامل الكامنة والمؤثرة في الشركات متعددة الجنسيات: وتتمثل في المعايير المعتمدة من طرف الشركات متعددة الجنسيات لاختيار الموقع المناسب والملائم لتجسيد الاستثمار، وتتضمن 5 مؤشرات فرعية هي:

1.2 مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ اليه: يضم العناصر التالية:

- ❖ الطلب المحلي الحقيقي للفرد؛
- ❖ تقلبات الطلب المحلي؛
- ❖ مؤشر الأداء التجاري؛
- ❖ نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ تطبيق التعرفة الجمركية؛
- ❖ مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

2.2 مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: ويتكون من العناصر التالية:

- ❖ نصيب عوائد الموارد الطبيعية من اجمالي الناتج المحلي؛
- ❖ متوسط نمو إنتاجية العمل؛
- ❖ متوسط سنوات الدراسة للبالغين؛
- ❖ سنوات التعليم المتوقعة للأطفال؛
- ❖ مؤشر التنمية البشرية.

3.2 مؤشر عناصر التكلفة: ويضم العناصر الآتية:

- ❖ ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية؛
- ❖ اجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية؛
- ❖ زمن دفع الضرائب بالساعات سنويا؛
- ❖ متوسط تكلفة التصدير والاستيراد بالدولار لكل حاوية.

4.2 مؤشر الأداء اللوجستي: ويتكون من العناصر التالية:

- ❖ كفاءة أداء التخليص الجمركي؛
- ❖ كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل،
- ❖ أداء الشحن الجوي؛
- ❖ جودة وكفاءة الخدمات اللوجستية؛
- ❖ تتبع وتعقب الأداء؛
- ❖ زمن انجاز الإجراءات؛
- ❖ كثافة الطرق البرية (مساحتها لكل 100 كيلو متر مربع او نسبتها من اجمالي المساحة)؛
- ❖ مؤشر أداء النقل الجوي.

5.2 مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: ويضم المتغيرات التالية:

- ❖ اشتراكات خدمات النطاق العريض؛
- ❖ اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة؛
- ❖ نسبة مستخدمي الانترنت من السكان؛

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الاعمال

❖ اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 من السكان.

3. مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية: وتشمل مختلف العوامل التي ترصد الاختلافات بين الدول على صعيد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي وطبيعة العلاقات الخارجية في المجال الاقتصادي لاسيما على صعيد الاتفاقات الثنائية وكذا الدور المهم الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات او العابرة للقارات في تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأثر المحاكاة.

وتنقسم هذه المجموعة الى المؤشرات التالية:

1.3 مؤشر اقتصاديات التكتل: ويشمل ما يلي:

❖ عدد الشركات متعددة الجنسيات المنتمية ل 24 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

داخل الدولة؛

❖ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي؛

❖ الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي ابرمتها الدولة.

2.3 مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: ويندرج ضمنه المؤشرات الفرعية التالية:

❖ مؤشر تطور السوق؛

❖ مؤشر تطور بيئة الاعمال؛

❖ مؤشر المعرفة؛

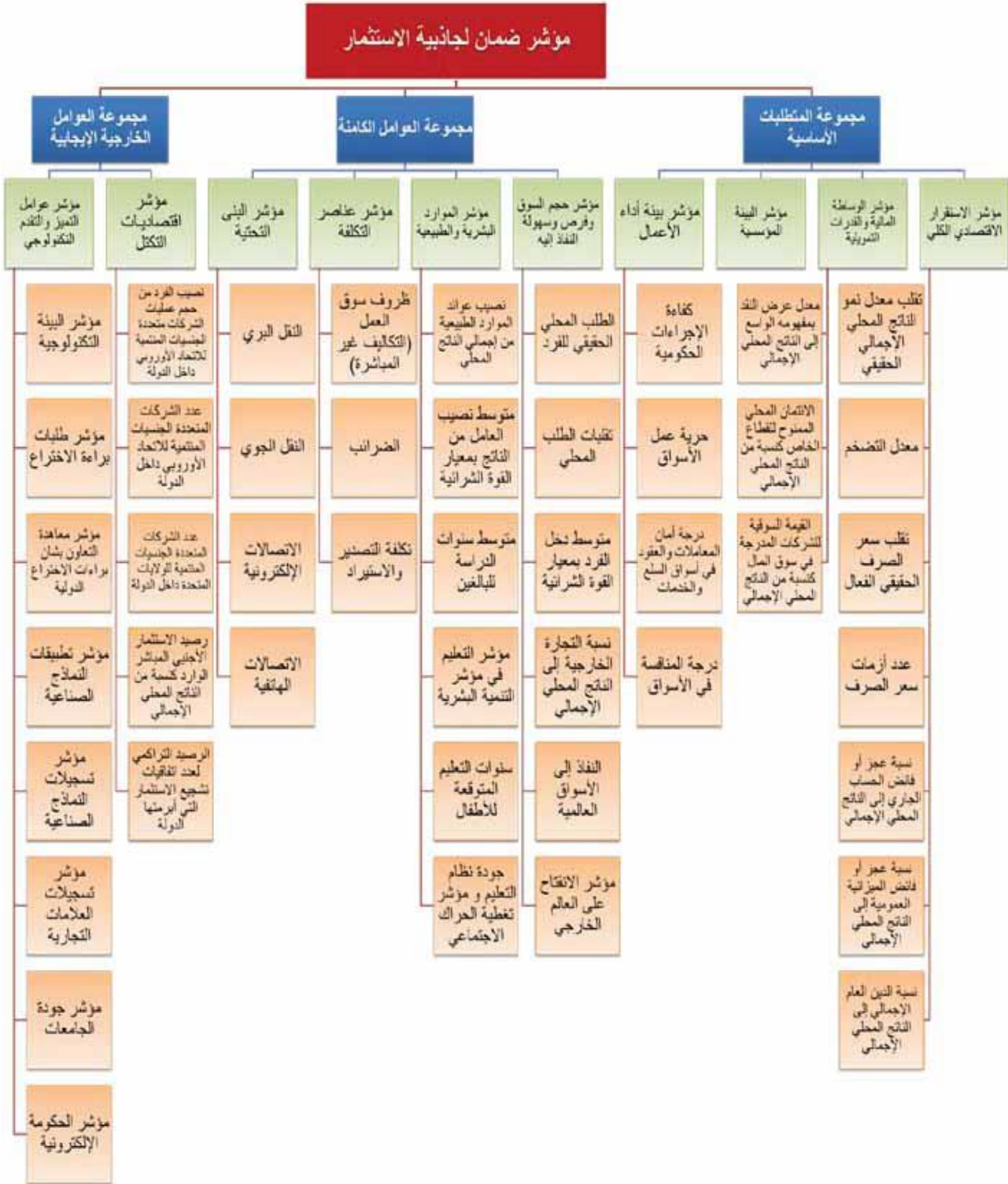
❖ المشاركة في اجمالي طلبات التصميم؛

❖ مؤشر الحكومة الإلكترونية.

والشكل التالي يوضح لنا بشكل جيد مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار وجميع متغيراته.

الفصل الثاني: الإطار النظري لمناخ الأعمال

الشكل رقم (01-02): مكونات مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية

(مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013)، الكويت، 2013

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل تحليل الإطار النظري لمناخ الاعمال من حيث التعاريف والخصائص واهم مكوناته إضافة الى اهم العوامل المؤثرة عليه واهم السياسات والضمانات اللازمة لتحسينه وفي الأخير تطرقنا الى بعض المؤشرات المهمة لتحليل مناخ الاعمال والتي تصدرها بعض المؤسسات الدولية لتقييم مناخ الاعمال في الدول والتي تسهم في إعطاء صورة أقرب للواقع عن مناخ الاعمال وتساعد المستثمرين في اختيار الوجهة الاستثمارية من خلال تقييماتهم لهذه المؤشرات.

وخلص هذا الفصل إلى أن مناخ الأعمال يمثل الإطار الحاضن للأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وأن جاذبيته ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى توافر بيئة قانونية ومؤسسية مستقرة وفعالة، وبمستوى الشفافية والحوكمة، إضافة إلى جودة البنية التحتية وانفتاح الاقتصاد على التجارة والاستثمار. وقد أظهرت الأدبيات النظرية أن تحسن مؤشرات مناخ الأعمال يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب، ويساعد على رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تؤدي الاختلالات فيه إلى تفويض هذه الجاذبية.

وبناءً عليه، فإن فهم الإطار النظري لمناخ الأعمال يشكل أساساً ضرورياً لتحليل الواقع العملي، ويسمح بتقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي اعتمدها الدول من أجل تحسين بيئة أعمالها وتعزيز قدرتها التنافسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث: واقع

مناخ الاعمال

والاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

يعتبر مناخ الاعمال هو المقياس الحقيقي للجاذبية الفعلية للاستثمار الأجنبي المباشر، من هذا المنطلق تسعى الجزائر على غرار سائر الدول الى استمالة رؤوس الأموال الأجنبية وذلك من خلال توفير مختلف الظروف الملائمة لها وتعمل على تحسين مناخ الاعمال والاستثمار، بحيث لجات الى سن العديد من القوانين والتشريعات وخلق مؤسسات تسهل عملية الاستثمار وتحسين مناخ الاعمال وجعله أكثر جاذبية.

من هنا سنحاول في هذا الفصل معالجة واقع مناخ الاعمال الجزائري من خلال مختلف الأطر القانونية والمؤسسية له، بالإضافة الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وكذا اهم مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر ووضعيتها في تصنيفاتها.

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل وضعية الجزائر في مؤشرات مناخ الاعمال

المبحث الثالث: تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر:

عرف مناخ الاعمال في الجزائر عدة تحولات وتطورات، حيث قامت الجزائر منذ الاستقلال بسن العديد من القوانين والبرامج ورصد اغلفة مالية هامة لها من اجل تحسين مناخ اعمالها وجعله مناخا منافسا وجاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

كما عمدت الجزائر الى تحسين قوانينها وتشريعاتها المتعلقة بالاستثمار وخلق اهم المؤسسات التي تساهم في تسهيل العملية الاستثمارية وجعلها اقل تكلفة وأكثر شفافية وبإجراءات اقل من اجل تحسين مناخ الاعمال وزيادة جاذبيته، لذلك سنستعرض في هذا المبحث واقع مناخ الاعمال في الجزائر من خلال التطرق الى اهم السياسات والإصلاحات وبرامج الإنعاش التي شهدها مناخ الاعمال الجزائري، كما سنخرج على مختلف الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة لمناخ الاعمال والاستثمار في الجزائر واهم التحفيزات والتسهيلات والضمانات التي جاءت بها من اجل زيادة الجاذبية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار.

المطلب الأول: السياسات والإصلاحات وبرامج الإنعاش التي شهدها مناخ الاعمال في

الجزائر: واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات أزمة اقتصادية واجتماعية حادة ناتجة عن انخفاض أسعار النفط وهو ما أدى الى انخفاض إيرادات الدولة بشكل كبير، تراكم الديون الخارجية، والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المركزي، مما دفعها لتبني برامج التعديل والإصلاح الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، سياسات التعديل الهيكلية تضمنت إجراءات لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، مثل تخفيض الإنفاق العام، تحرير سعر الصرف، خفض دعم السلع الأساسية، وخصخصة بعض المؤسسات العمومية، بهدف تصحيح عجز الموازنة وميزان المدفوعات، أما الإصلاحات الهيكلية، فاستهدفت تعزيز دور القطاع الخاص، تحرير التجارة، وتطوير الأسواق المالية لتحسين كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق نمو اقتصادي مستدام، ورغم تحقيق استقرار مالي جزئي وتخفيض الدين الخارجي، واجهت هذه البرامج تحديات مثل بطء الخصخصة، والحرب الأهلية، مما أعاق تحسين مناخ الأعمال وتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، مع استمرار تأثير البيروقراطية والفساد على جاذبية الاستثمار.

في الفترة من 1989 إلى 2000، واجهت الجزائر أزمة اقتصادية حادة تفاقمت إثر انهيار أسعار النفط عام 1986، مما أدى إلى عجز في ميزان المدفوعات وتراكم الدين الخارجي ولمواجهة هذا الوضع، تبنت الجزائر

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

برامج تثبيت وتصحيح هيكلية بإشراف صندوق النقد والبنك الدولي، بدأت المرحلة الأولى باتفاق الاستعداد الائتماني في مايو 1989، حيث حصلت الجزائر على قروض بقيمة 886 مليون دولار، مقابل شروط أهمها تطبيق سياسات نقدية صارمة، تقليص حجم العجز في الموازنة العامة، تعديل سعر الصرف وتخفيض قيمة العملة، تحرير الأسعار،¹ وبعد توقيع هذا الاتفاق عمدت الى الجزائر الى اصدار مجموعة من النصوص القانونية أهمها القانون المتعلق بالأسعار وقانون النقد والقروض، الا ان استمرار العجز في ميزان المدفوعات وتآكل الاحتياطي من العملة الصعبة جعل الجزائر تتبنى سياسة صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة العملة بنسبة 70%،² وفي يونيو 1991 وقّعت اتفاقاً آخر لدعم الاستقرار، مع تحرير 40% من الأسعار وتقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، تحرير التجارة الخارجية، التحكم في التضخم من خلال تثبيت الأجور وتقليص النفقات العمومية، خصصة بعض المؤسسات العمومية، تخفيض قيمة العملة، اصلاح منظومة الضرائب والرسوم الجمركية، وبحلول أبريل 1994 ادت الازمات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد، والضغوط المالية إلى توقيع اتفاق ثالث وإعادة جدولة 14.5 مليار دولار من الديون، مقابل تخفيض قيمة الدينار بنسبة 50.2% وتحرير 85% من اسعار السلع الأساسية، تخفيض العجز عبر تقليص الدعم ورفع الضرائب، تحرير أسعار الفائدة ورفع الاحتياطي الالزامي، الا ان الدولة دفعت ثمنا باهضا مقابل هذه الإصلاحات، حيث ارتفعت أسعار المواد الأساسية بنسبة 30% وزادت حدة الاحتجاجات بسبب تدهور القدرة الشرائية وهو ما خلف انتقادات حادة، ورغم ذلك حقق هذا الاتفاق زيادة في احتياطي العملات ليبلغ (2.6 مليار دولار) وتراجع التضخم الى 7.7% لاحقا، وهو ما فتح المجال امام المزيد من الإصلاحات الهيكلية سنة 1995.³

أولا: برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): ركز على تحرير التجارة الخارجية، الأسعار، والنظام البنكي، وتعزيز القطاع الخاص عبر خصصة المؤسسات العمومية، رغم تحسن احتياطي العملات وتقليص العجز الميزانياتي، استمر التضخم وتذبذب أسعار النفط، مع دفع الجزائر 101.027 مليار دولار

¹ - H. BENISSAD (1999.4), "L'Ajustement structurel en Algérie : Le chemin parcouru", El Watan, 24 Jan. 1999, 1 ère partie.

² - Mourad BENACHENHOU (1993.1), "L'inflation, Dévaluation et marginalisation", Dar Echrifa, , P 23.

³ - انظر كلا من:

- كمال رزيق، بوزعرور عمار، التصحيح الهيكلي واثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الادماج في الحركة الاقتصادية العالمية، يومي 29-30 اكتوبر 2001، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف.

- بن زعرور شكري، مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016، ص 82-83

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لخدمة الدين، وقد واجهت هذه الإصلاحات تحديات اجتماعية وسياسية، مما أعاق تحقيق استقرار اقتصادي مستدام، وفي إطار سعيها للخروج من الأزمة الاقتصادية الحادة التي شهدتها مطلع التسعينيات، تبنت الجزائر برنامجاً للتصحيح الهيكلي سنة 1995 بدعم من صندوق النقد الدولي، عبر اتفاق يمتد لثلاث سنوات ضمن آلية القرض الموسع (MEDC) يهدف هذا البرنامج إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتحقيق الانتقال نحو اقتصاد السوق، وذلك من خلال تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية المتكاملة.

ركز البرنامج على تبني سياسة مالية صارمة تهدف إلى تقليص العجز وخلق فوائض، عبر ترشيد الإنفاق العام وإصلاح النظام الضريبي، إلى جانب ضبط السياسة النقدية وتحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة. كما شمل البرنامج إصلاحات هيكلية واسعة تمثلت في تحرير التجارة والأسعار، خصوصاً المؤسسات العمومية، إصلاح النظام البنكي، وتطوير السوق المالية. وبموازاة ذلك، تم اعتماد إجراءات لدعم الحماية الاجتماعية للتخفيف من آثار الإصلاحات على الفئات الهشة، بالإضافة إلى تفعيل سياسة جديدة لإعادة جدولة المديونية الخارجية بالتعاون مع نادي باريس.

ورغم ما تحقق من تقدم في بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أن التطبيق النقشفي للبرنامج كانت له تداعيات اجتماعية عميقة تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة وتراجع القدرة الشرائية، فضلاً عن استمرار هشاشة التوازنات الخارجية في ظل التبعية لعائدات المحروقات وتقلب أسعارها.¹

ثانياً: مرحلة البحبوحة المالية (2001-2014): شهدت هذه المرحلة تحسناً في المؤشرات المالية بفضل ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني بعد عشرية سوداء، وبدأت معظم المؤشرات الاقتصادية في التحسن مما سمح بإطلاق برامج استثمارية وتنموية طموحة:

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):¹ جاء برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-

2004، المعروف أيضاً بـ "المخطط الثلاثي الأول"، كرد فعل مباشر على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية

¹ - انظر كلا من:

- Ammar BELHIMER(1998), "La dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustements", Partie 3, PP 167-286.

- Banque mondiale,(1994) ,'' RADP mémorandum économique la transition vers une économie de marché'',rapport N 12048-al

- بن زعرور شكري، مرجع سابق، ص من 92 الى 95

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

التي نتجت عن تطبيق برامج التعديل الهيكلي في التسعينيات، والتي تميزت بانكماش دور الدولة وتراجع الاستثمارات العمومية، مما أدى إلى ضعف في البنية التحتية، تفاقم البطالة، وتزايد معدلات الفقر. وقد أدركت السلطات الجزائرية أن الدولة، في ظل اقتصاد انتقالي يعاني من اختلالات السوق، لا يمكن أن تنسحب كلياً من النشاط الاقتصادي، بل يجب أن تبقى فاعلاً مركزياً لتوجيه التنمية وتحقيق التوازن الجهوي والاجتماعي. بناءً على ذلك، أطلقت الحكومة هذا البرنامج لإنعاش الاقتصاد الوطني عبر سياسة توسعية استثمارية ممولة من الميزانية العمومية، تستهدف تحفيز الطلب الكلي وتنشيط العرض الكلي، مع الإدراك التام لمخاطر التضخم وتضخم الواردات، خاصة في ظل ضعف القدرات الإنتاجية الوطنية.

سعى البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، نلخصها كما يلي:

أهداف عامة:

- تقليص نسبة البطالة وخلق مناصب شغل.
- تحسين المستوى المعيشي ومحو الفقر.
- تحقيق التوازن الجهوي من خلال دعم التنمية المحلية والريفية.

أهداف اقتصادية وهيكلية:

- تحفيز الطلب الداخلي لدفع النشاط الاقتصادي.
- دعم الأنشطة المنتجة ذات القيمة المضافة، خاصة في قطاعات الفلاحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والصيد البحري.
- إعادة تأهيل الهياكل القاعدية التي تُسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

¹ - انظر كلا من:

- بن زعرور شكري، مرجع سابق، ص 110-111
- بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2021-2022، ص من 128 الى 130
- محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، سنة 2012، ص 147
- كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2010، ص ص 204-205.
- بيانات موقع البنك العالمي من الرابط التالي: <https://data.worldbank.org/country/algeria>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/12، الساعة

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- عصرنة الإدارة، وتعزيز تنافسية المؤسسات الوطنية.

معايير اختيار المشاريع

راعت الحكومة في تصميم وتنفيذ البرنامج معايير دقيقة تضمن فعاليته وسرعة تنفيذه، تمثلت في:

- استكمال المشاريع الجارية قيد الإنجاز.
- صيانة وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية القديمة.
- تنفيذ المشاريع القابلة للإنجاز الفوري، والتي تحقق أهداف البرنامج.
- الاعتماد على الموارد الوطنية البشرية والمادية.

وقد رُصد لهذا البرنامج في بدايته 525 مليار دينار جزائري، أي حوالي 7 مليار دولار آنذاك، قبل أن يُرفع لاحقاً إلى ما يفوق 1216 مليار دينار، أي ما يقارب 16 مليار دولار، بعد إدراج مشاريع إضافية، حيث تم توزيعها كما يلي:

- 40% للبنية التحتية التي شملت الطرق، السكة الحديدية، المرفأء، شبكات الغاز والكهرباء، ومحطات تحلية المياه.
 - 39% للتنمية المحلية والبشرية حيث شملت برامج السكن، التعليم، الصحة، البيئة، الاتصال، الري، وتوفير الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية.
 - 12% لقطاع الفلاحة والصيد البحري تمثلت في دعم التنمية الفلاحية، توسيع الأراضي المسقية، مكافحة التصحر، وتحقيق اندماج أفضل مع الصناعات الغذائية.
 - 9% لدعم الإصلاحات حيث تضمنت عصرنة النظام الضريبي، تهيئة المناطق الصناعية، ودعم التنافسية الصناعية عبر صناديق خاصة.
- وقد حقق هذا البرنامج نتائج مهمة ساهمت في تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر خلال تلك الفترة، من أبرزها:

- نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 3.8% سنوياً.
- تراجع نسبة البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% سنة 2004.
- تحسن احتياطي الصرف بنسبة 57.05%

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- خفض الدين العمومي من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.
 - تقليص المديونية الخارجية من 25.46 مليار دولار سنة 2000 إلى 22.42 مليار دولار سنة 2004.
 - إنجاز آلاف المشاريع التنموية، لا سيما في السكن، الأشغال العمومية، التعليم والتكوين.
- وأظهر برنامج الإنعاش الاقتصادي قدرة الدولة الجزائرية على استرجاع دورها في قيادة التنمية عبر سياسة إنفاق عمومي موجهة، مكنتها من:
- تنشيط الاقتصاد بعد سنوات من الجمود والانكماش.
 - إعادة بناء البنى التحتية الأساسية.
 - تحسين الظروف المعيشية للسكان.
- إلا أن محدودية الموارد الإنتاجية الوطنية، وضعف التنوع الاقتصادي، جعل من هذه المكاسب مرهونة باستمرار مداخل المحروقات، وهو ما تطلب لاحقاً إطلاق برامج خماسية أكثر شمولاً واستدامة.
- ### 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):¹ بعد النتائج الإيجابية التي حققها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، خصوصاً بعد تحقيق معدلات نمو جيدة وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وارتفاع احتياطي الصرف و انخفاض نسبة المديونية قررت السلطات الجزائرية الانتقال إلى مرحلة جديدة أكثر شمولاً واستدامة عبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، ضمن المخطط الخماسي الأول (2005-2009) استهدف هذا البرنامج استكمال جهود الإنعاش، ومعالجة نقائص المرحلة السابقة، والارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة تتماشى مع تحديات الانفتاح الاقتصادي العالمي ومتطلبات التنمية المستدامة، حيث تم اعتماد هذا المخطط وخصص له مبلغ أولي قدره 4202.7 مليار دج، ثم ارتفع إلى نحو 130 مليار دولار واهم أهدافه:

¹ - انظر كلا من:

- بشير هارون، مرجع سابق، ص ص 130-131

- بن زعرور شكري، مرجع سابق، ص ص 112-113

- عبد الصمد سعودي، احمد بن العارفة، برنامج الاستثمارات العمومية كآلية للتنوع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، سنة 2017، ص ص 104-105

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- تحسين ظروف المعيشة خصص لها 1908.5 مليار دج، بنسبة (45.5%) من قيمة البرنامج، من أجل معالجة مشكل السكن وتحسين ظروف التعليم والبحث العلمي والقطاع الصحي،
- تطوير المنشآت الأساسية خصص لها 1703.1 مليار دج، بنسبة (40.5%) من قيمة البرنامج، بغرض تحسين البنية التحتية والمنشآت القاعدية؛
- دعم التنمية الاقتصادية خصص لها 337.2 مليار دج، بنسبة (8%) من قيمة البرنامج، وذلك لدعم قطاعات عديدة كالزراعة والصناعة والسياحة والاستثمار؛
- تطوير الخدمات العمومية خصص لها 203.9 مليار دج، بنسبة (4.8%) من قيمة البرنامج، من أجل عصنة قطاع الخدمات العمومية وتطويره؛
- تطوير تكنولوجيا الاتصال خصص لها 50 مليار دج، بنسبة (1.2%) من قيمة البرنامج، بغرض مسايرة ومواكبة التطورات على الصعيد الدولي.

الآثار المنتظرة من البرنامج: استهدف هذا المخطط الخماسي تعزيز المؤشرات الكلية التالية¹:

- رفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية.
 - خلق مناصب شغل جديدة ودعم القدرات الوطنية في خلق الثروة.
 - تحسين التغطية بالخدمات الأساسية، خاصة في المناطق المهمشة.
 - ترقية البنية التحتية كأساس ضروري لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.
 - تدعيم القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل الانفتاح العالمي.
 - تحقيق تنمية مستدامة وشاملة تمكّن من إرساء قاعدة صلبة لمرحلة ما بعد الربيع البترولي.
- وقد نجح البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) في إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد الوطني، سواء عبر تحسين البنية التحتية أو رفع مستوى الخدمات الاجتماعية، كما ساهم في مواصلة تخفيض المديونية وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات وتحسين احتياطات الصرف.
- غير أن فعاليته كانت مرتبطة باستمرار تدفق الموارد البترولية، مما فرض لاحقاً التفكير في برامج تنموية أكثر تنوعاً في مصادر النمو.

¹- نفس المرجع السابق ونفس الصفحة

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

3- البرنامج الخماسي الثاني (2010-2014) برنامج دعم النمو الاقتصادي¹: وهو عبارة عن مخطط تكميلي بلغ الغلاف المالي المخصص له 21214 مليار دج (286 مليار دولار)، من اجل انهاء المشاريع التي هي في طور الإنجاز وإطلاق مشاريع جديدة وهدفه مواصلة تحسين الاقتصاد وتحقيق تنمية شاملة، تم توزيعها كما يلي:

- التنمية البشرية خصص لها مبلغ 10122 مليار دج، أي ما نسبته (49.5%) من قيمة البرنامج الاجمالية، لتحسين التنمية الاجتماعية وتطوير هياكل التعليم؛
 - المنشآت القاعدية خصص لها مبلغ 6448 مليار دج، لتحسين البنية التحتية ومختلف الاشغال الكبرى؛
 - دعم وتحسين الخدمات العامة خصص لها مبلغ 1666 مليار دج، ما يمثل نسبة 8.16% من قيمة البرنامج؛
 - التنمية الاقتصادية خصص لها مبلغ 1566 مليار دج، بنسبة بلغت 7.7% من قيمة البرنامج، من اجل خلق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية؛
 - محاربة البطالة خصص لها مبلغ 360 مليار دج، بغرض خلق فرص ومناصب عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة؛
 - تمويل البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة بـ 250 مليار دج.
- أظهر هذا البرنامج ان هناك اهتمامًا كبيرًا من طرف الدولة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد حيث خصصت لهذا البرنامج مبالغ مالية معتبرة لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو ان خصصها، وهو ما يدل على ان هناك اهتمامًا كبيرًا بالبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية كمحورين لتحقيق الاستقرار والنمو المستدام.

¹ - انظر كلا من:

- بشير هارون، مرجع سابق، ص ص 132-133

- جوامع ليبية، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص 279

- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013، ص 48

- Abdelhak Lamiri, La décennie de la dernière chance : Émergence ou déchéance de l'économie Algérienne?,

Alger :Edition Chihab, 2013, p 78-79

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثالثاً: مرحلة الانكماش الاقتصادي (2015-2019):¹ بدأت هذه المرحلة نتيجة للصدمة التي حدثت في قطاع المحروقات وانخفاض أسعار النفط إلى 55 دولاراً سنة 2014، مما كشف عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وارتباطه الكبير بالريع البترولي، رغم البرامج السابقة والاعلغة المالية الكبيرة التي خصصت لها من جل تنويع الموارد، لذلك قامت الدولة بتبني برامج وخطط أخرى كتكملة للبرامج السابقة من اجل إنعاش الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات.

وقد تم تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) بأهداف طموحة كرفع معدل النمو إلى 7%، ومواصلة الجهود المبذولة في خلق مناصب الشغل وتخفيض معدلات البطالة، وجذب الاستثمار وتحقيق تنويع اقتصادي بغرض تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات ودعم القطاع الفلاحي من اجل تحقيق الامن الغذائي.

ولم يُكتب لهذا البرنامج النجاح بسبب تداعيات انخفاض أسعار النفط ولجوء الحكومة الى سياسة النقشف وترشيد النفقات وتجميد العديد من المشاريع، حيث تم إلغاء البرنامج سنة 2017 وتحويل أمواله إلى حساب خاص وفقاً لمرسوم تنفيذي.

رابعاً: النموذج الجديد للنمو - رؤية الجزائر 2030:² أطلق هذا النموذج سنة 2016 كاستراتيجية طويلة الأمد لتجاوز القصور الهيكلي للاقتصاد ومعالجة الاختلالات في البرامج السابقة، يتضمن ثلاث مراحل:

1. مرحلة الإقلاع (2016-2019): حيث يتم فيها دعم نمو القيمة المضافة في مختلف القطاعات؛
2. المرحلة الانتقالية (2020-2025): تهدف هذه المرحلة الى تحقيق التدارك الاقتصادي؛
3. مرحلة الاستقرار (2026-2030): او مرحلة الحوكمة تهدف هذه المرحلة الى تحقيق التوازن بين جميع القطاعات.

ومن أهداف هذه الرؤية:

- رفع نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2020-2030؛
- مضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي؛

¹- بشير هارون، مرجع سابق، ص ص 133-134

²- نفس المرجع السابق، ص 134

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

• تنويع الصادرات وتطوير قطاعي الصناعة والفلاحة؛

• خفض نمو استهلاك الطاقة بحلول سنة 2030 إلى حوالي 3%؛

رغم ذلك، ظل الأداء الاقتصادي محدودًا بسبب عدم كفاية الجهود في تنويع القاعدة الاقتصادية، وبقيت معدلات النمو متواضعة بسبب الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الذي بقي معتمدا بشكل كبير على الريع البترولي.

المطلب الثاني: الإطار القانوني لمناخ الاعمال في الجزائر: يعتبر قانون الاستثمار من اهم القوانين

التي تحكم الاطار القانوني لمناخ الاعمال والاستثمارات المحلية والأجنبية في الجزائر، وقد أعطت الجزائر أهمية بالغة للاستثمار الأجنبي المباشر منذ الاستقلال الى يومنا هذا لذلك حاولت تهيئة المناخ الملائم له بإصدار العديد من القوانين والمراسيم المتعلقة بالاستثمار والتي تعنى بأهم المزايا والضمانات الممنوحة له، وقد عرف مناخ الاعمال في الجزائر عدة تحولات وتغييرات بهدف تحسينه وجعله في مستوى التطلعات وتحقيق الأهداف المنشودة له وجعله اكثر جاذبية، وكانت البداية بالقانون 63-277 الصادر سنة 1963، مروراً بقانون النقد والقرض 90-10 الصادر سنة 1990، ثم المرسوم التشريعي 93-12 الصادر سنة 1993 المتعلق بترقية الاستثمار الوطني والاجنبي و الامر 01-03 الصادر سنة 2001، ثم القانون 16-09 الصادر بتاريخ 03 اوت 2016 ، وأخيرا القانون 18/22 المتعلق بالاستثمار الصادر بتاريخ 24 يوليو 2022

أولا: الفترة من 1962 الى غاية 1990: تبنت الجزائر بعد الاستقلال النهج الاشتراكي من اجل

السيطرة على مختلف الموارد والقطاعات الاقتصادية وقامت بسن عدة قوانين للاستثمار كان أولها القانون رقم 63-277 الصادر بتاريخ 1963/07/25، حيث يعتبر اول نص تشريعي خاص بالاستثمار يصدر بعد الاستقلال، واشتمل هذا القانون على تحديد المجالات التي يتم فيها الاستثمار الاجنبي وعدم فتح المجال للاستثمار في القطاعات الحيوية خوفا من هيمنة راس المال الأجنبي على الاقتصاد الوطني،¹ ولم يدم هذا القانون طويلا وتم الغاؤه وصدر قانون اخر هو الامر 66-284 بتاريخ 1966/09/15 بغرض سد الثغرات الموجودة في القانون 63-277 والتعريف بالمبادئ التي يستند عليها تدخل راس المال الخاص وتحديد الضمانات والمزايا الممنوحة لراس المال الخاص اجنبيا كان او وطنيا، وقد سمح للمستثمرين المحليين والأجانب

¹ - رضا بهناس، اثار الإصلاح الجبائي على مناخ الاعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الاعمال والملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالاستثمار في قطاعي الصناعة والسياحة فقط، اما القطاعات الحيوية فقد احتفظت للدولة بحق الاستثمار فيها او في حالة الضرورة مشاركة الخواص فيها سواء كانوا محليين او أجانب.¹

حصر الاستثمار في مجالات معينة الذي جاء به الامر 66-284 كان عائقا امام تطوير الاستثمار وهو ما أدى الى صدور قانون اخر هو القانون 82-13 بتاريخ 28/08/1982 والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، حيث يعتبر انطلاقة للإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في شكل شركات مختلطة بين المؤسسات الاشتراكية الجزائرية والمؤسسات الأجنبية وتم استخدام مصطلح الشركات المختلطة كونها تتم بشراكة بين المستثمرين الأجانب وشركات القطاع العام الجزائرية، وحدد نسبة مشاركة الأجانب ب 49% كحد اقصى و 51% للمحليين من راس مال الشركة، وقد وردت ضمنه بعض المزايا الضريبية والمالية مرتبطة بحسب المناطق وطبيعة الاستثمار، حيث تستفيد الاستثمارات التي تقام في المناطق المحرومة من اعفاء من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة خمس سنوات ابتداء من دخولها الاستغلال، والاعفاء لمدة عشر سنوات من ضريبة نقل الملكية، اما الاستثمارات المنتجة لوسائل الإنتاج فإنها تعفى من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والدفع الجزافي لمدة ثلاث سنوات، وهذا إضافة الى الامتيازات المالية التي بإمكان المستثمرين الحصول عليها حيث انه بإمكانهم الاستفادة من قروض طويلة ومتوسطة الاجل²، ثم بعد ذلك صدر القانون 86-13 معدلا ومتمما للقانون 82-13 بتاريخ 19 اوت 1986، وذلك بغرض تدارك النقائص والاختلالات في القانون 82-13، وقد ابقى هذا القانون على شرط ان تكون الاستثمارات مختلطة بين الأجانب والمحليين بنسبة لا تتجاوز 49% للأجانب و 51% للمحليين، غير ان هذا القانون نص على انه يجوز للأجانب حق المشاركة في التسيير واتخاذ القرار لا سيما في مجالي راس المال زيادة او نقصانا وفي تخصيص النتائج، كما يضمن هذا القانون للأجانب حق تحويل الأرباح، والحصة القابلة للتحويل من أجور العمال الأجانب في الشركات المختلطة، إضافة الى الحصة القابلة للتحويل من اشتراكات الضمان الاجتماعي للعمال الأجانب في الشركات المختلطة، وكذا تحويل التعويضات في حال التأميم او في حالة منح تعويضات بحكم قضائي للطرف الأجنبي في علاقته التعاقدية بالشركة المختلطة،³ ومن اهم الامتيازات التي نص عليها هذا القانون للشركات المختلطة:¹

¹ - الامر 66-284، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 88، سنة 1966، ص 1202

² - عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة س المباشر-حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، جوان 2006، ص 70

³ - المادة 5 من القانون رقم 86-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، سنة 1986، ص ص 1477، 1478

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ الغاء كل المشتريات العقارية اللازمة لعمل الشركات المختلطة من حق التحويل بالمقابل؛
- ✓ الاعفاء لمدة خمس سنوات من الضريبة العقارية ابتداء من تاريخ شراء الملك المعني؛
- ✓ الاعفاء لمدة ثلاث سنوات مالية الأولى من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية وتخفيض في السنتين الموالتين بنسبة 50% و 25% على التوالي من الحاصل الجبائي؛
- ✓ التخفيض في الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية التي يجدد استثمارها الى نسبة 20%.

ثانيا: قانون النقد والقرض 90-10:² صدر هذا القانون بتاريخ 14 افريل 1990 لوضع واصلاح المنظومة المصرفية في الجزائر، حيث يعتبر كتغيير جذري في النظام المصرفي الجزائري بما يتماشى مع التحول الى اقتصاد السوق وذلك في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية ومن اهم التغيرات والتحويلات التي جاء بها:

- ✓ ألغى هذا القانون شرط الأغلبية لراس المال، كما اعطى الحرية للمقيمين وغير المقيمين للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام او خاص فهو بذلك ألغى شرط المشاركة مع القطاع العمومي فقط؛
- ✓ اعطى الحرية لحركة رؤوس الأموال الأجنبية من اجل تمويل المشاريع الاقتصادية؛
- ✓ السماح لغير المقيمين بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية مشاركة مع المقيمين او لوحدهم،
- ✓ يسمح بإعادة تحويل رؤوس الأموال وتحويل المداخيل والفوائد.

ثالثا: المرسوم التشريعي 93-12:³ صدر المرسوم التشريعي 93-12 بتاريخ 5 أكتوبر 1993 ليؤسس لأول إطار قانوني شامل لترقية الاستثمار الوطني والأجنبي في الجزائر، حيث أكد على مبدأ حرية الاستثمار وعدم التمييز بين القطاعين العام والخاص، ومنح المستثمرين مجموعة من الضمانات، من أبرزها حرية تحويل رؤوس الأموال والعائدات، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حال نشوب نزاعات، كما نص المرسوم على إنشاء الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، التي تتكفل بمرافقة المستثمرين عبر نظام الشباك الوحيد، وتبت في ملفاتهم خلال أجل أقصاه 60 يوماً، مع إمكانية الطعن الإداري في قراراتها، يشترط المرسوم تمويل الاستثمارات بجزء من الأموال الخاصة، ويحدد مدة إنجاز الاستثمار بثلاث سنوات من تاريخ

¹ - المادة 7 من القانون رقم 86-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، سنة 1986، ص 1478

² - قادي محمد، مرجع سابق، ص 133

³ - المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، سنة 1993، ص من 5

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منح الامتياز، كما يضمن تحويل رأس المال المستثمر والأرباح وحتى ناتج التصفية خلال أجل أقصاه 60 يوماً من تقديم الطلب، وقد تضمن المرسوم نوعين من الامتيازات: امتيازات النظام العام التي تشمل إعفاءات ضريبية وجمركية خلال مرحلتي الإنجاز والاستغلال، وامتيازات النظام الخاص الموجهة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة، حيث تستفيد من مزايا إضافية كتخفيضات ضريبية اضافية، تكفل الدولة بأشغال البنية التحتية، وإمكانية الحصول على الأراضي بشروط تفضيلية. كما تتمتع الاستثمارات في المناطق الحرة بإعفاء شامل من الضرائب والرسوم، وحرية الاستيراد والتصدير، وتسهيلات في توظيف العمال الأجانب. ويكرس المرسوم معاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، ويمنع تعديل أو إلغاء حقوق المستثمرين إلا بطلب منهم، مع السماح بتسوية النزاعات وفق القضاء الوطني أو التحكيم الدولي حسب الاتفاقيات المعمول بها، ما يجعل هذا النص التشريعي محطة مفصلية في مسار انفتاح الجزائر على الاستثمار وتشجيعه ضمن إطار قانوني وضمانات واضحة.

رابعا: قانون الاستثمار لسنة 2001 (الامر 03-01):¹ صدر الأمر 03-01 بتاريخ 20 أوت 2001 ليعزز الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الجزائر، حيث حدد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية في مختلف الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، بما في ذلك الاستثمارات المنجزة في إطار منح الامتيازات أو الرخص، وقد أقر هذا الأمر بحرية الاستثمار مع مراعاة التشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، كما نص على استفادة الاستثمارات من الحماية والضمانات المنصوص عليها في القانون، شريطة التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتكفل بمنح أو رفض الامتيازات خلال أجل أقصاه 30 يوماً، مع إمكانية الطعن الإداري أو القضائي في قراراتها، وتُمنح الامتيازات وفق نظامين: النظام العام والنظام الاستثنائي. ويشمل النظام العام إعفاءات جمركية وضريبية في مرحلة الإنجاز، من بينها تخفيض الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة، ومن رسم نقل الملكية العقارية، أما النظام الاستثنائي فيخص الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من الدولة، أو تلك ذات الأهمية للاقتصاد الوطني، خاصة إذا اعتمدت على تكنولوجيا نظيفة أو ساهمت في التنمية المستدامة، وتُمنح امتيازاتها بناء على اتفاقية تبرم بين الدولة والمستثمر بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، وتشمل هذه الامتيازات إعفاءات ضريبية وجمركية، وتكفل الدولة بجزء من مصاريف البنية التحتية، وإعفاءات

¹ - الامر 03-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2001، ص من 5 الى 8

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ضريبية تمتد لعشر سنوات بعد بداية الاستغلال، إلى جانب مزايا إضافية مثل تأجيل العجز المحاسبي وتسهيلات في استهلاك الأصول. كما وفر هذا الأمر عدة ضمانات، أهمها المعاملة المتساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب، ومنع مصادرة الاستثمارات إلا وفق القانون وتعويض عادل، وضمان تحويل رؤوس الأموال والأرباح الناتجة عنها، بما فيها عائدات التصفية أو التنازل، حتى وإن فاقت رأس المال الأصلي المستثمر. إضافة إلى ذلك، أنشأت الدولة حافظة عقارية من بقايا المؤسسات المنحلة لتسهيل الحصول على العقار الاستثماري، يتم عرضها عبر الشباك الوحيد اللامركزي، كما تم إنشاء صندوق دعم الاستثمار لتغطية تكاليف المزايا الممنوحة للاستثمار، خاصة النفقات المرتبطة بالبنية التحتية لإنجاز الاستثمار والتي يحددها المجلس الوطني للاستثمار، ويضمن هذا الأمر بقاء الحقوق المكتسبة سارية المفعول إلى غاية نهاية آجالها وب نفس الشروط التي منحت على أساسها، كما يتيح للمستثمرين نقل حقوقهم إلى الغير مع الالتزام بالشروط الأصلية للاستفادة من المزايا، إضافة إلى إمكانية استعادة الاستثمارات التي تم إنجازها برأس مال بالعملة الصعبة من ضمان تحويل رأس المال والعوائد والمداخل الصافية من التنازل أو التصفية، حتى لو تجاوزت قيمة رأس المال الأصلي، مما يجعل هذا النص استمرارًا لتعزيز مناخ الاعمال والاستثمار وتحسين جاذبيته في الجزائر.

خامسا: القوانين والتعديلات الصادرة بين سنتي 2006 و2009 التي مست منظومة

الاستثمار في الجزائر: شهدت منظومة الاستثمار في الجزائر بين سنتي 2006 و2009 مجموعة من التعديلات الهامة التي أقرها المشرع بغرض تحسين مناخ الاعمال والاستثمار وتكييفه مع أولويات الاقتصاد الوطني، حيث صدر الأمر 06-08 المؤرخ في 15 يوليو 2006 لتعديل وتتميم الأمر 01-03، ومن أبرز ما جاء به تقليص آجال معالجة ملفات المستثمرين، حيث حُددت بـ72 ساعة لمنح مقرر مزايا الإنجاز، و10 أيام لمقرر مزايا الاستغلال، كما أعاد تنظيم الامتيازات تحت مسميين جديدين: *مزايا الإنجاز* التي تشمل إعفاءات من الحقوق الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على السلع والخدمات غير المستثناة والمقننات العقارية، و*مزايا الاستغلال* التي تمنح إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعد الشروع في الاستغلال، كما تم استحداث نظام الاتفاقية للاستثمارات ذات الأهمية للاقتصاد الوطني الذي يُمكن من التفاوض مع الدولة للاستفادة من مزايا إضافية قد تمتد إلى عشر سنوات، وتشمل إعفاءات

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ضريبية، جمركية، وتسجيلية (حقوق تسجيل الملكية والاشهار)، إضافة إلى إعفاء من الرسم العقاري، مع إمكانية ان يقرر المجلس الوطني للاستثمار منح مزايا إضافية.¹

وفي السياق ذاته، صدر الأمر 06-11 بتاريخ 30 أوت 2006، والذي نظم شروط وكيفيات منح الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية، إما عن طريق الامتياز لمدة لا تقل عن 20 سنة قابلة للتجديد، أو عن طريق التنازل بالمزاد العلني أو بالتراضي، خاصة للمشاريع ذات الطابع الصناعي أو السياحي أو الخدماتي. ويُمنح الامتياز أو التنازل بناءً على قرار من الوالي أو على لائحة من المجلس الوطني للاستثمار بالنسبة للمشاريع المستفيدة من نظام الاتفاقية، مع إمكانية تقديم تخفيضات في السعر أو الإتاوة السنوية حسب طبيعة المشروع.² وجاء المرسوم التنفيذي 07-121 المؤرخ في 23 أبريل 2007 لتطبيق أحكام هذا الأمر، حيث أقر جرداً سنوياً للأراضي غير المبنية القابلة للاستثمار من طرف الوالي ويحدد سنوياً قائمة الأراضي التي يمكن ان تشكل العرض العقاري المخصص للاستثمار وتتضمن خصائص كل قطعة بدقة بالخصوص المساحة ووضعيتها بالنسبة لأدوات التعمير، وتنتشر هذه القائمة على مستوى امانة اللجنة وعلى مستوى كل بلدية والشباك الوحيد اللامركزي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ويشترط على الراغبين في الاستثمار إعداد ملف فني واقتصادي مفصل يتضمن الدراسة، خطة التمويل، ومخطط الإنجاز، و يتم منح الامتياز او التنازل بناء على اقتراح من اللجنة بموجب قرار من الوالي، او بناء على لائحة من المجلس الوطني للاستثمار بالنسبة لمشاريع الاستثمار المستفيدة من نظام الاتفاقية.³

كما صدر الأمر 08-04 بتاريخ 01 سبتمبر 2008 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الذي نص على تحديد شروط منح الامتياز لمدة تمتد إلى 33 سنة قابلة للتجديد مرتين (بعد أقصى 99 سنة)، إما بالمزاد أو بالتراضي، ويمنح هذا الامتياز بقرارات وزارية حسب الجهة المالكة للعقار، او بقرار من والي الولاية باقتراح من اللجنة المساعدة، مع أولوية المشاريع الوطنية ذات الأهمية الخاصة، أو تلك التي تخلق مناصب شغل أو تساهم في تنمية المناطق

¹ - الامر 06-08، المعدل والمتمم للامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2006، ص 18

² - الامر 06-11 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سنة 2006، ص 4 و 5

³ - المرسوم التنفيذي رقم 07-121 المتضمن تطبيق احكام الامر 06-11 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007، ص 10 و 11

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المعزولة.¹ أما الأمر 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (قانون المالية التكميلي)، فقد شكّل تحوّلًا جذريًا في مناخ الاعمال الجزائري، حيث فرض قاعدة الشراكة 49/51% على الاستثمارات الأجنبية، بحيث لا تتجاوز حصة الشريك الأجنبي 49% من رأس المال، كما منع على الأجانب مزاوله نشاط الاستيراد إلا ضمن شراكة بنسبة جزائرية لا تقل عن 30%، مع اشتراط الدراسة المسبقة لجميع المشاريع الأجنبية من طرف المجلس الوطني للاستثمار، والزامها بتوفير فائض من العملة الصعبة طوال حياة المشروع.²

وبذلك تكون هذه النصوص قد أعادت رسم الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار في الجزائر، بين تسهيلات إجرائية، وتحفيزات ضريبية، وتشديدات تنظيمية لضمان توجيه الاستثمار نحو الأولويات الوطنية، مع تعزيز الرقابة على رأس المال الأجنبي ومردوديته الاقتصادية.

سادسا: القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار:³ صدر هذا القانون بتاريخ 03 اوت 2016

في سياق اقتصادي حساس تميز بانخفاض أسعار النفط وتراجع احتياطات الصرف، وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى مراجعة الإطار القانوني للاستثمار قصد تحسين مناخ الأعمال وتجاوز الانتقادات التي وُجّهت لقانون الاستثمار السابق، خاصة ما تعلق بقاعدة الشراكة 49/51%، وقد هدف القانون إلى تحديد النظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، ونص على وجوب التسجيل لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للاستفادة من المزايا المقررة، ويتم ذلك من خلال شهادة تسجيل فورية، كما نص على إمكانية الطعن أمام لجنة مختصة في حال وجود قرارات إدارية ضارة بحق المستثمر، إلى جانب إمكانية اللجوء إلى القضاء، واشترط الحصول على الموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار للاستثمارات التي يفوق حجمها 5 مليارات دينار، كما أقر حق الدولة في الشفعة على التنازلات عن الحصص أو الأسهم لفائدة الأجانب، وفرض المتابعة الدائمة للمشاريع المستفيدة من الإعفاءات طيلة فترة الاعفاء.

¹ - المادة 6 من الامر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، سنة 2008، ص 5

² - المادة 58 من الامر 09-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، سنة 2009، ص 13

³ - القانون 16-09 المتعلق بترقية بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، سنة 2016، ص من 18 الى 21-

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وقد صنف القانون المزايا إلى ثلاث فئات *المزايا المشتركة* التي تشمل جميع الاستثمارات القابلة للاستفادة، ويتم فيها منح إعفاءات جمركية وضريبية خلال مرحلة الإنجاز، وتخفيض الإتاوات الإجارية بنسبة تصل إلى 90%، بالإضافة إلى إعفاءات عقارية وضريبية تمتد لثلاث سنوات في مرحلة الاستغلال، أما الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تتطلب مساهمة خاصة من الدولة فتمتعت بمزايا إضافية تشمل إعفاءات عقارية وضريبية تمتد لعشر سنوات في مرحلة الاستغلال، بالإضافة إلى التكفل الجزئي أو الكلي بعد تقييم الوكالة بالبنية التحتية لإنجاز الاستثمار، وتخفيضات كبيرة على الإتاوات السنوية تصل إلى الدينار الرمزي. أما *المزايا الإضافية* فتمنح للمشاريع المنشئة لأكثر من 100 منصب شغل خارج المناطق المؤهلة للتنمية الخاصة، وتشمل تمديد فترة الإعفاء الضريبي في مرحلة الاستغلال إلى خمس سنوات. أما *المزايا الاستثنائية* فتمنح للاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني، وذلك بموجب اتفاقية مع الدولة تصادق عليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، وقد تشمل هذه المزايا تمديد فترات الإعفاء في مرحلة الاستغلال لمدة قد تصل إلى عشر سنوات ومنح إعفاءات إضافية عن الضرائب والرسوم، بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة.

أما على صعيد الضمانات، فقد أكد القانون على معاملة المستثمرين الأجانب بعدالة ومساواة، وحماية الاستثمارات من أي مصادرة أو نزع ملكية إلا وفق القانون وبمقابل تعويض عادل، كما أقر بحق المستثمرين الأجانب في تحويل رؤوس الأموال والعائدات المرتبطة بها، بما في ذلك مداخيل التنازل أو التصفية، حتى ولو فاقت المبلغ الأصلي المستثمر، شريطة أن تكون الحصص المالية قد أُدخلت عبر القنوات الرسمية وبعملة قابلة للتحويل، كما يعترف بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي إذا كانت هناك اتفاقيات مبرمة تسمح بذلك أو إذا نُص على ذلك في اتفاق خاص مع المستثمر.

وبذلك يُعد القانون 16-09 خطوة تنظيمية مهمة لإعادة الثقة للمستثمرين وتعزيز الانفتاح الاقتصادي، من خلال نظام حوافز متعدد المستويات، وضمانات قانونية ومؤسسية متقدمة.

سابعاً: القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار: صدر بتاريخ 2022/07/24، ليحدد القواعد المنظمة للاستثمار في الجزائر، وحقوق والتزامات المستثمرين، ويضع نظاماً تحفيزياً موحداً يشمل كافة الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات، سواء من طرف مستثمرين وطنيين أو أجانب، مقيمين أو غير مقيمين. ويهدف هذا الإطار القانوني العصري إلى تطوير القطاعات ذات الأولوية، وتحقيق تنمية إقليمية

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مستدامة ومتوازنة، إلى جانب تحسين استغلال الموارد الطبيعية، وتشجيع الابتكار والتحويل التكنولوجي واقتصاد المعرفة، مع دعم خلق فرص عمل دائمة وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.¹

يرتكز القانون على مبدئي حرية الاستثمار والشفافية والمساواة بين كافة المستثمرين، ويمنح جملة من الضمانات والتسهيلات أهمها: إمكانية استفادة المستثمرين من الأراضي التابعة للأموال الخاصة للدولة، وضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات للمستثمرين الأجانب الذين أدخلوا حصصًا نقدية عبر القنوات المصرفية الرسمية بعملة قابلة للتحويل، مع إعفاءات تخص المساهمات العينية المستعملة في نقل الأنشطة من الخارج، كما يضمن القانون حماية الملكية الفكرية، ويمنع تسخير الاستثمارات إلا في حالات منصوص عليها قانونًا مقابل تعويض عادل، ويؤكد عدم سريان أي مراجعات أو تعديلات لاحقة على الاستثمارات المنجزة، إلا بطلب صريح من المستثمر.²

من الناحية المؤسسية، أنشأ القانون لجنة وطنية عليا للطعون لدى رئاسة الجمهورية للفصل في النزاعات الإدارية المتعلقة بالاستثمار، مع إمكانية اللجوء إلى القضاء أو إلى التحكيم الدولي إذا وجدت اتفاقيات مصادق عليها أو تم التصييص على ذلك في اتفاقية مع الدولة، كما اقر هذا القانون انشاء المنصة الرقمية للمستثمر، التي تديرها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، كوسيلة لإزالة الطابع المادي عن جميع الإجراءات الإدارية، وتبسيط عملية إنشاء الشركات ومتابعة الملفات عن بعد، وتوفير معلومات شاملة حول فرص الاستثمار والعقار والمزايا، كما نص على ربط إلكتروني مباشر بين جميع الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار.³

وفيما يخص أنظمة التحفيز، ينص القانون على ثلاثة أنظمة: نظام القطاعات ذات الأولوية، نظام المناطق ذات الأهمية الخاصة، ونظام الاستثمارات ذات الطابع المهيكل. وتستفيد المشاريع من مزايا محددة حسب النظام، وتُنجز الاستثمارات خلال 3 سنوات، أو 5 سنوات في حال تعلق الأمر بالأنظمة الخاصة، مع إمكانية تمديد اجل الإنجاز لمدة 12 شهرا قابلة للتجديد مرة واحدة في حال تجاوز الاستثمار نسبة تقدم معينة، كما ينص

¹ - المادتين الأولى والثانية من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022،

ص5

² - المادتين 3 و6 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 5 و6

³ - المادتين 11 و23 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 6 و7

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على أن المستثمر يستفيد من أفضل المزايا المتاحة في حال تعدد الخيارات، مع متابعة صارمة من الإدارات المختصة طيلة فترة الاهتلاك، وسحب جزئي أو كلي للمزايا في حال الإخلال بالالتزامات¹.

وقد شدد القانون أيضًا على معاقبة أي جهة تعرقل الاستثمار بسوء نية، كما منح الوكالة والممثلين الإداريين لدى الشبائيك الوحيدة صلاحيات كاملة لتسليم التراخيص والوثائق الضرورية ضمن آجال محددة، وبذلك يمثل القانون 18-22 نقلة نوعية في التشريع الاستثماري الجزائري، إذ يعكس توجه الدولة نحو مناخ استثماري أكثر جاذبية، مؤطر قانونيًا، ومدعوم برقمنة شاملة وتنسيق مؤسساتي فعال.

التحفيزات والمزايا الممنوحة للاستثمار في القانون 18-22: يتم منح المزايا والتحفيزات للاستثمار

وفق هذا القانون من خلال ثلاث انظمة تحفيزية ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات): تستفيد من هذا النظام الاستثمارات

التي تنتمي الى أحد النشاطات التالية:²

- المناجم والمحاجر؛
- الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري؛
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبتروكيميائية؛
- الخدمات والسياحة؛
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة؛
- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وتستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام القطاعات زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من مزايا مرحلة الإنجاز ومزايا مرحلة الاستغلال التالية:³

مزايا مرحلة الإنجاز:

- اعاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية؛

1- المادة 24 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 8

2- المادة 26 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 8

3- المادة 27 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 8 و 9

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- إعفاء السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة؛
- إعفاء جميع المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني من دفع حقوق نقل الملكية بعوض والرسم على الأشهار العقاري؛
- إعفاء العقود التأسيسية للشركات والزيادات في راس المال من حقوق التسجيل المفروضة عليها؛
- إعفاء الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز الاستثمار من حقوق التسجيل والرسم على الأشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز؛
- إعفاء الملكيات العقارية المرتبطة بالاستثمار من الرسم العقاري لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.

مزايا مرحلة الاستغلال: تستفيد الاستثمارات ضمن نظام القطاعات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال لمدة تتراوح من ثلاث الى خمس سنوات من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

2. النظام التحفيزي للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة (نظام المناطق): تستفيد

من هذا النظام التحفيزي الاستثمارات المنجزة في المناطق التالية:¹

- المناطق الواقعة في الهضاب العليا والجنوب والجنوب الكبير؛
 - المواقع التي تتطلب دعما خاصا من الدولة لتميتها؛
 - المواقع التي تحتوي على موارد طبيعية قابلة للاستغلال والتممين.
- وتستفيد الاستثمارات القابلة للاستفادة من نظام المناطق زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية والجمركية من مزايا مرحلة الإنجاز ومزايا مرحلة الاستغلال التالية:

نفس المزايا السابقة الممنوحة في نظام القطاعات في مرحلة الإنجاز، ونفس الإعفاءات في مرحلة الاستغلال لمدة تتراوح من خمس الى عشر سنوات.²

1- المادة 28 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 9

2- المادة 29 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 9

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

3. النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل (نظام الاستثمارات المهيكلة): تستفيد من

نظام الاستثمارات المهيكلة الاستثمارات التي تكون ذات قدرة عالية على خلق الثروة وفرص الشغل والتي من شأنها الرفع من جاذبية الإقليم وتكون قوة دافعة للاقتصاد من اجل تنمية مستدامة.¹ وتستفيد من المزايا التالية: نفس المزايا السابقة الممنوحة في نظام القطاعات في مرحلة الإنجاز ضافة الى إمكانية تحويل مزايا الإنجاز الى الأطراف المتعاقدة مع المستثمر المستفيد المكلفة بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الاخير، ونفس الإعفاءات في مرحلة الاستغلال لمدة تتراوح من خمس الى عشر سنوات، كما يمكن ان تستفيد الاستثمارات المهيكلة بدعم ومرافقة الدولة من خلال تكفلها جزئيا او كليا بأعمال التهيئة والمنشآت الأساسية الضرورية اللازمة لتجسيدها، ويتم ذلك بناء على اتفاقية تعد بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة وتبرم الاتفاقية بعد موافقة الحكومة.²

حيث توّطر هذه الأنظمة التحفيزية بشكل دقيق الاستثمارات في الجزائر، وتمنح مزايا تفاضلية حسب القطاع أو الموقع أو الأثر الاقتصادي للمشروع، بهدف تحفيز رؤوس الأموال، وتسريع وتيرة التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد الوطني.

ثامنا: القانون 23-17 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية: صدر هذا القانون بتاريخ 15 نوفمبر 2023 ويهدف إلى تنظيم شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة لإنجاز مشاريع استثمارية، أسند هذا القانون للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر شباكها الوحيد وبتفويض من الدولة مهمة تسيير وترقية هذا العقار بصيغة الامتياز بالتراضي، القابل للتحويل إلى تنازل لمدة 33 سنة قابلة للتجديد، عبر منصبها الرقمية التي تُعد الوسيلة الوحيدة لتقديم ومعالجة الطلبات، تتولى الوكالة بالتنسيق مع مصالح أملك الدولة، إعداد قاعدة بيانات للعقارات المتاحة وتحديثها دوريا، مع نشر عروض العقار لمدة 30 يوماً، ويمكن لأي مستثمر وطني أو أجنبي التقدم بطلب إلكتروني خلال هذه المدة، حيث يقوم المستثمر بملء جميع المعلومات الخاصة بمشروعه لاسيما النشاط الذي يريد القيام به، موقع ومساحة العقار الذي يختاره، مخطط التمويل الذي يشمل التكلفة التقديرية للمشروع ومبلغ الأموال الخاصة ومبلغ القروض، البطاقة الوصفية للمشروع، وتتم دراسة الطلبات وتقييمها والرد عليها في اجل لا يتعدى خمسة عشر يوما من انتهاء اجل العرض بطريقة رقمية وفق شبكة

1- المادة 30 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 9

2- المادة 31 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، مرجع سابق، ص 9

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تنقيط، ويمنح المشروع الأفضل تنقيط مقررًا مؤقتًا لا يصبح نهائيًا إلا بعد انتهاء آجال الطعون، يُلزم المستثمر الذي تم اختياره بالتوقيع على دفتر الشروط وإنجاز مشروعه وفق ما تم الاتفاق عليه، مقابل دفع أتاوة إيجارية سنوية بعد دخول المشروع مرحلة الاستغلال. ويتم إعداد عقد الامتياز من قبل مصالح أملاك الدولة خلال ثمانية أيام من استلام الملف من الشباك الوحيد للوكالة.¹

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي لمناخ الاعمال في الجزائر: ويقصد به جميع المؤسسات التي تعنى بالاستثمار والتي يلجا إليها المستثمر للقيام بكافة الإجراءات المرتبطة باستثماره وتتولى كل العمليات المتعلقة بالاستثمار.

أولاً: المجلس الوطني للاستثمار (CNI): أنشئ المجلس الوطني للاستثمار بموجب الأمر 03-01، ويتأسسه رئيس الحكومة، يضطلع المجلس بعدة مهام منها اقتراح استراتيجيات تطوير الاستثمار وأولوياتها، اقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار حسب التطورات الظرفية، تحديد المناطق المستفيدة من النظام الاستثنائي، الفصل في المزايا الممنوحة للمستثمرين الوطنيين والاجانب، وتحفيز استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتطوير الاستثمار وتطويرها.²

وبموجب الأمر 08-06، أصبح المجلس تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الاستثمار، مع بقاء رئاسته لرئيس الحكومة، ومكلفًا بالمسائل المرتبطة باستراتيجية الاستثمار وسياسة دعم الاستثمار والموافقة على الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة مع المستثمرين المستفيدين من نظام الاتفاقية، وكذا كل الأمور المتعلقة بتنفيذ احكام هذا الامر.³

¹ - انظر كل من:

- القانون 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، سنة 2023، ص 7

-المرسوم التنفيذي 487-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز بالتراضي القابل للتحويل الى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023، ص ص 11-10

² - المادة 19 من الامر 03-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2001، ص 7

³ - المادة 12 من الامر 08-06، المعدل والمتم ل الامر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2006، ص 19

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وبعد صدور القانون 18-22، تم حصر مهامه في اقتراح استراتيجية الدولة للاستثمار، السهر على تنسيقها، وتقييم تنفيذها، كما يقوم بإعداد تقرير سنوي يرفع لرئيس الجمهورية.¹

ثانياً: الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI) : مرت هذه الوكالة بعدة مراحل وتسميات وذلك منذ انشاء اول وكالة تعنى بالاستثمار سنة 1993 ويمكن ايجازها فيما يلي:

سنة 1993 تم تأسيس وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI بموجب المرسوم 93-12.

سنة 2001 تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI وفق الأمر 03-01 لتحل محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها APSI

سنة 2016 تم إصدار القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار مع إعادة هيكلة الوكالة.

سنة 2022 بموجب القانون 22-18، أصبحت تسمى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار AAPI بدلا من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI .

كان انشاء اول وكالة في الجزائر تعنى بالاستثمار سنة 1993 في المرسوم التشريعي 93-12 الذي نص على انشاء وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها (APSI) تحت وصاية رئيس الحكومة، وتؤسس في شكل شبك وحيد يضم بداخله مختلف الهيئات والإدارات التي تعنى بالاستثمار،² لها هيكل لا مركزية على المستوى المحلي كما يمكنها انشاء مكاتب تمثيلية في الخارج،³ واهم مهامها دعم ومساعدة المستثمرين لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية، ومنح المزايا التي ينص عليها القانون 93-12، وتقوم بتحديد مشاريع الاستثمار التي تمثل أهمية للاقتصاد الوطني.⁴

وينشأ ضمنها الشباك الوحيد اللامركزي الذي يضم داخله بالإضافة الى مكاتب الوكالة مكاتب إدارة الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري، الأملاك الوطنية، الضرائب، التهيئة العمرانية، البيئة، التشغيل ومأمور المجلس

¹ - المادة 17 من القانون 18-22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022، ص 7

² - المادتين 7 و 8 من المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، سنة 1993، ص 5

³ - المادة 22 من الامر 03-01، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2001، ص 8

⁴ - المادة 3 من المرسوم التنفيذي 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، سنة 1994، ص 4

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشعبي البلدي، ويكون هؤلاء الممثلين مؤهلين قانونا ومخولين لتقديم مختلف الخدمات الإدارية بصفة مباشرة على مستوى الشباك التابع للوكالة.¹

وبعد صدور الامر 01-03 تأسست الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) لتحل محل وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في جميع الحقوق والواجبات،² وتتولى مهام ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات المحلية والأجنبية، استقبال ومساعدة المستثمرين، تبسيط الإجراءات عبر الشباك الوحيد، منح المزايا الاستثمارية وفق التشريعات، تسيير صندوق دعم الاستثمار، ومتابعة التزامات المستثمرين خلال فترة الإعفاء، إلى جانب تحديد فرص الاستثمار وتوفيرها للمستثمرين، وتحديد العراقيل التي تواجههم واقتراح حلول لمعالجتها.³

كما أبقى هذا الامر على الشباك الوحيد ووسع من صلاحياته، حيث ينشأ شباك وحيد لا مركزي على مستوى الهياكل اللامركزية للوكالة، ويضم مختلف الإدارات والهيئات التي تعنى بالاستثمار (السجل التجاري، الضرائب، الجمارك، التعمير، البيئة، العقار، وغيرها) ويؤهل هؤلاء الممثلين تأهيلا كاملا لتسليم كافة الوثائق والخدمات الإدارية المرتبطة بإنجاز الاستثمار على مستواهم، ويكلفون إضافة الى ذلك بالتدخل لدى هيئاتهم واداراتهم الاصلية لتذليل الصعوبات امام المستثمرين.⁴

وبعد صدور القانون 16-09 تم الإبقاء على الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع توسيع مهامها لتشمل: تسجيل الاستثمارات وإصدار شهادة تسجيل فورية، ترقية الاستثمار محليا والترويج له خارجيا، الترويج للفرص والامكانيات، تسهيل إنشاء الشركات وإنجاز المشاريع، دعم ومرافقة المستثمرين، الإعلام بفرص الأعمال، تقييم المشاريع ذات الأهمية الاقتصادية وإعداد اتفاقيات الاستثمار للموافقة عليها من طرف المجلس الوطني للاستثمار، تسيير نفقات دعم الاستثمار، وتسيير حافظة المشاريع السابقة وكذا المشاريع التي يساوي مبلغها او يفوق (فوق 5 مليارات دينار) وتخضع للموافقة المسبقة من المجلس الوطني للاستثمار،⁵ كما أعيدت هيكلة

¹ - المادة 22 و23 من المرسوم التنفيذي 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، سنة 1994، ص 7

² - المادة 51 من المرسوم التنفيذي 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، سنة 2001، ص 14

³ - المادة 21 من الامر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2001، ص 7

⁴ - المادة 27 من المرسوم التنفيذي 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، سنة 2001، ص 12

⁵ - المادة 6 من القانون 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، سنة 2016، ص 22

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الوكالة لتضم بداخلها أربعة مراكز: تسيير المزايا، استيفاء الإجراءات، دعم إنشاء المؤسسات، والترقية الإقليمية، لتقديم خدمات متكاملة لتأسيس وتطوير المشاريع.¹

وبعد صدور القانون 22-18 المتعلق بترقية بالاستثمار تم تغيير اسم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لتصبح تسمى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار (AAPI)، وكُلفت بالتنسيق مع الإدارات للقيام بالمهام التالية: ترقية الاستثمار محلياً ودولياً بالتعاون مع البعثات الدبلوماسية، توفير المعلومات والتوعية في أوساط الأعمال، إدارة المنصة الرقمية للمستثمر، تسجيل ومعالجة ملفات الاستثمار، مرافقة المستثمرين، تسيير ومتابعة المزايا (بما في ذلك المشاريع المسجلة سابقاً)، متابعة تقدم المشاريع الاستثمارية، وتحصيل رسوم معالجة ملفات الاستثمار،² وقد حول لها المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة وسيرها المهام التالية: الإعلام (تقديم جميع المعلومات اللازمة للمستثمرين، إنشاء بنوك بيانات لتسهيل الوصول الى الفرص الاستثمارية، جمع نشر التشريعات المتعلقة بالاستثمار، واعداد ووضع قاعدة بيانات عقارية للاستثمار)، التسهيل (تسيير المنصة الرقمية للمستثمر، تقييم بيئة ومناخ الأعمال واقتراح تحسيناته، توفير معلومات عن الفرص والعقارات المتاحة والمزايا الممنوحة)، ترقية الاستثمار (إعداد واقتراح الخطط لترقية الاستثمار، تعزيز فرص الاعمال والشراكات، التعاون مع هيئات أجنبية مماثلة)، مرافقة المستثمر (تقديم خدمات استشارية ودعم للمستثمرين والتكفل بجميع انشغالاتهم ومرافقتهم في تعاملاتهم مع الإدارات الأخرى)، تسيير الامتيازات (إصدار شهادات التسجيل وتعديلها والتأشير على قوائم السلع والخدمات للمستثمر، تحديد المشاريع المهيكلة وابرار الاتفاقيات، منح جميع الوثائق الخاصة بالإعفاءات)، والمتابعة (التأكد من احترام المستثمرين التزاماتهم وتعهداتهم ، معالجة الشكاوى الخاصة بالمستثمرين).³

وبموجب القانون 23-17 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية والمراسيم التنظيمية له توسعت صلاحيات الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 24-111 الذي يعدل المرسوم 22-298، لتشمل مهام إدارة العقار الاقتصادي التابع لأموال الدولة، وتشمل:

¹ - المادة 27 من القانون 16-09 المتعلق بترقية بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، سنة 2016، ص ص 23-22

² - المادة 18 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022، ص 7

³ - المادة 4 من المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022، ص 7

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

منح العقارات الخاصة بالاستثمار بصيغة الامتياز القابل للتحويل إلى تنازل، ترقية وتسيير العقار الاقتصادي ومنح الامتياز عليه، التشاور مع القطاعات المعنية لهيئة العقارات المتوفرة، تحديد الاستثمارات المؤهلة للحصول على العقار بالتنسيق مع الولاية، تحيين البطاقة الوطنية للعقارات الاقتصادية، توفير جميع المعلومات عن الوفرة العقارية ووضعها في المنصة الرقمية للمستثمر، المساهمة في تحديد الاحتياجات في مجال الاستثمار، اكتساب العقارات الخاصة القابلة للاستثمار باسم الدولة، وممارسة حق الشفعة على العقارات الخاصة القابلة لاحتضان مشاريع استثمارية.¹

ثالثا: الشبائيك الوحيدة: نص القانون 22-18 على انشاء الشبائيك الوحيدة بحيث تنشأ لدى الوكالة

الجزائرية لترقية الاستثمار الشبائيك الوحيدة التالية:

❖ **الشبائيك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية:** وهو شبائيك ذو اختصاص وطني، يسجل المشاريع التي تفوق قيمتها 2 مليار دج أو التي يمتلك رأسمالها أجنبيا، ويعتبر المحاور الوحيد والمكلف بالقيام بكافة الإجراءات اللازمة لتجسيد ومرافقة هذا النوع من المشاريع الاستثمارية.²

❖ **الشبائيك الوحيدة اللامركزية:** تعنى بالمشاريع المحلية التي تقل قيمتها عن 2 مليار دج، والتي لا تدخل ضمن اختصاص الشبائيك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية، وتعتبر المحاور الوحيد للمستثمرين على المستوى المحلي.³

وتعتبر الشبائيك الوحيدة (الشبائيك الوحيد للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية والشبائيك الوحيدة اللامركزية) هي المحاور الوحيد للمستثمر، وتتولى هذه الشبائيك مهام استقبال ومساعدة ومرافقة المستثمرين في إتمام كافة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، وتمثل هذه الشبائيك نقطة اتصال موحدة للمستثمر، وتضم ممثلين عن مختلف الإدارات (الضرائب، الجمارك، السجل التجاري، التعمير، الهيئات المكلفة بالعقار، البيئة، الهيئات المكلفة بالعمل والتشغيل، صناديق الضمان الاجتماعي للعمال الاجراء وغير الاجراء، كما يجمع عند الحاجة ممثلين عن

¹ - المادة 2 من المرسوم التنفيذي 24-111 معدل ومتم للمرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2024، ص 7

² - انظر كل من:

- المادة 2 من المرسوم التنفيذي 22-299 الذي يحدد كيفية تسجيل الاستثمارات او التنازل عن الاستثمارات او تحويلها وكذا مبلغ وكيفية تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022، ص 12

- المادة 19 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022، ص 8

³ - المادة 20، من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022، ص 8

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الهيئات والإدارات الأخرى التي لها صلة بالاستثمار)،¹ ويؤهل ممثلي الهيئات والإدارات في الشبابيك الوحيدة بتسليم جميع الوثائق والتراخيص التي لها علاقة بإنجاز الاستثمار، كما يلزمون بالتدخل لدى هيئاتهم وادارتهم الاصلية بغرض تذليل كافة الصعوبات والعراقيل التي يمكن ان يواجهها المستثمرين.²

رابعا: اللجنة العليا للطعون: أنشئت هذه اللجنة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد 22-18 المتعلق بالاستثمار، وقبل صدور المرسوم 22-18 كان الطعن يُقدم لرئيس الحكومة كتابياً في حالات (رفض المزايا، تقليص فترة الإعفاء، منح نظام تشجيعي غير المطلوب، أو عدم الرد خلال 60 يوماً) وكان القرار يُتخذ خلال 15 يوماً من استلام الطعن، ويكون نهائياً وغير قابل للطعن القضائي إذا تم رفضه، حسب ما ينص عليه المرسوم التشريعي 93-12، اما حسب الأمر 01-03: كان المستثمر يطعن أمام السلطة الوصية على الوكالة خلال 30 يوماً من القرار، مع وجوب الرد عليه خلال 15 يوماً، مع إمكانية اللجوء للقضاء.

وبعد صدور الأمر 06-08: أُضيفت لجنة مختصة للطعون دون المساس بالحق في اللجوء للقضاء، مع وجوب الفصل في الطعن خلال شهر.

ليأتي بعد ذلك القانون 22-18 الذي نص على إنشاء اللجنة العليا للطعون المتصلة بالاستثمار لدى رئاسة الجمهورية مهمتها الفصل في الطعون المقدمة من طرف المستثمرين لتحل محل لجنة الطعن المختصة في مجال ترقية الاستثمار، وتبت في الطعون المتعلقة بالقرارات الاستثمارية، حيث يتم ارسال الطعون الى هذه اللجنة في اجل لا يتجاوز شهرين ابتداء من تاريخ تبليغ القرار موضوع الاعتراض، وتلزم اللجنة بالبت في الطعون في مدة لا تتجاوز الشهر من موعد اخطارها، بالإضافة الى ذلك يمكن للمستثمر في هذا الشأن رفع طعن قضائي امام الجهات القضائية المختصة في ذلك.³ ويرأسها ممثل عن رئاسة الجمهورية وتضم قضاة وخبراء اقتصاديين، كما يمكنها الاستعانة باي شخص يمكنه مساعدتها بحكم كفاءته، تتلقى الطعون بعد التظلم الذي يرفعه المستثمر خلال 15 يوماً ابتداء من تاريخ تبليغها القرار المتظلم فيه من طرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، ويرسل الطعن مباشرة الى اللجنة او عن طريق المنصة الرقمية للمستثمر ويكون مصحوبا

¹ - المواد 19، 20 من المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022، ص 9

² - المادتين 21 و 22 من المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022، ص 9، 10

³ - المادة 11 من القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022، ص 6، 7

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بكافة المستندات والوثائق الثبوتية وتفصل فيه اللجنة خلال شهر، ويكون قرارها نافذا، وتقوم هذه اللجنة كل ستة اشهر برفع تقرير لرئيس الجمهورية عن اهم نشاطاتها وعلى المشاكل المتكررة التي تواجهها الاستثمارات وتقوم بتقديم توصيات لمعالجتها عند الاقتضاء.¹

يعتبر انشاء هذه اللجنة وجعلها متصلة برئاسة الجمهورية مباشرة تعززا للشفافية، كما انها قد تعمل على تسريع حل النزاعات والعراقيل التي قد يواجهها المستثمرين، وهو ما يسهم في تحسين مناخ الاعمال وزيادة جاذبيته للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خامسا: الوكالات المكلفة بمنح وتسيير العقار الاقتصادي الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية:

قبل صدور القانون 22-18 كان هناك العديد من المتدخلين في الاستثمار والعقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة والموجه لإنجاز مشاريع استثمارية على غرار الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، حيث كانت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري، التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي 07-119 (23 أبريل 2007)، تتولى تسيير وترقية الحافظة العقارية الاقتصادية العمومية، وتقديم الوساطة العقارية، وإعداد بنك معلومات عن الأصول والأوعية العقارية، اعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي وتحيينه كل 6 أشهر، إلى جانب إجراء دراسات حول السوق العقاري وشراء الأراضي، تهيئتها، وتجزئتها لبيعها أو منحها للمستثمرين،² كما أنشئت اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار بموجب المرسوم 07-120، برئاسة الوالي او ممثله، لإنشاء بنك معلومات حول الوفرة العقارية للولاية، مساعدة المستثمرين في اختيار الأراضي المناسبة لاستثماراتهم، تشجيع الترقية العقارية لإنشاء أراض مهياة للاستثمار، وضمان الاستعمال العقلاني للعقار الموجه للاستثمار، وضع المعلومات حول الوفرة العقارية في متناول المستثمرين، مع اقتراح إنشاء مناطق صناعية جديدة ومتابعة انجاز المشاريع الاستثمارية، وتتشكل هذه اللجنة من ممثلي قطاعات متعددة (أملك الدولة، التخطيط، السكن، النقل، البيئة، الفلاحة، الصناعة، السياحة، التشغيل، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة العقارية، رؤساء البلديات، وغيرها كما يمكنها ان تستعين باي شخص يمكنه مساعدتها)، وتبت في طلبات تخصيص الأراضي

¹ - المواد من 6 الى 14 من المرسوم الرئاسي 22-296 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للتعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022، ص ص 4 و 5

² - المواد من 1 الى 9 من المرسوم التنفيذي 07-119، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007، ص ص 3 و 4

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المودعة من طرف المترشحين للاستفادة من الامتياز او التنازل خلال 30 يومًا، وتقوم اللجنة بإلزام المستفيد بإتمام الإجراءات خلال 6 أشهر من تبليغه، وإلا يُسحب منه القرار ما لم تكن هناك قوة قاهرة.¹

وبعد صدور القانون 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية والمراسيم التنظيمية له، تم إلغاء اللجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار، وأصبح منح العقار من صلاحيات الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار عبر المنصة الرقمية للمستثمر التي تعتبر السبيل الوحيد لتقديم الطلبات والحصول على العقار، كما نص هذا القانون على انشاء ثلاث وكالات للعقار وهي الوكالة الوطنية للعقار الصناعي والوكالة الوطنية للعقار السياحي والوكالة الوطنية للعقار الحضري، وتخضع الوكالات الثلاث لوصاية وزراء الصناعة، السياحة، والعمران على التوالي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لرقابة الدولة. ويمكن تفصيلها كما يلي:

1. الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، التي حلت محل الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ومؤسسة ديفا ندوس، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتولى تهيئة وتسيير المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والحظائر التكنولوجية، وربطها بالطرق والشبكات، وإعادة تأهيلها، وتطوير فضاءات متعددة الخدمات للتأجير، مع مسك بطاقة المتعاملين والعقار الصناعي.²

2. الوكالة الوطنية للعقار السياحي، التي حلت محل الوكالة الوطنية لتنمية السياحة، وتتولى تهيئة العقار السياحي في المواقع ومناطق التوسع السياحي، وربطها بالشبكات، وتسيير أجزائها المشتركة، وإعداد أدوات التعمير السياحي، بالتنسيق مع الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.³

3. الوكالة الوطنية للعقار الحضري، وهي مؤسسة عمومية تتولى تحديد وتهيئة العقار الحضري الاقتصادي التابع للأموال الخاصة للدولة، وإعداد استراتيجيات عقارية لتكوين حافظة عقارية بما يتناسب مع مخطط تهيئة الاقليم، وجرد الإمكانيات العقارية، وإنشاء أنظمة معلوماتية جغرافية، وتحليل سوق العقار لتخطيط تجمعات

¹ - المواد 2، 3، 8 من المرسوم التنفيذي 07-120 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007، ص 8 و 9

² - من المرسوم التنفيذي 23-488 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023، ص 25، 28 و 30

³ - المرسوم التنفيذي 23-489 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023، ص 30 و 31

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سكانية جديدة، تقوم بتهيئة العقار الحضري الاقتصادي ووضع حافظته وجميع المعلومات المتعلقة بالعقار المهياً والمخصص للاستثمار تحت تصرف الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.¹

سعت الدولة الجزائرية من خلال اصدار القانون 23-17 والمراسيم التنظيمية له الى احدث تحول جذري في نظام إدارة العقار الموجه للاستثمار وذلك من خلال إلغاء الهيئات القديمة مثل اللجنة المساعدة والوكالة الوطنية للوساطة العقارية وإنشاء وكالات متخصصة في العقار (الصناعي، السياحي، الحضري)، كما قامت بتفويض منح العقار للوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وحصره عبر المنصة الرقمية للمستثمر بغرض تبسيط إجراءات الاستثمار والحصول على العقار، مع تعزيز الرقابة والمراقبة والشفافية من خلال خلق هيئات مثل اللجنة الوطنية العليا للطعون، وتوسيع مهام الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار لتشمل العقار، الترقية، التسهيل، والمتابعة، وهذا كله راجع الى رغبة الدولة في تحسين مناخ الاعمال وتوفير مناخ استثماري تنافسي وفعال وخلق نوع من الشفافية وتبسيط الإجراءات بغرض زيادة جاذبيتها للاستثمارات.

المطلب الرابع: امكانيات وعوائق مناخ الاعمال في الجزائر: تتميز الجزائر بإمكانياتها الطبيعية

ومواردها البشرية الهامة التي من الممكن ان تجعل منها دولة جاذبة للاستثمار، الا انها تواجه عدة تحديات وعوائق في مناخ اعمالها تحول دون بلوغها المستويات المنشودة من جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: امكانيات مناخ الاعمال في الجزائر: تُعد الجزائر أكبر بلد أفريقي وثالث أكبر اقتصاد عربي، وقد

عادت إلى الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل، وفقاً لتصنيف البنك الدولي في يوليو/تموز 2024. وعلى مدى العقدين الماضيين، أحرزت الجزائر تقدماً في التنمية الاقتصادية والبشرية، من خلال استثمارات في مشاريع البنية التحتية وتطبيق سياسات اجتماعية قائمة على إعادة التوزيع، ساهمت في تقليص الفقر وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بشكل ملحوظ، ولا يزال التحدي الرئيسي الذي يواجه الاقتصاد الجزائري يتمثل في الاعتماد الكبير على عوائد قطاع المحروقات، فقد شكّل قطاع المحروقات 14% من الناتج المحلي الإجمالي، و83% من الصادرات، و47% من إيرادات الميزانية خلال الفترة ما بين 2019 و2023، وتطمح الجزائر إلى تنويع اقتصادها لتوسيع مصادر الدخل وتحسين آفاق التشغيل، خاصة بين فئة الشباب نظراً للطابع الديمغرافي للبلاد،

¹ - المرسوم التنفيذي 23-490 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023، ص 35، 36 و37

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وقد قُدِّرَ معدل البطالة الإجمالي بنحو 12.7% في عام 2024، وبلغ 25.4% بين النساء و29.3% بين الشباب (بين 15 و 24 سنة).¹

رغم تراجع إنتاج المحروقات، حافظ النمو الاقتصادي على قوته منذ الجائحة، غير أن التضخم ارتفع بفعل زيادة أسعار المواد الغذائية، وقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 3.8% في عام 2021، و3.6% في 2022، و4.1% في 2023، بدعم من زيادة الإنفاق العام بأكثر من 60% خلال الفترة ما بين 2021 و2023، نتيجة لارتفاع أجور ومعاشات القطاع العام، وتطبيق إعانات البطالة، وتوسيع الدعم الغذائي، وزيادة الاستثمار العمومي، كما ساهم الارتفاع الحاد والمتزامن في أسعار المحروقات في تقليص عجز الميزانية وتحقيق فوائض في الحساب الجاري في عامي 2022 و2023 ومع ذلك فإن انخفاض الأسعار وتخفيضات حصص أوبك، إلى جانب الواردات النشطة المرتبطة بالاستثمار وتوسع الإنفاق، أعادت الضغط على التوازنات المالية وتوازن الحساب الخارجي.

وكغيرها من البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحتاج الجزائر إلى التحول نحو اقتصاد أكثر تنوعًا لتعزيز فرص العمل، وهي مهمة أساسية بالنظر إلى الطابع الشاب للسكان ومنذ عام 2020، اتخذت الحكومة خطوات لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال إصدار قانون جديد للمحروقات، ورفع جزئي للقيود على ملكية الأجانب للشركات المحلية، واعتماد قانون جديد للاستثمار، وإصدار قانون جديد للنقد والقرض. وقد اعتبرت خطة العمل الحكومية في سبتمبر/أيلول 2021 أن التحول نحو نمو بقيادة القطاع الخاص وتوفير فرص العمل يمثل أولوية تنموية، وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، وتقليص الواردات، وتعزيز الصادرات غير النفطية، وتحسين مناخ الأعمال، بما يشمل إصلاح البنوك العامة والمؤسسات العمومية.²

وتتمتع الجزائر بكثير من المقومات الخاصة والعناصر التنافسية التي تمكنها من توفير مناخ الاعمال الملائم والجاذب لرؤوس الأموال الأجنبية أهمها:³

¹ - من الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/05، الساعة: 11.50

² - من الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/05، الساعة: 11.50

³ - انظر كلا من:

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. الامكانيات الجغرافية والطبيعية: عملت الجزائر في الفترة الأخيرة على تهيئة مناخ الاعمال، إضافة إلى ما تمتلكه من موقع استراتيجي متميز يعتبر همزة وصل بين أوروبا وأفريقيا عبر شريط ساحلي يقدر بـ 1200 كلم، يسمح لها أن تكون مركز عبور للتجارة الخارجية، تزخر أيضاً بتنوع مناخي على مساحة شاسعة قدرها 2.381.741 كلم²، وهو ما يجعلها تمتلك كمّاً هائلاً من الموارد الطبيعية والثروات الباطنية المتنوعة المساهمة في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، يأتي في مقدمها الاحتياطات النفطية والغازية، حيث تحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشرة من حيث الاحتياطات النفطية، والمرتبة السابعة من حيث موارد الغاز المؤكدة في العالم، وثروات منجمية كالزنك والفوسفات والحديد والرصاص والذهب... إلخ، إضافة إلى ثروات غابية وزراعية مغرية للاستثمار نتيجة تنوع الإنتاج الغابي (الخشب والفلين والحطب)، إضافة إلى التنوع في المحاصيل الزراعية (الحبوب والبقوليات والخضروات)، كما تتوفر الجزائر على إمكانيات وارياضي زراعية خصبة غير مستغلة خصوصاً في الهضاب العليا والجنوب، كما تتمتع الجزائر بمؤهلات هائلة في الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، طاقة الرياح،...¹

2. البنية التحتية: حرصت الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي على تعزيز وتطوير البنية التحتية باعتبارها المحفز الأساسي لمناخ الاعمال، حيث حققت ما يلي:

بنية المواصلات: كون الجزائر تمتلك بنية تحتية تساعد على جلب الاستثمار، حرصت الدولة من خلال برامجها التنموية على وضع استراتيجية للقطاع تهدف إلى تنويع وسائل النقل لتكون أكثر كفاءة وفاعلية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد، حيث أنجز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز؛ منها شبكة من الطرق قدرت بـ 112039 كم، أهمها الطريق السيار شرق - غرب الذي يربط شرق البلاد بغربها، إضافة إلى 4500 كم من سكك الحديد، منها 200 محطة قطار مخصصة للعمليات التجارية. أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنقل الجوي والبحري فيوجد بالجزائر نحو 47 ميناءً بحرياً من بينها 11 ميناءً تجارياً وميناءان

- أسماء بن طراد، تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري. مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41

- ليلي حليمي، واقع وأفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2019-2020، ص 114

- https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/14، الساعة 14.32

- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2253rank.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2025/07/14، الساعة 14.47

¹- بشير هارون، مرجع سابق، ص 144 و 145 و 146

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للبترول، إلى جانب 149 مطار منها 13 مطار دولي تتوزع على مختلف مناطق القطر الوطني، وتحتل المرتبة 36 عالميا من حيث عدد المطارات.

كما سعت الجزائر الى توسيع شبكة الاتصالات وتطويرها وتشجيع الرقمنة في مختلف المجالات حيث يتجاوز عدد المشتركين في خدمات الهاتف النقال 45 مليون مشترك، اما الهاتف الثابت فبلغ عدد المشتركين فيه ازيد من 3.5 مليون مشترك، كما تجاوز عدد مستخدمي الانترنت 3.5 مليون مشترك ايضا.¹

3. **توافر اليد العاملة والموارد البشرية:** تعتبر الجزائر من الدول التي تتوفر على موارد بشرية شابة ونشيطة، مع وجود عدد كبير من الخريجين والباحثين عن العمل وتساهم الموارد البشرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب دورًا حيويًا في التنمية الوطنية، حيث تشكل فئة الشباب أكثر من نصف السكان، كما ان عدد الطلبة الجامعيين فيها أكثر من 1.8 مليون طالب جامعي سنة 2023 وتبلغ نسبة الالتحاق بالجامعة حوالي 34% من الفئة العمرية ما بين 18 و24 سنة، اما عدد الملتحقين بقطاع التكوين المهني والتمهين يتجاوز 500 ألف سنويا، وهو ما يعتبر يد عاملة مستقبلية مؤهلة ذات تكوين وكفاءة.

ثانيا: عوائق مناخ الاعمال في الجزائر: رغم ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات اقتصادية وبشرية وجغرافية تؤهلها لأن تكون وجهة جاذبة للاستثمار، إلا أن مناخ الأعمال لا يزال يواجه عدة معوقات تحدّ من استغلال هذه المقومات، وسنحاول توضيح أبرز العوائق التي تعرقل تطور بيئة الأعمال في الجزائر، سواء على الصعيد الإداري، القانوني، المالي، أو الاجتماعي، مع الإشارة إلى تداعياتها على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:²

1. **المعوقات الإدارية والبيروقراطية:** تعتبر البيروقراطية الإدارية من اهم المعوقات التي تؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث نجد في الجزائر ان هناك العديد من المؤسسات والهيئات الإدارية المتدخلة في عملية الاستثمار، وعدم وجود تنسيق كافي بينها ووجود تداخل في بعض الصلاحيات، إضافة الى كثرة الوثائق المطلوبة وضعف استخدام الرقمنة وانتشار الفساد والرشوة بشكل كبير.

¹- نفس المرجع، ص 147

²- انظر كلا من:

- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص 147

- قويدري محمد، وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، سنة 2008، ص 47

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

2. **المعوقات المالية:** تواجه الجزائر عدة عوائق مالية تحول دون جاذبيتها للاستثمار بالشكل المطلوب

ولعل أهمها تلك المتعلقة بالنظام المصرفي والنظام الضريبي والجمركي.

1.2. **القطاع المصرفي:** تعتبر العصرية والتطور في الأدوات المالية والجهاز المصرفي من اهم حوافز مناخ

الاعمال، فاذا نظرنا الى الجهاز المصرفي الجزائري نجد انه يعاني من عدة تعقيدات وثقل في الإجراءات والمعاملات وانعدام الشفافية والبطء في منح القروض، وضعف اندماجه مع النظام المالي العالمي، والقيود المفروضة على تحويل الأرباح، وسيطرة البنوك العمومية على القطاع، إضافة الى انتشار القطاع غير الرسمي والسوق الموازية، وهو ما من شأنه ان يخلق عدة صعوبات على المستثمر الأجنبي وبالتالي فانه يؤثر بشكل كبير على مناخ الاعمال.

2.2. **النظام الضريبي والجمركي:** يعتبر مشكل تعدد الضرائب وكثرتها بالإضافة الى ثقل الإجراءات الجبائية

وعدم وضوحها من اهم العوائق التي تواجه مناخ الاعمال الجزائري، كما يعاني المستثمرين في الجزائر من عدة تعقيدات وطول الإجراءات الجمركية، وبالتالي فان اصلاح نظام الجمارك والضرائب يعتبر من التحديات الكبيرة التي تواجه مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹

3. **المعوقات السياسية:** يعتبر مناخ الاعمال حساس بشكل كبير للاستقرار السياسي، حيث يميل

المستثمرين الأجانب بشكل كبير للدول التي تتميز باستقرار سياسي ويعزفون عن الدول التي تشهد اضطرابات سياسية وتغييرات مستمرة في الحكومات والأنظمة السياسية، فالجزائر عرفت عدة تحولات سياسية منذ الثمانينات والعشرية السوداء إضافة الى الحراك الشعبي سنة 2019، كما تعرف تغييرات بشكل مستمر للحكومات والهيئات التي تشرف على الاستثمار وهو ما من شأنه ان يؤثر على جاذبية مناخ الاعمال الجزائري للاستثمار.

4. **المعوقات القانونية:** يعتبر التغيير المستمر لقوانين الاستثمار في الجزائر وعدم استقرارها من اهم

التهواجس التي تترك وتخوف المستثمرين الأجانب، خصوصا مع التغييرات التي عرفتتها هذه القوانين منذ اصدار اول قانون للاستثمار سنة 1993 الى غاية اخر قانون صدر سنة 2022، إضافة الى ما يحمله كل قانون من

¹ - انظر كلا من:

- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010، ص 147

- قويدري محمد، وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، سنة 2008، ص 47

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تغييرات وتعديلات بالإضافة الى غموض بعض النصوص القانونية وغياب بعض المراسيم التنظيمية الموضحة لكيفية تطبيق بعض احكام هذه القوانين، كما ان هذه القوانين لم تعطي أهمية كبيرة لحماية المستثمر الأجنبي وللنظام القضائي والتحكيم الدولي في حل النزاعات المتعلقة بالاستثمار وتحويل الأرباح الناجمة عن عملية الاستثمار.

5. **عوائق أخرى:** من اهم العراقيل الأخرى التي تواجه مناخ الاعمال في الجزائر حسب المنتدى الاقتصادي العالمي نجد عدم كفاءة الحكومة والإجراءات البيروقراطية في المقدمة، ثم يأتي بعدها مشكل البنوك وصعوبة الحصول على التمويل، ثم يأتي الفساد ثالثا، وعدم استقرار السياسات رابعا.¹

¹ – World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016–2017, P96

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تحليل مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر:

سنتعرف في هذا المبحث على وضعية الجزائر في بعض مؤشرات مناخ الاعمال التي وضعتها بعض المؤسسات الدولية لتصنيف الدول بغرض وضع أسس تساهم في تسهيل اختيار الوجهة الاستثمارية للمستثمرين وتعطي صورة أكثر وضوحا عن مناخ الاعمال.

المطلب الأول: وضعية الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business):

يقوم البنك الدولي بتصنيف وترتيب الدول في هذا المؤشر حسب الدولة الأكثر سهولة وملائمة لممارسة الاعمال بناء على المؤشرات العشر الفرعية لهذا المؤشر، وسنتعرف على ترتيب الجزائر في هذا المؤشر خلال الفترة من سنة 2004 الى غاية سنة 2020، حيث تم التوقف عن اصدار هذا المؤشر مؤقتا سنة 2020 بعد الإبلاغ عن وجود مخالفات فيه، كما اوضحنا سابقا، ليحل محله مؤشر الجاهزية لأنشطة الاعمال الذي تم الإعلان عن اطلاقه الرسمي سنة 2024 بتقييم 50 اقتصادا، وسيتم توسيعه خلال الثلاث السنوات القادمة ليصل الى حوالي 180 دولة سنة 2026 من بينها الجزائر.¹

الجدول رقم (03-01): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business) خلال الفترة 2005-2020

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر سهولة ممارسة الاعمال	128	116	116	125	134	136	143	148
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر سهولة ممارسة الاعمال	152	153	154	163	156	166	157	157

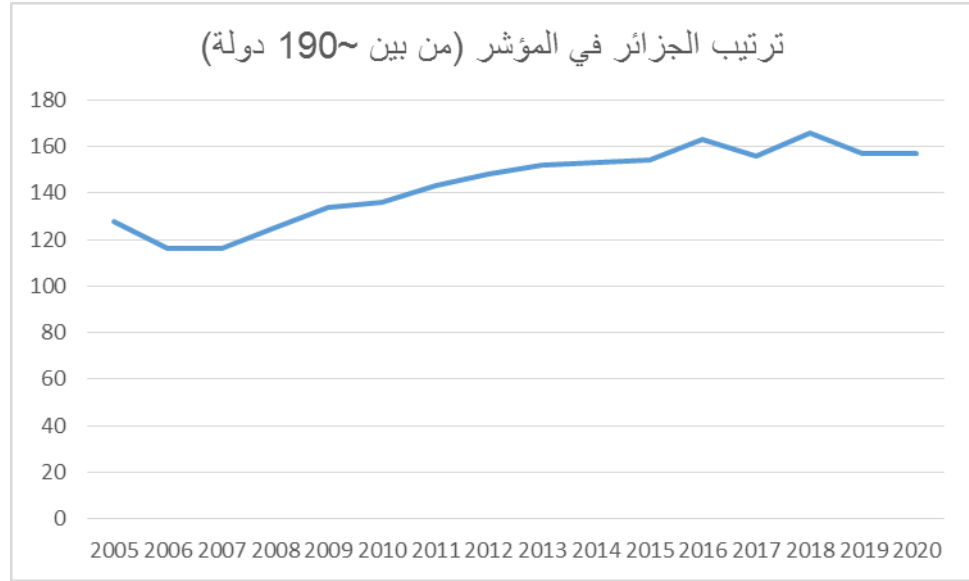
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير سهولة ممارسة الاعمال من سنة 2005 الى سنة 2020، متوفرة على موقع البنك

الدولي، من خلال الرابط التالي: <https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports>

¹ من الرابط التالي: <https://www.worldbank.org/en/businessready/methodology> ، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/22، الساعة:

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (01-03): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال (Doing Business) خلال الفترة 2005-2020



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01-03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا بان الجزائر شهدت تحسناً في ترتيبها العالمي في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال من المرتبة 128 سنة 2005 إلى المرتبة 116 سنتي 2006 و 2007 ويعود سبب ذلك الى المحاولات الأولية للإصلاح وتبسيط بعض الإجراءات الإدارية في مناخ الاعمال، ثم بعد ذلك شهدت تدهور تدريجي وتراجع في الترتيب من 125 سنة 2008 إلى 148 سنة 2012، وهذا قد يعكس تباطؤ الإصلاحات أو صعوبة تطبيقها فعلياً رغم إطلاق بعض المبادرات، وتعتبر البيروقراطية، صعوبة الحصول على التراخيص، والعقبات الإدارية من أبرز التحديات التي كانت تواجهها، وانخفض الترتيب إلى 154 سنة 2015 ثم إلى 163 سنة 2016، وهو أسوأ مستوى لها خلال كامل الفترة، وهذا يعكس زيادة العراقيل أمام مناخ الأعمال، مثل ضعف الرقمنة، صعوبة بدء الأعمال، وتعقيد النظام الجبائي والجمركي، وقد يعكس ذلك أيضاً تأثير الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط سنة 2014 مما أدى إلى تباطؤ الإصلاحات وزيادة القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم شهدت تحسن طفيف سنة 2017 وذلك بعد صدور قانون الاستثمار 09/16 والنصوص التنظيمية التابعة له وبداية العمل به واحتلت المرتبة 156، ، ثم تراجعت سنة 2018 إلى المرتبة 166 قبل أن يتحسن ترتيبها قليلاً سنة 2019 و2020 لتحتل المرتبة 157، ويُشير ذلك إلى غياب استقرار الإصلاحات وضعفها، وهو ما قد يُضعف الثقة في البيئة التنظيمية والمؤسسية، كما قد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ممارسة الأعمال مقارنة بالدول المنافسة في المنطقة، وبالتالي يُضعف من جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الاعمال: يعكس تراجع الجزائر في المؤشر العام لسهولة ممارسة الاعمال تراجعها في المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر وهو ما يمكننا توضيحه من خلال تحليل مستوياتها في هذه المؤشرات الفرعية.

1. مؤشر بدء المشروع: تراوح ترتيبها فيه بين 139 و156 عالمياً، مع تدهور ملحوظ من 140 سنة 2010 إلى 156 سنة 2013، ثم تحسن قليلاً سنة 2014 إلى 139 وتراجع إلى 152 سنة 2020، ويرجع ذلك إلى عدد الإجراءات الكثيرة لبدء المشروع حيث يبلغ من 12 إلى 14 إجراء، ويتطلب مدة زمنية من 18 إلى 25 يوماً، إضافة إلى تكلفة مرتفعة (التكلفة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني) حيث تبلغ هذه التكلفة من 10.9% إلى 13% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

هذه الإجراءات الكثيرة والتكاليف المرتفعة قد تعيق بدء الأعمال مقارنة بالدول المنافسة.

2. مؤشر التعامل مع تراخيص البناء: تراجع ترتيبها في هذا المؤشر من 110 سنة 2010 إلى 138 سنة 2013، ثم تحسن قليلاً لتحتل المرتبة 122 بين سنتي 2014-2016، وتراجع إلى 146 سنة 2018، ثم بعد ذلك شهد تحسن طفيف بين سنتي 2019 و2020 لتحتل المرتبة 117 و121 على التوالي، ويعود ذلك إلى عدد الإجراءات الكثيرة حيث بلغت بين 17 و20 إجراء، وتتطلب هذه الإجراءات مدة زمنية كبيرة في الغالب تكون بين 131 و281 يوماً، إضافة إلى التكلفة حيث تبلغ من 0.9% إلى 61.4% من قيمة المستودع.

هذه الإجراءات المعقدة والمدة الطويلة تزيد من صعوبة الحصول على تراخيص البناء.

3. مؤشر توصيل الكهرباء: شهدت الجزائر تحسن تدريجي في هذا المؤشر من المرتبة 165 بين سنتي (2011-2013) إلى المرتبة 96 سنة 2019، ثم تراجعت قليلاً سنة 2020 إلى المرتبة 102، حيث يبلغ عدد الإجراءات للحصول على الكهرباء بين 5 و6 إجراءات، ومدة زمنية تتراوح بين 83 و180 يوماً، وتبلغ تكلفتها (تكلفة الربط بالكهرباء) بين 863.1% و1774% من دخل الفرد.

وهذا التحسن النسبي في هذا المؤشر يعكس الإصلاحات في البنية التحتية، لكن التكلفة العالية لا تزال عائقاً.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

4. مؤشر تسجيل الملكية: تراوح ترتيب الجزائر في هذا المؤشر الفرعي بين 156 و172، مع تدهور من 160 سنة 2010 إلى 165 بين سنتي 2019 و2020، حيث بلغ عدد الإجراءات لتسجيل الملكية بين 10 و11 إجراء، وفي مدة زمنية بين 47 و63 يومًا، وتكلفة بين 7 و7.1% من قيمة العقار. وبالتالي فان هذه الإجراءات الكثيرة والتكاليف المرتفعة قد تعيق تسجيل الملكية.

5. مؤشر الحصول على الائتمان: تحتل الجزائر في هذا المؤشر مراتب متأخرة حيث احتلت المرتبة 135 عالميا سنة 2010 لتتراجع الى المرتبة 152 سنة 2012 وتحسن ترتيبها قليلا سنة 2013 لتحتل المرتبة 129 عالميا ثم بعد ذلك بدأت في التراجع من سنة الى أخرى من المركز 169 عالميا سنة 2014 الى الترتيب 181 عالميا سنة 2020 بسبب حصولها على درجات منخفضة في معظم المؤشرات الفرعية

وقد حصلت الجزائر في مؤشر قوة الحقوق القانونية على درجات تتراوح بين 2 و3 درجات من أصل 12 درجة، وهذا دليل على ان قوانين الضمانات والافلاس ليست مصممة بشكل جيد يسمح بتوسيع نطاق الحصول على الائتمان، وتراوحت قيمة مؤشر عمق المعلومات الائتمانية بين 0 و4 درجات من أصل 8 درجات وهذا دليل على نقص او انعدام توافركم ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة او الخاصة للمعلومات الائتمانية، اما بخصوص مؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية فقد تراوح بين 0 و3.6% من عدد السكان الراشدين، أي ان عدد الافراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد والديون غير المدفوعة او الائتمان القائم (غير المسدد) تتراوح بين 0 و3.6% من عدد السكان البالغين وهي نسب جد منخفضة، اما مؤشر تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين) فهو 0% خلال الفترة من 2010-2020 وهذا يدل على انه ليس هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس اعماله في الجزائر.

وهذا راجع الى ضعف القوانين ونقص المعلومات الائتمانية وهو ما قد يحد من الوصول إلى التمويل.

6. مؤشر حماية مستثمري الأقلية: عرفت الجزائر تدهور في هذا المؤشر من المرتبة 73 سنة 2010 إلى المرتبة 179 سنتي 2019 و2020.

وهذا يعكس ضعف الحماية القانونية للمستثمرين، مما يقلل من ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

7. مؤشر دفع الضرائب: تراوح ترتيب الجزائر فيه ما بين 155 و176، مع تحسن طفيف من بين 168 و176 بين سنتي 2010 و2015 إلى ما بين 155 و158 بين سنتي 2017 و2020.

حيث بلغ عدد المدفوعات من الضرائب بين 27 و34 مرة سنويًا، وبمدة زمنية تراوحت بين 265-451 ساعة سنويًا، وبإجمالي ضرائب تراوح بين 65.6 و73% من الأرباح.

وبالتالي فإن النظام الضريبي المعقد والتكاليف العالية قد يثقلان كاهل الشركات ويعيقان إقامة المشاريع الاستثمارية.

8. مؤشر التجارة عبر الحدود: شهدت الجزائر تدهور في هذا المؤشر من الترتيب ما بين 122 و131 ما بين سنة 2010 و2015 إلى ما بين 172 و181 بين سنة 2016 و2020، حيث يتطلب التصدير: 8 وثائق، و17 يومًا، وتكلفة ما بين 1248 و1270 دولار/حاوية، أما الاستيراد يتطلب: 9 وثائق، وما بين 23 و27 يومًا، وتكلفة ما بين 1318 و1428 دولار/حاوية.

هذه القيود البيروقراطية والتكاليف العالية قد تعيق التجارة الدولية.

9. مؤشر إنفاذ العقود: شهد ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تحسن من الترتيب ما بين 120 و126 بين سنة 2010 و2015 إلى ما بين 102 و106 بين سنة 2016 و2018، ثم تراجع إلى 112 و113 سنتي 2019 و2020، حيث بلغ عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود ما بين 45 و46 إجراء، وقد بلغت المدة الزمنية اللازمة لها 630 يومًا، وبتكلفة تراوحت ما بين 19.9 و22% من قيمة المطالبة، أما جودة الإدارة القضائية فقد تحسنت فيه الجزائر على درجة 5.5 من أصل 18 درجة.

وهذا دليل على ان النظام القضائي في الجزائر بطيء وغير فعال وبالتالي قد يعيق تنفيذ العقود.

10. مؤشر التعامل مع حالات الإعسار: عرف ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تراجع من المرتبتين 51 و52 سنتي 2010 و2011 إلى المرتبة 97 سنة 2015، ثم تحسن قليلا إلى ما بين المرتبة 73 و81 بين سنة 2016 و2020، حيث بلغ معدل استرداد الدائنين (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ما بين 41 و50.8 سنت لكل دولار، وبلغت المدة الزمنية اللازمة لإغلاق الاعمال وإعلان الإفلاس ما بين سنة 3 و3 سنوات، وبتكلفة بلغت 7% من قيمة الشركة المتعثرة.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وبالتالي فان هذه الصعوبات في تصفية الشركات المتعثرة قد تؤثر على المستثمرين.

ومما سبق يتضح لنا ان الجزائر تعاني من بيروقراطية مفرطة، إجراءات معقدة، تكاليف مرتفعة، ومدد زمنية طويلة في معظم المؤشرات الفرعية، مما يجعلها في مراتب متأخرة عالمياً .

حيث ان أسوأ أداء لها كان في مؤشرات الحصول على الائتمان (المرتبة 181 سنة 2020)، حماية مستثمري الأقلية (المرتبة 179 في 2019 و2020)، والتجارة عبر الحدود (المرتبة 172 و181 في 2016 و2020) وهي الأكثر تأخرًا .

كما انها عرفت تحسن نسبي في مؤشرات توصيل الكهرباء (المرتبة 96 سنة 2019) والتعامل مع حالات الإعسار (المرتبة 73 و81 في 2016 و2020) .

ويمكن تحديد العوامل التي أثرت على أداء الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

- البيروقراطية: الإجراءات الإدارية المعقدة، مثل الحصول على تراخيص البناء أو تسجيل الشركات، تتطلب وقتًا طويلًا وتكاليف مرتفعة، مما يقلل من جاذبية الجزائر للمستثمرين.
- الفساد: يعد الفساد تحديًا رئيسيًا، حيث يؤثر على شفافية الإجراءات ويزيد من المخاطر التي يواجهها أصحاب الأعمال.
- الاعتماد على المحروقات: الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز، مما قلل من التركيز على إصلاحات مناخ الأعمال في القطاعات غير النفطية.
- الإطار القانوني والمؤسسي: ضعف حماية حقوق الملكية وتنفيذ العقود، إلى جانب تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد، أثر سلبيًا على المؤشر.
- التجارة عبر الحدود: القيود الكبيرة المفروضة على عمليات الاستيراد والتصدير.
- قانون 49/51 الذي يفرض شراكة محلية على المستثمر الأجنبي حيث تعتبر من اهم التحديات التي كان يواجهها مناخ الاعمال في الجزائر قبل ان يتم الغاؤها.

المطلب الثاني: مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر: يصدر هذا المؤشر سنويًا

عن منظمة الشفافية الدولية ويحدد موقع الدولة بين حوالي 180 دولة (Transparency International)

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

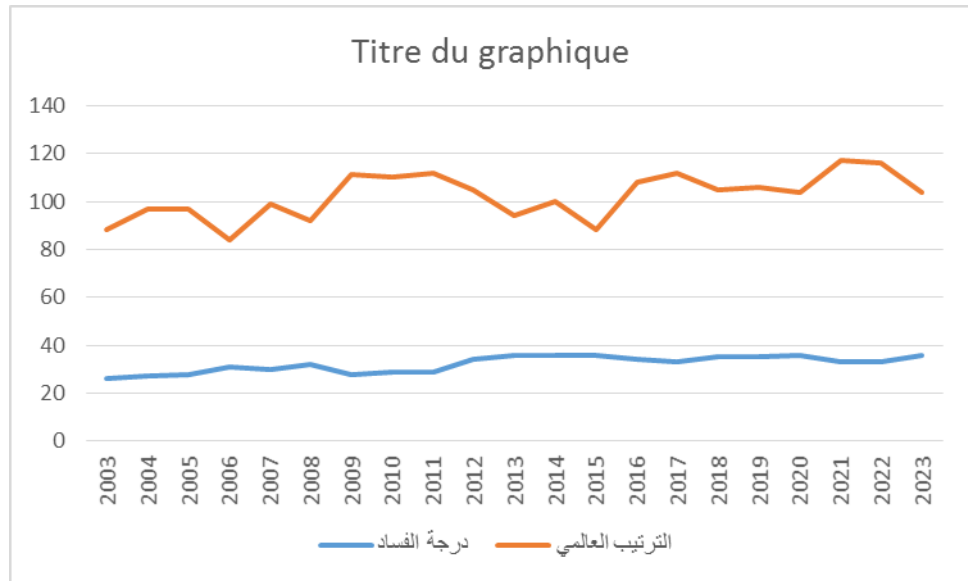
يُقاس على مقياس من 0 إلى 100، حيث ان 0 فاسد للغاية و 100 نزيه تمامًا، والجدول التالي يوضح لنا مؤشر الفساد في الجزائر وترتيبها العالمي في هذا المؤشر من سنة 2003 الى غاية سنة 2023

الجدول رقم (02-03): مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر من سنة 2003 الى 2023

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر الفساد في الجزائر	26	27	28	31	30	32	28	29	29	34	36
الترتيب العالمي	88	97	97	84	99	92	111	110	112	105	94
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	/
مؤشر الفساد في الجزائر	36	36	34	33	35	35	36	33	33	36	/
الترتيب العالمي	100	88	108	112	105	106	104	117	116	104	/

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الشفافية العالمية، متوفر على الرابط التالي: <https://www.transparency.org/en/cpi/2023> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/22 الساعة 10.29

الشكل رقم (02-03): مؤشر مدركات الفساد (مؤشر الشفافية) في الجزائر من سنة 2003 الى 2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02-03)

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا ان الجزائر شهدت تحسنا تدريجيا في هذا المؤشر في الفترة الممتدة بين 2003 و 2015 حيث ارتفع تنقيطها من 26 نقطة سنة 2003 إلى 36 نقطة سنة 2013 وبقيت في نفس التنقيط سنتي 2014 و 2015، وهذا ما يُظهر تحسناً نسبياً في الشفافية، خاصة بعد الإصلاحات

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجزئية في الإدارة والرقابة، وبقيت النقاط بين 33 و36 دون تغيير كبير من سنة 2014 الى 2023، وقد يدل ذلك على جمود في جهود مكافحة الفساد، وعدم فعالية الاستراتيجيات المتبعة، رغم وجود نوايا سياسية معلنة.

اما فيما يخص ترتيبها العالمي في هذا المؤشر من بين 180 دولة فقد شهد عدة تذبذبات من بين المرتبة 88 كأفضل ترتيب عرفته الجزائر في هذا المؤشر سنة 2015 والمرتبة 117 كأسوأ ترتيب عالمي عرفته سنة 2021، وهذا ما يؤكد أن الجزائر لم تتحسن مقارنة بالدول الأخرى التي أحرزت تقدماً أكبر في محاربة الفساد وزيادة الشفافية، فرغم تحسن تقيطها في بعض السنوات، إلا أن ترتيبها العالمي لم يشهد تطوراً كبيراً مما يعني أن الجهود المبذولة لم تكن كافية لمجاعة الإصلاحات في الدول الأخرى، ويرجع ذلك الى ضعف استقلالية القضاء، غياب الشفافية في الصفقات العمومية، غياب قوانين فعالة لحماية المبلغين عن الفساد، البيروقراطية وعدم نجاعة آليات الرقابة، وهو ما قد يمثل عائقاً رئيسياً أمام تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

المطلب الثالث: مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر: تصدر هذه المؤشرات عن البنك الدولي

ضمن ما يعرف بـ (Worldwide Governance Indicators (WGI)، وتكون محصورة ما بين -2.5- ضعيف جداً و +2.5+جودة عالية، وهي:

مكافحة الفساد (Control of Corruption)، فعالية الحكومة (Government Effectiveness)

الاستقرار السياسي وغياب العنف (Political Stability & Absence of Violence)

الجودة التنظيمية (Regulatory Quality)، سيادة القانون (Rule of Law)

الصوت والمساءلة (Voice & Accountability)

والجدول التالي يوضح لنا مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر من سنة 1996 الى 2023

الجدول رقم (03-03): مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر من سنة 1996 الى 2023

السنوات	مكافحة الفساد	فعالية الحكومة	الاستقرار السياسي	الجودة التنظيمية	سيادة القانون	الصوت والمساءلة
1996	0,56674093-	1,088766456-	1,783310533-	0,907437265	1,218194842	1,166290164
1997	/	/	/	/	/	/
1998	0,916649282	0,883071959-	1,8789047-	0,881358743	1,198362112	1,244342446
1999	/	/	/	/	/	/
2000	-	1,01074934-	1,432577372-	0,71020937-	-	-

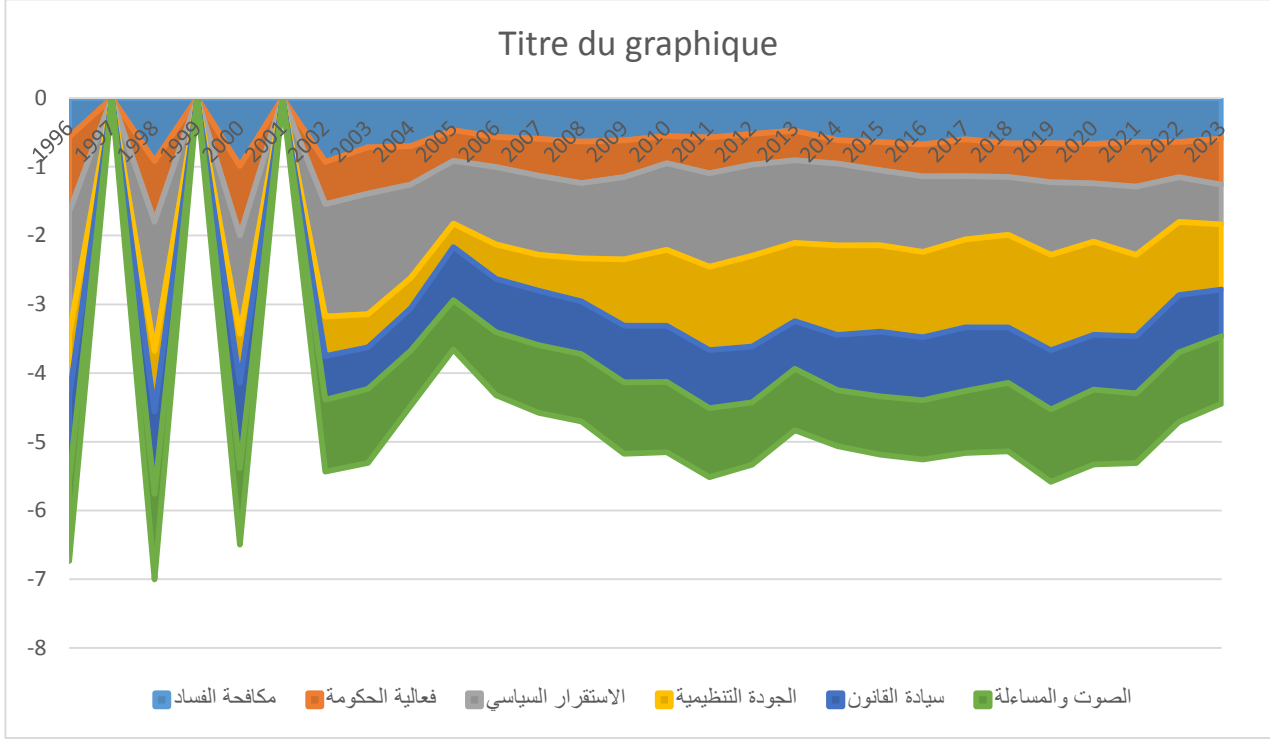
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1,110052228	1,245844364				0,987298191	
/	/	/	/	/	/	2001
-	-	-	1,634565115-	0,614207327-	-	2002
1,044660211	0,636733174	0,574951589			0,928754985	
-	-	-	1,754409075-	0,674277365-	-	2003
1,076718092	0,605380774	0,481900811			0,715244472	
-	-	-	1,359188437-	0,559222877-	-	2004
0,802059054	0,616287351	0,441777736			0,699272692	
-	-	-	0,91366601-	0,446233422-	-	2005
0,715685964	0,773644507	0,341526747			0,466420472	
-	-	-	1,126413465-	0,43816179-	-	2006
0,916875541	0,775204539	0,500463128			0,564962566	
-	-	-	1,150585532-	0,537276387-	-	2007
0,984122396	0,791886449	0,522581637			0,592309475	
-	-	-	1,095846295-	0,603184521-	-	2008
0,979712248	0,767772257	0,624736011			0,633444846	
-	-	-	1,196913481-	0,534546137-	-	2009
1,038418889	0,825566888	0,964235187			0,614938259	
-	-	-	1,259367585-	0,39590171-	-	2010
1,022330761	0,816793382	1,104800701			0,552147269	
-	-	-	1,360560656-	0,520578742-	-	2011
1,004121184	0,845334828	1,212379932			0,572699666	
-	-	-	1,325043321-	0,447385341-	-	2012
0,906026602	0,812617719	1,320389032			0,521544516	
-	-	-	1,202371478-	0,431544006-	-	2013
0,893428981	0,693401933	1,138440609			0,472966939	
-	-	1,30188942-	1,190535188-	0,33986479-	-	2014
0,813460827	0,804650962				0,613117993	
-	-	-	1,090786576-	0,410829484-	-	2015
0,847631812	0,941968441	1,256905794			0,639462769	
-	-	-	1,099741936-	0,464708805-	-	2016
0,861599445	0,916658819	1,241429925			0,673700511	
0,90311408-	-	-	0,919614315-	0,53702414-	-	2017
	0,925012648	1,279498816			0,598896265	
0,99526304-	-	-	0,842107713-	0,488536388-	-	2018
	0,806978524	1,346901417			0,658903956	
-	-	-	1,055853844-	0,567920983-	-	2019
1,053460002	0,861034155	1,388313293			0,656169534	
-	-	-	0,847820401-	0,573643208-	-	2020
1,088508606	0,798027575	1,355300307			0,666826963	
-	-	-	0,992457151-	0,652745783-	-	2021
1,013778567	0,833022833	1,181962967			0,635961413	
-	0,83326-	-	0,650652349-	0,513499498-	-	2022
1,011918902		1,063573241			0,638041079	
0,97988379-	-	-	0,57788527-	0,67013514-	-	2023
	0,678364396	0,948087156			0,589308321	

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك العالمي، متوفر على الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?id=ceea4d8b&Report_Name=WGI-Table، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/01/19 على الساعة 12.50

الشكل رقم (03-03): مؤشرات الحوكمة العالمية في الجزائر من سنة 1996 الى 2023



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-03)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا ما يلي:

1. مؤشر مكافحة الفساد: تتراوح معظم قيمه بين 0 و -1، ورغم بعض التحسن القليل خلال الفترة بين 2004-2013، الا انه عرف تراجع طفيف بين سنتي 2014 و 2017 واستقرار في السنوات الأخيرة، وهذا يعكس مشكلة هيكلية في الرشوة وضعف أجهزة الرقابة، مع غياب إرادة سياسية جريئة ومستقلة.
2. مؤشر فعالية الحكومة: سجل هذا المؤشر أدنى قيم له خلال الفترة ما 1996 و 2001 ثم بعد ذلك بدا في التحسن خلال الفترة ما بين 2002 و 2014 حيث تتراوح ما بين -1.08 إلى -0.33، ليعود الى التراجع مجدداً ليصل إلى -0.67 سنة 2023، وهو ما يُظهر تذبذباً في قدرة الحكومة على تقديم خدمات عمومية،

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وتطبيق السياسات بشكل فعال، كما تعكس هذه القيم ضعف الكفاءة، تفشي البيروقراطية وغياب إصلاح عميق في الإدارة العمومية.

3. **مؤشر الاستقرار السياسي:** سجل هذا المؤشر أسوأ قيم له خلال فترة التسعينات، حيث كانت أدنى قيمة له سنة 1998 ب 1.87- أي اثناء العشرية السوداء جراء ما عرفته الدولة من توترات أمنية وحرب أهلية اثرت بشكل كبير على الاستقرار السياسي في البلاد، ثم بعد ذلك عرف تحسن تدريجي وصولاً إلى 0.58- سنة 2023، وهو ما يظهر تحسن واضح بعد أزمة التسعينيات والتوترات الأمنية التي شهدتها البلاد حيث عرفت بعد ذلك نوعاً من الاستقرار السياسي خصوصاً بعد قانون الوثام المدني، لكن القيم لا تزال منخفضة، مما يعكس وجود توترات داخلية، مخاطر الإرهاب، والاحتجاجات الشعبية.

4. **مؤشر الجودة التنظيمية:** قيم هذا المؤشر تراوحت بين 0.3- و 1.4-، وكانت الفترة ما بين 1996 و 2009 أفضل الفترات حيث تراوح ما بين 0.9- و 0.3- ثم بدا بعدها في التراجع ليسجل مستوى منخفض نوعاً ما سنة 2012 ثم بعد ذلك بقي مستقرًا في معدلات أقل من 1- وأدنى القيم سُجلت سنتي 2019 و 2020، ليتحسن قليلاً ابتداءً من سنة 2021 و يبلغ قيمة 0.94- سنة 2023، وهذه القيم تدل على ضعف الإطار التنظيمي ونقص الشفافية والإصلاحات القانونية التي تعرفها الدولة.

5. **مؤشر سيادة القانون:** تراوحت قيم هذا المؤشر بين 0.63- سنة 2002 و 0.69- سنة 2013، ولم تعرف قيمه تحسناً كثيراً تعكس القيم الحالية 0.83- سنة 2021، 0.67- سنة 2023 محدودية استقلالية القضاء وضعف النظام القضائي، وعدم فعالية تنفيذ القوانين.

6. **مؤشر الصوت والمساءلة:** يعتبر هذا المؤشر من بين أضعف المؤشرات في الجزائر حيث تراوحت قيمه بين 0.16- سنة 1998 و 0.71- سنة 2005، ثم استقرت في السنوات الأخيرة (من 2006 إلى 2023) عند 1.0- تقريباً، وهو ما يعكس ضعف الحريات السياسية، غياب التعددية الإعلامية الحقيقية، والقيود المفروضة على المجتمع المدني.

المطلب الرابع: مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر: يتم قياس الحرية الاقتصادية على أساس 50 متغيراً اقتصادياً ضمن 12 مجموعة، مجمعة في أربع فئات أو ركائز عريضة للحرية الاقتصادية:¹

1- مؤسسة التراث العالمي، من الرابط التالي: <https://www.heritage.org/index/pages/about> بتاريخ: 2024/06/07 الساعة 10.09

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

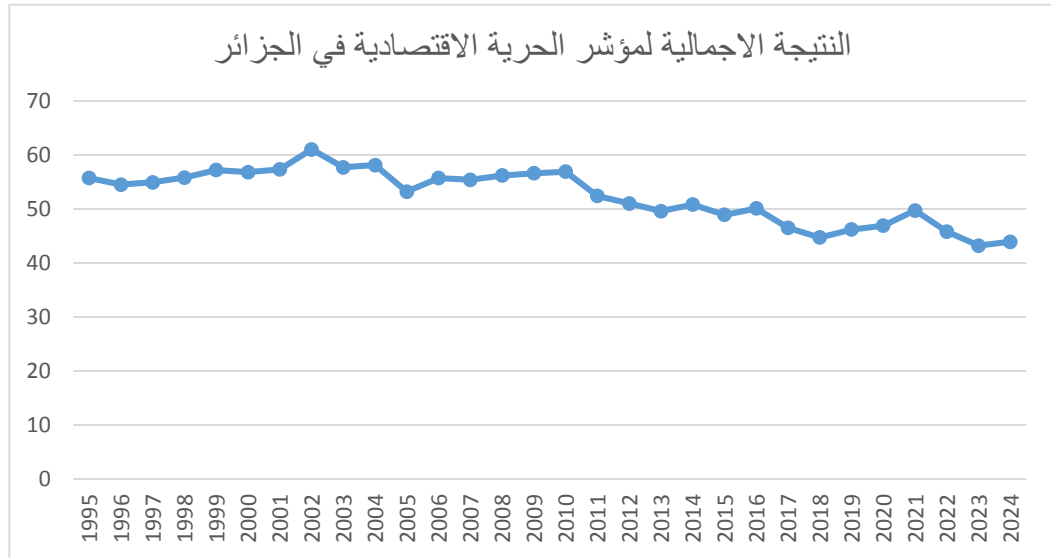
- سيادة القانون (حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية)؛
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، العبء الضريبي، الصحة المالية)؛
- الكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية)؛
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية).

الجدول رقم (04-03): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من سنة 1995 الى سنة 2024

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مؤشر الحرية الاقتصادية	55.7	54.5	54.9	55.8	57.2	56.8	57.3	61	57.7	58.1
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر الحرية الاقتصادية	53.2	55.7	55.4	56.2	56.6	56.9	52.4	51	49.6	50.8
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مؤشر الحرية الاقتصادية	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2	46.9	49.7	45.8	43.2	43.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مؤسسة هيريتيج، متوفرة على الرابط التالي: <https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

الشكل رقم (04-03): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر من سنة 1995 الى 2024



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (04-03)

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا حدوث عدة تقلبات في مؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر على مدى ثلاثة عقود، مع اتجاه عام نحو الانخفاض، بدأ المؤشر في منتصف التسعينيات عند مستويات معتدلة (حوالي 55-57)، ووصل إلى ذروته في عام 2002 (61) وهي أعلى قيمة عرفها هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وهذا يعكس تحسينات نسبية في السياسات الاقتصادية خلال هذه الفترة، حيث كانت الجزائر تتعافى من الاضطرابات السياسية والأمنية في التسعينيات (الحرب الأهلية)، وهذا التحسن في المؤشر قد يعكس إصلاحات اقتصادية مبكرة، مثل تحرير التجارة الخارجية وتقليل القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب استقرار الأوضاع الأمنية نسبيًا في بداية الالفينات، كما ان الذروة التي وصل إليها المؤشر سنة 2002 تشير إلى تحسينات في بعض المعايير مثل الحرية التجارية أو السياسات النقدية، لكنها لم تكن مستدامة، ثم بعد ذلك شهد المؤشر استقرار نسبي خلال الفترة بين سنة 2003 و2011 تراوح بين 50 و57، مع انخفاض ملحوظ سنة 2011 إلى (52.4)، أي ان المؤشر خلال هذه الفترة شهد تقلبات طفيفة ولم يعرف تحقيق قفزات كبيرة، كون هذه الفترة شهدت ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وهو ما عزز الإيرادات الحكومية في الجزائر، التي تعتمد بشكل كبير على إيرادات المحروقات، ومع ذلك لم تُترجم هذه الإيرادات إلى إصلاحات اقتصادية عميقة، اما الانخفاض في سنة 2011 قد يرتبط بالاضطرابات السياسية المرتبطة بالربيع العربي، مما أثر على الثقة في الاقتصاد، الاستقرار النسبي خلال هذه الفترة يعكس غياب إصلاحات هيكلية كبيرة، مع استمرار الاعتماد على النفط، ثم بعد ذلك شهد هذا المؤشر بعد هذه الفترة انخفاضًا تدريجيًا، وذلك خلال الفترة ما بين 2012 و2024 مع بعض التقلبات حيث وصل إلى أدنى مستوياته سنة 2023 (43.2)، كون هذه الفترة عرفت تحديات اقتصادية وسياسية كبيرة، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط في 2014، الحراك الشعبي في 2019، وتداعيات جائحة كوفيد-19، وهذا الانخفاض المستمر يعكس تدهورًا في معايير مثل حرية الاستثمار، الحرية المالية، وسيادة القانون، وتشير القيم المنخفضة للمؤشر (أقل من 50) منذ 2013 إلى تصنيف الجزائر ضمن الاقتصادات "المقيدة"، مما يعني قيودًا كبيرة على الحرية الاقتصادية حسب تصنيف هيريتيج، ولعل من اهم العوامل المحتملة وراء الانخفاض في هذا المؤشر:

- **الاعتماد على النفط:** الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط، حيث ان انخفاض الأسعار في 2014 وما بعده أثر على الإيرادات، مما قلل من القدرة على تمويل الإصلاحات.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- البيروقراطية والفساد: تشير معظم التقارير إلى أن الفساد والبيروقراطية يعيقان الاستثمار الأجنبي المباشر والمبادرات الخاصة في الجزائر، حيث ان معايير مثل "سيادة القانون" و"حقوق الملكية" غالبًا ما تكون ضعيفة في تقارير هيريتيج.
 - السياسات الحكومية: القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر (مثل قاعدة 49/51 التي تفرض على المستثمرين الأجانب الشراكة مع شركاء محليين) ساهمت في تقليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - الاضطرابات السياسية: الحراك الشعبي في 2019 وتداعياته أثرت على الاستقرار السياسي، مما أثر بشكل سلبي على الثقة في الاقتصاد.
 - جائحة كوفيد-19: الجائحة في 2020-2021 أثرت بشكل كبير على مناخ الاعمال وزادت من التحديات الاقتصادية، مع انخفاض النشاط الاقتصادي وزيادة العجز المالي.
- مقارنة المؤشر في الجزائر مع السياق العالمي: في تصنيف هيريتيج، تُصنف الدول إلى فئات: حرة وهي الدول التي يكون فيها المؤشر اكبر من 80، حرة إلى حد كبير يكون فيها المؤشر يتراوح بين (70-79.9)، معتدلة يتراوح بين (60-69.9)، مقيدة إلى حد ما يتراوح بين (50-59.9)، ومقيدة تلك التي يكون فيها المؤشر اقل من 50، وبالتالي فان الجزائر كانت في فئة "مقيدة إلى حد ما" خلال معظم الفترة من 1995 إلى 2012، وصنفت مرة واحدة سنة 2002 في فئة المعتدلة، لكنها انتقلت إلى فئة "مقيدة" منذ 2013، فاذا ما قارنها بالدول المجاورة (مثل المغرب وتونس) ، فإن الجزائر تحتل مرتبة أقل في الحرية الاقتصادية، على سبيل المثال، المغرب غالبًا ما يحقق قيمة أعلى (حوالي 60) بفضل إصلاحاته في التجارة والاستثمار، اما على المستوى العالمي، الدول ذات الاقتصادات الحرة (مثل سنغافورة وهونغ كونغ) تتجاوز 80، مما يبرز الفجوة الكبيرة بين الجزائر والاقتصادات الأكثر حرية.
- ومما سبق يتضح لنا ان مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر شهد تدهورًا تدريجيًا على مدى العقود الثلاثة الماضية، وعرف انخفاضًا من 61 في 2002 إلى 43.9 في 2024، هذا الانخفاض يعكس عدة تحديات هيكلية يعرفها الاقتصاد الجزائري مثل الاعتماد المفرط على النفط، ضعف الإصلاحات، والقيود السياسية والاقتصادية، ولتحسين الوضع تحتاج الجزائر إلى إصلاحات جريئة في العديد من المجالات لتعزيز الحرية الاقتصادية وتحسين مناخ الاعمال وزيادة جاذبيته للاستثمار الاجنبي المباشر.

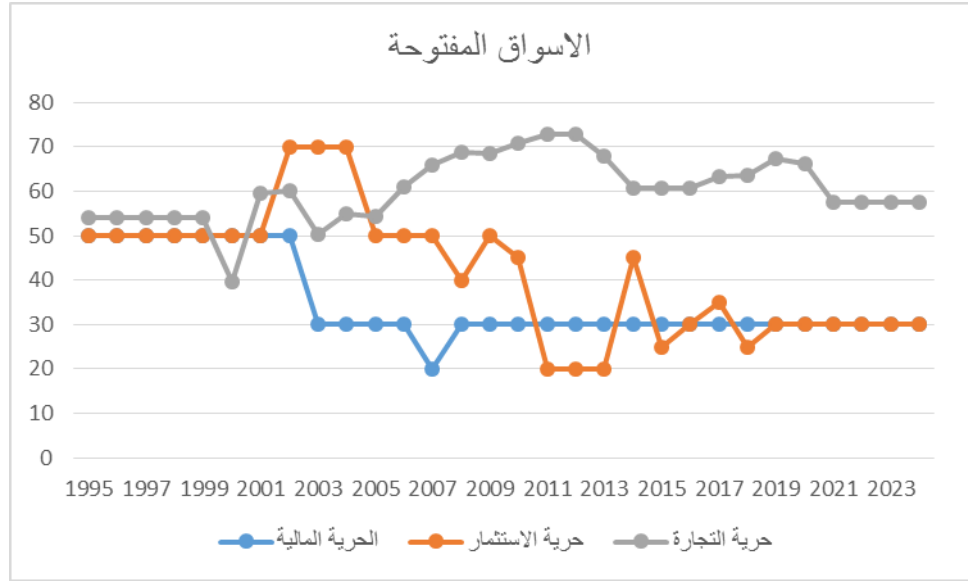
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وبالتالي يمكننا القول انه بالرغم من بعض التحسينات الطرفية الي عرفها المؤشر، إلا أن مؤشرات الحرية الاقتصادية في الجزائر تعاني من اختلالات هيكلية تتعلق بضعف الانفتاح، ثقل الدولة في الاقتصاد، الإطار التنظيمي المعقد، وضعف سيادة القانون، وكلها تؤثر على مناخ الاعمال بشكل سلبي وتعيق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مستدام.

وضعية الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية: بعد ان تعرفنا على المؤشر العام للحرية الاقتصادية في الجزائر، سنحاول ان نتعرف على اهم مؤشرات الفرعية والتي تسهم بشكل مباشر في التأثير المباشر على هذا المؤشر بشكل عام.

1. **الأسواق المفتوحة:** يتم قياسها من خلال ثلاث مؤشرات هي حرية التجارة، حرية الاستثمار، الحرية المالية، والشكل التالي يوضح لنا وضعية الجزائر في هذه المؤشرات الثلاث خلال الفترة من 1995-2024.

الشكل رقم (03-05): وضعية الجزائر في الأسواق المفتوحة من سنة 1995 الى سنة 2024



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مؤسسة هيريتيج، من خلال الرابط التالي:

<https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

من خلال الشكل يتضح لنا ان مؤشر الحرية المالية كانت قيمه ثابتة عند 50 خلال السنوات الأولى من 1995 الى غاية 2002 ثم انخفضت في السنوات الموالية الى 30 خلال الفترة من 2003 الى 2006 وعرفت سنة 2007 انخفاضا الى 20 ثم عادت لتثبت عند 30 خلال الفترة الموالية من 2008 الى 2024، ويعكس

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

هذا الانخفاض القيود المفروضة على القطاع المالي، مثل التدخل الحكومي في البنوك، وصعوبة الوصول إلى التمويل، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص، واستقرار القيم عند 30 منذ سنة 2008 يشير إلى غياب إصلاحات جوهرية في النظام المالي، ولعل من أهم أسباب ذلك هيمنة البنوك العمومية على القطاع المصرفي في الجزائر، ضعف الأسواق المالية، والقيود المفروضة على حركة رؤوس الاموال.

اما مؤشر حرية الاستثمار فقد عرف عدة تقلبات حيث كانت قيمه ثابتة عند 50 خلال الفترة من سنة 1995 الى 2001، ثم ارتفعت الى 70 خلال السنوات الثلاث الموالية أي بين (2002-2004) قد يعكس ذلك بعض الإصلاحات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا بعد صدور الأمر 03-01 بتاريخ 20 أوت 2001 الذي عزز الإطار القانوني المنظم للاستثمار في الجزائر، لينخفض الى 50 في السنوات الثلاث الموالية أي بين (2005-2007)، وانخفض سنة 2008 الى 40 وعاد سنة 2009 الى 50 مرة أخرى ثم بعدها انخفض سنة 2010 الى 45، اما في السنوات الثلاث الموالية فشهد انخفاضا كبيرا ليستقر عند 20 خلال الفترة (2011-2013) ولعل أهم أسباب هذا الانخفاض يرتبط بقاعدة 49/51 (التي تفرض شراكة محلية على المستثمرين الاجانب بنسبة 51%)، ليتحسن قليلا سنة 2014 ويعود لمستوى 45 لكنه عاد الى الانخفاض مجددا سنة 2015 ليبقى يتراوح ما بين 25 و 35 خلال الفترة ما بين (2015-2018) وفي السنوات الأخيرة أي من (2019-2024) استقر عند مستوى 30، ومن أهم أسباب ذلك القاعدة 49/51، القيود البيروقراطية، القيود التنظيمية، عدم الاستقرار السياسي (خاصة سنة 2011 و 2019)، وانخفاض جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر.

اما مؤشر حرية التجارة فقد تراوحت معظم قيمه بين 50 و 70، حيث نجد ان قيمته طوال الفترة من 1995 الى 1996 كانت ثابتة عند 54.2 وانخفضت سنة 2000 الى 39.6 لكن سرعان ما عاد الى الارتفاع ابتداء من سنة 2001 واستمر في الارتفاع ليبلغ اعلى مستوى له 72.8 سنتي 2011 و 2012 وقد يعكس ذلك انفتاحا نسبيا على التجارة الدولية مدفوعا بارتفاع أسعار النفط ، وبعدها استقر عند مستويات ما بين 57 و 67 خلال الفترة ما بين 2013-2024، وقد يرتبط ذلك بزيادة الحواجز غير الجمركية وسياسات الحماية، تقلبات أسعار النفط، التي تؤثر على الإيرادات وبالتالي سياسات التجارة، إلى جانب البيروقراطية الجمركية.

مما سبق نستنتج ان مؤشر حرية التجارة شهد تحسن طفيف خلال العقد الأول من الألفينات مدفوعا بارتفاع أسعار النفط، ثم عرف تراجع واضح بعد سنة 2012، اما مؤشر حرية الاستثمار شهد عدة تقلبات تكون مرتبطة

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

بالإطار القانوني والبيروقراطية، دون ان تكون هناك إصلاحات هيكلية مستقرة، اما مؤشر الحرية المالية بقي ضعيفا بسبب هيمنة الدولة على القطاع المصرفي والقيود المفروضة على تحويل الأرباح.

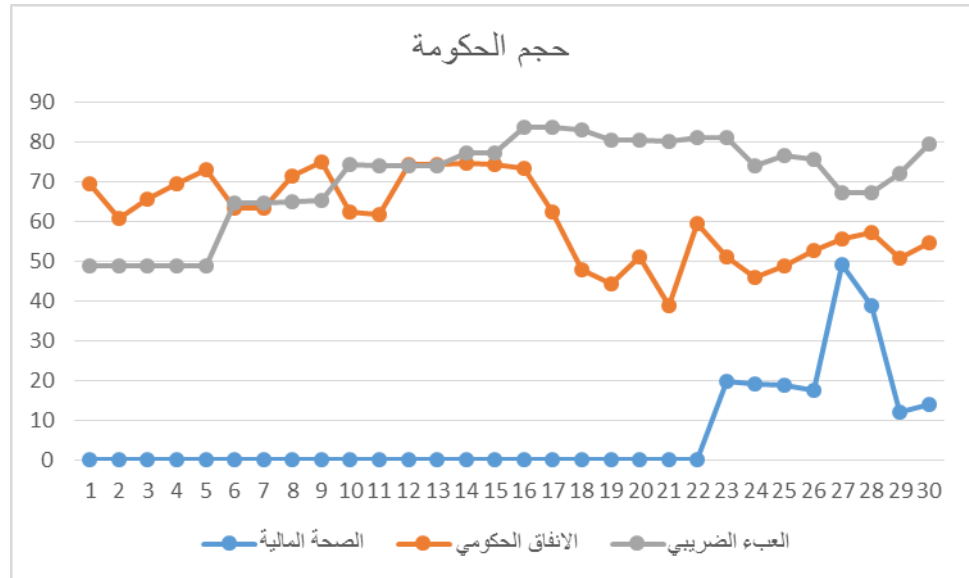
وبالتالي فان هذه المؤشرات تشير إلى ان مناخ الاعمال والاستثمار في الجزائر غير جاذب، حيث إن ضعف حرية الاستثمار والحرية المالية يعني صعوبات أمام دخول وخروج رؤوس الأموال بحرية.

2. **حجم الحكومة:** يتم قياسها من خلال ثلاث مؤشرات هي العبء الضريبي، الانفاق الحكومي،

الصحة المالية، والشكل التالي يوضح لنا وضعية الجزائر في هذه المؤشرات الثلاث خلال الفترة من

1995-2024.

الشكل رقم (03-06): وضعية الجزائر في حجم الحكومة من سنة 1995 الى سنة 2024



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مؤسسة هيريتيج، من خلال الرابط التالي:

<https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

من خلال الشكل يتضح لنا ان مؤشر العبء الضريبي عرف خلال السنوات الأولى استقرارا عند مستوى 48 أي خلال الفتة بين (1995-1999) وبعدها بدا في التحسن تدريجيا من سنة 2000 ليلبغ أحسن مستوياته سنتي 2010 و 2011 ب 83.5 وقد يشير ذلك إلى عبء ضريبي معتدل ووجود إصلاحات ضريبية، ليبدأ بعدها بالانخفاض من 80.4 سنة 2012 الى 67.2 سنة 2022 ثم ارتفع سنتي 2023 و 2024 الى 71.9

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

79.4 على التوالي، وهذا يعكس التذبذبات التي يعرفها النظام الضريبي الجزائري، كما يشير إلى الضغوطات الجبائية المرتفعة.

اما مؤشر الانفاق الحكومي فقد عرف عدة تذبذبات خلال الفترة ما بين (1995-2011) وتراوح بين 62 و75 وانخفض بشكل حاد سنة 2012 ليلبلغ 47.9 وواصل الانخفاض ليلبلغ أدنى مستوى له سنة 2015 عند مستوى 38.7 وقد يعكس ذلك محاولات لتقليص الإنفاق الحكومي استجابة لانخفاض أسعار النفط، ورغم ارتفاعه قليلا في السنة الموالية الا انه عاد للانخفاض مجددا سنتي 2017 و2018 ليلبلغ 51 و45.9 على التوالي ليعود الى الارتفاع قليلا في السنوات الموالية بين(2019-2024) وتراوح بين 48.7 و57.1 ، وهذا يدل على تذبذب السياسات المالية التي غالبا ما تكون مرتبطة بعائدات النفط.

اما مؤشر الصحة المالية فان معطياته ليست متوفرة قبل سنة 2017، وقد شهد انخفاضا متتاليا في الفترة ما بين (2017-2020) من 19.8 الى 17.3 ثم ارتفع بشكل كبير سنة 2021 الى 49.1 وانخفض سنة 2022 الى 38.6 ثم بعد ذلك عرف انخفاضا حادا سنتي 2023 و2024 ليلبلغ 12.1 و13.8 على التوالي، وهو ما يعكس ضعف الموازنة العامة وارتفاع الدين العام أو العجز المالي وقد يكون سبب ذلك الاعتماد الكبير على إيرادات النفط، مما يجعل المالية العامة عرضة للتقلبات.

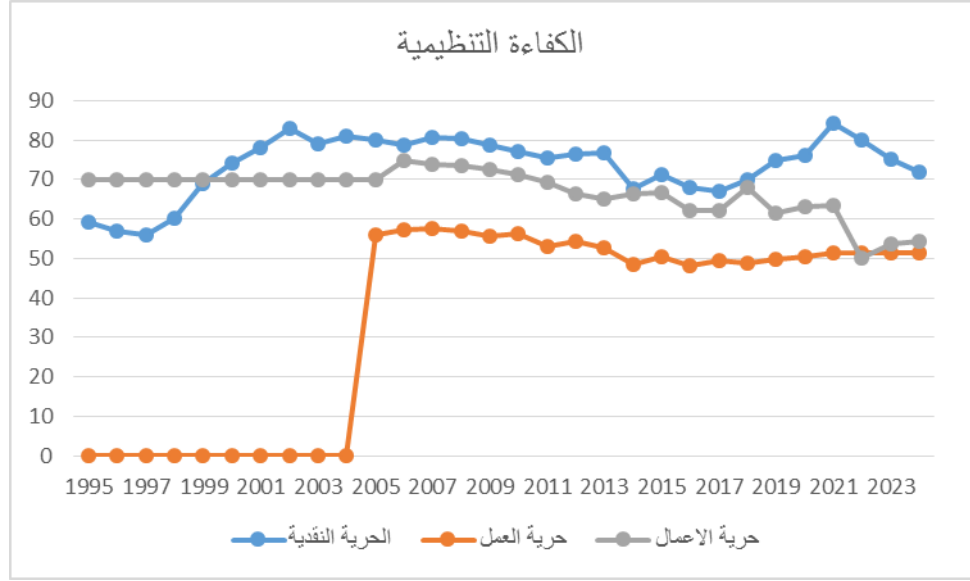
ومما سبق نستنتج ان الإنفاق الحكومي المرتفع والعبء الضريبي العالي يعكسان نموذجا اقتصاديا موجهاً من الدولة، ويشكلان عبئا على القطاع الخاص، والتذبذب في الصحة المالية يعكس هشاشة الميزانية العامة التي غالبا ما تكون مرتبطة بأسعار النفط، والمستثمرون الأجانب في الغالب يتجنبون الأنظمة ذات الأعباء الضريبية الثقيلة والإنفاق العام غير المنتج، كما ان ضعف الاستقرار المالي والضريبي يؤثر سلبا على ثقة المستثمرين الأجانب ويدفعهم للبحث عن بيئات استثمارية ومناخ اعمال أكثر تنافسية.

3. الكفاءة التنظيمية: يتم قياسها من خلال ثلاث مؤشرات هي حرية الاعمال، حرية العمل، الحرية

النقدية، والشكل التالي يوضح لنا وضعية الجزائر في هذه المؤشرات الثلاث خلال الفترة من 1995-2024.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (07-03): وضعية الجزائر في الكفاءة التنظيمية من سنة 1995 الى سنة 2024



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مؤسسة هيريتيج، من خلال الرابط التالي:

<https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان مؤشر الحرية النقدية عرف تحسن كبير خلال السنوات من 1995 الى 2008 حيث كان عند 59.2 سنة 1995 وبدا في الارتفاع من سنة الى أخرى حتى بلغ 81.1 سنة 2004 وانخفض بعدها قليلا واستقر عند 80 سنتي 2007 و 2008 وحافظ على نفس المستوى تقريبا في السنوات الموالية بين 70 و 78 وارتفع سنة 2021 الى 84.3 وهي اعلى قيمة يصل اليها وقد يرجع ذلك الى الاستقرار النسبي في السياسات النقدية وانخفاض التضخم، وبعدها بدا في الانخفاض في السنوات الاخيرة لينخفض سنة 2024 الى 71.9 قد يرتبط ذلك بظغوط اقتصادية مثل التضخم العالمي، ويعود سبب التذبذب في هذا المؤشر الى سياسات البنك المركزي، وتأثيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي.

اما مؤشر حرية العمل فان المعطيات المتوفرة فيه من سنة 2005 وتشير الى ان قيمه كانت محصورة بين 48.2 و 57.6 حيث عرف تذبذبات وانخفاضات متتالية في السنوات الأولى من 2005 الى 2016 حيث كان في السنوات الأولى عند مستويات ما بين 55 و 57.6 وبعدها بدا في الانخفاض من سنة 2011 حيث انخفض الى 52.9 ووصل الى 48.2 سنة 2016 وهي ادنى قيمة يسجلها، ثم بدا في التحسن قليلا في السنوات الأخيرة ليصل سنة 2024 الى 51.4، القيم المنخفضة لهذا المؤشر قد تشير إلى القيود المفروضة على سوق العمل

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

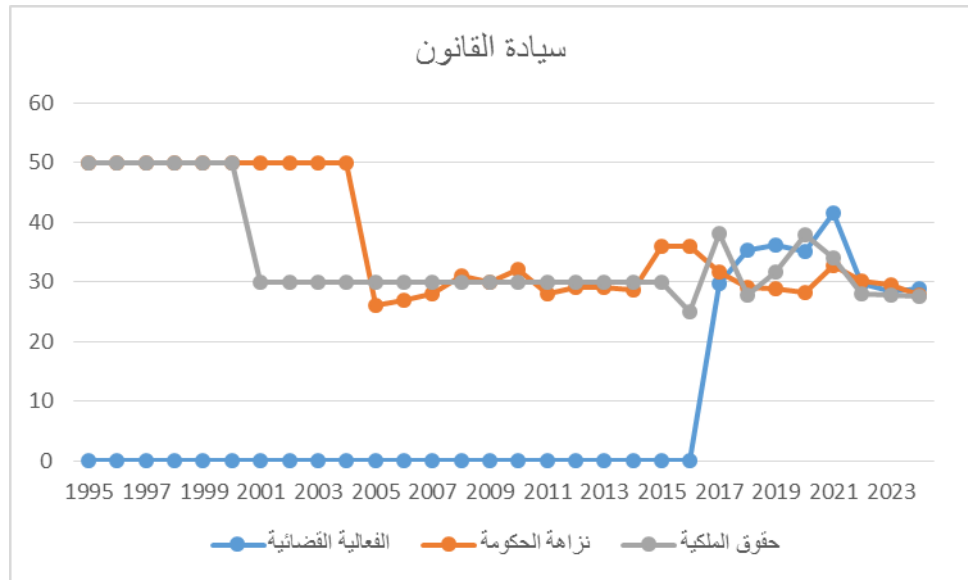
وضعف مرونته نتيجة قوانين العمل الصارمة، كما قد تشير الى صعوبة توظيف وفصل العمال وارتفاع البطالة لدى فئة الشباب بسبب البيروقراطية في قوانين العمل.

اما مؤشر حرية الاعمال فقد كان ثابتا خلال السنوات الأولى من سنة 1995 الى 2005 عند مستوى 70 وارتفع قليلا سنة 2006 وبلغ 74.8 وبعدها بدا في الانخفاض من سنة الى أخرى وانخفض الى 61.6 سنة 2019 ورغم تحسنه قليلا في السنتين الموالتين الا انه عاد للانخفاض مجددا سنة 2022 الى 50 ثم بعدها تحسن قليلا في السنتين الأخيرتين ليبلغ 53.6 و54.4 وذلك سنتي 2023 و2024 على التوالي، الانخفاض في هذا المؤشر يعكس زيادة العوائق التنظيمية لتأسيس وتشغيل الأعمال، مثل البيروقراطية وصعوبة الحصول على التراخيص وغياب إصلاحات لتحسين بيئة الأعمال والفساد الإداري، والانخفاض في هذا المؤشر ساهم في تدهور المؤشر العام.

ومما سبق نستنتج ان انخفاض حرية الأعمال وحرية العمل يرسل إشارات سلبية للمستثمرين الذين يبحثون عن بيئة ملائمة للأعمال وتساعدهم على تجسيد مشاريعهم، كما ان الكفاءة التنظيمية الضعيفة تعني مزيداً من التكاليف والمخاطر على الاستثمارات الأجنبية.

4. سيادة القانون: يتم قياسها من خلال ثلاث مؤشرات هي حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، الفعالية القضائية، والشكل التالي يوضح لنا وضعية الجزائر في هذه المؤشرات الثلاث خلال الفترة من 1995-2024.

الشكل رقم (03-08): وضعية الجزائر في سيادة القانون من سنة 1995 الى سنة 2024



الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات مؤسسة هيريتيج، من خلال الرابط التالي:

<https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا ان **مؤشر الفعالية القضائية** بياناته غير متوفرة قبل سنة 2017، وضعيفة حيث انها أقل من 42 نقطة في أقصى الحالات، وقد شهد تحسن ملحوظ خلال السنوات الأولى حيث كانت قيمته 29.6 سنة 2017 وبدا في التحسن التدريجي الى ان وصل الى 41.6 سنة 2021 وبعدها انخفض بشكل كبير في السنتين الأخيرتين الى 28.4 و 28.9

اما **مؤشر حقوق الملكية** كان متوسط في السنوات الاولى عند 50 خلال الفترة بين (1995-2004)، ثم انخفض بعد ذلك وتراوح ما بين 26 و 36 فقط طوال الفترة ما بين (2005-2024)، القيم المنخفضة لهذا المؤشر تشير إلى ضعف حماية حقوق الملكية الخاصة، سواء للأفراد أو الشركات، مما يثبط الاستثمار المحلي والأجنبي، وبقائه في 27.5 فقط سنة 2024 يؤكد استمرار القيود، هذا المؤشر كان من أضعف المساهمين في المؤشر العام

اما **مؤشر نزاهة الحكومة** لم تتجاوز قيمه 50، حيث استقر في السنوات الأولى خلال الفترة ما بين (1995-2004) عند 50 وانخفض بعدها بشكل كبير سنة 2005 الى 26 وتراوح طوال الفترة بين (2005-2024) ما بين 26 و 36 وانخفضت قيمه إلى أقل من 30 في السنوات الأخيرة، والانخفاض الكبير بعد 2004 يعكس تفاقم مشكلات الفساد ونقص الشفافية في المؤسسات الحكومية، والقيم المنخفضة (أقل من 30) تشير إلى تحديات هيكلية في الحوكمة، مما يقلل من جاذبية الجزائر للاستثمار ويؤثر سلباً على المؤشر العام، كما ان الاستقرار عند مستويات منخفضة يعكس غياب إصلاحات فعالة لمكافحة الفساد، وبالتالي يعتبر الفساد الإداري وضعف الشفافية، ونقص المساءلة من اهم أسباب انخفاض قيم هذا المؤشر.

ومن خلال المؤشرات الثلاث السابقة نستنتج ان تدني الحقوق القانونية ونزاهة الحكم يشكلان مخاطر قانونية على المستثمرين، كون المستثمر يبحث عن ضمانات قانونية واستقرار تشريعي، كما ان غياب الثقة في القضاء يحد من قدرة المستثمرين على التوسع أو البقاء طويلاً في السوق، خاصة في ظل صعوبة حماية حقوق الملكية وغياب الشفافية، وبالتالي فان ضعف سيادة القانون يمثل أحد أكبر تحديات مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، خصوصاً وان الإصلاحات بقيت شكلية، ولم تصل لمستوى يجعل المؤسسات القضائية والإدارية مستقلة وفعالة.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الخامس: وضعية الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار: يتكون مؤشر ضمان

لجاذبية الاستثمار من ثلاث مجموعات أساسية هي:

- **مجموعة المتطلبات الأساسية:** تشمل عادةً عوامل مثل البنية التحتية، الاستقرار الاقتصادي، والإطار المؤسسي.
- **مجموعة العوامل الكامنة:** تشمل إمكانات السوق، الموارد البشرية، والموارد الطبيعية.
- **مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية:** تشمل عوامل مثل التجارة الدولية، السياسات الحكومية المشجعة، والعلاقات الدولية.

والجدول التالي يبين لنا حالة الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من خلال القيم الخاصة بهذا المؤشر بالإضافة الى المجموعات التي يتكون منها، وكذا ترتيب الجزائر في هذا المؤشر حيث ان:

- **قيمة المؤشر:** تعكس الجاذبية الإجمالية للاستثمار (قيم أعلى = جاذبية أكبر).
- **الترتيب:** يعكس موقع الجزائر مقارنة بالدول الأخرى (ترتيب أعلى = أقل جاذبية).

جدول رقم (03-05): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة المتطلبات الأساسية	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
مجموعة العوامل الكامنة	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	6	15	18.6	19.4	18	18	18
قيمة مؤشر الجاذبية	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34	33
ترتيب الجزائر في مؤشر الجاذبية	82	85	87	87	87	86	84

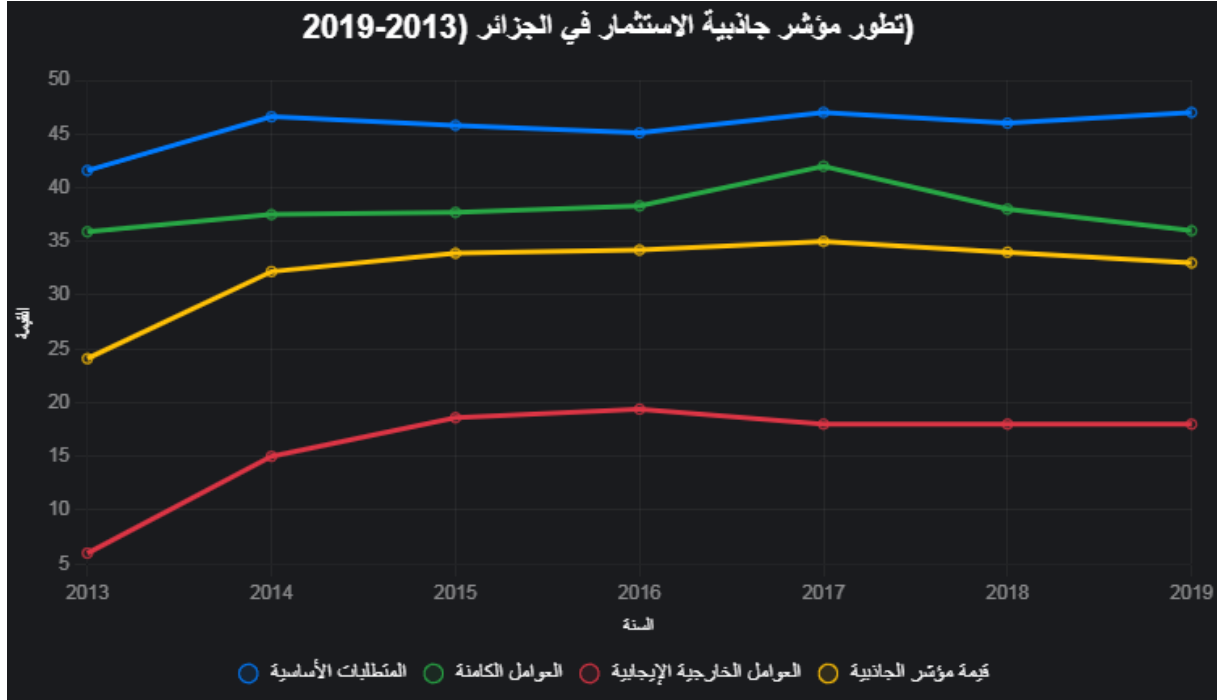
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات من سنة 2013 الى 2019

ولتوضيح تطور مؤشر جاذبية الاستثمار والمكونات الفرعية له، يمكننا تمثيله بيانيا

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (03-09): مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2013-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

من خلال الرسم البياني والجدول رقم 05 يتضح لنا ان مؤشر جاذبية الاستثمار في الجزائر شهد تحسناً ملحوظاً من 24.1 سنة (2013) إلى 35 سنة (2017)، مدفوعاً بتحسينات في المتطلبات الأساسية والعوامل الخارجية الإيجابية، قبل أن يتراجع قليلاً إلى 33 في 2019، حيث ساهم تحسن المتطلبات الأساسية (من 41.6 إلى 47)، وقفزة العوامل الخارجية الإيجابية (من 6 إلى 18)، في هذا التحسن. أما العوامل الكامنة فبلغت ذروتها عند 42 في 2017 لكنها تراجعت إلى 36 في 2019، مما يعكس ان هناك عدة تحديات في تنويع الاقتصاد.

وتحتل الجزائر مراتب متأخرة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار ما بين (82-87) وذلك خلال الفترة ما بين (2013-2019) مقارنة بدول مثل المغرب ترتيبها (حوالي 50) أو الإمارات (أقل من 20)، والتي طبقت إصلاحات أكثر فعالية في تبسيط الإجراءات وتحسين البنية التحتية وتحسين جميع متطلبات مناخ الاعمال.

وعلى الرغم من بعض التحسينات التي عرفتها الجزائر الا ان هناك عدة عوامل كالبيروقراطية، الفساد، والاعتماد على المحروقات تعيق مناخ الاعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يتطلب إصلاحات

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مستدامة مثل تبسيط الإجراءات، تعزيز الشفافية، وتحسين الإطار القانوني لزيادة مستوى تنافسية مناخ الاعمال وتحسين جاذبيته.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر بالإضافة الى اهم الدول المستثمرة في الجزائر واهم القطاعات التي تم الاستثمار فيها وذلك خلال الفترة ما بين 1990-2024.

المطلب الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من 1990 الى

2024: بعد الازمات التي شهدتها الجزائر خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات وتبنيها لنهج اقتصاد السوق وتخليها عن النهج الاشتراكي وفتح المجال امام الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال سن قانون النقد والقرض 90-10 وقانون الاستثمار 93-10 بالإضافة الى برامج التعديل الهيكلي شهدت الجزائر تدفقات محدودة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا خلال فترة التسعينات نظرا للأوضاع السياسية الصعبة التي كانت تمر بها البلاد، ويمكننا توضيح التدفقات التي شهدتها الجزائر منذ مطلع التسعينات الى غاية سنة 2024 من خلال الجدول التالي:

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (03-06): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر من 1990 الى 2024 (بالمليون دولار)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	40.0	80.0	30.0	0.001	0.001
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	0.001	270.0	260.0	606.6	291.6
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	280.1	1113.1	1064.96	637.85	884.74
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	1145.61	1888.45	1743.63	2632.04	2754.11
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	2301.22	2580.62	1499.44	1696.86	1506.73
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	-584.53	1636.29	1232.34	1474.58	1381.83
السنوات	2020	2021	2022	2023	2024
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة	1139.72	869.69	254.73	1216.32	1439

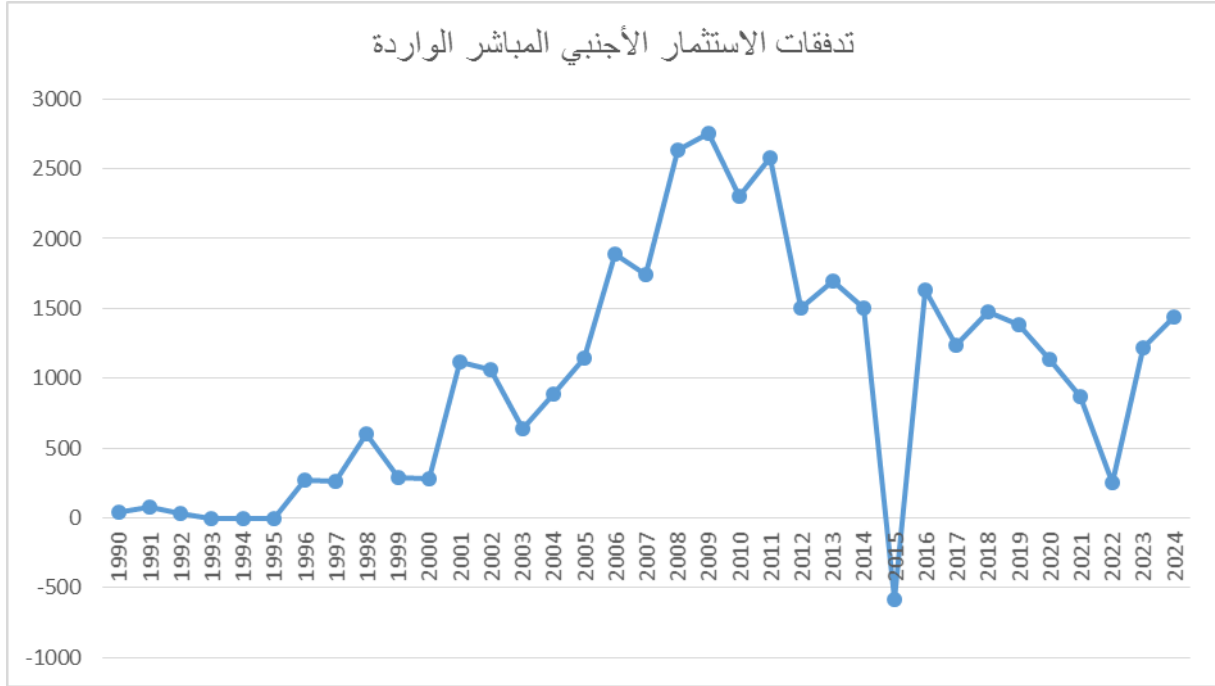
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، متوفرة على الرابط:

<https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025> تم الاطلاع عليه بتاريخ : 2025/07/19 الساعة :

23.55

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-10): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (1990-2024) (الوحدة: مليون دولار)



المصدر: من اعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم (03-06)

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات أي خلال الفترة ما بين(1990-1995) كانت شبه منعدمة وذلك راجع لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، بسبب الحرب الاهلية (العشرية السوداء) إضافة الى تراجع أسعار النفط وتفاقم ازمة المديونية الخارجية وهو ما اثر سلبا على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بعد ذلك شهدت خلال الفترة ما بين(1996-1999) تدفقات متواضعة وبلغت ذروتها سنة 1998 ب 606.6 مليون دولار ويعود ذلك الى التحسن الطفيف في الأوضاع الأمنية وبعض الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، اما الفترة ما بين(2000-2009) فقد شهدت زيادة معتبرة في التدفقات وبلغت ذروتها سنة 2009 ب 2754.11 مليون دولار، وتعود أسباب هذا التحسن الى عودة الاستقرار السياسي وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة الى اصدار قانون الاستثمار 01-03 سنة 2001، وفي الفترة المالية بين(2010-2014) ظلت التدفقات مرتفعة نسبيا لكنها شهدت بعض التقلبات والتدهور خصوصا من سنة 2012 الى 2014 وقد يرجع هذا الانخفاض والتدهور الى الاعتماد على قاعدة 49/51 التي اثرت بشكل سلبي على الاستثمار في الجزائر، وفي الفترة المالية أي(2015-2019) فقد شهدت انخفاضا حادا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حيث

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

انخفضت سنة 2015 الى -584.53 مليون دولار أي تدفقات سالبة أي التدفقات الخارجة اكثر من الواردة، وهذا يعكس هروب رؤوس الأموال بسبب الازمة النفطية وتدهور أسعار النفط بشكل حاد والتحديات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وبعد صدور قانون الاستثمار الجديد 09/16 سنة 2016 بدأت التدفقات بالعودة تدريجيا وارتفعت الى 1636.29 مليون دولار سنة 2016، لكن سرعان ما عادت الى التراجع مرة أخرى وذلك خلال الفترة ما بين (2020-2022) وقد يعود ذلك الى تداعيات جائحة كورونا وما خلفته من تأثير على اقتصاديات مختلف الدول، وبعد صدور قانون الاستثمار الجديد 22-18 سنة 2022 عرفت هذه التدفقات تحسن ملحوظ في السنتين الأخيرتين (2023 و 2024) وبلغت 1216.32 و 1439 مليون دولار على التوالي، ورغم هذا التحسن الطفيف الا انها لم تبلغ المستويات المنشودة مقارنة بما تملكه الجزائر من مؤهلات وامكانيات في شتى المجالات.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى

الجزائر: شهدت الجزائر تدفقات متنوعة من الاستثمار الأجنبي المباشر من عدة دول من مختلف القارات وهو ما يمكننا توضيحه كما يلي:

أولاً: التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة من 1998

الى 2001: شهدت هذه المرحلة تدفق استثمارات اجنبية الى الجزائر معظمها كان من ثلاث دول أساسية هي أمريكا وفرنسا ومصر بالإضافة الى بعض الدول الأخرى وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم(03-07): الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة ما بين(1998-2001) (بالالف دولار)

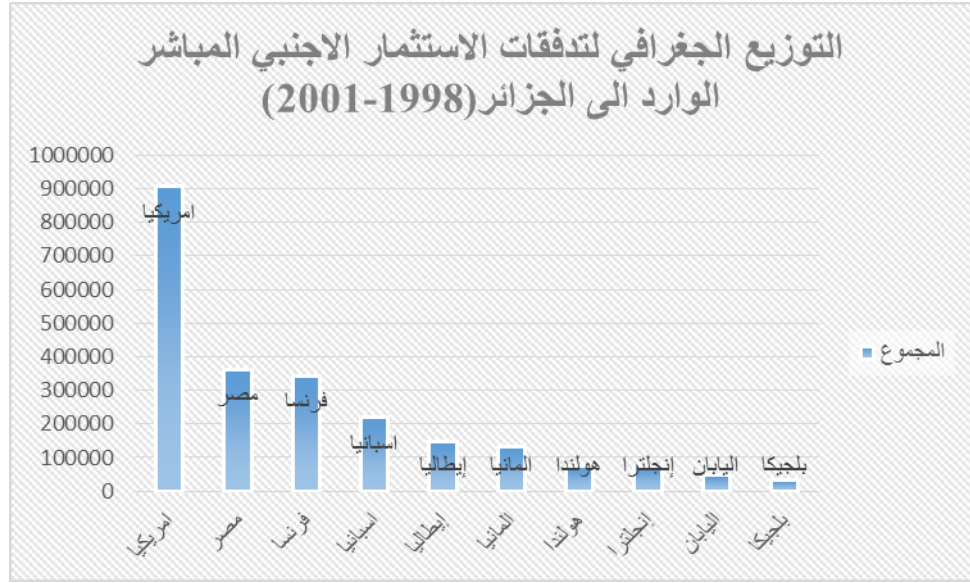
الترتيب	الدول	1998	1999	2000	2001	المجموع
1	امريكا	256891	89882	205664	354369	906806
2	مصر	51	3	100	362992	363146
3	فرنسا	76656	137460	49472	80413	344001
4	اسبانيا	16209	16373	35596	152867	221045
5	إيطاليا	92820	11800	9262	34383	148265
6	المانيا	20062	7836	66509	37791	132198
7	هولندا	2812	623	1308	71944	76687
8	إنجلترا	36015	2001	14206	23254	75476
9	اليابان	16648	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	14648	571	4484	12384	32041

المصدر: تقرير الاونكتاد حول سياسة الاستثمار في الجزائر سنة 2004، متوفر على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/iteipc20039_fr.pdf ، ص 22 تم الاطلاع عليه بتاريخ:

2024/12/09، الساعة 16.16

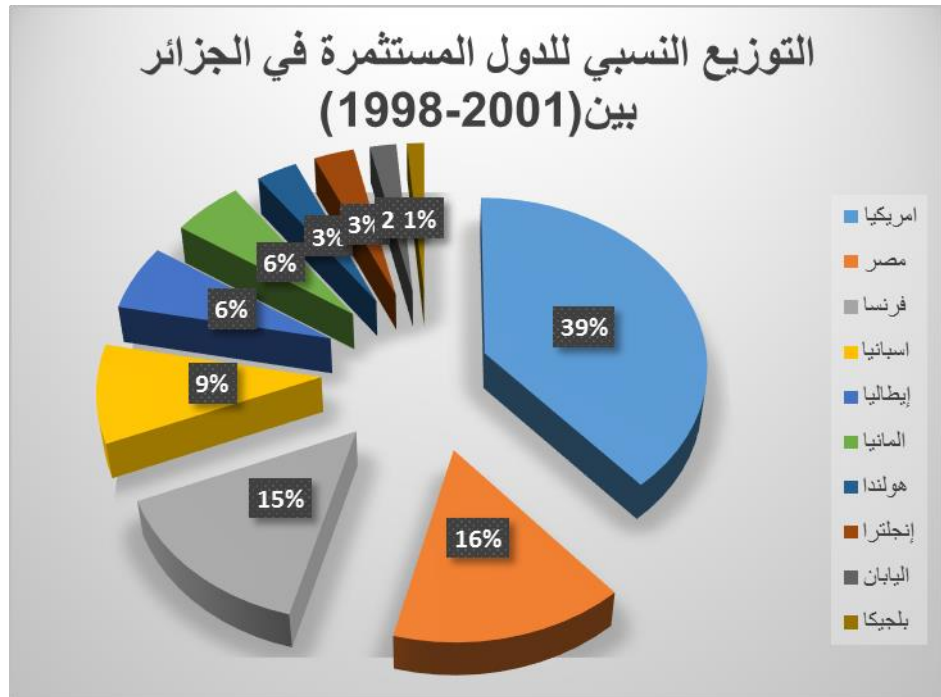
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-11): التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بين (1998-2001)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-07)

الشكل رقم(03-12): التوزيع النسبي للدول المستثمرة في الجزائر بين (1998-2001)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-07)

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول والاشكال السابقة يتبين لنا ان أمريكا ومصر وفرنسا كانت هي المهيمنة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1998-2001) بحوالي 70% من اجمالي التدفقات، حيث جاءت الولايات المتحدة الامريكية في الصدارة بنسبة 39% من اجمالي التدفقات وقد يعود ذلك الى اهتمام الشركات الامريكية في هذه الفترة بالسوق الجزائرية وما تزخر به من إمكانيات وموارد طبيعية خصوصا في قطاعات النفط والغاز والطاقة وزاد هذا الاهتمام بعد تحسن الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد، وقد حلت مصر ثانيا بنسبة 16% من اجمالي التدفقات وقد ارتفعت استثمارات مصر من 100 الف دولار سنة 2000 الى 362992 دولار سنة 2001 وذلك بفعل الاستثمار في مجال الاتصالات ودخول شركة اوراسكوم المصرية الى السوق الجزائرية واستثمارها مبالغ معتبرة، ويعتبر هذا الاستثمار من اهم الاستثمارات المنجزة في الجزائر في قطاع الخدمات وخارج قطاع المحروقات، وحلت فرنسا في المركز الثالث بنسبة 15%، حيث كانت فرنسا في هذه الفترة من اهم المهتمين بالاستثمار في الجزائر في العديد من القطاعات مثل الطاقة والصناعات التحويلية وذلك بسبب العلاقة التي كانت تربط الجزائر بفرنسا إضافة الى القرب الجغرافي والتاريخي بينهما.

وبالتالي نجد ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة (1998-2001) تميزت بتركيز واضح على عدد محدود من الدول حيث استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على النصيب الأكبر بحوالي 906.8 الف دولار، أي بنسبة 39% من اجمالي التدفقات، تلتها الدول الأوروبية مجتمعة (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، المانيا، هولندا، إنجلترا، بلجيكا) بنسبة 38.8%، ثم مصر بنسبة 16%، وقد يرجع اهتمام هذه الدول بالاستثمار في الجزائر الى عدة اعتبارات أهمها صدور قانون الاستثمار 01-03 سنة 2001 الذي ساهم في تحسين مناخ الاعمال والاستثمار وزيادة تدفق الاستثمار سنة 2001 خصوصا من مصر واسبانيا، إضافة الى توفر الجزائر على موارد طبيعية معتبرة خصوصا في قطاعي النفط والغاز والذي استثمرت فيه الولايات المتحدة الامريكية بشكل كبير، كما ساهم تحسن الأوضاع السياسية والأمنية بعد العشرية السوداء في تشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين الأجانب بشكل معتبر، ويظهر لنا من خلال هذه المعطيات ان الجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على دولة واحدة او دولتين في كل سنة، فعلى سبيل المثال في سنة 1999 شكلت الاستثمارات الفرنسية اكثر من نصف التدفقات، وفي سنة 2001 نجد المساهمة الكبيرة كانت من الولايات المتحدة الامريكية ومصر، وهو ما يبرز لنا هشاشة بيئة الاعمال الجزائرية واعتمادها على استثمارات ظرفية مرتبطة بصفقات كبرى خصوصا في قطاع المحروقات او عن طريق علاقات ثنائية غير مستدامة.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة(2003-2015-

2015): عرفت الجزائر خلال هذه الفترة العديد من المشاريع الاستثمارية من عدة شركات من مختلف الدول

كانت اغليبتها من ثلاث دول رئيسية هي الامارات واسبانيا وفرنسا والجدول التالي يوضح ذلك بشكل مفصل:

الجدول رقم(03-08): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الترتيب	الدولة	قيمة الاستثمارات بالمليون دولار	عدد المشاريع	عدد الشركات
01	الامارات	15280	26	25
02	اسبانيا	7860	24	20
03	فرنسا	5950	81	62
04	فيتنام	4743	2	2
05	سويسرا	4538	12	7
06	مصر	4178	11	9
07	المملكة المتحدة	3738	24	18
08	الولايات المتحدة	3303	34	31
09	الصين	2658	12	12
10	لوكسمبورغ	2447	3	1
11	قطر	2150	2	2
12	تركيا	1941	5	5

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

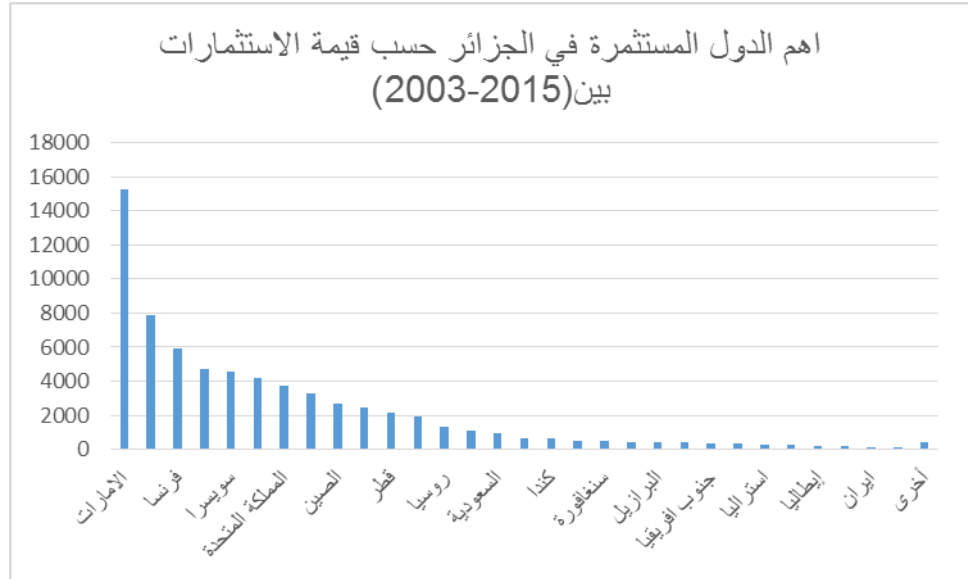
3	4	1346	روسيا	13
17	22	1132	تونس	14
8	13	933	السعودية	15
14	17	669	المانيا	16
7	7	645	كندا	17
4	4	478	ايرلندا	18
1	1	468	سنغافورة	19
1	1	443	برمودا	20
1	1	443	البرازيل	21
1	1	443	جزر البهاما	22
1	1	350	جنوب افريقيا	23
1	1	321	ليبيا	24
1	1	270	استراليا	25
7	10	234	كوريا الجنوبية	26
6	6	219	إيطاليا	27
1	1	160	ميانمار (بورما)	28
4	4	152	ايران	29
6	7	129	المغرب	30

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

28	37	422	أخرى	/
306	375	68040	الاجمالي	/

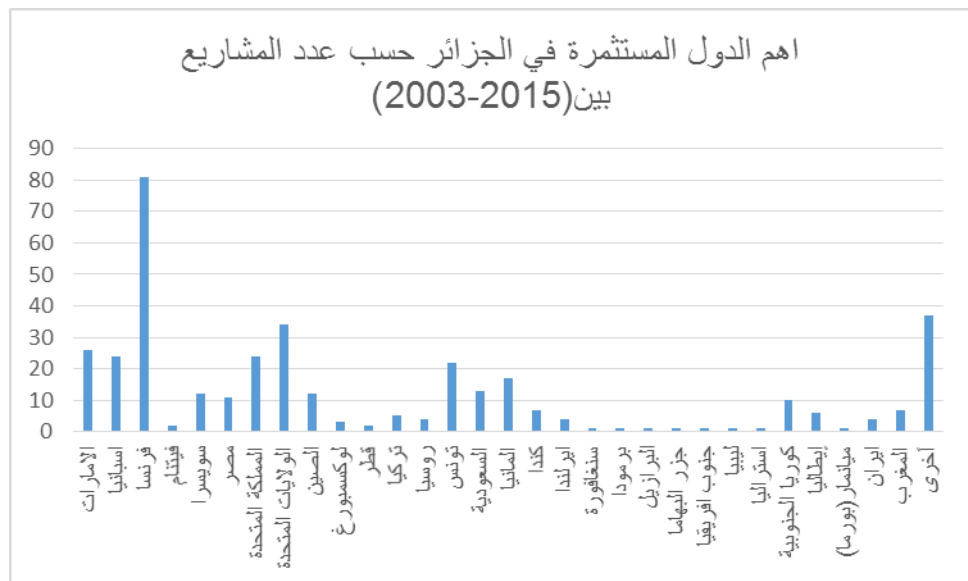
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنة 2015، ص 119

الشكل رقم(03-13): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015) حسب قيمة الاستثمار



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-08)

الشكل رقم(03-14): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة(2003-2015) حسب عدد المشاريع



الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-08)

من خلال الجدول والاشكال السابقة يتبين لنا اجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة(2003-2015) قد بلغ 68.040 مليون دولار موزعة على 375 مشروع استثماري وتشرف عليها 306 شركات، وتعتبر كل من الامارات واسبانيا وفرنسا هي الدول المهيمنة على هذه الاستثمارات بنسبة 42.8% من اجمالي التدفقات، وقد جاءت الامارات في الصدارة بمبلغ 15.280 مليون دولار بنسبة 22.5% من اجمالي التدفقات موزعة على 26 مشروع استثماري منجزة من قبل 25 شركة، تلتها اسبانيا ب 24 مشروع استثماري منجزة من قبل 20 شركة وقيمة اجمالية بلغت 7.860 مليون دولار، لتأتي بعدها فرنسا ثالثة بمبلغ 5.950 مليون دولار موزعة على 81 مشروع استثماري ومنجزة من قبل 62 شركة وهو اعلى عدد من المشاريع والشركات حيث كانت اغلب الاستثمارات الفرنسية في قطاعات الطاقة والصناعات التحويلية والخدمات، ثم تأتي فينتام بعد فرنسا بمشروعين استثماريين منجزين من قبل شركتين بمبلغ 4.743 مليون دولار، وتأتي بعدها سويسرا بمبلغ 4.538 مليون دولار موزعة على 12 مشروعا استثماريا، ثم مصر ب 11 مشروعا بقيمة 4.178 مليون دولار، والصين ب 12 مشروعا بقيمة 2.658 مليون دولار ثم لوكسمبورغ بثلاث مشاريع بقيمة 2.447 مليون دولار.

اما من ناحية عدد المشاريع الاستثمارية فتعتبر فرنسا هي المتصدر بمجموع 84 مشروع منجزة من طرف 62 شركة مما يعكس تنوع الاستثمارات الفرنسية رغم ان معظمها صغيرة او متوسطة الحجم من ناحية التكلفة، ثم تلتها الولايات المتحدة الامريكية ب 34 مشروع منجزة من طرف 31 شركة مركزة على مشاريع كبيرة في النفط والغاز، ثم تأتي بعدها كل من الامارات ب 26 مشروع، اسبانيا والمملكة المتحدة ب 24 مشروع لكل منهما، تونس 22 مشروع.

وإذا أردنا ان ننظر الى التوزيع الجغرافي لهذه التدفقات الاستثمارية فإننا نجد بان دول الخليج العربي تساهم بما نسبته 26.8% بقيمة 18.363 مليون دولار، وأوروبا (إسبانيا، فرنسا، سويسرا، المملكة المتحدة، لوكسمبورغ، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا) بنسبة 29.8% من اجمالي التدفقات بقيمة 20.281 مليون دولار، اما دول فينتام، الصين، تركيا فتساهم بنسبة 11.7%، كما تساهم دول شمال افريقيا (مصر، تونس، المغرب، ليبيا) بنسبة 7.8% من اجمالي التدفقات.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ومما سبق يتضح لنا ان الجزائر نجحت في استقطاب مستثمرين من مناطق جغرافية ودول متعددة لكن رغم استقطابها العديد من المشاريع الاستثمارية الا ان معظم هذه المشاريع صغيرة رغم تنوعها، كما ان المشاريع الكبرى محدودة واغلبها يرتكز على الموارد الطبيعية.

ثالثا: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة من 2015

الى 2019: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة مشاريع استثمارية معظمها من دول اسيا حيث سيطرت كل من هونج كونج والصين وسنغافورة وفرنسا على معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو ما يوضحه الجدول التالي:

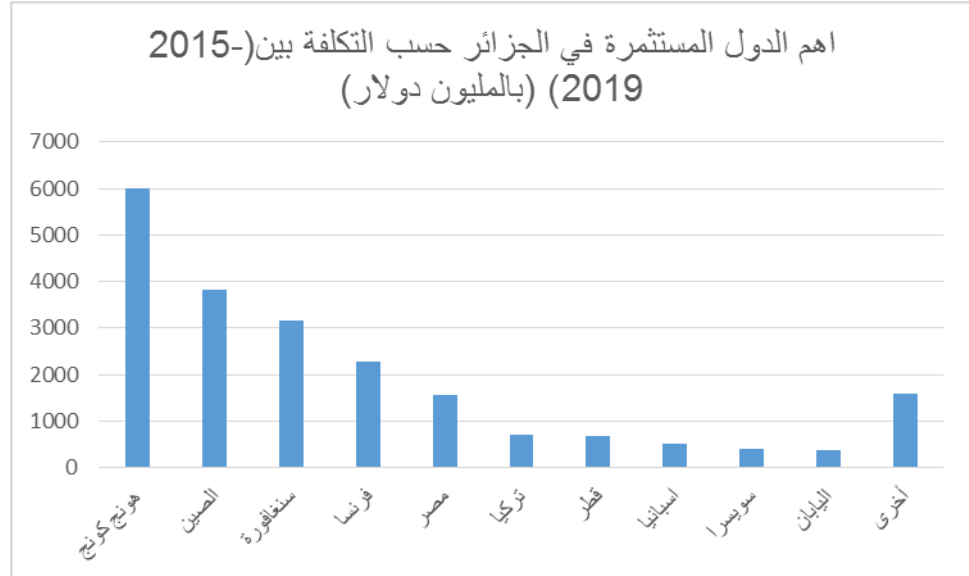
جدول رقم(03-09): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة من 2015 الى 2019

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونج كونج	6000	1	1
الصين	3827	12	7
سنغافورة	3151	3	1
فرنسا	2266	16	15
مصر	1553	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7
سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1576	134	108
الاجمالي	21056	188	152

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

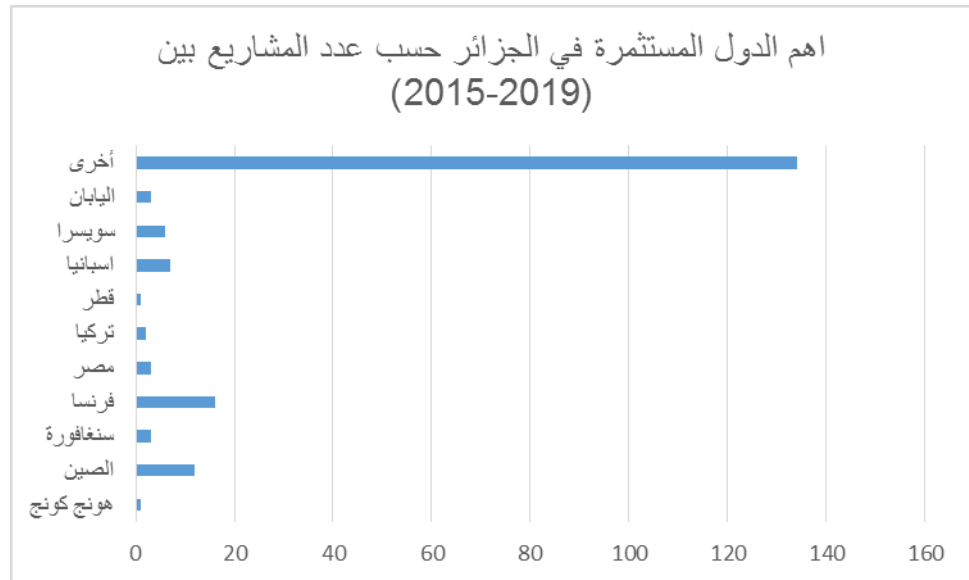
المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية الربع الثاني سنة 2020، ص 18

الشكل رقم(03-15): اهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة بين(2015-2019) حسب التكلفة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-09)

الشكل رقم(03-16): اهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب عدد المشاريع بين (2015-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-09)

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول والاشكال السابقة يتضح لنا ان اجمالي قيمة الاستثمارات الواردة الى الجزائر خلال الفترة (2015-2019) بلغ 21.056 مليون دولار موزعة على 188 مشروع استثماري ومنجزة من قبل 152 شركة، ويظهر من خلال التوزيع الجغرافي ان حجم هذه الاستثمارات كان مركزا في عدد قليل من الدول، حيث جاءت هونغ كونغ في المركز الأول من حيث حجم الاستثمار بقيمة 6 مليون دولار رغم انها ساهمت بمشروع واحد فقط مثل نسبة 28.5% من اجمالي الاستثمارات الواردة، ثم جاءت بعدها الصين ب 12 مشروع استثماري منجز من قبل 7 شركات بمبلغ مقدر ب 3.827 مليون دولار وبنسبة 18.2% من اجمالي الاستثمارات الواردة، اما سنغافورة فقد احتلت المركز الثالث بنسبة 15% وبمبلغ يقدر ب 3.151 مليون دولار موزع على 3 مشاريع منجزة من قبل شركة واحدة، تلتها فرنسا بمبلغ استثماري يقدر ب 2.266 مليون دولار موزعة على 16 مشروع استثماري منجز من قبل 15 شركة وهو ما يدل على تنوع الاستثمارات الفرنسية في هذه الفترة أيضا رغم صغر حجمها، ثم جاءت بعدها مصر ب 3 مشاريع منجزة من قبل 3 شركات بلغت قيمتها 1.553 مليون دولار، اما كل من تركيا، قطر، اسبانيا، سويسرا، اليابان فقد ساهمت كل دولة من هذه الدول بمشاريع استثمارية تتراوح بين مشروع واحد و 7 مشاريع وبمبلغ اقل من مليون دولار لكل دولة من هذه الدول، في حين بلغ عدد المشاريع الأخرى 134 مشروع وبنسبة 71% من اجمالي عدد المشاريع منجز من قبل 108 شركة بمبلغ اجمالي متواضع يقدر ب 1.576 مليون دولار وقد يشير ذلك الى تنوع في عدد المشاريع لكنها مشاريع صغيرة او متوسطة من دول متعددة.

ومما سبق يتضح جليا ان مناخ الاعمال والاستثمار في الجزائر خلال الفترة (2015-2019) تمكن من جذب استثمارات ضخمة ذات طابع استراتيجي من بعض الدول الاسيوية الى جانب استمرار الشركاء التقليديين على غرار فرنسا في تنويع مشاريعهم، إضافة الى زيادة حجم الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الانتشار.

المطلب الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: انحصرت معظم

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر في الموارد الطبيعية والمحروقات بشكل خاص ويمكن توضيح ذلك من خلال المعطيات التالية:

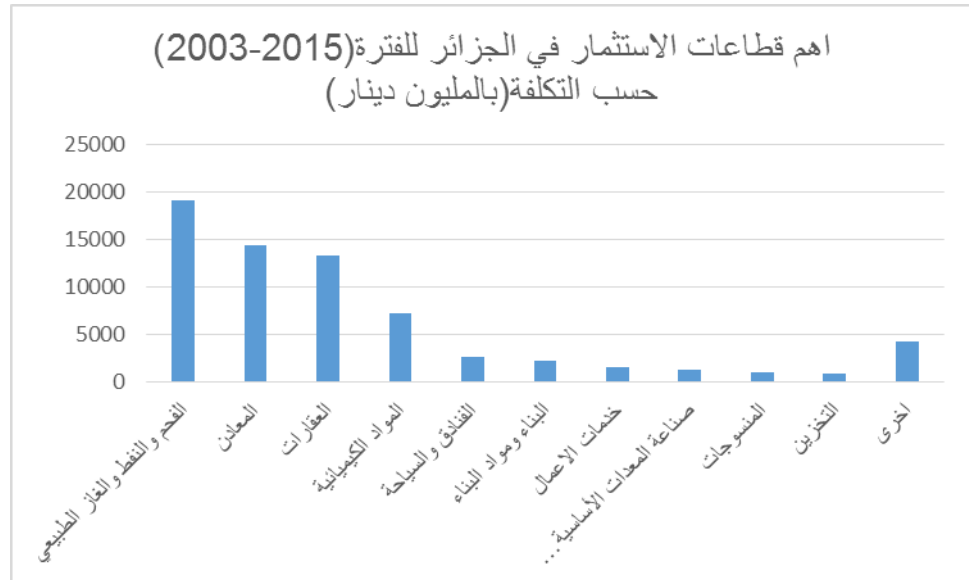
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم(03-10): التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2003-2015)

الترتيب	قطاع الاستثمار	عدد الشركات	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	النسبة (%)
1	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22	28	19130	28
2	المعادن	17	21	14371	21
3	العقارات	14	19	13343	20
4	المواد الكيميائية	12	14	7294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	2678	4
6	البناء ومواد البناء	9	14	2238	3
7	خدمات الاعمال	39	39	1599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	1252	2
9	المنسوجات	9	9	997	1
10	التخزين	2	3	858	1
/	اخرى	159	188	4282	6
/	الاجمالي	306	375	68040	/

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير سنة 2015، ص 119

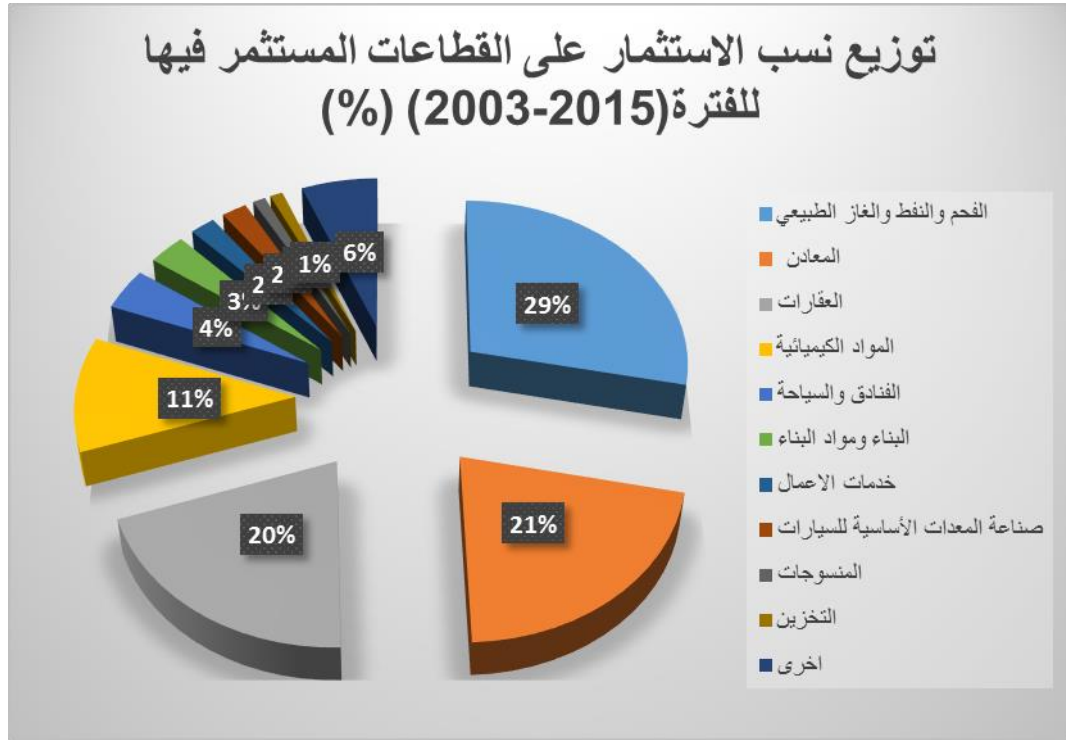
الشكل رقم(03-17): اهم القطاعات المستثمر فيها في الجزائر خلال الفترة ما بين(2003-2015) حسب التكلفة



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-10)

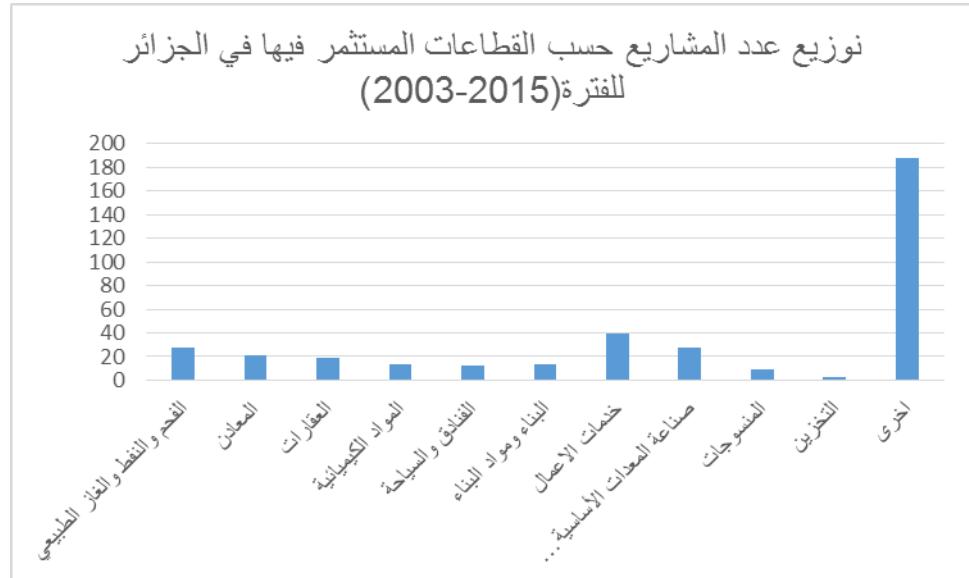
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-18): توزيع نسب الاستثمار على القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة ما بين(2003-2015)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-10)

الشكل رقم(03-19): توزيع عدد المشاريع حسب القطاعات المستثمر فيها خلال الفترة ما بين(2003-2015)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-10)

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من خلال الجدول والاشكال السابقة يتضح لنا ان اجمالي الاستثمارات للفترة(2003-2015) بلغ 68.040 مليون دولار موزعة على 375 مشروع استثماري ومنجزة من طرف 306 شركات متنوعة عبر 11 قطاعا استثماريا 10 قطاعات رئيسية محددة بالإضافة الى قطاعات أخرى صغيرة مجملة مع بعض، ويأتي قطاع الفحم والنفط والغاز في المقدمة بمبلغ اجمالي يقدر ب 19.130 مليون دولار موزع على 28 مشروع استثماري منجزة من قبل 22 شركة وبنسبة 28% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، ويعود السبب لهيمنة هذا القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كونها غنية بالموارد الطبيعية مما يجعل هذا القطاع اكثر جاذبية لكبرى الشركات العالمية المختصة في هذا المجال، اما قطاع المعادن فاحتل المرتبة الثانية بمبلغ اجمالي يقدر ب 14.371 مليون دولار موزع على 21 مشروع استثماري منجزة من قبل 17 شركة وبنسبة بلغت 21% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة مما يدل على وجود استثمارات ومشاريع كبرى في التعدين ومعالجة الحديد نظرا لان الجزائر تمتلك إمكانيات هامة في هذا المجال، وبالتالي فان كل من قطاعي الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع المعادن يساهمان بالحصة الاكبر من مجموع التدفقات الواردة الى الجزائر بنسبة 49% وهو ما يعكس لنا الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية كقطاع رئيسي لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويأتي قطاع العقارات في المرتبة الثالثة بمبلغ 13.34 مليون دولار موزع على 19 مشروع استثماري منجزة من قبل 14 شركة وبنسبة 20% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، اما قطاع المواد الكيماوية فجاء في المرتبة الرابعة بمبلغ اجمالي يقدر ب 7.294 مليون دولار موزع على 14 مشروع استثماري منجز من قبل 12 شركة وبنسبة 11% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، ثم يأتي بعدها قطاع الفنادق والسياحة بمبلغ اجمالي يقدر ب 2.678 مليون دولار موزع على 12 مشروع استثماري منجز من قبل 8 شركات وبنسبة 4% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، يليها قطاع البناء ب 14 مشروع استثماري منجز من قبل 9 شركات بمبلغ اجمالي بلغ 2.238 مليون دولار وبنسبة 3% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، اما قطاع خدمات الاعمال فجاء في المركز السابع وبأكبر عدد من المشاريع (39 مشروع) منجزة من قبل 39 شركة لكن بمبلغ منخفض مقدر ب 1.599 مليون دولار وهذا يدل على ان هناك مشاريع كثيرة في هذا المجال لكنها صغيرة الحجم، ثم يأتي بعد ذلك قطاع صناعة المعدات الأساسية للسيارات ب 28 مشروع استثماري منجزة من قبل 20 شركة بمبلغ اجمالي مقدر ب 1.252 مليون دولار وبنسبة 2% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، يليها قطاع المنسوجات ب 9 مشاريع استثمارية منجزة من قبل 9 شركات بمبلغ اجمالي مقدر ب 0.997 مليون دولار وبنسبة 1% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، وجاء بعدها قطاع التخزين ب 3 مشاريع استثمارية منجزة

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

من قبل شركتين بمبلغ 0.858 مليون دولار ونسبة 1% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة، كما ان هناك مبلغ اجمالي مقدر ب 4.282 مليون دولار موزع على عدة قطاعات أخرى صغيرة متنوعة تشمل 188 مشروع استثماري منجزة من قبل 159 شركة ونسبة 6% من اجمالي التدفقات الاستثمارية الواردة.

ومما سبق يتضح لنا ان معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر خلال الفترة(2003-2015) كانت مرتكزة على الموارد والامكانيات الطبيعية التي تمتلكها الجزائر حيث ان 49% وهو ما يقارب نصف التدفقات الواردة الى الجزائر كانت في قطاعين هما قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع المعادن، مع وجود ضعف كبير في الاستثمار في القطاعات الأخرى خصوصا قطاعات الصناعة والخدمات.

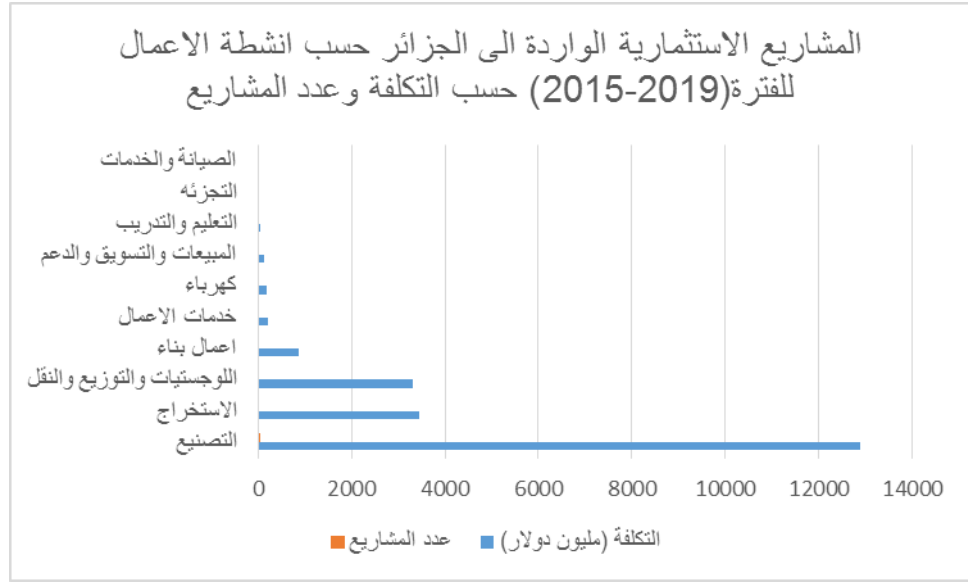
جدول رقم(03-11): المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
التصنيع	12883	42
الاستخراج	3450	2
اللوجستيات والتوزيع والنقل	3305	2
اعمال بناء	867	3
خدمات الاعمال	196	16
كهرباء	170	1
المبيعات والتسويق والدعم	114	19
التعليم والتدريب	42	4
التجزئة	19	3
الصيانة والخدمات	4	1
المجموع	21050	93

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية الربع الثاني سنة 2020، ص 18

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-20): المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب أنشطة الاعمال خلال الفترة (2015-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-11)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا ان اجمالي الاستثمارات خلال الفترة(2015-2019) قد بلغ 21.050 مليون دولار موزعة على 93 مشروع استثماري عبر 10 أنشطة اعمال، لكن التوزيع غير متوازن حيث استحوذ نشاط التصنيع على حصة الأسد بتكلفة اجمالية بلغت 12.883 مليون دولار موزعة على 42 مشروع استثماري ونسبة تجاوزت 60% من اجمالي التدفقات الواردة، وهو ما يعكس رغبة الدولة خلال هذه الفترة في تطوير قاعدة صناعية بغرض تعزيز الإنتاج المحلي واحلال الواردات خصوصا بعد صدور قانون الاستثمار 09-16، ويأتي بعد نشاط التصنيع كل من نشاط الاستخراج بتكلفة بلغت 3.450 مليون دولار موزعة على مشروعين استثماريين ونسبة 16.4% من اجمالي التدفقات الواردة، ونشاط اللوجستيات والتوزيع والنقل بتكلفة بلغت 3.305 مليون دولار موزعة على مشروعين استثماريين ونسبة 15.7% من اجمالي التدفقات الواردة، وبالرغم من وجود فقط مشروعين في كل من النشاطين السابقين الا ان تكلفة الاستثمار في كل منهما تجاوزت 3 مليون دولار وهذا يدل على وجود استثمارات استراتيجية ضخمة في هاته الأنشطة، اما نشاط اعمال البناء فقد جاء في المرتبة الرابعة بتكلفة اجمالية بلغت 0.868 مليون دولار موزعة على 3 مشاريع استثمارية ونسبة بلغت 4.1% من اجمالي التدفقات الواردة، اما النشاطات الأخرى خصوصا تلك المتعلقة بالخدمات فمساهمتها كانت محدودة وضيئلة فمثلا نشاطات خدمات الاعمال، التعليم والتدريب، المبيعات والتسويق رغم ارتفاع عدد المشاريع فيها الا ان التكلفة فيها منخفضة مما يدل على ضعف الاهتمام بها وان

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الاستثمار فيها كان بمشاريع صغيرة او متوسطة وذلك رغم الأهمية التي تكتسيها هاته الانشطة في توفير مناصب الشغل وخلق القيمة المضافة، ويأتي في الأخير نشاطات كل من الصيانة والخدمات، التجزئة، الكهرباء بمساهمة شبه رمزية في القيمة الاجمالية مما يشير الى غياب شبه تام للاستثمار في الخدمات الأساسية للمستهلك.

ومما سبق يتضح لنا ان الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة ما بين(2015-2019) كانت مركزة بشكل كبير في الانشطة كثيفة راس المال كالتصنيع والاستخراج وهو ما يعكس توجه الدولة خلال هذه الفترة نحو الصناعات الثقيلة، وان الأنشطة الأخرى كالخدمات رغم أهميتها الكبيرة لم تحظى باهتمام كبير.

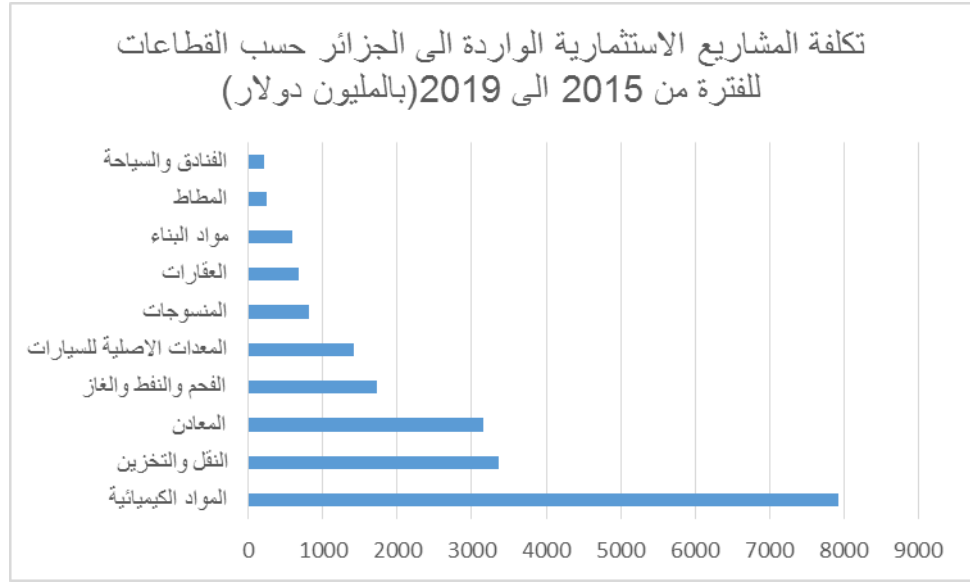
جدول رقم(03-12): تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب القطاعات الفترة(2015-2019)

القطاعات	التكلفة (بالمليون دولار)
المواد الكيميائية	7931
النقل والتخزين	3362
المعادن	3150
الفحم والنفط والغاز	1726
المعدات الاصلية للسيارات	1410
المنسوجات	813
العقارات	669
مواد البناء	579
المطاط	249
الفنادق والسياحة	202
المجموع	20091

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية الربع الثاني 2020، ص 18

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-21): تكلفة المشاريع الاستثمارية الواردة الى الجزائر حسب القطاعات الفترة(2015-2019)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-12)

من خلال الجدول والشكل السابقين يتضح لنا ان اجمالي تكلفة المشاريع الاستثمارية في الجزائر خلال الفترة ما بين (2015-2019) قد بلغ 20.091 مليون دولار موزعة على عشرة قطاعات استثمارية رئيسية مع تركيز واضح على عدد محدود من هذه القطاعات خصوصا الصناعات الكيميائية والنقل والمعادن، حيث نجد ان قطاع المواد الكيميائية قد جاء في الصدارة مستحوذا على نحو 40% من اجمالي التكلفة بمبلغ 7.931 مليون دولار مما يدل على اهتمام المستثمرين بهذا المجال، يليه قطاع النقل والتخزين بنسبة قاربت 17% وبمبلغ 3.362 مليون دولار وهو ما يعكس تركيزا استثماريا على تحسين سلاسل الامداد وتوسيع شبكة الخدمات لتسهيل الأنشطة الصناعية والتجارية، ثم يأتي قطاع المعادن في المركز الثالث بنسبة قاربت 16% وبمبلغ 3.150 مليون دولار، يليه قطاع الفحم والنفط والغاز بنسبة تجاوزت 8% وبمبلغ 1.726 مليون دولار وهو ما يدل على استمرار الجزائر في جذب رؤوس الأموال نحو قطاعاتها التقليدية المعتمدة على الموارد الطبيعية، وحل قطاع المعدات الاصلية للسيارات خامسا بنسبة 7% بمبلغ 1.410 مليون دولار وهو ما يعكس بداية توجه الدولة نحو هذا القطاع من اجل خلق قيمة مضافة فيه وذلك من خلال إقامة شركات مع شركاء متعددين في هذا المجال، اما القطاعات الأخرى فقد جاءت ضعيفة حيث نجد فيها المنسوجات بنسبة 4%، العقارات بنسبة 3.3%، مواد البناء بنسبة 2.9%، المطاط بنسبة 1.2%، وأخيرا قطاع الفنادق والسياحة بنسبة لا تتجاوز 1%.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مما سبق يتضح جليا ان التوزيع القطاعي للاستثمار في الجزائر خلال الفترة ما بين (2015-2019) يعتمد اعتمادا كبيرا على الصناعات الثقيلة والتحويلية كالصناعات الكيماوية والمعادن وهو ما يعكس توجه الدولة في هذه المرحلة نحو قطاع التصنيع، في مقابل تواجد محدود لقطاعات أخرى مهمة كالخدمات والسياحة.

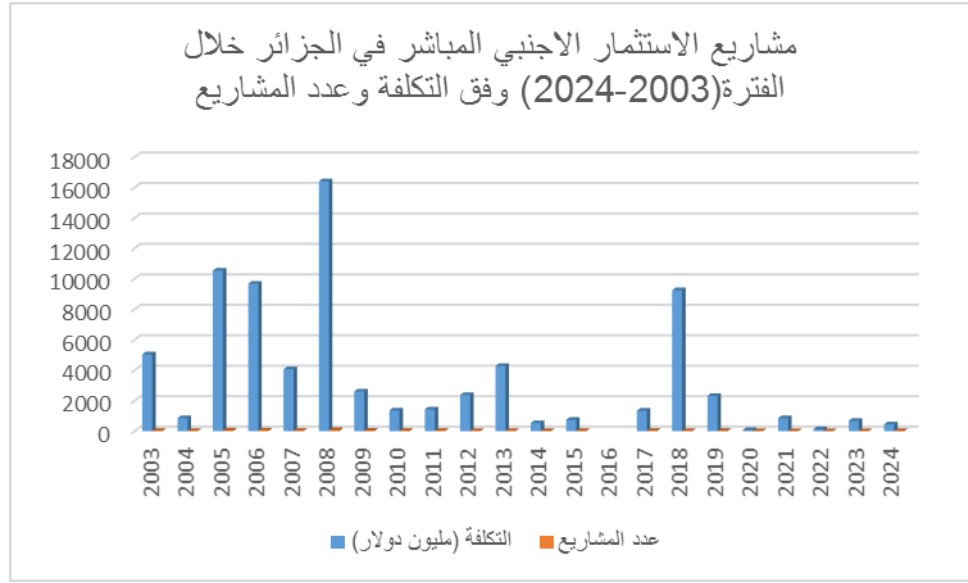
جدول رقم(03-13): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2003-2024)

السنة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	5046.3	4732	22
2004	19	857.2	3334	19
2005	45	10545.3	11049	43
2006	50	9686.6	9491	45
2007	29	4070.1	5711	28
2008	75	16408.2	27305	66
2009	32	2605.1	5872	28
2010	21	1367.4	3797	17
2011	27	1431.6	2565	24
2012	18	2376.8	4951	17
2013	16	4284.6	7298	12
2014	13	535.5	2130	13
2015	13	749.4	3758	13
2016	/	/	/	/
2017	22	1350.2	/	/
2018	18	9259.4	/	/
2019	24	2316	/	/
2020	6	77	251	6
2021	9	853.1	650	7
2022	4	136	1908	4
2023	8	684	1458	5
2024	12	452	3604	12
المجموع	484	75091.8	99864	381

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار-تقارير سنوات مختلفة من سنة 2003 الى 2024

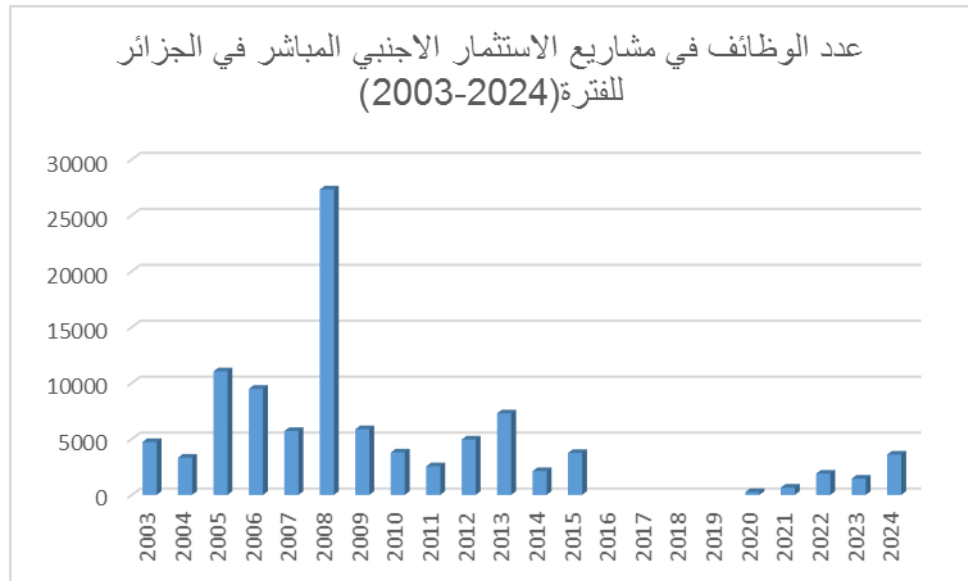
الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم(03-22): مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2003-2024) وفق التكلفة وعدد المشاريع



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-13)

الشكل رقم(03-23): عدد الوظائف في مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة ما بين (2003-2024)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03-13)

من خلال الجدول والشكلين السابقين يتضح لنا ان الجزائر خلال الفترة(2003-2024) عرفت تجسيد ما يزيد عن 484 مشروع استثماري من خلال ما يزيد عن 381 شركة استثمارية بتكلفة تجاوزت 75.0918 مليون دولار مع خلق ما يزيد عن 99864 وظيفة، وتظهر البيانات ديناميكية غير منتظمة في عدد المشاريع وتكلفتها

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلال هذه الفترة، وقد شهدت الفترة الأولى بين (2003-2008) توسعا كبيرا في الاستثمار فبعد البداية المتواضعة سنة 2003 من خلال 23 مشروع استثماري بتكلفة بلغت 5.0463 مليون دولار وخلق 4732 وظيفة بدأت التدفقات الاستثمارية في التحسن وارتفع عدد المشاريع الاستثمارية بشكل ملحوظ الى بلوغ الذروة سنة 2008 حيث تم فيها تسجيل 75 مشروع استثماري بتكلفة قياسية بلغت 16.4082 مليون دولار واستحداث حوالي 27305 وظيفة من قبل 66 شركة مستثمرة، هذا التراكم يعكس لنا ان هذه المرحلة شهدت جاذبية مكثفة لرؤوس الأموال الأجنبية والتي غالبا ما تكون عبارة عن استثمارات كبيرة في قطاعات ومشاريع استراتيجية خصوصا في مجال النفط والطاقة كون هذه الفترة عرفت انتعاش كبير في أسعار النفط العالمية، لكن بعد سنة 2008 بدا التراجع في عدد المشاريع الاستثمارية وتكلفتها حيث انخفض عدد المشاريع سنة 2009 الى 32 مشروع استثماري بتكلفة 2.6051 مليون دولار وتقلص عدد الوظائف المستحدثة بشكل كبير الى حوالي 5872 وظيفة، واستمر التذبذب والتراجع في التدفقات الاستثمارية الواردة في السنوات الموالية وانخفض عدد المشاريع سنة 2014 الى 13 مشروع استثماري بتكلفة لا تتجاوز نصف مليون دولار، هذا التراجع في التدفقات خلال الفترة ما بين (2009-2015) قد يكون بسبب الازمة المالية العالمية لسنة 2008 والازمة النفطية إضافة الى تطبيق القاعدة 51/49 التي اثرت بشكل كبير على الاستثمار في الجزائر، وشهدت الفترة ما بين (2017-2019) تحسن تدريجي وبلغ عدد المشاريع سنة 2017 حوالي 22 مشروع استثماري بتكلفة بلغت 1.350 مليون دولار، اما سنة 2018 فقد تم تسجيل 18 مشروع استثماري بقيمة 9.259 مليون دولار، وفي سنة 2019 تم تسجيل 24 مشروع استثماري بقيمة 2.316 مليون دولار، لكن سرعان ما عادت الاستثمارات للتراجع خلال الفترة ما بين (2020-2022) ففي سنة 2020 تم تسجيل 6 مشاريع استثمارية فقط، اما سنة 2021 تم تسجيل 9 مشاريع وفي سنة 2022 تم تسجيل 4 مشاريع وبتكلفة جد منخفضة وقد يكون ذلك بسبب تداعيات جائحة كوفيد 19 التي اثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي وسلاسل الاستثمار العالمية، وقد ارتفع عدد المشاريع قليلا بعد صدور قانون الاستثمار الجديد ليبلغ 8 و 12 مشروع استثماري سنتي 2023 و 2024 على التوالي ولكن بتكلفة منخفضة لم تبلغ مليون دولار، ورغم هذا التحسن الطفيف الا ان التدفقات بعد صدور القانون الجديد للاستثمار 22-18 لم تبلغ المأمول كون الجزائر تمتلك مؤهلات وامكانيات هائلة في شتى المجالات.

الفصل الثالث: واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل الى واقع مناخ الاعمال والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث قمنا باستعراض اهم الجوانب القانونية والمؤسسية لمناخ الاعمال في الجزائر، كما حاولنا تحليل بعض مؤشرات مناخ الاعمال في الجزائر من خلال المعطيات المتوفرة، إضافة الى اهم التدفقات الاستثمارية الواردة الى الجزائر وتوزيعها القطاعي والجغرافي وخلصنا في الأخير الى ان معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة الى الجزائر تركزت في قطاعات محدودة خصوصا الموارد الطبيعية وقطاع المحروقات وغياب شبه كلي لقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات رغم ما تمتلكه من إمكانيات في هذه المجالات، كما وخلصنا الى ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في معظم مؤشرات تقييم مناخ الاعمال وهو ما اثر بشكل سلبي على جاذبية مناخ اعمالها للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من ما تمتلكه من مقومات وامكانيات في شتى المجالات.

الفصل الرابع : قياس

أثر جاذبية مناخ

الاعمال على

الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد: بعد استعراض جميع الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الدراسة سنتطرق في هذا الفصل الى الإطار القياسي للدراسة وذلك ببناء نموذج قياسي يسمح لنا بمعرفة أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على بعض المتغيرات المتوفرة من اجل الى وصول الى نتائج في ضوء الإشكالية والفرضيات المطروحة والخروج بتوصيات هامة من شأنها تحسين مناخ الاعمال في الجزائر وجعله أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وسيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي

المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة وتقدير النموذج القياسي

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي:

سنحاول في هذا المبحث التعرف على ماهية الاقتصاد القياسي وأهم وظائفه ومراحل البحث فيه وأهم الأهداف التي يصبو إليها وفي الأخير سنتعرف على بعض الطرق المستخدمة فيه

المطلب الأول: تعريف الاقتصاد القياسي (Économétric): ينقسم مصطلح اقتصاد قياسي (Économétric) الى كلمتين اقتصاد (Écono) وتعني المتغيرات الاقتصادية، وقياسي ((Métrics وتعني قياس، وبالتالي فالاقتصاد القياسي يعني قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.¹

والاقتصاد القياسي هو التعبير عن الظاهرة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيها كمياً وتقديمها في شكل علاقات رياضية، متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية، أي تحويل الإشكالية الاقتصادية المدروسة من شكلها النظري الى شكل كمي تحكمه العلاقات الكمية الرياضية، وبالتالي فان الاقتصاد القياسي يعني النمذجة الاقتصادية، أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.²

الاقتصاد القياسي هو فرع من فروع علم الاقتصاد يُعنى بدراسة العلاقات الاقتصادية بأسلوب كمي، من خلال توظيف النظرية الاقتصادية والمناهج الإحصائية، مع الاستناد إلى البيانات المعبر عنها بالأرقام والإحصاءات. ويهدف هذا العلم إلى استخدام الأدوات الإحصائية والرياضية لتقدير القيم العددية لمعاملات المتغيرات، بما يعكس طبيعة وشدة العلاقات الاقتصادية بين هذه المتغيرات.³

ويعرف الاقتصاد القياسي بأنه ذلك العلم الذي يدمج بين النظرية الاقتصادية واستخدام الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول الى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.⁴

المطلب الثاني: وظائف الاقتصاد القياسي: للاقتصاد القياسي عدة وظائف أهمها:⁵

- تفسير التغيرات في الظواهر الاقتصادية وتحليل سلوك المتغيرات المؤثرة فيها؛

¹ - محمد صالح القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004، ص 13

² - مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011، ص 9

³ - Damodu N. Gujarati, Basic Econometrics, Fourth Edition, The Mcgraw-Hill Companies 2004, P. 1

⁴ - Badi H. Baltagi, Basic Econometrics, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008, P. 3.

⁵ - فارس عياد شاكر، عزت قناوي، مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2006، ص 7

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- التقدير الكمي للقيم التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية في صورة رقمية؛

- اختبار النظريات الاقتصادية وقبولها أو رفضها بالاستناد إلى أدوات إحصائية؛

- اختبار الفروض بين المتغيرات الاقتصادية؛

- التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية؛

- اختيار الدوال الرياضية المثلى لتمثيل العلاقات الاقتصادية بوضوح.

المطلب الثالث: مراحل البحث في الاقتصاد القياسي: يمر البحث القياسي بأربع مراحل أساسية يمكن

تلخيصها على النحو التالي:¹

1. مرحلة تحديد النموذج: يتم في هذه المرحلة اختيار المتغيرات التي ينبغي إدراجها ضمن النموذج أو استبعادها، وتُعد من أكثر المراحل صعوبة وأهمية في عملية بناء النموذج.

2. مرحلة تقدير معاملات النموذج: في هذه المرحلة يتم تقدير القيم العددية لمعاملات العلاقة التي تم تحديدها وصياغتها رياضياً في المرحلة السابقة.

3. مرحلة تقييم المعلمات المقدرة: يتم خلالها اختبار قوة ودلالة النموذج المقدر باستخدام أساليب إحصائية محددة، بهدف التحقق من صلاحيته وكفاءته في التنبؤ.

4. مرحلة تقييم القدرة التنبؤية للنموذج: يُختبر في هذه المرحلة مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، للتأكد من قدرة النموذج على تقديم توقعات دقيقة ومستقرة.

المطلب الرابع: أهداف الاقتصاد القياسي: بشكل عام يسعى الاقتصاد القياسي إلى إضفاء الطابع

التجريبي على العلاقات الاقتصادية من خلال اختبار النظريات الاقتصادية، والتنبؤ بالمتغيرات، ودعم عملية صنع القرار، وتقييم السياسات الاقتصادية، ويهدف إلى:²

¹ - قادري محمد، مرجع سابق، ص 184

² - انظر كلا من:

- حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20

- قادري محمد، مرجع سابق، ص 183

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. اختبار النظرية الاقتصادية: تعتمد النظرية الاقتصادية بدرجة كبيرة على منهج الاستنباط الذي ينطلق من افتراضات مبسطة تهدف إلى تمثيل الواقع بصورة قابلة للتحليل، ليتم بعد ذلك اشتقاق فروض مفسرة للظواهر الاقتصادية محل الدراسة، ويأتي دور الاقتصاد القياسي في قياس هذه العلاقات بهدف التحقق من مدى صحة وواقعية النظرية الاقتصادية.

2. تفسير الظواهر الاقتصادية: يتمثل دور الاقتصاد القياسي في قياس العلاقات الاقتصادية من أجل اختبارها، وهو ما لا يمكن إنجازه إلا بالاستناد إلى نظرية اقتصادية تحدد العلاقات الممكن قياسها. وبذلك تسبق النظرية الاقتصادية مرحلة التحليل القياسي، إذ تزود الباحث بالمتغيرات الواجب جمع البيانات عنها وتحليلها.

3. التنبؤ بسلوك المتغيرات الاقتصادية: يساهم الاقتصاد القياسي في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصادية في فترات زمنية مستقبلية، استناداً إلى البيانات الفعلية لفترات سابقة. وتمثل هذه التنبؤات أداة مهمة لصناع القرار في إعداد خطط اقتصادية مناسبة واتخاذ الإجراءات المسبقة لضمان نجاح السياسات المستقبلية.

4. وضع وتقييم السياسات الاقتصادية: يوفر الاقتصاد القياسي قيماً كمية دقيقة لمعاملات العلاقات الاقتصادية، ما يساعد في صياغة سياسات اقتصادية مبنية على أسس علمية، إضافةً إلى تقييم فعالية هذه السياسات بعد تطبيقها.

المطلب الخامس: السلاسل الزمنية واستقراريتها: سنتطرق في هذا المطلب الى السلاسل الزمنية واستقراريتها واهم الاختبارات المستخدمة لاستقرارية السلاسل الزمنية

1. تعريف السلسلة الزمنية: هي عبارة عن مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر إحصائي محدد، مرتبة وفق تسلسل زمني، بحيث تمثل كل فترة زمنية قيمة معينة من المؤشر تعرف بمستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي بيانات مرتبة ترتيباً زمنياً تصاعدياً لمجالات زمنية متساوية كالיום، الأسبوع، الشهر، الفصل، السنة.

وتمثل السلاسل الزمنية أداة إحصائية متقدمة تُستخدم لرصد تحركات الظواهر عبر الوقت، وتحليل أسباب التغير فيها، واستخلاص العلاقات بين متغيراتها، كما تسمح بالتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية اعتماداً على أنماطها السابقة، مما يوفر رؤية استباقية تعزز التخطيط الفعال.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وقبل استخدام السلسلة الزمنية في التحليل أو التنبؤ، يجب التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل أو تقدير أو توقع. ويتطلب ذلك أن تمثل جميع القيم نفس النطاق الجغرافي (منطقة، دولة، أو مؤسسة)، وأن تكون وحدة القياس موحدة عبر جميع الفترات، كما أن البيانات الزمنية غالباً لا تكون جاهزة مباشرة للتحليل، بل تحتاج إلى تعديلات مسبقة لجعل مستوياتها قابلة للمقارنة. وتستخدم السلاسل الزمنية لأغراض متعددة، منها:

- التنبؤ بالمستقبل بالاعتماد على بيانات الماضي؛

- التعرف على الدورات الاقتصادية المتكررة؛

- كشف الحالات الشاذة في الاقتصاد والتي قد تحدث في فترة زمنية معينة.¹

2. تعريف استقرارية السلاسل الزمنية: تعد استقرارية السلاسل الزمنية شرطاً أساسياً قبل تقدير أي نموذج قياسي، وأساس تحليل السلاسل الزمنية، حيث يتطلب الأمر أن تكون المتغيرات مستقرة (Stationary)، أي أن متوسطها وتباينها ثابتان بمرور الزمن، أي ان السلسلة الزمنية المستقرة هي التي يكون وسطها الحسابي وتباينها والتباين المشترك لها ثابت عبر الزمن،² وأن يعتمد التباين المشترك بين القيم فقط على الفارق الزمني وليس على اللحظة الزمنية الفعلية، فإذا لم تتحقق هذه الاستقرارية، يجب تحويل البيانات عن طريق أخذ الفروق الأولى أو الثانية، أو باستخدام أساليب تحويل أخرى.³

وتعاني أغلب السلاسل الزمنية الاقتصادية من مشكلة عدم الاستقرار، حيث تحتوي غالباً على جذر وحدة، وهو ما يعني أن المتوسط والتباين لا يكونان مستقلين عن الزمن، هذا يؤدي إلى ظهور ما يُعرف بالانحدار الزائف (Spurious Regression)، بالإضافة إلى صعوبات في التحليل والاستدلال القياسي نتيجة صعوبة

¹ - انظر كلا من:

- سي بشير وسيلة، أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد درايعة ادرار، 2022-2023، ص 175

- قادري محمد، مرجع سابق، ص 186

- ناظم عبد الله، استخدام السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 07، سنة 2011، الصفحات من 21-43

- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 95-96

² Rueys S. Tsay, Analysis Of Financial Time Series, Awiley-Interscience Publication, Canada 2002, P. 23. -

³ - عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الدكتور، بغداد، 2015، ص 14

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

نمذجة هذه السلاسل، وللتغلب على هذه الإشكالية يتم اللجوء إلى اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، والتي يقصد بها غياب الاتجاه العام للظاهرة صعوداً أو هبوطاً على المدى الطويل، وكذلك عدم وجود تقلبات موسمية، أي أن خصائص السلسلة لا تتغير عبر الزمن أي ان تذبذب البيانات يكون حول وسط حسابي مستقل عن الزمن.¹

من الناحية الإحصائية، تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا:²

- كان متوسطها ثابتاً عبر الزمن أي: $E(X_t) = \text{constant for all } t$
- كان تباينها ثابتاً عبر الزمن أي: $\text{Var}(X_t) = \text{constant for all } t$
- اعتمد التباين المشترك بين قيمتين على الفارق الزمني بينهما فقط، وليس على الزمن نفسه:
 $\text{Cov}(X_t, X_{t+k}) = \text{depends on } t \text{ \& } k \neq 0$

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار الجذور الوحدوية): يتم اختبار جذر الوحدة من اجل معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية وتجنب النتائج المزيفة لعدم استقرارها، وذلك من خلال عدة اختبارات هي ديكي-فولر (DF) Dickey Fuller، إختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test (ADF)، اختبار فيليبس-بيرون (Phillips-Perron Test (PP).

اختبار ديكي-فولر (DF): يُعد اختبار ديكي-فولر (Dickey-Fuller Test) من أهم الاختبارات الإحصائية للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، إذ إنَّ عدم الاستقرار غالباً ما يكون ناتجاً عن وجود ما يسمى بـ "جذر الوحدة". وتكمن أهمية هذا الاختبار في أنه يساعد الباحث على تجنب مشكلة الانحدارات الزائفة التي قد تظهر عند استخدام بيانات غير مستقرة، حيث يمكن أن تعطي نتائج مضللة رغم ارتفاع قيمة معامل التحديد.

وتتمثل فكرة هذا الاختبار في تقدير علاقة بسيطة بين القيم الحالية والسابقة للسلسلة الزمنية، والتحقق من وجود جذر الوحدة، حيث يشير قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة الى عدم الاستقرار ووجود جذر

¹- LEE C. ADKINS & R. CARTER HILL.(2011). "Using STATA For Principles of Econometrics", 4th Edition, Wiley, p391.

² -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2005، ص 614.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وحدة، بينما يشير رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الى الاستقرارية وعدم وجود جذر وحدة، ويتم الاعتماد في ذلك على مقارنة الإحصائية المحسوبة بالقيم الجدولية التي وضعها ديكي-فولر .

كما يمكن إدخال تعديلات على النموذج مثل إضافة حد ثابت أو اتجاه زمني خطي، وذلك حسب خصائص السلسلة الزمنية المدروسة.¹

اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF): يطور الاختبار السابق بإضافة فترات إبطاء للقيم التابعة لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي، ويتم تكرار التحويل حتى تصبح السلسلة مستقرة.

ويُستخدم اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، فإذا تبين أن السلسلة غير مستقرة، يتم تحويلها إلى مستقرة عبر تطبيق مُرشح الفروق الأولى بشكل متكرر حتى تحقق الاستقرار، ويمكن أن تتضمن معادلة الاختبار حدًا ثابتًا أو اتجاهًا خطيًا زمنيًا، مما يغيّر القيم الجدولية المستعملة.²

الفرق بين اختبار ديكي-فولر (DF) واختبار ديكي-فولر الموسع (ADF): يُعد اختبار ديكي-فولر (DF) من الاختبارات الإحصائية الأساسية المستخدمة للكشف عن وجود جذر الوحدة في السلاسل الزمنية، ومن ثمّ التحقق من خاصية الاستقرار، غير أنّ هذا الاختبار يواجه قصورًا يتمثل في إغفاله لاحتمال وجود ارتباط ذاتي في حدود الخطأ، مما قد يؤثر على دقة نتائجه، ومن هنا جاء اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) كصيغة مطورة، إذ يعتمد على إدراج فروق متأخرة (lags) ضمن معادلة الاختبار للسيطرة على مشكلة الارتباط الذاتي، الأمر الذي يجعله أكثر دقة وموثوقية في التطبيقات العملية، وخاصة عند التعامل مع البيانات الاقتصادية التي غالبًا ما تتسم بالتعقيد والترابط عبر الزمن.

اختبار فيليبس-بيرون (PP): هو اختبار غير معلمي يعالج تحيزات التذبذبات العشوائية، ويأخذ في الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، معتمدًا على نفس التوزيعات المحدودة لاختبار ديكي-فولر (DF) وديكي-فولر الموسع (ADF).

¹ – Dickey, D.A. & Fuller, W.A., "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root", *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 74, 1979, pp. 427–431.

² – Dickey, D.A. & Fuller, W.A., "The Likelihood Ratio Statistic for Autoregressive Time Series With a Unit Root", *Econometrica*, Vol. 49, No. 4, 1981, pp. 1057–1072.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ويُستخدم اختبار فيليبس وبيرون (PP Test) للتأكد مما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أو تحتوي على جذر وحدة مثل اختبار (ADF)، لكنه يتميز بكونه أكثر دقة لأنه يأخذ في الاعتبار مشاكل مثل التباين غير المتجانس للأخطاء والتذبذبات العشوائية.

ويتم تطبيقه على أربع خطوات رئيسية:

1. تقدير النماذج الأساسية للاختبار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).
 2. حساب التباين قصير المدى من خلال بواقي النماذج.
 3. حساب التباين طويل المدى (المصحح) اعتماداً على التباينات المشتركة للبواقي، بعد تحديد عدد التأخيرات اللازم.
 4. حساب إحصائية فيليبس وبيرون ومقارنتها مع القيم الجدولية لجدول (MacKinnon) لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة أم لا.
- وبمعنى آخر ان هذا الاختبار يشبه اختبار (ADF) لكنه أكثر مرونة ودقة في التعامل مع البيانات الاقتصادية التي قد تعاني من مشاكل في الأخطاء أو التباين.¹

المطلب السادس: التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ: قدم غرانجر (1983) وأنجل (1987)

مفهوم التكامل المشترك، الذي يُعد من أبرز الإضافات الحديثة في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، تقوم هذه المقاربة على فكرة أن السلاسل الزمنية الفردية قد تكون غير مستقرة، غير أن بعض التوليفات الخطية بينها يمكن أن تكون مستقرة ويرتبط التحقق من وجود التكامل المشترك بإجراء اختبارات الجذر الأحادي التي تُستخدم لاختبار استقرار السلاسل الزمنية.

أولاً: التكامل المشترك: سنحاول التطرق في هذا الجزء الى مفهوم التكامل المشترك واهم الاختبارات

الخاصة به.

¹ – Phillips, P.C.B. & Perron, P., "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", *Biometrika*, Vol. 75, No. 2, 1988, pp. 335–346

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

1. تعريف التكامل المشترك: يقصد به وجود ارتباط بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي تقلبات إحداها إلى تعويض تقلبات الأخرى، مما يجعل النسبة بينهما مستقرة عبر الزمن، ويترتب على ذلك أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة عند تحليلها بشكل منفرد، لكنها تُظهر خاصية الاستقرار عند دراستها مجتمعة، وتمثل هذه العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات أداة مهمة للتنبؤ بقيم المتغير التابع بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المستقلة، كما يشترط لقيام التكامل المشترك أن تكون السلاسل الزمنية المعنية متكاملة من الرتبة الأولى، على أن تكون البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة بينها متكاملة من الرتبة صفر.¹

وبمعنى آخر التكامل المشترك هو مفهوم إحصائي يُشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سلسلتين زمنيتين (X_t, Y_t) ، حيث تتأثر إحداها بالأخرى بشكل يُلغي التقلبات العشوائية بينهما، مما يحافظ على نسبة ثابتة تقريباً بين قيمهما عبر الزمن.

2. اختبارات التكامل المشترك: توجد عدة اختبارات للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، من أهمها:²

➤ اختبار إنجل وجرانجر (Engle & Granger): يركز هذا الاختبار على مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرات: يشترط لوجود تكامل مشترك أن تكون السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، ويتم التأكد من ذلك باستخدام اختبارات مثل اختبار ديكي-فولر البسيط (DF) أو اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF).

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل: إذا تحقق الشرط الأول، يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات. وبعد ذلك، يتم استخراج بواقي النموذج والتأكد من استقرارها. فإذا كانت البواقي مستقرة، فهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك. أما اختبار استقرار البواقي فيتم عادةً باستخدام اختبار ديكي-فولر البسيط (DF) أو اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF).

➤ اختبار جوهانسن (Johansen Test): يُعد اختبار جوهانسن أكثر شمولية، حيث يعتمد على تحليل القيم الذاتية الناتجة عن نموذج تصحيح الخطأ (VECM) الذي يضم المتغيرات المتكاملة من الدرجة الأولى.

¹ - هند سعدي، مرجع سابق، ص 175 و 177

² - نفس المرجع السابق، ص 178

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانياً: نموذج تصحيح الخطأ (ECM): عندما تكون المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة مرتبطة بعلاقة تكامل مشترك، فإن النموذج الأكثر ملاءمة لتقدير العلاقة بينها هو نموذج تصحيح الخطأ، إذ يسمح هذا النموذج بدمج الأجلين القصير والطويل في تحليل العلاقة، أما في حال غياب خاصية التكامل المشترك، فإن هذا النموذج يصبح غير صالح لتفسير الظاهرة.

ويكمن دور نموذج تصحيح الخطأ في التوفيق بين السلوك قصير الأجل والمتغيرات الاقتصادية في الأجل الطويل، حيث يُفترض أن هذه الأخيرة تتجه نحو وضع التوازن في المدى البعيد، إلا أن هذا المسار قد يشهد انحرافات مؤقتة بفعل عوامل ظرفية، غير أنها تظل مؤقتة ما دامت المتغيرات تعود تدريجياً نحو حالة التوازن المستقرة.¹

المطلب السابع: تحليل منهجية نموذج الانحدار الذاتي مع فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

يُعد نموذج الانحدار الذاتي مع فترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من أبرز النماذج القياسية المستخدمة في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لا سيما عند تحليل الروابط قصيرة وطويلة الأجل في السلاسل الزمنية. يتميز هذا النموذج بمرونته الكبيرة في التعامل مع المتغيرات الزمنية بغض النظر عن درجة تكاملها؛ إذ يمكن استخدامه مع المتغيرات المستقرة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو حتى مع مزيج منهما، دون الحاجة إلى أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة. وهذه الخاصية تمنح ARDL ميزة تفاضلية مقارنة بنماذج أخرى مثل نموذج تصحيح الخطأ التقليدي (ECM) أو نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي (VAR).

أولاً: مفهوم نموذج ARDL: يشير مصطلح ARDL (Autoregressive Distributed Lag Model) إلى نموذج ديناميكي يدمج بين نموذج الانحدار الذاتي (AR) ونموذج فترات الإبطاء الموزعة (DL)، وقد قام Pesaran وآخرون (2001) بدمج النموذجين في صيغة واحدة تسمح بدراسة العلاقة بين المتغيرات على المدى القصير والطويل في الوقت نفسه، مع إمكانية إدخال فترات إبطاء مختلفة لكل متغير.²

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 685

² - Jonas Kibala koma, Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de toda yamamoto, universite de Kinshasa, congo, 2018, vu sur le cite hal.archives-fr, le14/01/2021, p.6: hal.archives-fr, le14/01/2021, p.6.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

وهو أسلوب قياسي تم تطويره من قبل بيساران وآخرين (Pesaran et al., 2001)، حيث يُعد من الأدوات التحليلية الفعالة لدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات الاقتصادية، يستخدم لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، خاصة عندما تكون المتغيرات ذات مستويات تكامل مختلفة، يعتمد هذا النموذج على دمج فترات الإبطاء (Lags) لكل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ضمن المعادلة نفسها، مما يتيح تحليل الأثرين قصير وطويل الأجل بشكل متزامن داخل إطار واحد،¹ ويمكن التعبير عن الشكل العام لنموذج ARDL رياضياً بالصورة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j x_{t-j} + \varepsilon_t$$

حيث:

- y_t : المتغير التابع في الزمن t .
 - x_t : (المتغيرات المستقلة (يمكن أن تكون متعددة).
 - α_i : معاملات التأخيرات للمتغير التابع.
 - β_j : معاملات التأخيرات للمتغيرات المستقلة.
 - ε_t : حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض أن له متوسطاً معدوماً وتبايناً ثابتاً.
- p, q : عدد التأخيرات للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة على التوالي.

¹ - انظر كلا من:

- M. Hashem Pesaran and Yongcheol Shin, "An Autoregressive Distributed-Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis," in *Econometric Society Monographs*, vol. 31, ed. S. Strom (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), p 371-413.

- M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," *Journal of Applied Econometrics* 16, no. 3 (2001): p 289-326.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثانياً: مميزات نموذج ARDL: يتميز نموذج الانحدار الذاتي مع فترات الإبطاء الموزعة (ARDL)

بمجموعة من المميزات التي تجعله أداة مفضلة وشائعة في التحليل القياسي، خاصة عند دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في إطار السلاسل الزمنية، ومن أبرز هذه المميزات:¹

✓ يعتبر من اهم النماذج المناسبة للعينات الصغيرة مقارنة مع التكامل المشترك لجوهانسن؛

✓ يمكن استخدامه عندما تكون المتغيرات مزيجاً بين $I(0)$ و $I(1)$ ، دون الحاجة إلى إجراء اختبارات جذور

الوحدة المعقدة كشرط مسبق لتقدير النموذج، وهذه الميزة تمنحه أفضلية مقارنة بنماذج أخرى تتطلب تجانس رتبة التكامل؛

✓ يقدر بشكل منفصل معاملات الأجل القصير والأجل الطويل؛

✓ يعتمد على اختبار الحدود (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل؛

✓ يتميز النموذج بقدرته على التعامل مع العلاقات الديناميكية من خلال إدراج التأخيرات، مما يسمح

بتقدير التأثيرات الفورية (قصيرة الأجل) والتأثيرات المتراكمة (طويلة الأجل) للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع؛

✓ يمكن تقدير نموذج ARDL باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least

Squares -OLS)، وهي من أكثر الطرق شيوعاً وبساطة، ما يجعله مناسباً للتطبيق العملي حتى في حالة وجود نماذج معقدة نسبياً.

¹ - انظر كلا من:

- دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاسواق المالية الناشئة، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، أطروحة دكتوراه ل.م.د، شعبة علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019-2020، ص 120-121

- سي بشير وسيلة، مرجع سابق، ص 180

-Kyophilavong, P., Shahbaz, M., & Uddin, G. S. (2013). Does J-curve phenomenon exist in case of Laos? An ARDL approach. *Economic Modelling*, 35, pp.833-839.

- Afzal. M, Malik. E. M, Butt. R, and Fatima K, (2013), Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan An Application of ARDL Bounds Testing Approach, *Pakistan Economic and Social Review*, Vol 51, No. 1, P. 25.

- Kyophilavong, P., Shahbaz, M., & Uddin, G. S. (2013). Does J-curve phenomenon exist in case of Laos? An ARDL approach. *Economic Modelling*, 35, pp.833-839.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

ثالثا: الخطوات الأساسية لتطبيق نموذج ARDL: من اجل تطبيق نموذج ARDL لابد من اتباع

الخطوات الأساسية التالية:

1. اختبار الاستقرار: يعد اختبار استقرارية المتغيرات المدرجة في النموذج اول خطوة في تطبيق نموذج ARDL ويتم ذلك باستخدام اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر المعزز (ADF) أو اختبار فيليبس بيرون (PP) من اجل التأكد من ان جميع المتغيرات مستقرة عند المستوى او متكاملة من الدرجة الأولى او مزيج بينهما.¹

2. اختيار طول الفجوات (Lag Length): أي اختيار العدد الأمثل لفترات الابطاء للمتغير التابع والمستقل بالاعتماد على معايير مثل معيار اكايك (AIC) أو معيار شوارز (Schwarz (SC)، معيار Hannan and Quinn (HQ)، معيار خطة التوقع النهائي. Final Prediction Error (FPE).

3. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test): وذلك من اجل التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يقوم هذا الاختبار بناء على فرضية صفرية مفادها "عدم وجود علاقة طويلة الاجل"، وفرضية بديلة مفادها " وجود تكامل مشترك"، ويتم بعد ذلك مقارنة القيمة الإحصائية لفيشر F statistic المستخرجة من النموذج مع القيم الجدولية التي وضعها بيسارن واخرون والتي تشمل:

- حدا أدنى (Lower Bound): يفترض ان جميع المتغيرات من الرتبة $I(0)$

- حدا اعلى (Upper Bound): يفترض ان جميع المتغيرات من الرتبة $I(1)$

ونميز هنا بين ثلاث حالات هي:²

- إذا كانت قيمة F statistic أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل، والذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات.

¹- Mounir Belloumi and Atef Saad Alshehry, Sustainable Energy Development in Saudi Arabia, Journal Sustainability, Volume 7 (5), Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Basel, Switzerland, 2015, p- -5159

² - انظر كلا من:

- فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي-في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL -خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 12، العدد 01، الصفحات من 01 الى 21، جامعة جيجل، 2018، ص 13.

- دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر " دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 6، المجلد 27، فلسطين، ص 1314

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- إذا كانت قيمة F statistic أقل من الحد الأعلى للقيم الحرجة فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

- إذا كانت F statistic تقع بين قيم الحدين الأدنى والأعلى للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات ام لا.

4. تقدير النموذج وتفسير النتائج: بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل، يتم تقدير نموذج ARDL باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وتشمل عملية التقدير ما يلي:

• تقدير معاملات الأجل الطويل.

• استخراج معامل تصحيح الخطأ (λ) الذي يُشير إلى سرعة العودة إلى التوازن.

• تحليل التأثيرات قصيرة الأجل من خلال المتغيرات المتأخرة.

5. اختبارات التشخيص: يتم اجراء الاختبارات التشخيصية من اجل التأكد من خلو النموذج من مشكلات مثل اختبار تجانس التباين، الارتباط الذاتي، والتوزيع الطبيعي للبواقي.

رابعا: الصياغة الرياضية لنموذج ARDL:

يمكن تمثيل نموذج ARDL بصيغة نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model - ECM)، والذي يُستخدم لتحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات ضمن سياق ديناميكي يجمع بين التعديلات قصيرة الأجل والانحرافات عن التوازن طويل الأجل. تُظهر هذه الصياغة كيف يتم تصحيح الفجوات بين القيم الفعلية والمتوازنة عبر الزمن، مما يوفر أداة تحليلية قوية لفهم ديناميكيات العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. ويُعبّر عن النموذج بصيغته العامة كما يلي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \sum_{j=0}^q \beta_j \Delta x_{t-j} + \lambda EC_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

• Δ يمثل الفرق الأول

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

• EC_{t-1} : مصطلح تصحيح الخطأ، والذي يعكس الانحراف عن التوازن طويل الأجل في الفترة

السابقة.

• λ : معامل تصحيح الخطأ، والذي يقيس سرعة العودة إلى التوازن طويل الأجل.

يُعتبر مصطلح تصحيح الخطأ مؤشراً على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يشير معامل λ

سالب وذو دلالة إحصائية إلى وجود علاقة تكامل مشترك (Cointegration)

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثاني: تقديم متغيرات الدراسة وتقدير النموذج القياسي:

بعد تناول الإطارين النظري والمنهجي لموضوع البحث، يأتي هذا المبحث التطبيقي لتجسيد الجانب العملي من الدراسة، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين جاذبية مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة من (1995-2023). ويكتسي هذا المبحث أهمية خاصة، إذ يسمح بترجمة المفاهيم النظرية إلى واقع إحصائي وقياسي قابل للقياس والتحليل، بما يساعد على التحقق من الفرضيات المطروحة وتقديم نتائج ملموسة حول طبيعة تأثير مؤشرات مناخ الأعمال على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وسيعتمد هذا المبحث على مجموعة من البيانات الرسمية المستقاة من منظمات دولية ووطنية، مثل البنك الدولي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، مؤسسة التراث العالمي (هيريتاج heritage)، كما سيتم توظيف أدوات الاقتصاد القياسي لاختبار العلاقة بين المتغيرات، مع التركيز على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأداة مناسبة للتعامل مع طبيعة السلاسل الزمنية المستعملة.

بناءً على الدراسة النظرية للمنهجية القياسية وبالأخص نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، نسعى في هذا المبحث إلى تطبيق هذه المنهجية على بيانات الاقتصاد الجزائري ببناء نموذجين بحيث سنقوم في الأول ببناء نموذج قياسي نعتمد فيه على متغيرات الدراسة التالية: المتغير التابع المتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (FDI)، والمتغير المستقل الرئيسي وهو مؤشر الحرية الاقتصادية (EcoFreedom)، بالإضافة الى بعض المتغيرات المستقلة المساعدة وهي: القروض المحلية للقطاع الخاص (Credit)، النمو الاقتصادي (GDP)، التضخم (INF) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية 2023، وذلك بهدف دراسة أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وبعد تقديم المتغيرات وشرح دلالاتها الاقتصادية، سنقوم في المرحلة التالية باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير باستخدام اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس بيرون (PP)، وهو ما يسمح لنا بتحديد رتبة التكامل لكل سلسلة. وبناءً على نتائج الاستقرارية، سيتم تحديد إمكانية استخدام نموذج ARDL لقياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

وفي الأخير، سيتم تقدير النموذج القياسي المناسب وتحليل نتائجه من حيث المعنوية الإحصائية وقوة التفسير، مع اختبار صلاحية النموذج من خلال مجموعة من الاختبارات التشخيصية، وذلك بغرض الوقوف

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على دور الحرية الاقتصادية، القروض، النمو الاقتصادي والتضخم في تفسير جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

ثم بعد ذلك نقوم بتقدير نموذج ثاني بطريقة (PCA) وفي هذا النموذج، يتم استبدال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي استُخدم كمؤشر رئيسي لمناخ الاعمال، بمؤشر جودة المؤسسات الذي يتم تطويره باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2023 نظرا لعدم توفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر قبل سنة 2003، ويهدف هذا التعديل إلى مقارنة تأثير كل من المتغيرين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، من خلال تقدير نموذج ARDL لكل منهما.

المطلب الأول: النموذج الرياضي الأول ومتغيرات الدراسة القياسية: سنقوم في هذا النموذج الأول

ببناء نموذج قياسي نعتمد فيه على متغيرات الدراسة التالية: المتغير التابع المتمثل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (FDI)، والمتغير المستقل الرئيسي وهو مؤشر الحرية الاقتصادية (EcoFreedom)، بالإضافة الى بعض المتغيرات المستقلة المساعدة.

أولاً: تحديد متغيرات الدراسة: الجدول التالي يوضح لنا المتغيرات المستخدمة في النموذج ومصدر

البيانات:

جدول رقم (01-04): متغيرات الدراسة

نوع المتغير	المتغير	المتغير الممثل	الرمز	المصدر
المتغير التابع	الاستثمار الأجنبي المباشر	صافي التدفقات الواردة	FDI	
المتغيرات المساعدة	التطور المالي	القروض المحلية للقطاع الخاص	Credit	البنك الدولي
	حجم الاقتصاد	النمو الاقتصادي	GDP	
	استقرار الاسعار	التضخم	INF	
متغير وهمي	انكسار هيكلي في الاستثمار الأجنبي 2015		Break	
المتغير المستقل الأساسي	مناخ الاعمال	مؤشر الحرية الاقتصادية	EcoFreedom	The Heritage Foundation

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المصدر من اعداد الباحث

جدول رقم (02-04): الإحصاءات الوصفية

Maximu m	Minimu m	المتوسط	الانحراف المعياري	المتغيرات
2746,9 3	- 537,79	989,18	948,50	FDI
6,26	5,12-	3,04	2,06	GDP
29,78	0,34	5,82	5,77	INF
61,00	43,20	52,72	4,75	EcoFreedom
26,11	3,9	13,62	6,34	Credit

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

جدول رقم (03-04): مصفوفة الارتباط

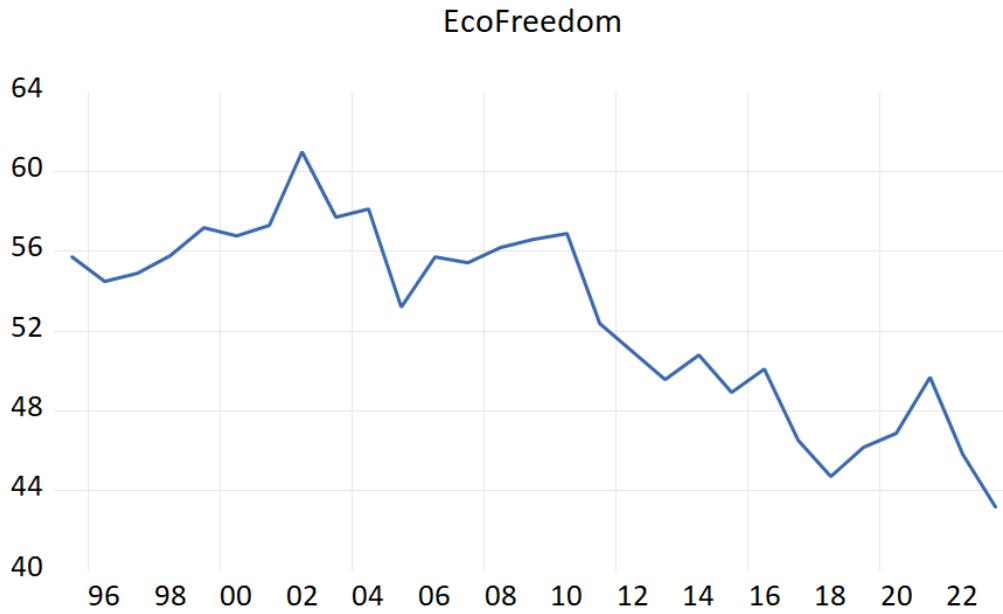
	FDI	ECOFREEDOM	CREDI T	INF	GDP
FDI	1,00				
ECOFREEDOM	0,18-	1,00			
CREDIT	*0,39	*0,78-	1,00		
INF	0,23-	0,04-	0,23-	1,00	
GDP_GROWTH	0,26-	*0,43	*0,47-	0,13	1,00

*معنوي عند مستوى 5%

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

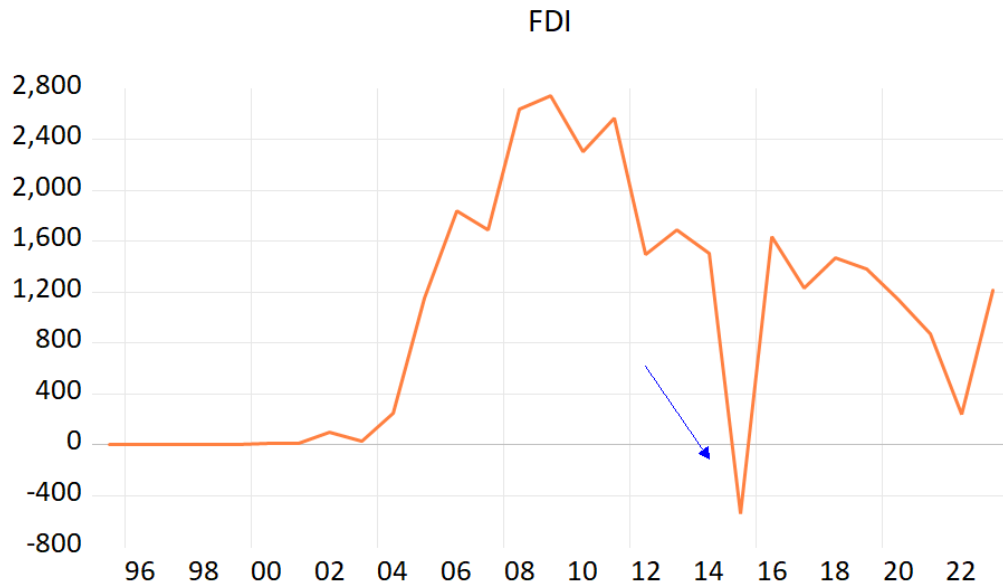
الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (01-04): مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر (1995-2023)



المصدر: مخرجات Eviews 13

الشكل رقم (02-04): الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1995-2023)



المصدر: مخرجات Eviews 13

ثانياً: تحديد النموذج:

عند اختيار النموذج الإحصائي الأنسب، تلعب طبيعة البيانات وحجم العينة دوراً جوهرياً. نظراً لأن بياناتنا تتكون من سلسلة زمنية ذات حجم عينة صغير، فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) يُعد الخيار الأمثل للدراسة، إذ يتمتع بالقدرة على التعامل مع العينات الصغيرة بكفاءة. يتميز هذا النموذج أيضاً بمرونته في تحليل المتغيرات التي تكون متكاملة عند المستوى $I(0)$ ، أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، أو مزيج منهما، لكنه لا يصلح إذا كان هناك أي متغير متكامل عند الفرق الثاني $I(2)$. لذلك، ورغم أن نموذج ARDL لا يشترط إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، فإنه من الضروري التأكد من عدم وجود متغيرات متكاملة عند الفرق الثاني Pesaran et al., 2001 ¹.

للتحقق من عدم وجود متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، اعتمدنا على اختبارين مختلفين للجذور الوحديّة، وهما اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار فيليبس-بيرون (PP). تُعد هذه الاختبارات أدوات أساسية لتحديد درجة تكامل كل متغير في السلسلة الزمنية، حيث إن وجود متغير $I(2)$ قد يؤدي إلى نتائج غير موثوقة، مما يجعل تطبيق نموذج ARDL غير مناسب. علاوة على ذلك، وبسبب وجود انقطاع هيكلية في سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، قمنا بإجراء اختبار الجذر الوحدي مع وجود انقطاع هيكلية. وبناءً على نتائج اختبارات الجذر الوحدي الموضحة في الجدول، تبين أن البيانات تحتوي على مزيج من سلاسل مستقرة عند المستوى وسلاسل مستقرة عند الفرق الأول. كما أظهرت الاختبارات عدم وجود أي متغير متكامل عند الفرق الثاني $I(2)$ ، وهو ما يعزز ملاءمة استخدام نموذج ARDL في هذه الدراسة.

¹ Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم (04-04): اختبار جذر الوحدة (استقرارية السلاسل الزمنية)

مستوى الاستقرارية	اختبار PP			اختبار ADF			المستوى	المتغير
	ثابت واتجاه	ثابت	بدون	ثابت واتجاه	ثابت	بدون		
I(1)	0.58	0.94	0.058	0.15	0.88	0.24	I(0)	EcoFreedom
	0.000	0.000	0.000	0.019	0.015	0.000	I(1)	
I(1)	0.4	0.2	0.23	0.42	0.2	0.18	I(0)	FDI
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
I(1)	0.49	0.69	0.86	0.18	0.69	0.88	I(0)	Credit
	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(1)	
I(0)	0.00	0.00	0.08	0.00	0.00	0.04	I(0)	gdp
	/	/	/	/	/	/	I(1)	
I(0)	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	I(0)	INF
	/	/	/	/	/	/	I(1)	

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 13

بعد التحقق من أن جميع المتغيرات إما متكاملة عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، وبالنظر إلى طبيعة البيانات كسلاسل زمنية وحجم العينة المحدود، فإن اختيار نموذج ARDL يُعد الأنسب لهذه الدراسة.

لأخذ الانقطاع الهيكلي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي حدث في عام 2015 بعين الاعتبار، قمنا بإدراج متغير وهمي (Break) في النموذج، كما تم تطبيق اللوغاريتم الطبيعي على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) لتقليل القيم الكبيرة وتسهيل التحليل، حيث يسمح بقياس التغيرات بنسب مئوية بدلاً من القيم المطلقة.

قبل تقدير النموذج، من الضروري تحديد الطول الزمني للإبطاء بناءً على معيار أكايكي (Akaike Criterion). ووفقاً للنتائج، فقد أشار هذا المعيار إلى أن الإبطاءات المثلى للنموذج هي ARDL (2,2,1,1,0).

يمكن تمثيل النموذج المستخدم رياضياً بالمعادلة التالية:

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

$$\Delta FDI_t = \beta + \sum_{i=1}^2 \lambda_1 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^2 \lambda_2 \Delta ECOFREEDOM_{t-i} + \sum_{i=0}^1 \lambda_3 \Delta CREDIT_{t-i} + \sum_{i=0}^1 \lambda_4 \Delta INF_{t-i} \\ + \sum_{i=0}^0 \lambda_5 \Delta GDP_{t-i} + \varphi_1 FDI_{t-1} + \varphi_2 ECOFREEDOM_{t-1} + \varphi_3 CREDIT_{t-1} + \varphi_4 INF_{t-1} \\ + \varphi_5 GDP_{t-1} + \varphi_6 Break + \varepsilon_i$$

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test). وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (05-04): التكامل المشترك Bound test

النتيجة	القيمة الحرجة عند %5	القيمة المحسوبة	إحصائية الاختبار
وجود تكامل مشترك	3,48 - 2.26	12,76	F- statistic
وجود تكامل مشترك	3,6 - 1,95-	6,26-	t- statistic

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 13

نظراً لأن القيم المحسوبة لـ F-statistic (12,76) و t-statistic (-6,26) تتجاوز القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5%، فهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

ثالثاً: تحليل نتائج المدى القصير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

النتائج الخاصة بتأثير المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر موضحة في الجدول أدناه، حيث تظهر العلاقات قصيرة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات التوضيحية، بما في ذلك تأثير القيم المتأخرة. يبرز الجدول قوة العلاقة واتجاهها، مع دلالات إحصائية تؤكد مدى تأثير كل متغير على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير.

نظراً لأن FDI مأخوذ بصيغة اللوغاريتم الطبيعي، فقد تم اخذ ذلك بعين الاعتبار عند تفسير المعاملات.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

جدول رقم (04-06): العلاقة على المدى القصير

Dependent Variable: D(FDI)
 Method: ARDL
 Date: 03/18/25 Time: 14:13
 Sample: 1997 2023
 Included observations: 27
 Dependent lags: 2 (Automatic)
 Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): ECOFREEDOM CREDIT
 INF GDP
 Static regressors: BREAK
 Deterministics: No constant and no trend (Case 1)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Number of models evaluated: 162
 Selected model: ARDL(2,2,1,1,0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.632190	0.070775	-8.932453	0.0000
D(FDI(-1))	-0.154708	0.072594	-2.131149	0.0457
D(ECOFREEDOM)	-0.095753	0.119434	-0.801719	0.4321
D(ECOFREEDOM(-1))	-0.230241	0.121668	-1.892373	0.0730
D(CREDIT)	0.670175	0.147684	4.537907	0.0002
D(INF)	0.081486	0.076658	1.062988	0.3005
BREAK	-15.99685	1.419883	-11.26631	0.0000
R-squared	0.928334	Mean dependent var	0.518922	
Adjusted R-squared	0.906834	S.D. dependent var	4.258858	
S.E. of regression	1.299934	Akaike info criterion	3.580918	
Sum squared resid	33.79656	Schwarz criterion	3.916876	
Log likelihood	-41.34239	Hannan-Quinn criter.	3.680816	
F-statistic	43.17875	Durbin-Watson stat	1.223260	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات 13 Eviews

1. معامل التصحيح (COINTEQ) *

• المعامل = -0.63 | القيمة الاحتمالية (p-value) = 0

• يشير إلى أن 63% من الاختلالات قصيرة المدى يتم تصحيحها في كل فترة، مما يعني أن النموذج يعود إلى التوازن بسرعة بعد أي صدمة.

2. تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة الحالية والمتأخرة

• المعامل = -0.015 | 0.004 = p-value → (D) FDI (-1)

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- التفسير: زيادة 1% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة السابقة تؤدي إلى انخفاض قدره 1.5% في الفترة الحالية، ولكن التأثير.

3. تأثير الحرية الاقتصادية

- $p\text{-value} = 0.43 \mid 0.09\text{-} =$ المعامل \rightarrow (D) ECOFREEDOM
- $p\text{-value} = 0.07 \mid 0.23\text{-} =$ المعامل \rightarrow (D) ECOFREEDOM (-1)
- التفسير:
- الحرية الاقتصادية لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير.

4. تأثير الائتمان المحلي

- $p\text{-value} = 0.00 \mid 0.67 =$ المعامل \rightarrow (D) CREDIT
- التفسير:
- زيادة الائتمان المحلي بوحدة واحدة تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 67% في المدى القصير.

5. تأثير التضخم

- $p\text{-value} = 0.36 \mid 0.080 =$ المعامل \rightarrow (D) INF
- التفسير:
- التضخم لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير.

6. تأثير الصدمة الاقتصادية لعام 2015

- $p\text{-value} = 0.00 \mid 15.99\text{-} =$ المعامل \rightarrow BREAK
- التفسير:

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- يشير إلى انخفاض كبير جداً في الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب الصدمة التي حدثت في 2015.
- التأثير قوي ودال إحصائياً عند $p < 0.01$ ، مما يعكس حجم التأثير السلبي للحدث على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعرض الجدول أعلاه نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (07-04): العلاقة على المدى الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECOFREEDOM(-1)	0.231715	0.037610	6.160949	0.0000
CREDIT(-1)	0.491029	0.081669	6.012401	0.0000
INF(-1)	-0.198887	0.258308	-0.769958	0.4492
GDP	0.506384	0.298178	1.698263	0.1029

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات Eviews 13

• ECOFREEDOM (-1) 0.23, $p = 0.0000$

- التأثير سلبي ومعنوي عند مستوى 1%، حيث أن زيادة الحرية الاقتصادية بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة Net FDI بنسبة 23% على المدى الطويل.

• CREDIT (-1) (0.49, $p = 0.00$)

- التأثير إيجابي ومعنوي عند مستوى 1%، حيث أن زيادة توافر الائتمان بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة Net FDI بنسبة 49%.

- يشير ذلك إلى أن تحسين النظام المالي وتوافر التمويل يدعمان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل أكثر من الخارج، مما يعزز الصافي.

• INF (-1) (-0.19, $p = 0.44$)

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

○ التأثير غير معنوي

$$\bullet \text{ GDP } (0.50, p) = 0.10$$

○ التأثير غير معنوي

خامسا: اختبار صحة واستقرار النموذج (تشخيص المشاكل):

بعد تقدير نموذج ARDL، يصبح من الضروري التحقق من مدى دقته وصحته من خلال إجراء اختبارات تشخيصية للبقايا، بالإضافة إلى فحص استقرارية النموذج.

يعرض الجدول التالي نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار، والتي تشمل: اختبار Breusch–Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي، اختبار Breusch–Pagan لفحص تجانس التباين في الأخطاء، اختبار Jarque–Bera للتحقق من مدى طبيعية توزيع الأخطاء، بالإضافة إلى اختبار Ramsey RESET لتقييم صحة توصيف النموذج.

جدول رقم (08-04): اختبار صحة واستقرار النموذج

الاختبار	الاحتمالية (p-value)	تفسير النتيجة
Jarque–Bera	0.56	يشير إلى أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
اختبار LM (Breusch–Godfrey)	0.23	لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
اختبار Breusch–Pagan	0.68	هناك تجانس تباين الاخطاء في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
Ramsey reset test	0.16	لا يوجد مشاكل التوصيف

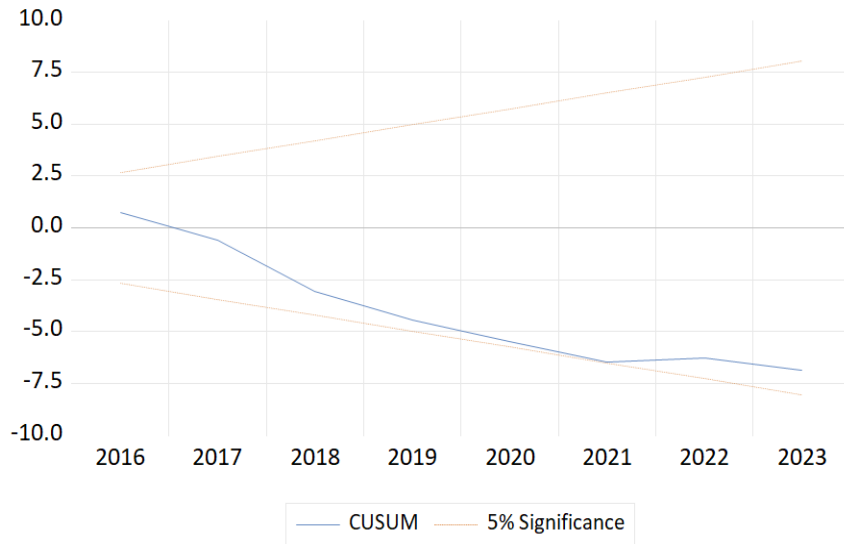
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلات تتعلق بالتوصيف، الارتباط الذاتي، أو التباين المتغير، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز موثوقية التقديرات.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر نتائج اختباري **CUSUM** و **CUSUMSQ** أن النموذج يتمتع بالاستقرار على المدى الطويل. ويتضح ذلك من الرسم البياني، حيث يقع منحنى **CUSUM** و **CUSUMSQ** بالكامل ضمن الحدود الحرجة، مما يعكس استقرار العلاقات المقدرة وأن معاملات النموذج لا تشهد تغيرات جوهرية بمرور الوقت. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أن النموذج يتمتع بخصائص إحصائية جيدة تجعله أداة موثوقة لتحليل العلاقات الاقتصادية وتفسيرها.

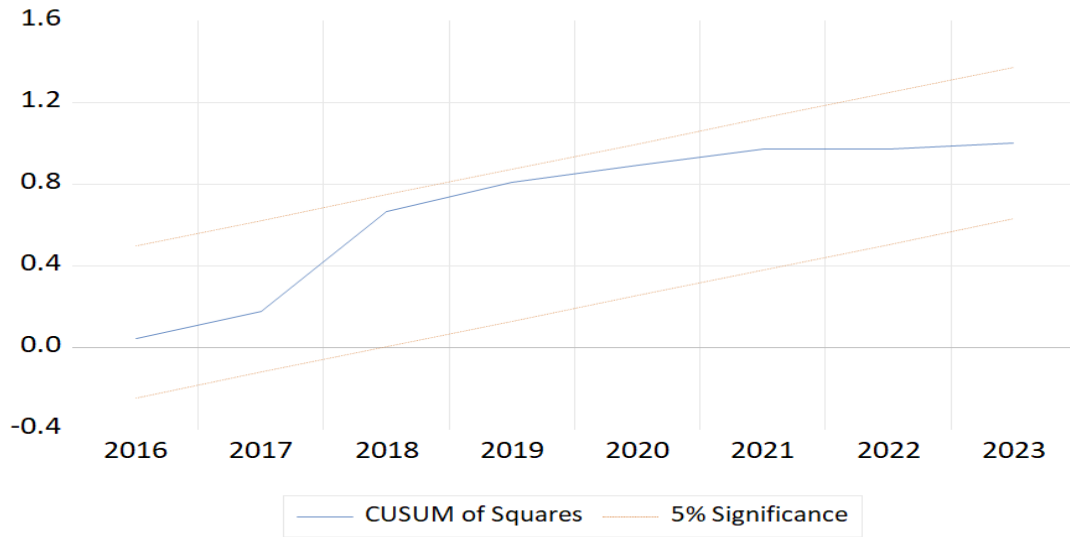
الشكل رقم (03-04): اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات Eviews 13

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (04-04): اختبار CUSUMSQ



المصدر: مخرجات Eviews 13

سادسا: التفسير الاقتصادي للنتائج:

أظهرت النتائج القياسية المستخلصة من برنامج EViews 13 أنّ المتغيرات المدروسة تتميز بخصائص إحصائية مقبولة، حيث بينت الإحصاءات الوصفية أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نحو الجزائر خلال فترة الدراسة ظل محدودًا نسبيًا مقارنة ببعض الاقتصادات النامية، مع تذبذبات ملحوظة تعكس حساسية هذه التدفقات للتقلبات الاقتصادية والسياسية، كما أظهرت معاملات الارتباط غياب مشكلة التعدد الخطي الجسيم بين المتغيرات المستقلة، مما يعزز موثوقية التقديرات.

وأظهرت نتائج نموذج $ARDL(2,2,1,1,0)$ ، الذي تم اعتماده بناءً على خصائص السلاسل الزمنية ومعيار Akaike، وجود علاقة تكامل مشترك بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومحددات مناخ الأعمال المدروسة، وهو ما تؤكدته نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) عند مستوى دلالة 5%، حيث تجاوزت القيم الإحصائية المحسوبة ($F\text{-statistic} = 12.76$ و $t\text{-statistic} = -6.26$) القيم الحرجة، هذه النتيجة تتماشى مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية، رغم تذبذبها على المدى القصير، ترتبط بعلاقات مستقرة على المدى الطويل.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

على المدى القصير، أظهر معامل تصحيح الخطأ قيمة سالبة ومعنوية (-0.63)، مما يعني أن حوالي 63% من أي انحراف عن حالة التوازن يتم تصحيحه في الفترة اللاحقة، وهو ما يعكس سرعة نسبية في استجابة تدفقات الاستثمار الأجنبي للتغيرات في المحددات الاقتصادية. وأوضحت النتائج أن الائتمان المحلي (Credit) يمثل العامل الأكثر تأثيراً في المدى القصير، حيث أن زيادة الائتمان بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع تدفقات FDI بنسبة 0.67%، وهو ما يتسق مع نظرية التمويل الداخلي التي تؤكد أن توفر التمويل المحلي يدعم قدرة المشاريع الأجنبية على التوسع والاستمرار. في المقابل، لم تُظهر الحرية الاقتصادية (EcoFreedom) والتضخم (INF) أثراً معنوياً على المدى القصير، مما قد يُعزى إلى بطء انعكاس الإصلاحات المؤسسية على ثقة المستثمرين، وإلى أن أثر التضخم قد يكون أكثر بروزاً عند تجاوز معدلات حرجة تؤثر في استقرار الأسعار.

كما بينت نتائج المدى القصير أن الصدمة الهيكلية لعام 2015 (Break) كان لها أثر سلبي قوي ومعنوي (-15.99)، وهو ما يتوافق مع النظريات التي تبرز تأثير الصدمات الخارجية (مثل انهيار أسعار النفط) على الاقتصادات الريعانية، حيث أدت هذه الصدمة إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية وتقييد الإنفاق العمومي، ما انعكس سلباً على قدرة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما على المدى الطويل، فقد اتضح أن الائتمان المحلي يحتفظ بأثره الإيجابي والمعنوي (0.49)، مما يبرز الدور المحوري للنظام المالي في استدامة جذب الاستثمارات الأجنبية. كما أظهرت الحرية الاقتصادية أثراً إيجابياً ومعنوياً (0.23)، وهو ما يتماشى مع الأدبيات التي ترى أن تحسين البيئة المؤسسية، وتقليل القيود الإدارية، وتعزيز الشفافية، كلها عوامل تزيد من جاذبية مناخ الاستثمار، بينما لم يكن للتضخم والنتائج المحلي الإجمالي أثر معنوي في المدى الطويل، وهو ما يمكن تفسيره بخصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، مما يجعل أثر النمو الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل وضوحاً مقارنة بعوامل مناخ الأعمال والتمويل.

وفيما يخص اختبارات الاستقرار، فقد بينت النتائج أن معظم المتغيرات تتبع عملية تكامل من الدرجة الأولى (1)I، الأمر الذي يبرر استخدام اختبار Johansen للتكامل المشترك، والذي كشف عن وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر الحرية الاقتصادية (EcoFreedom) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مدعومة بعوامل أخرى مثل التطور المالي (Credit) وحجم الاقتصاد (GDP)، في حين أظهر التضخم (INF) أثراً سلباً على

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المدى الطويل، وهو ما يتسق مع النظرية الاقتصادية التي ترى أن ارتفاع معدلات التضخم يولد حالة من عدم اليقين، مما يضعف جاذبية بيئة الاستثمار، كما أبرز إدراج المتغير الوهمي (Break) لعام 2015 وجود تغير هيكلي في مسار الاستثمار الأجنبي المباشر، قد يكون مرتبطاً بتراجع أسعار النفط عالمياً وتشديد بعض القوانين الاستثمارية في الجزائر خلال تلك الفترة، لا سيما القاعدة 51/49 التي تفرض على المستثمرين الأجانب الشراكة مع مستثمرين محليين وهو ما يعد تقييداً لهم.

أما على المدى القصير، فقد عكست نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) استجابة بطيئة نسبياً لتصحيح الاختلالات نحو حالة التوازن، وهو ما يشير إلى أن أثر تحسن مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر يحتاج إلى وقت كي يظهر بصورة ملموسة، بسبب طبيعة البيئة الاستثمارية المحلية وارتباطها الوثيق بالتقلبات الخارجية، خاصة أسعار الطاقة، وقد اجتاز النموذج معظم اختبارات التشخيص القياسية، حيث لم يظهر ارتباط ذاتي أو تجانس غير مرغوب في تباين الأخطاء، كما أثبتت اختبارات Jarque-Bera و Ramsey RESET صحة المواصفات الإحصائية للنموذج.

وعليه، يمكن القول إن تحسين مؤشر الحرية الاقتصادية، ولا سيما من خلال تحرير بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية وتعزيز الشفافية، يُعدّ عاملاً جوهرياً لجذب تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر، على أن يرافق ذلك استقرار اقتصادي كلي، وتحكم في معدلات التضخم، وتطوير النظام المالي بما يخدم الاستثمار المنتج. هذه النتائج تتوافق مع خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات، ما يجعل مناخ الأعمال عرضة للتقلبات في الأسعار العالمية، ويبرز أهمية تنويع القاعدة الاقتصادية كشرط أساسي لاستدامة جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: النموذج الرياضي الثاني ومتغيرات الدراسة القياسية: سنقوم في هذا المطلب

بتقدير نموذج ثاني بطريقة (PCA) وفي هذا النموذج، يتم استبدال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي استُخدم كمؤشر رئيسي لمناخ الأعمال، بمؤشر جودة المؤسسات الذي يتم تطويره باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى غاية 2023 نظراً لعدم توفر البيانات الخاصة بهذا المؤشر قبل سنة 2003، ويهدف هذا التعديل إلى مقارنة تأثير كل من المتغيرين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، من خلال تقدير نموذج ARDL لكل منهما.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولاً: بناء مؤشر مركب يحتوي على أربع مؤشرات (مؤشر جودة المؤسسات)

من أجل تقييم أثر العوامل المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، قمنا ببناء مؤشر مركب أطلقنا عليه اسم "جودة المؤسسات". يُعبر هذا المؤشر عن أربعة أبعاد رئيسية: الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الشفافية، وجودة الأداء التنظيمي. ونظرًا للطبيعة متعددة الأبعاد لهذه المؤشرات وإمكانية وجود ترابط عالي بينها، استخدمنا تقنية التحليل بالمكونات الرئيسية (PCA) لإنشاء متغير واحد شامل.

تُعد PCA طريقة إحصائية تُستخدم لتقليل عدد أبعاد البيانات مع الحفاظ على أكبر قدر ممكن من التباين فيها. حيث تقوم بتحويل مجموعة من المتغيرات المرتبطة إلى عدد أقل من المتغيرات غير المرتبطة تُعرف باسم المكونات الرئيسية. يُمثل المكون الرئيسي الأول أكبر قدر ممكن من التباين في البيانات، مما يجعله مقياساً مناسباً لتلخيص جودة المؤسسات. ومن خلال استخدام هذه التقنية، نضمن أن يعكس المؤشر المركب التباين المشترك بين المؤشرات المؤسسية المختارة، مما يوفر مقياساً قوياً ومبنيًا على البيانات لجودة المؤسسات في التحليل.

• تحليل ملائمة البيانات لتطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA)

قبل تطبيق تقنية التحليل بالمكونات الرئيسية (PCA) لبناء مؤشر مركب يعكس جودة المؤسسات، من الضروري التحقق من ملائمة البيانات لهذه التقنية. ولتحقيق ذلك، تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وهي اختبار كايزر-ماير-أولكين (KMO)، واختبار بارنليت للكراتية Bartlett، بالإضافة إلى حساب محدد مصفوفة الارتباط.

تشير النتائج في الجدول أدناه إلى أن البيانات تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لتطبيق تحليل المكونات الرئيسية. فعلى الرغم من أن قيمة KMO تعكس مستوى ملائمة ضعيف نسبيًا، فإن دلالة اختبار بارنليت وعدم وجود تعدد خطي حاد يدعمان المضي قدمًا في استخدام PCA لتوليد مؤشر "جودة المؤسسات".

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبارات ملائمة البيانات لتطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA)

الإحصائية	القيمة	التفسير
مقياس كايزر-ماير-أولكين (KMO)	0.505	يشير إلى ملائمة متوسطة ضعيفة للبيانات، وهو بالكاد يتجاوز الحد الأدنى المقبول (0.5)، إلا أن تطبيق PCA ممكن.
قيمة اختبار بارنليت للكراتية	$\times 2.567$ $^{5-10}$	دالة إحصائية ($p < 0.05$)، مما يدل على وجود ترابط كافٍ بين المتغيرات لتطبيق PCA
محدد مصفوفة الارتباط	0.176	أكبر بكثير من الحد الحرج (0.00001)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة كبيرة في التعدد الخطي، وبالتالي يُعتبر مناسباً لتطبيق PCA

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Python

p-value Bartlett Sphericity: 2.5669936348998945e-05

KMO: 0.5051633398250648

Determinant of the correlation matrix: 0.17609805533884224

المصدر: مخرجات Python

• اختيار عدد المكونات الرئيسية (Principal Components)

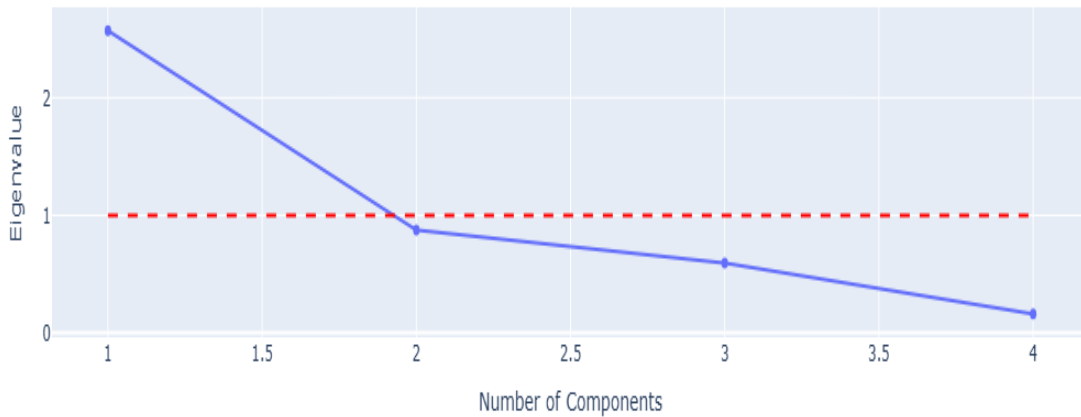
بعد التأكد من ملائمة البيانات لتطبيق تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، تم الانتقال إلى تحديد عدد المكونات التي سيتم الاحتفاظ بها ضمن المؤشر المركب. ولأجل ذلك، تم استخدام معيار القيمة الذاتية (Eigenvalue Criterion)، والذي يُعرف أيضاً باسم قاعدة كايزر (Kaiser's Rule).

وفقاً لهذا المعيار، يتم الاحتفاظ فقط بالمكونات التي تكون قيمتها الذاتية (Eigenvalue) أكبر من 1، حيث تُفسر القيمة الذاتية على أنها تمثل مقدار التباين الكلي الذي يشرحه كل مكون رئيسي. وعليه، فإن المكونات التي تقل قيمتها الذاتية عن 1 تُعد غير كافية في تفسير تباين البيانات ولا تتمتع بقوة تفسيرية أعلى من متغير واحد أصلي.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

باستخدام هذا الأسلوب، تم الاحتفاظ بالمكون الرئيسي الأول فقط لأنه المكون الوحيد الذي تجاوزت قيمته الذاتية حاجز الواحد كما هو موضح في الشكل، وبالتالي يعكس الجزء الأكبر من التباين المشترك بين المتغيرات الأربعة (الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الشفافية، وجودة الأداء المؤسسي). وقد تم اعتماد هذا المكون كمؤشر مركب يُمثل "جودة المؤسسات".

Scree Plot - Eigenvalues by Component



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Python

Explained Variance: [0.61200899 0.20824809]
EigenValues: [2.57043776 0.87464196]

المصدر: مخرجات Python

• بناء مؤشر مركب

بعد إجراء تحليل المكونات الرئيسية (PCA)، حان الوقت لبناء المؤشر المركب، وذلك بالاعتماد فقط على المكون الرئيسي الأول (PC1). تم استخدام معاملات المتغيرات كما يلي:

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المتغير	PC1
TI	0.5551-
PSI	0.4153-
RQI	0.5474
Law	0.4687

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Python

هذا يعني أن المؤشر الجديد يأخذ شكل تركيب خطي من هذه المتغيرات باستخدام المعاملات المستخلصة من PC1 كموازات لكل متغير.

$$IQI = (-0.5551) \cdot TI + (-0.4153) \cdot PSI + (0.5474) \cdot RQI + (0.4687) \cdot Law$$

تمت إضافة هذا المؤشر الجديد إلى قاعدة البيانات لاستخدامه لاحقاً في تحليل ARDL.

يُظهر الرسم البياني أدناه الاتجاه العام لهذا المؤشر الجديد مع مرور الوقت. حيث تُظهر النتائج أداء مؤسسيا مرتقعا في بداية الألفينات، بلغ ذروته في عام 2003، تلاه تراجع تدريجي ابتداءً من عام 2006. ومنذ عام 2012، دخل المؤشر في مرحلة سلبية تعكس ضعفاً متزايداً في جودة المؤسسات، وسُجّلت أدنى قيمة في عام 2015 ومع ذلك، بدأت تظهر مؤشرات على تعافٍ طفيف منذ عام 2021، إلا أن القيم لا تزال تحت الصفر، مما يدل على أن جودة المؤسسات لم تعد بعد إلى مستوياتها السابقة. بشكل عام، يُبرز المؤشر تدهوراً في متانة المؤسسات خلال العقدين الماضيين، مع بوادر تحسّن متواضعة في السنوات الأخيرة.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (04-05): مؤشر اداء المؤسسات في الجزائر خلال الفترة (2003-2023)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Python

ثانيا: تأثير مؤشر جودة المؤسسات IQI على الاستثمار الأجنبي المباشر

في هذا النموذج، تم استبدال مؤشر الحرية الاقتصادية الذي استُخدم سابقاً كمؤشر لبيئة الاستثمار، بمؤشر جودة المؤسسات الذي تم تطويره باستخدام تحليل المكونات الرئيسية (PCA) ويهدف هذا التعديل إلى مقارنة تأثير كل من المتغيرين على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر، من خلال تقدير نموذج ARDL لكل منهما.

اختبار استقرارية IQI

جدول رقم (04-10): اختبار استقرارية IQI

مستوى الاستقرارية	اختبار PP			اختبار ADF			المستوى	المتغير
	ثابت واتجاه	ثابت	بدون	ثابت واتجاه	ثابت	بدون		
مستقرة عند المستوى	0.63	0.007	0.00	0.63	0.02	0.00	I(0)	IQI

من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews13

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

استناداً إلى نتائج اختبار الاستقرار، نلاحظ أن مؤشر جودة المؤسسات (IQI) مستقر في المستوى، مما يعني أنه من نوع $I(0)$. وبما أن المتغيرات الأخرى في النموذج تتراوح بين $I(0)$ و $I(1)$ ، فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) هو النموذج المناسب لاختبار العلاقة بين المتغيرات.

قبل تقدير النموذج، من الضروري تحديد الطول الزمني للإبطاء بناءً على معيار أكايكي (Akaike Criterion) ووفقاً للنتائج، فقد أشار هذا المعيار إلى أن الإبطاءات المثلى للنموذج هي (ARDL (1,0,0,2,2)

ويمكن تمثيل النموذج المستخدم رياضياً بالمعادلة التالية:

$$\Delta FDI_t = \beta + \sum_{i=1}^1 \lambda_1 \Delta FDI_{t-i} + \sum_{i=0}^0 \lambda_2 \Delta IQI_{t-i} + \sum_{i=0}^2 \lambda_3 \Delta CREDIT_{t-i} + \sum_{i=0}^2 \lambda_4 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^0 \lambda_5 \Delta GDP_{t-i} + \varphi_1 FDI_{t-1} + \varphi_2 IQI_{t-1} + \varphi_3 CREDIT_{t-1} + \varphi_4 INF_{t-1} + \varphi_5 GDP_{t-1} + \varphi_6 Break + \varepsilon_i$$

للتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يتم إجراء اختبار الحدود (Bounds Test) وتظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول التالي:

جدول رقم (11-04): التكامل المشترك Bound test

إحصائية الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند 5%	النتيجة
F-statistic	11,22	3,48 - 2,26	وجود تكامل مشترك
t-statistic	7,24	3,6 - 1,95-	وجود تكامل مشترك

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات 13 Eviews

نظراً لأن القيم المحسوبة لـ F-statistic (11,22) و t-statistic (7,24) تتجاوز القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5%، فهذا يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أثر مؤشر جودة المؤسسات IQI على الاستثمار الأجنبي المباشر:

جدول رقم (04-12): العلاقة على المدى القصير

Dependent Variable: D(FDI)
Method: ARDL
Date: 07/18/25 Time: 14:41
Sample: 3 21
Included observations: 19
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (2 max. lags): IQI GDP INF CREDIT
Deterministics: No constant and no trend (Case 1)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 162
Selected model: ARDL(1,0,0,2,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-1.229809	0.138735	-8.864477	0.0000
D(INF)	0.633449	0.232248	2.727469	0.0164
D(INF(-1))	-1.248521	0.278654	-4.480546	0.0005
D(CREDIT)	-0.209517	0.266614	-0.785843	0.4451
D(CREDIT(-1))	0.709384	0.260350	2.724737	0.0164
R-squared	0.857380	Mean dependent var	0.084213	
Adjusted R-squared	0.816631	S.D. dependent var	4.799309	
S.E. of regression	2.055138	Akaike info criterion	4.499498	
Sum squared resid	59.13031	Schwarz criterion	4.748034	
Log likelihood	-37.74523	Hannan-Quinn criter.	4.541560	
F-statistic	21.04075	Durbin-Watson stat	2.127174	
Prob(F-statistic)	0.000008			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات Eviews13

تشير نتائج هذا النموذج إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث أن معامل تصحيح الخطأ (COINTEQ) سلبي ومعنوي إحصائياً عند مستوى دلالة 1%، بقيمة -1.23، مما يعني أن النظام يصحح الاختلال بنسبة 123% في كل فترة، وهو ما يعكس سرعة عالية في العودة إلى التوازن بعد الصدمة. بالنسبة للتغير في معدل التضخم (D) INF، يظهر تأثير موجب ومعنوي عند مستوى 5%، مما يشير إلى أن ارتفاع التضخم يرتبط بزيادة في المتغير التابع. بينما التغير المتأخر في التضخم (D) INF (-1) له تأثير سالب ومعنوي قوي، مما يدل على وجود تأثير عكسي بعد فترة. أما بالنسبة للائتمان (CREDIT)، فإن التغير الحالي ليس معنوياً إحصائياً، في حين أن التغير المتأخر له تأثير موجب ومعنوي، مما يشير إلى أن التأثير الإيجابي

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

للائتمان يظهر بعد تأخير زمني. وأخيراً، يشير معامل التحديد (R-squared) إلى أن 85.7% من التباين في المتغير التابع يمكن تفسيره من خلال هذا النموذج، مما يعكس جودة جيدة للنموذج.

بالرغم من تضمين مؤشر جودة المؤسسات (IQI) في النموذج، إلا أنه لم يُدرج ضمن معادلة الأجل القصير لعدم وجود تأخيرات له (lags) في الجزء الديناميكي من النموذج، مما يشير إلى غياب تأثير مباشر له في الأجل القصير. بعبارة أخرى، لا يُظهر IQI أي تأثير معنوي فوري على المتغير التابع خلال الفترات القصيرة، وقد يكون تأثيره محصوراً في العلاقة طويلة الأجل فقط. وهذا يعكس أن تحسن جودة المؤسسات لا يُترجم فوراً إلى نتائج ملموسة، بل يتطلب وقتاً لتظهر آثاره.

جدول رقم (04-13): العلاقة على المدى الطويل

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IQI	0.239511	0.024145	9.919788	0.0000
GDP	-0.840226	0.336019	-2.500533	0.0245
INF(-1)	1.968541	0.497885	3.953807	0.0013
CREDIT(-1)	0.439236	0.113460	3.871299	0.0015

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات Eviews13

تشير نتائج معادلة التكامل المشترك (العلاقة طويلة الأجل) إلى وجود تأثيرات معنوية ومستمرة لعدة متغيرات على المدى الطويل. يُظهر مؤشر جودة المؤسسات (IQI) تأثيراً موجباً ومعنوياً بدرجة عالية، حيث بلغ المعامل 0.24 تقريباً، وهو ما يعني أن تحسن جودة المؤسسات يساهم بشكل واضح في تعزيز الأداء الاقتصادي على المدى البعيد. كما أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يرتبط سلباً وبشكل معنوي مع المتغير التابع، مما قد يعكس علاقة عكسية في سياق النموذج المستخدم أو خصائص العينة. بالنسبة لمعدل التضخم المتأخر (-1) INF، فقد أظهر تأثيراً موجباً ومعنوياً قوياً، مما يدل على أن ارتفاع التضخم في الفترات السابقة يرتبط بزيادة في المتغير التابع على المدى الطويل. وكذلك الحال بالنسبة للائتمان المتأخر (-1) CREDIT، الذي أظهر هو الآخر تأثيراً موجباً ومعنوياً، ما يشير إلى أهمية الائتمان كمحفز اقتصادي طويل الأجل. تعكس هذه النتائج مجتمعة قوة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة، ودور كل منها في تفسير السلوك الاقتصادي عبر الزمن.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لجعل متغير جودة المؤسسات (IQI) وحرية الاقتصاد (Economic Freedom) في نفس الوحدة، قمنا بتوحيد (IQI) standardization ليصبح بنفس وحدة القياس. وبعد تقدير النماذج التي تحتوي على كل من المتغيرين، يتبين أن كلاهما لا يظهر تأثيراً في الأجل القصير، ولكن في المقابل، لهما تأثير معنوي ومتشابه في الأجل الطويل، حيث بلغت معاملات التأثير طويلة الأجل 0.23 و0.24 على التوالي، مما يشير إلى أن كلا المتغيرين يلعبان دوراً مشابهاً في التأثير على المتغير التابع على المدى البعيد.

ثالثاً: اختبار صحة واستقرار النموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL، يصبح من الضروري التحقق من مدى دقته وصحته من خلال إجراء اختبارات تشخيصية للبواقي، بالإضافة إلى فحص استقرارية النموذج.

يعرض الجدول التالي نتائج اختبارات التشخيص والاستقرار، والتي تشمل: اختبار Breusch-Godfrey للكشف عن الارتباط الذاتي، اختبار Breusch-Pagan لفحص تجانس التباين في الأخطاء، اختبار Jarque-Bera للتحقق من مدى طبيعية توزيع الأخطاء، بالإضافة إلى اختبار Ramsey RESET لتقييم صحة توصيف النموذج.

جدول رقم (04-14): اختبار صحة واستقرار النموذج

الاختبار	الاحتمالية (p-value)	تفسير النتيجة
Jarque-Bera	0.57	يشير إلى أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
اختبار LM (Breusch-Godfrey)	0.73	لا يوجد ارتباط ذاتي في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
اختبار Breusch-Pagan	0.40	هناك تجانس تباين الأخطاء في البقايا، حيث أن p-value أكبر من 0.05.
Ramsey reset test	0.11	لا يوجد مشاكل التوصيف

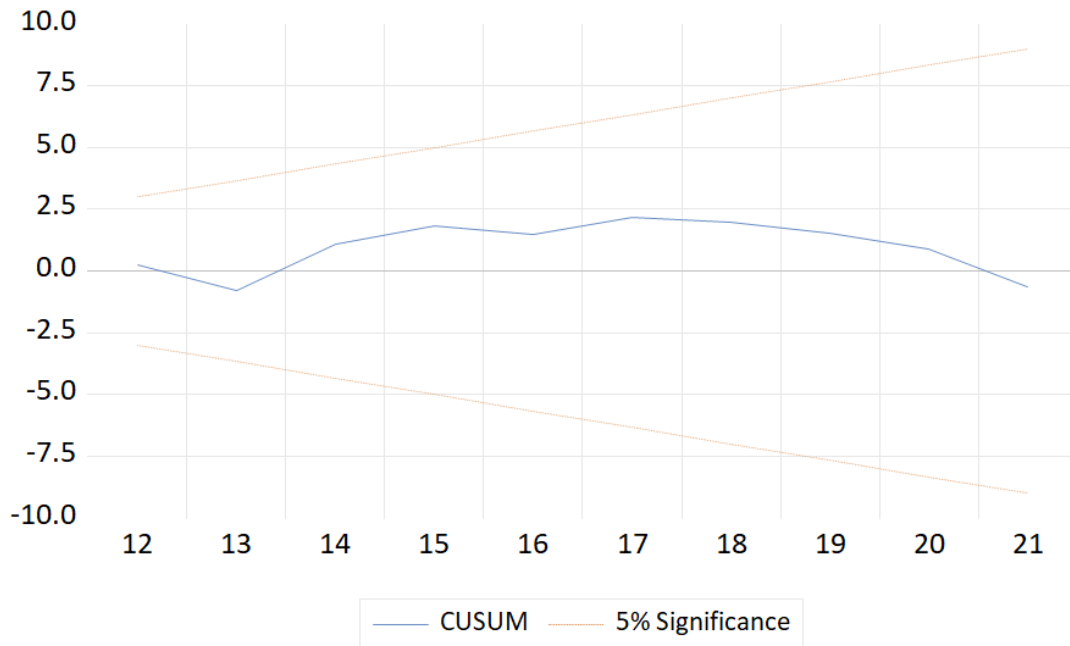
المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews 13

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلات تتعلق بالتوصيف، الارتباط الذاتي، أو التباين المتغير، كما أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، مما يعزز موثوقية التقديرات.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر نتائج اختباري **CUSUM** و **CUSUMSQ** أن النموذج يتمتع بالاستقرار على المدى الطويل. ويتضح ذلك من الرسم البياني، حيث يقع منحنى **CUSUM** و **CUSUMSQ** بالكامل ضمن الحدود الحرجة، مما يعكس استقرار العلاقات المقدرة وأن معاملات النموذج لا تشهد تغيرات جوهرية بمرور الوقت. بشكل عام، تعكس هذه النتائج أن النموذج يتمتع بخصائص إحصائية جيدة تجعله أداة موثوقة لتحليل العلاقات الاقتصادية وتفسيرها.

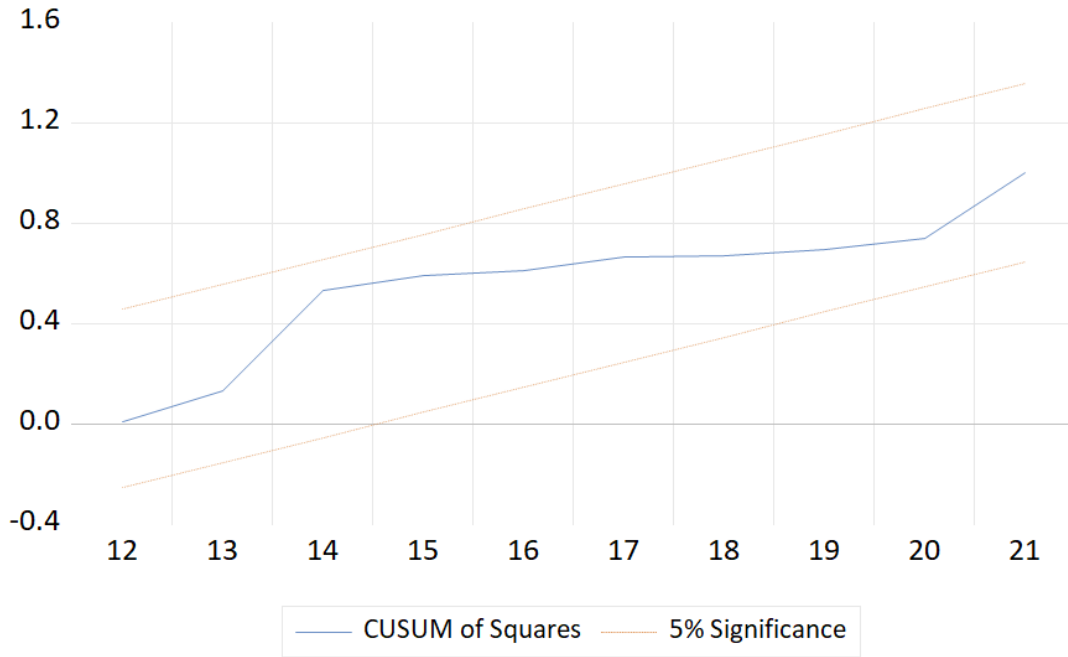
الشكل رقم (06-04): اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات Eviews 13

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

الشكل رقم (07-04): اختبار CUSUMSQ



المصدر: مخرجات Eviews 13

رابعاً: التفسير الاقتصادي للنتائج:

تشير نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، وهو ما يؤكد ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والمؤسسية على المدى الطويل، هذه النتيجة تعني أن أي صدمات مؤقتة في المتغيرات المستقلة يتم تصحيحها بمرور الوقت، بما يضمن عودة المنظومة الاقتصادية إلى مسار التوازن.

على المدى القصير، أوضحت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ (ECM) سلبي ومعنوي (-1.23)، وهو ما يعكس سرعة تصحيح الاختلال تفوق 100% في الفترة التالية للصدمة، أي أن الاقتصاد الجزائري يستجيب بسرعة نسبية للتقلبات المؤقتة. إلا أن مؤشر جودة المؤسسات (IQI) لم يظهر أي تأثير مباشر في الأجل القصير، مما يعكس أن الإصلاحات المؤسسية في الجزائر تحتاج إلى فترة زمنية قبل أن تنعكس على قرارات المستثمرين الأجانب، وهو ما يتماشى مع طبيعة الاستثمار الذي يتأثر بثبات القواعد التنظيمية أكثر من التحولات اللحظية.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

كما بيّنت النتائج أن التضخم الحالي يرتبط إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر، بينما يظهر التضخم المتأخر أثراً عكسياً قوياً. هذا قد يُفسّر في السياق الجزائري بأن ارتفاع الأسعار في المدى القصير قد يعكس توسعاً اقتصادياً أو زيادة في الطلب الكلي، مما يحفّز المستثمرين، لكن استمرار التضخم في المدى المتوسط والطويل يضر بجاذبية السوق نتيجة لزيادة تكاليف الإنتاج وعدم اليقين. أما بالنسبة للائتمان المحلي، فإن أثره الإيجابي يظهر بعد فترة تأخير، وهو ما يشير إلى أن التمويل المحلي يدعم النشاط الاقتصادي والاستثماري لكن عبر قناة تراكمية تتطلب وقتاً لتؤتي ثمارها.

أما على المدى الطويل، فقد كان لمؤشر جودة المؤسسات أثر معنوي موجب (0.24)، مما يعكس الدور الحاسم للإصلاح المؤسسي في تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر. النتيجة المماثلة التي سجلها مؤشر الحرية الاقتصادية (0.23) تؤكد أن البعدين - المؤسسي والتنظيمي - يلعبان دوراً متكاملاً في تعزيز جاذبية الاستثمار. هذا التماثل في القيم يشير إلى أن تحسين بيئة الأعمال في الجزائر يتطلب العمل بالتوازي على محوري تحسين جودة المؤسسات وتوسيع نطاق الحرية الاقتصادية.

من جانب آخر، أظهر الناتج المحلي الإجمالي أثراً سلبياً ومعنوياً في المدى الطويل، وهي نتيجة قد تبدو متناقضة مع التوقعات النظرية. يمكن تفسير ذلك بأن فترات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال العينة المدروسة تزامنت غالباً مع فترات ارتفاع عائدات المحروقات، وهو ما يكون قد قلل من الحاجة النسبية إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أو دفع الحكومة إلى تشديد القيود على بعض القطاعات الاستراتيجية.

تشير نتائج النموذجين المقدرين إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وكل من مؤشر جودة المؤسسات وحرية الاقتصاد وعدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكد أن هذه المتغيرات تتحرك على المدى الطويل وفق مسار متوازن. وقد أظهرت التقديرات غياب أي أثر معنوي مباشر لمؤشر جودة المؤسسات وحرية الاقتصاد في الأجل القصير، مما يعكس أن الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية لا تُترجم إلى قرارات استثمارية فورية، وإنما تحتاج إلى فترة زمنية حتى يثق المستثمر الأجنبي في استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية. في المقابل كشفت النتائج عن أثر معنوي موجب لهذين المؤشرين في الأجل الطويل، وبقيم متقاربة، وهو ما يبرز ضرورة تكامل السياسات الإصلاحية المؤسسية مع السياسات الداعمة لحرية السوق. كما أظهرت النتائج أن للتضخم والائتمان المحلي تأثيرات متباينة زمنياً؛ حيث يكون أثر التضخم إيجابياً في المدى القصير لكنه يتحول إلى أثر سلبي لاحقاً إذا استمر، بينما يظهر أثر الائتمان بعد فترة زمنية من توافره،

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

مما يشير إلى طبيعة التأثير التراكمي لسياسات التمويل. ومن جانب آخر أوضحت النتائج أن النمو الاقتصادي في ظل الهيكل الحالي المعتمد على قطاع المحروقات لم يكن محفزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج هذا القطاع. وتؤكد هذه الخلاصات مجتمعة أن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتطلب مزيجاً من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية طويلة الأجل، مع تبني سياسات نقدية ومالية متوازنة، وتنويع القاعدة الإنتاجية لتقليل الاعتماد على العوائد النفطية.

الفصل الرابع: قياس أثر جاذبية مناخ الاعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل التطبيقي، تم تحليل العلاقة بين جاذبية مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2023)، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والمؤسسية التي تعكس مختلف أبعاد مناخ الأعمال. وقد سمح هذا التحليل، من خلال المزج بين العرض الوصفي والتقدير القياسي، باستخلاص عدد من النتائج المهمة.

فقد أظهر العرض الوصفي للبيانات وجود تقلبات ملحوظة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تزامنت مع تغيرات في مؤشرات مناخ الأعمال، حيث برز تأثير بعض الأبعاد مثل الحرية الاقتصادية وكفاءة البيئة التنظيمية والأسواق المفتوحة بشكل أكبر مقارنة بأبعاد أخرى. أما التحليل القياسي فقد مكن من اختبار طبيعة العلاقة في الأجلين القصير والطويل، وأكد على وجود ارتباط دال بين تحسن بعض مؤشرات مناخ الأعمال وزيادة جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر، مع بقاء تأثير بعض المؤشرات محدوداً نتيجة عوامل هيكلية داخلية.

وتشير هذه النتائج، عند مقارنتها بالدراسات السابقة، إلى أن حالة الجزائر لا تختلف كثيراً عن التجارب الدولية المماثلة في الاقتصادات الريعية، حيث يظل مناخ الأعمال عاملاً محدداً أساسياً لجذب الاستثمارات، لكنه يتأثر بشكل مباشر بمدى استقرار السياسات الاقتصادية، وفعالية المؤسسات، ومرونة الإطار القانوني. وعليه يمكن القول إن تعزيز جاذبية مناخ الأعمال يعد مدخلاً محورياً لرفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة بما يدعم مسار التنمية الاقتصادية المستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

انطلاقاً من الإشكالية التي تمحورت حول مدى تأثير جاذبية مناخ الأعمال على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حاولت هذه الدراسة الجمع بين الإطار النظري والتحليل التطبيقي من أجل تقديم إجابة شاملة ودقيقة عن الإشكالية المطروحة.

أظهرت الدراسة النظرية أن مناخ الأعمال يمثل الإطار الذي يحدد مدى سهولة ممارسة الأنشطة الاقتصادية، ويتجسد في مجموعة من المؤشرات الدولية التي تعكس قوة المؤسسات، فعالية القوانين، استقرار السياسات، حرية الأسواق، وكفاءة البنية التحتية. وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بدرجة كبيرة بمستوى هذه المؤشرات، إذ يبحث المستثمرون عن بيئة مستقرة وشفافة تضمن حقوقهم وتحقق عائداً تنافسياً.

أما على مستوى الواقع الجزائري، فقد أبان التحليل التاريخي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن تقلبات واضحة مرتبطة بالظروف الاقتصادية الدولية، والسياسات المحلية المتبعة، وخاصة القوانين المنظمة للاستثمار، ورغم تسجيل الجزائر لبعض التدفقات المهمة في سنوات معينة، إلا أن أدائها ظل دون المستوى المتوقع مقارنة بالإمكانات الاقتصادية المتاحة، ويرجع ذلك إلى استمرار العراقيل المرتبطة بمناخ الأعمال مثل تعقيد الإجراءات الإدارية، غياب الشفافية، عدم استقرار المنظومة التشريعية، وضعف البنية التحتية والخدمات المالية.

أما على الصعيد التطبيقي، فقد أسفر النموذج القياسي المعتمد (ARDL) عن نتائج تؤكد صحة الفرضية الأساسية، حيث تبين أن تحسن بعض مؤشرات مناخ الأعمال يرتبط إيجابياً بتطور الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن ضعف مؤشرات أخرى - وخاصة المتعلقة بالفعالية التنظيمية وسيادة القانون - شكل عائقاً أمام جذب الاستثمارات. كما أظهرت النتائج أن أثر الإصلاحات الاقتصادية ظل محدوداً بفعل بطء وتيرة التنفيذ والتناقضات في التشريعات.

اختبار الفرضيات: من خلال النتائج السابقة التي توصلت إليها الدراسة يمكن اثبات أو نفي فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: كلما تحسنت مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر زادت القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

أظهر كلا النموذجين تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا لكل من مؤشر جودة المؤسسات (IQI) ومؤشر الحرية الاقتصادية (EcoFreedom) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى الطويل (معاملات 0.24 و 0.23 على التوالي، $p=0.000$) هذا يعني أن تحسن مناخ الأعمال، سواء من خلال تعزيز الإطار المؤسسي (الشفافية، سيادة القانون، الاستقرار السياسي) أو الحريات الاقتصادية (تسهيل التجارة، حماية الملكية)، يزيد من جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي بنسبة تقارب 23-24% لكل وحدة تحسن، وهو ما يعني أن مناخ الأعمال الجيد يقلل من المخاطر المتصورة لدى المستثمرين الأجانب، مثل عدم اليقين السياسي أو التنظيمي، ويعزز الثقة ويشجع على تدفق رؤوس الأموال في سياق الجزائر، ويعكس ذلك أهمية الإصلاحات الهيكلية في تحسين بيئة الاستثمار، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية. وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثانية: أثر الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في مناخ الأعمال الجزائري، على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ظل محدودًا بفعل بطء وتيرة التغيير والإصلاحات وارتباط الاقتصاد الجزائري بشكل كبير بقطاع المحروقات:

تشير نتائج النموذج الأول إلى تحسن طفيف في مؤشر جودة المؤسسات (IQI) منذ 2021، مما يعكس بعض الإصلاحات الأخيرة (مثل تحديث قوانين الاستثمار أو تحسين الشفافية)، لكن القيم لا تزال سلبية، مما يعني أن جودة المؤسسات لم تصل إلى مستويات جيدة، كما أن غياب التأثير قصير الأجل لكل من مؤشر جودة المؤسسات (IQI) و مؤشر الحرية الاقتصادية EcoFreedom يدعم فكرة بطء وتيرة التغيير، حيث تتطلب الإصلاحات المؤسسية وقتًا لتترجم إلى نتائج ملموسة، معامل النمو الاقتصادي (GDP) غير معنوي في كلا النموذجين، مما يعكس أن نمو الاقتصاد الجزائري، المرتبط بشدة بإيرادات النفط، لا يترجم تلقائيًا إلى زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن الصدمة الهيكلية في 2015 (Break) أكدت تأثير الاعتماد الكبير على المحروقات، كما أكدت هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام الصدمات، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط في هروب رؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض حاد في الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن الإصلاحات الاقتصادية والقانونية في الجزائر، مثل قانون الاستثمار 2022، لم تحقق بعد التأثير المطلوب بسبب بطء التنفيذ، مقاومة البيروقراطية، والافتقار إلى تنويع الاقتصاد، كما أن الاعتماد على المحروقات يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الخارجية، مما يقلل من فعالية الإصلاحات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

خارج قطاع الطاقة، وهذا يتماشى مع نظريات الاقتصاد السياسي التي تشير إلى أن الاقتصادات الغنية بالموارد تعاني من "لعنة الموارد" إذا لم تُدعم بمؤسسات قوية. وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

الفرضية الثالثة: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ضعيفة وجد متواضعة رغم ما تمتلكه من إمكانيات ومؤهلات وذلك بسبب عدم استقرار مناخ الأعمال بالجزائر

تشير الإحصاءات الوصفية إلى أن متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 989.18 مليون دولار، مع تباين كبير (انحراف معياري 948.50) وأدنى قيمة سلبية (-537.79)، مما يعكس تقلبات عالية وضعفًا نسبيًا في التدفقات مقارنة بإمكانيات الجزائر (مثل الموقع الاستراتيجي، الموارد الطبيعية، والسوق الكبير)، ورغم المؤهلات الاقتصادية للجزائر، فإن العوامل المؤسسية الضعيفة والاعتماد الكبير على قطاع المحروقات يحد من القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كما ان الصدمات الخارجية، مثل انخفاض أسعار النفط في 2015، أدت إلى تقلبات حادة، مما يعزز التصور بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة مقارنة بالإمكانيات. وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية

الفرضية الرابعة: ضعف بعض مؤشرات مناخ الأعمال في الجزائر (كإطار المؤسسي، الكفاءة التنظيمية، الشفافية، الحرية الاقتصادية...) أثر على استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يُظهر تحليل PCA أن مؤشر جودة المؤسسات (IQI) الذي يجمع كلا من: الاستقرار السياسي (PSI)، سيادة القانون (Law)، الشفافية (TI)، وجودة الأداء التنظيمي (RQI)، يعكس تدهورًا واضحًا في جودة المؤسسات منذ 2006، مع قيم سلبية منذ 2012 وأدنى مستوى له كان سنة 2015، كما أن معاملات PCA (مثل -0.5551 للشفافية و0.5474 للكفاءة التنظيمية) تؤكد أهمية هذه الأبعاد في تفسير التباين، وفي النموذج الثاني يظهر (EcoFreedom) الذي يقيس الحريات الاقتصادية تأثيرًا إيجابيًا طويل الأجل، لكن متوسط قيمته (52.72) وهي أقل من المتوسط العالمي لدول متقدمة حوالي 70-80 حسب (Heritage Foundation)، مما يعكس ضعفًا نسبيًا، كما ان عدم وجود تأثير قصير الأجل لكلا المؤشرين يعزز فكرة أن الضعف المؤسسي يعيق التأثير الفوري للإصلاحات، وبالتالي فإن الإطار المؤسسي الضعيف، مثل الفساد (TI)، التنظيمات البيروقراطية (RQI)، وانخفاض الحرية الاقتصادية، يزيد من تكاليف المعاملات ومخاطر الاستثمار، مما يجعل الجزائر أقل جاذبية مقارنة بدول أخرى، وهذا يتماشى مع الأدبيات الاقتصادية التي تربط

جودة المؤسسات بجذب الاستثمارات، حيث يتطلب تحسين هذه المؤشرات إصلاحات هيكلية مستدامة. وهو ما يؤكد صحة هذه الفرضية.

تؤكد الفرضيات الأربع أن تحسين مناخ الأعمال، سواء عبر جودة المؤسسات أو الحرية الاقتصادية، هو المفتاح الأبرز لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومع ذلك فإن الضعف المؤسسي، بطء الإصلاحات، والاعتماد على المحروقات يحد من هذه التدفقات، رغم الإمكانيات الكبيرة للبلاد، النتائج تشير إلى ضرورة التركيز على إصلاحات مؤسسية مستدامة، تنويع الاقتصاد، وتعزيز النظام المالي لتحقيق نمو اقتصادي طويل الأجل وجذب استثمارات أجنبية مستدامة.

وبناءً على ما سبق، يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات فيما يلي:

النتائج النظرية

- هناك علاقة وثيقة بين تحسين مناخ الأعمال وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- الإصلاحات التي باشرتها الجزائر لم تؤت ثمارها كاملة بسبب غياب الاستقرار في التشريعات، وبطء تفعيل القوانين، وضعف البنية المؤسسية؛
- تحسين مؤشرات مناخ الأعمال يمثل مدخلاً أساسياً لجذب استثمارات نوعية ومستدامة بعيداً عن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات؛
- أن مناخ الأعمال يمثل عاملاً مركزياً في تحديد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتداخل فيه البعد الاقتصادي مع الأبعاد المؤسسية والتنظيمية والسياسية؛
- تعاني الجزائر من ضعف هيكلي في مناخ الأعمال يتمثل في البيروقراطية، الفساد، ضعف الشفافية، وعدم استقرار السياسات الاقتصادية، وهو ما يقلل من قدرتها على الاستفادة من إمكانياتها الكبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- من خلال تحليل المؤشرات الدولية لمناخ الأعمال في الجزائر (الحرية الاقتصادية، التنافسية العالمية، سهولة الأعمال، مؤشر ضمان... إلخ)، تبين أن الجزائر حافظت على تصنيفات متأخرة نسبياً مقارنة بدول

الخاتمة العامة

إقليمية مثل المغرب وتونس، رغم ما تمتلكه من موارد طبيعية وبشرية معتبرة مما أثر بشكل سلبي على مناخ الأعمال وجاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر؛

النتائج التطبيقية:

- التحليل التطبيقي أظهر أن بعض المؤشرات الكلية (النتاج المحلي الإجمالي، الاستقرار النسبي في سعر الصرف، حجم السوق) أثرت إيجاباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما شكلت مؤشرات أخرى (التضخم، ضعف القطاع المالي، ارتفاع الضرائب، تعقيدات الإجراءات) عوامل طاردة؛
- وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من مؤشر جودة المؤسسات والحرية الاقتصادية حيث أظهرتا تأثيراً قوياً ومتشابهاً على المدى الطويل؛
- أبانت نتائج نموذج ARDL عن وجود علاقة طويلة الأجل بين بعض مؤشرات مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن التحسينات الهيكلية في بيئة الأعمال قد تحقق أثراً إيجابياً ومستداماً على المدى البعيد؛
- أظهرت نتائج المدى القصير أن الصدمة الهيكلية لعام 2015 (Break) كان لها أثر سلبي قوي ومعنوي، حيث أدت هذه الصدمة إلى تراجع حاد في الإيرادات النفطية وتقييد الإنفاق العمومي، ما انعكس سلباً على قدرة الجزائر في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأدى ذلك إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وهو ما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري وتأثره الشديد بالصدمات وارتباطه الكبير بقطاع المحروقات؛
- عدم وجود أثر معنوي مباشر لمؤشر جودة المؤسسات والحرية الاقتصادية في الأجل القصير دليل على أن الإصلاحات المؤسسية والتنظيمية لا تُترجم إلى قرارات استثمارية فورية، وإنما تحتاج إلى فترة زمنية حتى يثق المستثمر الأجنبي في استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية في الجزائر؛
- يعتبر الائتمان المحلي عاملاً حاسماً في تحسين مناخ الأعمال، حيث يظهر أثره بعد فترة زمنية من توافره، أما تأثير التضخم فيكون إيجابياً في المدى القصير، لكنه يتحول إلى أثر سلبي لاحقاً إذا استمر؛
- النمو الاقتصادي مقارنة بعوامل مناخ الأعمال والتمويل في ظل الهيكل الحالي المعتمد على قطاع المحروقات، لم يكن محفزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج هذا القطاع؛

وعلى ضوء النتائج المستخلصة، يمكن التأكيد على أن جاذبية مناخ الأعمال تمثل عاملاً محورياً في تفسير تباين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث أظهرت المؤشرات أن التحسن النسبي في بعض الأبعاد التنظيمية والمؤسسية كان له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمارات، في حين ظل ضعف الشفافية وبطء الإصلاحات عائقاً أمام تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التدفقات.

وعليه، فإن نجاح الجزائر في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة تستهدف بالأساس تحسين الإطار القانوني والتنظيمي، تعزيز ثقة المستثمرين عبر استقرار السياسات الاقتصادية، وتطوير البنية التحتية والمؤسسات الداعمة للأعمال وتبقى هذه الجهود شرطاً أساسياً وهاماً لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة ومستدامة تسهم في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

التوصيات: وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية خصوصاً تلك المرتبطة بإنشاء وتسيير المؤسسات، من خلال اعتماد الرقمنة لتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال معالجة الملفات والقضاء على البيروقراطية؛
- تعزيز الاستقرار التشريعي والقانوني ومراجعة التشريعات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بما يضمن وضوح القوانين واستقرارها، وتجنب كثرة التعديلات عليها والتي قد تضعف من ثقة المستثمرين في البيئة الاستثمارية؛
- تعزيز حماية حقوق المستثمرين ومنحهم ضمانات كافية عبر آليات قانونية واضحة وشفافة، خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات؛
- تفعيل دور الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار ومنحها صلاحيات أوسع كهيئة فعّالة للتنسيق والتسهيل وتقديم المرافقة اللازمة للمستثمرين، وتفعيل الشباك الوحيد اللامركزي التابع لها وتوسيع مهامه، من خلال منحه كافة الصلاحيات التي تخوله منح جميع التراخيص والإجراءات الإدارية المتعلقة بالفعل الاستثماري التي يحتاجها المستثمر؛
- تعزيز استقلالية القضاء وترسيخ مبادئ المساءلة، من خلال تحسين قدرات المؤسسات القضائية والهيئات الرقابية لمكافحة الفساد وضمان الشفافية في مختلف المعاملات من أجل منح ثقة كافية للمستثمرين؛

- تعزيز الحوكمة والشفافية ومنح ضمانات كافية للمستثمرين عبر آليات قانونية واضحة وشفافة، خاصة فيما يتعلق بتسوية النزاعات، وكذا كل ما يتعلق بالتحويلات المالية وتحويل الأرباح، وملكية المشاريع للأجانب؛
- تنويع مصادر الدخل القومي وتجنب الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات، عبر تطوير قطاعات استراتيجية وتشجيع الاستثمار فيها مثل الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية، الطاقات المتجددة. حيث يؤدي الريع النفطي إلى إهمال الإصلاح المؤسسي الحقيقي في القطاعات غير النفطية (ظاهرة "المرض الهولندي" والاعتماد على الريع)؛
- تطوير وعصرنة النظام المالي والمصرفي من خلال تحسين الخدمات المصرفية وتشجيع الشراكات بين المستثمرين المحليين والأجانب وتسهيل عمليات التمويل والتحويلات المالية للمستثمرين المحليين والأجانب بسرعة وتكلفة منخفضة، إضافة إلى تفعيل السوق المالي كأداة هامة في توفير التمويل والضمانات اللازمة للمستثمرين لتجسيد مشاريعهم الاستثمارية؛
- الاستثمار في تطوير البنية التحتية من خلال عصرنة وتوسيع الطرق، المطارات، الموانئ، إنشاء مناطق صناعية ومناطق نشاطات وفق المعايير الدولية، وكذا تطوير هذه البنية خصوصا في مجالات النقل، اللوجستيك، والكهرباء، لما لها من أثر مباشر على قرار الاستثمار؛
- إنشاء مناطق حرة ومجمعات صناعية متخصصة لجذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات ذات الأولوية؛
- تشجيع البحث العلمي والابتكار وربط الجامعات بمحيطها الاقتصادي، والاستثمار في تكوين وتأهيل اليد العاملة بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل والمستثمرين الأجانب؛
- تطوير برامج شراكة مع المستثمرين الاجانب لنقل المعرفة والخبرة إلى الكفاءات الوطنية؛
- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي باعتباره المحدد الأهم في تحسين مناخ الاعمال، وذلك من خلال سياسات كلية متوازنة وشفافة؛
- تحسين بيئة المنافسة ومنع الاحتكار، بما يخلق مناخًا استثماريًا تنافسيًا أكثر انفتاحًا وجاذبية؛

➤ الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في القيام بإصلاحات وتحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل الامارات، المغرب وشرق أوروبا، دول جنوب شرق اسيا.

وبذلك، فإن معالجة إشكالية جاذبية مناخ الأعمال في الجزائر ليست مجرد خيار، بل تمثل ضرورة ملحة لتمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، واستقطاب استثمارات أجنبية نوعية قادرة على دعم مسار التنمية المستدامة.

آفاق الدراسة

بعد توصلنا لمجموعة من النتائج وصياغة بعض الاقتراحات، يمكننا تصور افاق للبحث مستقبلا يمكن للباحثين الراغبين في اختيار هذا الموضوع معالجتها اهمها:

- ❖ دراسة مقارنة لمناخ الاعمال في الجزائر مع دول أخرى استطاعت تحسين مناخ الاعمال وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومحاولة الاستفادة منها، على غرار الامارات، سنغافورة، ماليزيا؛
- ❖ إدراج مؤشرات جديدة مثل مؤشرات الاقتصاد الرقمي، التحول الطاقوي، والبعد البيئي في قياس جاذبية الاستثمار؛
- ❖ إجراء دراسات قطاعية لقياس أثر جاذبية مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي نحو قطاعات محددة مثل (الطاقات المتجددة، الزراعة، الصناعات التحويلية)؛
- ❖ تحليل تأثير متغيرات نوعية إضافية، مثل جودة البنية التحتية أو التكامل الإقليمي، على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع

والمصادر

قائمة المراجع:

أولاً: باللغة العربية

الكتب:

1. حسين عبد المطلب الاسرج، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، سلسلة بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر 2005
2. ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مصر
3. أبو قحف، عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر: الأسس والتطبيقات، دار الكتاب الجامعي، 2005
4. احمد كاظم الساعدي، حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2020
5. باسم حمادي الحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط 1، 2014
6. حسن كريم حمزة، العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011
7. حسين علي بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009
8. خالد بن عبد الرحمان المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002،
9. دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، جامعة الزيتونة الأردنية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان، الأردن، 2008
10. دريد محمد احمد، الاستثمار قراءة في المفهوم والانماط والمحددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016

قائمة المراجع والمصادر

11. دريد محمود السامرائي، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2006
12. سرى موفق جعفر مقصود، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي لدولة الامارات العربية المتحدة، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2021
13. سليمان عمر عبد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009
14. سليمان عمر محمد الهادي، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
15. سيف محمود عبد الله التهامي وإبراهيم جابر السيد احمد، إدارة الاستثمار الأجنبي، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، دسوق، مصر، ط1، 2019
16. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010
17. صادق عادل سعيد، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، دار الفكر العربي، 2007
18. صلاح عباس، العولمة واثارها في الفكر المالي والنقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2007
19. طلال كداوي، تقييم القرارات الاستثمارية، الموصل، 2007
20. عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011
21. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، دار المعرفة الجامعية، ط1، 2000
22. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، ط 1، 2001
23. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2005

قائمة المراجع والمصادر

24. عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013
25. عجة الجيلالي، الكامل في القانون الجزائري للاستثمار-الأنشطة العادية وقطاع المحروقات-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2006
26. عدنان داود محمد العذاري، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2016
27. عمار حمد خلف، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews، دار الدكتور، بغداد، 2015
28. عمر مصطفى جبر إسماعيل، ضمانات الاستثمار في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010
29. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012
30. عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012 /1433
31. غول فرحات، التسويق الدولي مفاهيم واسس النجاح في الأسواق العالمية، دار خلدون، الطبعة الأولى، 2008
32. فارس عياد شاكور، عزت قناوي، مبادئ الاقتصاد القياسي والرياضي، دار العلم للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2006
33. فريد احمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية الواقع والتحديات "دراسة مقارنة": كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس، البحرين، دار النهضة العربية، ط 1، 2008
34. فوزي عطوي، المالية العامة النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003
35. مايح شبيب الشمري، حسن كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، الطبعة الأولى، 2015
36. محمد صالح القرشي، مقدمة في الاقتصاد القياسي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، 2004

قائمة المراجع والمصادر

37. محمد عبد العزيز عبد الله عبد، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005
38. محمود علي الشرقاوي، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2016
39. مصطفى يوسف كافي، إدارة الاعمال الدولية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2017،
40. معراج هواربي، بهناس عباس، احمد مجدل، القرار الاستثماري في ظل عدم التأكد والازمة المالية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013
41. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011
42. نزيه عبد المقصود مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى
43. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الاثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية-دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2013،
44. هزاع حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر: المفاهيم والتطبيقات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2009
- الرسائل والاطروحات الجامعية:**

1. بلال غالم، دور الحكومة الإلكترونية في تحسين مناخ الاعمال بالجزائر دراسة حالة بعض الولايات، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2022/2021.
2. قارة إبراهيم، أثر انظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات بانل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2018-2019

قائمة المراجع والمصادر

3. اميرة بحري، الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات ودوره في النمو الاقتصادي-دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000/2014-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-2012/2013
4. بشير هارون، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر وسنغافورة خلال الفترة 1990-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2021-2022
5. بن زعرور شكري، مسار برامج التصحيح الهيكلي وإصلاح السياسات الاقتصادية الكلية-دراسة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2015-2016
6. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية-دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية-أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015
7. حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر 1998/2008-مذكرة لنيل شهادة الماجستير، في التسيير والمناجمنت فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011
8. خالد بن عبد الرحمان المشعل، الجانب النظري لدالة الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي، سلسلة نشر الرسائل الجامعية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2002
9. خرافي خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب-رسالة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014-2015،
10. داودي محمد، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان-، 2010-2011
11. دريش الزهرة، أثر تقلبات أسعار الصرف على الاسواق المالية الناشئة، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL ، أطروحة دكتوراه ل.م.د، شعبة علوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2019-2020

قائمة المراجع والمصادر

12. دلال بن سميحة، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة-1-2016/2017،
13. رضا بهناس، اثار الإصلاح الجبائي على مناخ الاعمال في الجزائر، أطروحة دكتوراه في قانون الاعمال والملكية الفكرية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018-2019.
14. سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007
15. سنوسي بن عومر، فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-تقييم تجربة الشراكة قطاع عام-خاص، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014
16. سي بشير وسيلة، أثر مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد درايعية ادرار، 2022-2023
17. سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة حسب نموذج الجاذبية-مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2015-2016،
18. صياد شهيناز، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2012-2013
19. عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جلب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر-حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة س المباشر-حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبلدية، جوان 2006
20. علي صوشة فايزة، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، 2014-2015

21. قادري محمد، السياسة المالية وانعكاساتها في تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1980-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2014-2015،
22. ليلي حليمي، واقع وآفاق مؤشرات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية تقويمية للقطاعات المنتجة للفترة 1990-2017-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2019-2020
23. مصلة يحي، دور تحسين مناخ الاعمال في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة مقارنة بين الجزائر وبولونيا-، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011-2012
24. مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه طور ثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، 2019-2020
25. ناصر نفيسة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية-حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014
26. هند سعدي، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية-دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014-، أطروحة دكتوراه علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016-2017
27. وليد بيبي، اليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الازمة المالية الحالية-دراسة حالة دول شمال افريقيا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015

1. دحماني ادريوش، النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر " دراسة قياسية"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العدد 6، المجلد 27، فلسطين
2. إبراهيم خويلد ووليد صاحب، جودة مؤشرات الحوكمة وأثرها في التقليل من تقلبات صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في دول MENA للفترة 1996-2017 مقارنة نموذج بانل الديناميكي، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2020، ص-ص 95-104
3. أسماء بن طراد، تقييم أداء الاقتصاد الجزائري في تعزيز المناخ الاستثماري. مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41
4. امنة محمد فخري وطيب عثمان، قياس أثر مناخ الاستثمار في تكلفة المشاريع الاستثمارية باستخدام نموذج (ARDL) في العراق، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (EASJ)، المجلد 02، العدد 01، اذار 2023
5. بعداش عبد الكريم، تحليل الاثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر البلدان المضيفة له، مقال من مجلة Revue des Reformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale n°2/ 2007 ، الصفحات من 21-41
6. بكطاش فتيحة، مقالاتي سفيان، المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال في مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 21، جوان 2014، الصفحات من 76-106
7. بلمديوني محمد، بوقرط ربيعة، دور الشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية، مقال في مجلة صوت القانون، المجلد 08، العدد خاص، 2020، الصفحات من 568-585
8. بن خزناجي امينة، اوسرير منور، تطور استثمار الشركات متعددة الجنسيات وعلاقتها بالأمن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية للفترة 1995-2015-، مقال في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، الصفحات من 91-105
9. بن ديبش نعيمة وبوطلاعة محمد، دور الحوكمة والبيئة المؤسسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2015)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، ص 414-435

10. بن علال بلقاسم، شعبي مريم، بورداش شهر زاد، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (حالة الجزائر)، مقال في مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2019، الصفحات 83-96.
11. بن مريم محمد، بن ناقلة قدور، أثر المتغيرات الحقيقية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1987-2015، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 17، سنة 2017
12. بن مريم محمد، دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 20، جوان 2018، ص 55-71
13. بن ياني مراد، مناقر نور الدين، قارة إبراهيم، تقييم مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 1980-2015 وفقا لاختبار التكامل المشترك بمنهج الحدود، مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة، العدد 05، 2017
14. تمار أمين، اختبار التكامل المشترك بين معدلات التضخم والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1990-2016) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، 2018
15. حسام عبد العال عبد العال شعبان، حتمية تهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي المباشر، مقال في مجلة القانون والاقتصاد، ملحق خاص بمناسبة مرور مائة وخمسون عام على انشاء كلية الحقوق، العدد: 92، جامعة القاهرة
16. خالد عبد الحفيظ محمد حمد، الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على خلق الازمات الاقتصادية في الدول النامية، مقال في مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 04، العدد 03، 2020، الصفحات من 82-99
17. خيارى زهية، مناخ الاستثمار في الجزائر بين تقييمات التقارير الدولية والجهود المبذولة. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 15 09، 2019، الصفحات 289-302
18. درقال يمينة، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر -دراسة قياسية باستخدام نموذج الفجوات الزمنية الموزعة ARDL- خلال الفترة 1995-2019

19. دلال بن سمينة، جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تشخيصية تقييمية)، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، الصفحات من 505-528، سنة 2019
20. رشيد حمدوني، جديجة صافر، واقع مناخ الاعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2015-2022، مقال في مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، سنة 2022، الصفحات 78-102.
21. رمزي علوان، عبد الوافي بولويز، تدويل الشركات متعددة الجنسيات ودوره في التحول الصناعي والتكنولوجي بالاقتصاد الصيني، مقال في مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2019، الصفحات من 114-131
22. رواب جمال، مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على سيادة الدول، مقال في مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 3، العدد 01، 2015، الصفحات من 43-63
23. روشو عبد القادر، مدى جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تقييمية للفترة 2000-2019)، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 07، العدد 04، الصفحات من 57-73، ديسمبر 2019
24. ستي حميد، محددات انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 2000-2014 دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 08، جوان 2017، ص 53-70
25. سي جيلالي هاشمي، مختاري فيصل، تأثير الاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، سنة 2022، ص 01-16
26. شنوف عبد الرؤوف، شيخة مبروك العروسي، بوبكر عباسي، دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر-التجربة الإماراتية أنموذجا، مقال في مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد رقم 05، العدد 02، ديسمبر 2022
27. صورية عاشوري، فايزة بولعجين، أثر الحرية الاقتصادية والتنمية البشرية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة - 2001 2018، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد / 12 العدد: 03، 2021، ص 564-581

قائمة المراجع والمصادر

28. عبد الحق طير، عقبة ريمي، بولرباح غريب، أثر الفساد على جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل للفترة (2003-2016)، مجلة رؤى اقتصادية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 107-125
29. عبد الحق طير، محمد قويدري، و غريب بولرباح، جاذبية الدول العربية للاستثمار الاجنبي المباشر: نظرة جغرافية قطاعية مع الاشارة الى حالة الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، الصفحات 145-164
30. عبد الحميد برحومة، عنزة برياش، مخاطر مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لمؤشرات خطر البلد للفترة 2000-2012، مقال في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 10، سنة 2013، الصفحات 228-243
31. عبد الصمد بن عبد الرحمن، عمراني عبد النور قمار، أثر متغيرات الحرية الاقتصادية على تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 2000-2016، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، العدد الثاني-المجلد 01، جوان 2018
32. عبد الصمد سعودي، احمد بن العاربية، برنامج الاستثمار العمومية كآلية للتنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 1، العدد 4، سنة 2017
33. عبد المالك بضياف، و امال براهيمية، تحليل اداء الاقتصاد الجزائري وفق مؤشرات مناخ الاعمال ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 19 12 2019، الصفحات 784-798
34. غالية عباس وسمية بوقفطان، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية الكمية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر للفترة 1970-2018، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد 04، العدد 02، سنة 2021، ص ص 143-157
35. فتيحة بكطاش، و احلام بوعزارة، تحليل تطور مؤشرات بيئة اداء الاعمال في الجزائر. مقال في مجلة الاستراتيجية والتنمية، اكتوبر 2020، الصفحات 319-337.

36. فلة غيدة، فوزية غيدة، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الاقتصادي-في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL - خلال الفترة 1980-2014، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 12، العدد 01، الصفحات من 01 الى 21، جامعة جيجل، 2018
37. قسميوري كفية وعلوي شمس نريمان، مراجعة الأطر القانونية لسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر لتقديم بيئة استثمارية أكثر جاذبية-الضمانات والحوافز-، مجلة دراسات وابحاث، المجلد 10، العدد 03، الصفحات من 725-744، سبتمبر 2018
38. قويدري محمد، وصاف سعدي، واقع مناخ الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 08، سنة 2008
39. كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009، مجلة أبحاث إدارية واقتصادية، المجلد 4، العدد 1، سنة 2010
40. لمزري مفيدة، سالمى وردة، الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية، مقال في مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01، 2020، الصفحات من 136-158
41. المالكي ناجي ساري، تأثير ظاهرة الفساد المؤسساتي على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق، مجلة التنوع الاقتصادي، جامعة عين تموشنت، المجلد 05، العدد 01، ص 24-43
42. مجدي صبحي عريف، مصطفى وليد نور الله، تحليل تنافسية الامارات العربية المتحدة في ضوء مؤشرات تقرير التنافسية العالمية، المركز الأوروبي لدراسات الشرق الأوسط، 2019، الصفحات من 1 الى 29
43. محبوب فاطمة، تحليل واقع مناخ الاعمال في الجزائر خلال الفترة 2007-2016. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية- العدد الاقتصادي-32، الصفحات 318-327
44. محسن خضير عباس، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 2003-2017، مقال في مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، المجلد 10، العدد 40، كانون الأول 2021، الصفحات من 173-194
45. محمد عبد العليم صابر، أثر مؤشرات الحوكمة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2020) دراسة قياسية تحليلية، مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 59، العدد الثالث، ابريل 2022، ص 179-203

46. محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي وأثرها على النمو في الجزائر، مجلة الباحث، المجلد 10، العدد 10، سنة 2012
47. مرتضى حسين لفته البديري ومروان شاكر عبيد الزركاني، تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد العراقي للفترة (2003-2017)، مجلة كلية الكوت الجامعة، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية "نحو اتجاهات حديثة وادارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العصر" للفترة من 26-27 اذار 2022، ص 216-228
48. مروان عبد المالك ذنون ومحمد وحيد حسن، دور مؤشرات مناخ الاستثمار في تحفيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية عن ماليزيا (1990-2016)، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 25، العدد 110، سنة 2019، ص 258-274
49. مصطفى محمد عبد الكريم وغيث أيوب يوسف، معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى العراق وسبل معالجتها لفترة ما بعد 2003، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد 12، كانون الأول 2022، ص 1365-1408
50. مصطفى مكي، لويذة بوشعير، دور الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم قطاع المناولة الصناعية في الجزائر-دراسة حالة شركة لافارج هولسيم-، مقال في مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، 2023، الصفحات 290-303
51. مليكة زغيب، نعيمة غلاب، انعكاس مؤشرات مناخ الاستثمار على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد / 11 العدد 01، جوان 2024، ص 310-330
52. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 07، 2010
53. ناظم عبد الله، استخدام السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 07، سنة 2011، الصفحات من 21-43
54. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، سنة 2013

قائمة المراجع والمصادر

55. هارون اوروان، مفهوم الرقابة في إطار الشركات متعددة الجنسيات، مقال في مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 08، العدد 02، 2022، الصفحات 18-34
56. وسام نعمة رجب، دور مؤشرات الحرية الاقتصادية في تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة دراسة قياسية لعينة من الدول العربية للمدة (2000-2017)، جامعة الكوفة، العدد 68، الجزء 2 اذار 2022، ص 259-300
57. وسعي رابح، رملي محمد، أثر بيئة الأعمال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1980-2020، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الأعمال، المجلد 4، العدد 6، 2021

التقارير والمنشورات:

1. تقرير الاونكتاد حول سياسة الاستثمار في الجزائر سنة 2004
2. محمد امين لزعر، المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: اية مصداقية؟، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، العدد: مائة وخمسون، الكويت، 2020
3. المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات، الطبعة الأولى، ابريل 2019
4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، التقرير السنوي لسنة 2015، الكويت، سنة 2015
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2008، الكويت، 2008
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، الكويت، 2011
7. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2001، الكويت، سنة 2001.
8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، 2005
9. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2012-2013)، الكويت، 2013

قائمة المراجع والمصادر

10. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2014)، الكويت، 2014
11. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2015)، الكويت، 2015
12. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016)، الكويت، 2016
13. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2017)، الكويت، 2017
14. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018)، الكويت، 2018
15. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2019)، الكويت، 2019
16. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2000، الكويت، سنة 2000
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2016
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2022
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2023
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2024
21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية سنة 2025
22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية الربع الثاني سنة 2020

قائمة المراجع والمصادر

23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، سنة 2022،
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ضمان الاستثمار تطلق «مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار» لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، نشرة فصلية العدد الفصلي الأول (يناير-مارس) 2013، الكويت، سنة 2013
25. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية لعام 2018 (نشرة فصلية العدد 04 سنة 2019)، الكويت
26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2014
27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة فصلية العدد الرابع، بيئة أداء الاعمال في الدول العربية، الكويت، سنة 2012
28. موقع صندوق النقد الدولي. (2002). وضع الاستثمار الدولي. واشنطن. تم الاطلاع عليه يوم 2023/05/15 الساعة 11.37 من الرابط التالي:
- <https://www.imf.org/external/np/sta/iip/guide/ara/iipara.pdf>

المؤتمرات والملتقيات:

1. بودي عبد القادر وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة الى تجارب بعض الدول، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول: "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 02 و03 فبراير 2008
2. الجوزي جميلة، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية"، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و23 أكتوبر 2007
3. خوميحة فتيحة، التجربة الإماراتية في مجال المناطق الحرة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الخامس حول: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومستقبل المناطق الحرة الصناعية للتصدير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، يومي 25-26 ماي 2016

قائمة المراجع والمصادر

4. كمال رزيق، بوزعرور عمار، التصحيح الهيكلي واثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول: تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الادماج في الحركية الاقتصادية العالمية، يومي 29-30 اكتوبر 2001، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف
 5. منير خروف، ريم ثوامرية، المناطق الحرة كأداة فعالة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، يومي 28-29 افريل 2017
 6. يوسف مسعداوي، واقع وفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، ورقة بحثية ضمن الملتقى العلمي الدولي الثاني حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، حالة بعض الدول النامية"، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، يومي 22 و 23 أكتوبر 2007
- القوانين والمراسيم:**
1. الامر 06-11 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 53، سنة 2006
 2. الامر 01-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2001
 3. الامر 06-08، المعدل والمتمم للامر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، سنة 2006
 4. الامر 66-284، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 88، سنة 1966
 5. القانون 16-09 المتعلق بترقية بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، سنة 2016
 6. القانون 22-18 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، سنة 2022

قائمة المراجع والمصادر

7. القانون 17-23 الذي يحدد شروط وكيفيات منح العقار الاقتصادي التابع للأملك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 73، سنة 2023
8. القانون رقم 86-13، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 35، سنة 1986
9. المادة 58 من الامر 09-01، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، سنة 2009
10. المادة 6 من الامر 08-04 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 49، سنة 2008
11. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 64، سنة 1993
12. المرسوم التنفيذي 01-282 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 55، سنة 2001
13. المرسوم التنفيذي 07-119، المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري ويحدد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007
14. المرسوم التنفيذي 07-120 المتضمن تنظيم لجنة المساعدة على تحديد الموقع وترقية الاستثمارات وضبط العقار وتشكيلتها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007
15. المرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022
16. المرسوم التنفيذي 22-299 الذي يحدد كيفيات تسجيل الاستثمارات او التنازل عن الاستثمارات او تحويلها وكذا مبلغ وكيفيات تحصيل الاتاوة المتعلقة بمعالجة ملفات الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022

قائمة المراجع والمصادر

17. المرسوم التنفيذي 23-487 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز بالتراضي القابل للتحويل الى تنازل عن العقار الاقتصادي التابع للأمالك الخاصة للدولة الموجه لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023
18. المرسوم التنفيذي 23-488 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار الصناعي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023
19. المرسوم التنفيذي 23-489 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار السياحي وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023
20. المرسوم التنفيذي 23-490 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية للعقار الحضري وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 85، سنة 2023
21. المرسوم التنفيذي 24-111 معدل ومتم للمرسوم التنفيذي 22-298 الذي يحدد تنظيم الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، سنة 2024
22. المرسوم التنفيذي 94-319 المتضمن صلاحيات وتنظيم وسير وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 67، سنة 1994
23. المرسوم التنفيذي رقم 07-121 المتضمن تطبيق احكام الامر 06-11 الذي يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز والتنازل عن الأراضي التابعة للأمالك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، سنة 2007
24. المرسوم الرئاسي 22-296 الذي يحدد تشكيلة اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار وسيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 60، سنة 2022

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Books/Livres

1. - jaques margerin et Gérard ausset, choix des investissement, l'ere édition, S.E.D.I.F.O.R, st-Laurent-du var, France, 1979.
2. Abdelhak Lamiri, La décennie de la dernière chance : Émergence ou déchéance de l'économie Algérienne?, Alger :Edition Chihab, 2013

3. Ammar BELHIMER(1998), "La dette extérieure de l'Algérie : une analyse critique des politiques d'emprunts et d'ajustements", Partie 3
4. Badi H. Baltagi, Basic Econometrics, Fourth Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg 2008
5. Buxheli, B, What is the attractiveness of albania for FDI flow ?, Grin verlag,norderstedt, Germany
6. Cristos N. Petelis, Foreign Direct Investment And Economic Integration, Judge Business School And Queen' s College, Cambridge University
7. Damodu N. Gujarati, Basic Econometrics, Fourth Edition, The Mcgraw-Hill Companies 2004
8. Dunning, J. H,Multinational Enterprises and the Global Economy. Addison-Wesley, 1993
9. Gregory Mankiw, "Principles of Economics", 4th Edition, China, 2007
- 10.Guir Roger, l'investissement direct et les firmes multinationales, economica, paris, 1984.
- 11.Hymer, S. H, The International Operations of National Firms: A Study of Direct Foreign Investment MIT Press, 1976
- 12.Kindleberger, C. P, American Business Abroad: Six Lectures on Direct Investment. Yale University Press, 1969.
- 13.Kiyodhi Kojima, "Direct Foreign Investment: A Japanese model of multinational business operations", Taylor& Francis, UK,1978
- 14.Laura Paez, Liberalizing Financial Services Foreign Direct Investment, First Published Palgrave Macmillan, Britain 2011
- 15.LEE C. ADKINS & R. CARTER HILL.(2011). "Using STATA For Principles of Econometrics", 4th Edition, Wiley
- 16.Mourad BENACHENHOU (1993.1), "L'inflation, Dévaluation et marginalisation", Dar Echrifa
- 17.Raymond Bertrand, « Economie financière international », Edition PUF, Paris
- 18.Rueys S. Tsay, Analysis Of Financial Time Series, Awiley-Interscience Publication, Canada 2002

Revue et périodiques :

1. Boris Gombac, “ Les zones franches en Europe “ ,Bruylant – Bruxelles,1991
2. onas Kibala koma ,Modélisation ARDL, test de cointegration aux bornes et approche de toda yamamoto,université de Kinshasa, congo,2018,vu sur le cite hal.archives–fr,le14/01/2021,p.6:.hal.archives–fr,le14/01/2021
3. Nafissa BAMHAMMED, Analysing the Impact of Macroeconomic Variables that Attract Foreign Direct Investment in Algeria, Using Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) for the Period (1990/2018), Al–Bishara Economic Magazine, Volume VII, n°03 (December 2021
4. 1Somia Iram,+Fatima Farooq,+Imran Sharif Chaudhry,+Maaz Ud Din, What Factors Lead to Affect Foreign Direct Investment in Pakistan? A Sector Level Empirical Investigation, Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies ISSN: 2518–0318 ISSN (E) 2518–8488 Volume 6: Issue 2 June 2020, p 497–508
5. Mezouri ettayib, An Econometric Study of The Impact of Corruption on The Foreign Direct Investment in Algeria using Autoregressive Distributed Lag (ARDL), Al–riyada for Business Economics Journal/ Vol 06 – N° 01 / January 2020
6. LAKHDIMI abdelhamid, LALMI fatima , BOUKAR abdelaziz, Impact Of The Investment Environment On FDI Flow In Arab Countries: An Econometrics Study, Journal of Economic Integration, Vol: 9 – N°: 2 / (June 2021), pp: 527–542
7. MEBTOUCHE ELaldja, the Gravity Model and FDI in Algeria, Journal of Contemporary Business and Economic Studies Vol. (05) No. (3) (2022)

8. Oludayo Elijah Adekunle, The Short and Long Run Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria, Management & Economics Research Journal, Vol. 2 No.4 (2020), pp. 45–65

9. Noris Fatilla Ismaila+, Suraya Ismailb,+ Mustafa Dakian, Macroeconomics scenario reflect the Foreign Direct Investment (FDI) in ASEAN–3 countries, Article in Journal of Management and Science · February 2025,p16–26, <https://www.researchgate.net/publication/389230972>

10.Laura KANAPIENYTĖ, Renata ČINČIKAITĖ, EVALUATION OF ATTRACTIVENESS OF THE EU MEMBER STATES

11.Abdelkarim Jabri and Mariem Brahim, Institutional Determinants Of Foreign Direct Investment In MENA Region: Panel Co–Integration Analysis, The Journal of Applied Business Research – September/October 2015, Volume 31, Number 5, p 2001–2012

12.Afzal. M, Malik. E. M, Butt. R, and Fatima K, (2013), Openness, Inflation and Growth Relationships in Pakistan An Application of ARDL Bounds Testing Approach, Pakistan Economic and Social Review, Vol 51, No. 1

13.Alexis Abodohoui¹, Parfait Sègbédji Aïhounhin¹, Normand Beaudry¹ & Zhan Su¹,Managerial Analysis of the Attraction of FDI in Canada, International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 3 ; 2015, p 33–44

14.Chidozie Njoku¹, Oscar Chiwira, Unbiased Technique in Identifying Appropriate Variables for FDI Inflows Model: A Role of Economic Growth in SADC, Journal of Applied Economics and Finance,Vol. 4, No. 3; May 2017,p 141–154

- 15.**Dickey, D.A. & Fuller, W.A., “Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root”, *Journal of the American Statistical Association*, Vol. 74, 1979
- 16.**Dickey, D.A. & Fuller, W.A., “The Likelihood Ratio Statistic for Autoregressive Time Series With a Unit Root”, *Econometrica*, Vol. 49, No. 4, 1981
- 17.**Dinkneh Gebre Borojo & Jiang Yushi, The impacts of institutional quality and business environment on Chinese foreign direct investment flow to African countries, Journal of Economic Research, 2020, VOL. 33, NO. 1, p 26–45
- 18.**Elena Makrevska Disoska+ Katerina Toshevskā–Trpchevskā+ Irena Kikerkova+ Elena Naumovska, Panel Data Analysis of the Impact of Economic and Institutional Factors upon the FDI Inflow in See, Review of Socio–Economic Perspectives, Vol. 3. Issue: 2/ December 2018, p 17–29
- 19.**Esso Loesse Jacques, Investissements directs étrangers : Déterminants et influence sur la croissance économique, revue de politique économique et développement, N° 117, Cellule d’Analyse de Politiques Economiques du CIRES, Juin 2005
- 20.**FOR FOREIGN DIRECT INVESTMENT, 12th International Scientific Conference « BUSINESS AND MANAGEMENT » 2022 May 12–13, 2022, Vilnius, Lithuania,p 114–123
- 21.**Ganna Blakyyta, Nataliia Guliaieva, Iryna Vavdijchyk, Olena Matusova and Anastasia Kasianova, Evaluation of investment environment security in Ukraine, Investment Management and Financial Innovations, Volume 15, Issue 4, 2018, p 320–331

22. Godwin Okafor+ Jenifer Piesse+ Allan Webster, FDI DETERMINANTS IN LEAST RECIPIENT REGIONS: THE CASE OF SUB-SAHARAN AFRICA AND MENA, p 1-21
23. H. BENISSAD (1999.4), "L'Ajustement structurel en Algérie : Le chemin parcouru", El Watan, 24 Jan. 1999, 1 ère partie.
24. Hori-androuis Anne, « les investissements japonais dans les pays de l'ASEAN » in bulletin de la maison franco-japonaise. Nouvelle série, tome X, n°2, Paris : Ed PUF, 1979
25. Housseem Rachdi+ Mariem Brahim+ Khaled Guesmi, Determinants Of Foreign Direct Investment: Irena Kikerkova+Elena Naumovs-ka+Katerina Toshevsk-Trpchevska+Elena Makrevska Disoska, Vector Error Correction Model on FDI and their Impact in the Republic of Macedonia, Zagreb International Review of Economics & Business, Vol. 21, No. 2, pp. 19-35, 2018
26. Irene Nkechi Onwuka, Impact of investment climate on foreign direct investment in Nigeria, Ghana, Kenya and South Africa, International Journal of Science and Research Archive, 2024, 13(02), p 258-274
27. Joshua Adeyemi Ogunjimi* Benjamin Olorunfemi Amune, Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment in Nigeria: An Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Approach, Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.10, No.3, 2019, p 1-8
28. Judith Lawson¹, Du Kuanqi¹, Bentum-Micah Geoffrey, The Impact of Macroeconomic Variables, Investment Incentives and Government Agreements on FDI Inflows in Ghana, Journal of Economics and Business, Vol.2, No.3, September 2019, p 1039-1056

- 29.**Kailash Kumar S, +Prasanth M, +Goutham Koundinyaa S +Kiran Kumar, FDI Flows to Emerging Economies: Trends and Determinants, International Journal of Scientific Research in Engineering and Management (IJSREM), Volume: 08 Issue: 12 | Dec – 2024, p 1-14
- 30.**Kunofiwa Tsurai, Foreign Direct Investment Dynamics in Hungary, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) Vol. 9, No. 6, pp. 122-131, December 2017
- 31.**Kunofiwa Tsurai, The Dynamics of Foreign Direct Investment in BRICS Countries, Journal of Economics and Behavioral Studies (ISSN: 2220-6140) Vol. 9, No. 3, pp. 101-112, June 2017
- 32.**Kyophilavong, P., Shahbaz, M., & Uddin, G. S. (2013). Does J-curve phenomenon exist in case of Laos? An ARDL approach. *Economic Modelling*, 35
- 33.**Lucas, R. E, "Why Doesn't Capital Flow from Rich to Poor Countries ?" *American Economic Review*, (1990).
- 34.**M. Hashem Pesaran and Yongcheol Shin, "An Autoregressive Distributed-Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis," in *Econometric Society Monographs*, vol. 31, ed. S. Strom (Cambridge: Cambridge University Press, 1999)
- 35.**M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith, "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships," *Journal of Applied Econometrics* 16, no. 3 (2001)
- 36.**Manamba EPAPHRA a† & John MASSAWE, The Effect of Corruption on Foreign Direct Investment: A Panel Data Study, *Turkish Economic Review*, Volume 4, Issue 1, March 2017,p 19-54
- 37.**Mbiankeu Nguea Stéphane, The Impact of Infrastructure development on Foreign Direct Investment in Cameroon, 2020. halshs-02446497,

- 38.** Mehmet Hanefi TOPALa + Özlem S. GÜL, The Effect of Country Risk on Foreign Direct Investment: A Dynamic Panel Data Analysis for Developing Countries, Journal of Economics Library, Volume 3, Issue 1, March 2016, p 141–155
- 39.** Mounir Belloumi and Atef Saad Alshehry, Sustainable Energy Development in Saudi Arabia, Journal Sustainability, Volume 7 (5), Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Basel, Switzerland, 2015
- 40.** Nor Asma Ahmad¹, Normaz Wana Ismail, NurHaiza Nordin, The Impact of Infrastructure on Foreign Direct Investment in Malaysia, International Journal of Management Excellence Volume 5 No. 1 April 2015, p584–590
- 41.** Noryati Ahmad and Hayati Mohd Dahan, ECONOMIC FREEDOM, MACROECONOMIC FUNDAMENTALS AND FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN FAST EMERGING BRICS AND MALAYSIA, The International Journal of Banking and Finance, Volume 10 (Number 1), 2013: Pages 57–73
- 42.** Ogono, G. M. + Obange, N. + Odhiambo, S. A, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows in Kenya, INTERNATIONAL MULTI-DISCIPLINARY JOURNAL, BAHIR DAR, ETHIOPIA, AFRREV VOL. 11 (4), SERIAL NO. 48, SEPTEMBER 2017, p 1–6
- 43.** Olawumi Dele Awolusi, Policy and Non-Policy Factors: What Determines Foreign Direct Investments in Africa?, Journal of Social and Development Sciences (ISSN 2221–1152) Vol. 9, No. 4, pp. 49–61, December 2018
- 44.** Ololade Mistura Aromasodun, Determinants of FDI inflows to West Africa: Prospects for regional development and globalization, BRICS JOURNAL OF ECONOMICS, Volume 3 Number 1, 2022, p 27–52

45. Pedro P. Romero+Carolina Tashiguano+Daniela Viteri, FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN LATIN AMERICA: THE ROLE OF NATURAL RESOURCES AND INSTITUTIONS, Article · August 2017, p 1–29
46. Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16(3), 289–326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>
47. Phillips, P.C.B. & Perron, P., “Testing for a Unit Root in Time Series Regression”, **Biometrika**, Vol. 75, No. 2, 1988
48. Richardson .p .Globalisation and linkages, Macro–Structural Challenges, OECD Working paper, N°181, Paris, 1996.
49. Sanjib Guha, Niazur Rahim, Bhagaban Panigrahi, Anh D. Ngo, David Simmonds, Does Corruption Act as a Deterrent to Foreign Direct Investment in Developing Countries?, *Organizations and Markets in Emerging Economies* ISSN 2029–4581 eISSN 2345–0037, 2020, vol. 11, no. 1(21), pp. 18–34
50. Sofik Handoyo, An Exploratory Study on the Relationship of Public Governance and Ease of Doing Business, *Asia–Pacific Management and Business Application*, 6, 2 (2017): p 75–88
51. Svitlana Petrivna Loza, INVESTMENT CLIMATE IN UKRAINE: STATUS, PROBLEMS AND POSSIBLE WAYS OF IMPROVEMENT, *Collection of scientific papers of DUIT. Series "Economics and Management"*, 2024. Bun. 55, p 46–58
52. The Case Of Emerging Markets, *The Journal of Applied Business Research – July/August 2016, Volume 32, Number 4*, p 1033–1040
53. Yu. M. Yachymets, CLASSIFICATION OF FACTORS FORMING AN INTEGRATED INVESTMENT CLIMATE IN THE NATIONAL ECONOMY, *Effective Economy*. 2025. No. 2

Université thèses and dissertations :

1. Ambaye Adugna Ameha, DETERMINANTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT IN SUB-SAHARAN AFRICAN COUNTRIES; CHALLENGES AND PROSPECTS USING PANEL DATA, THESIS Submitted to KDI School of Public Policy and Management In partial fulfillment of the requirements For the degree of MASTER OF DEVELOPMENT POLICY,2016

2. ARFAN SHAHZAD, THE INFLUENCE OF THE MACROECONOMIC VARIABLES AND BUSINESS ENVIRONMENT ON THE FOREIGN DIRECT INVESTMENT INFLOWS IN PAKISTAN: THE MODERATING ROLE OF POLITICAL STABILITY, A Dissertation Submitted to Othman Yeop Abdullah Graduate School of Business Universiti Utara Malaysia, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctoral of Business Administration,2013

3. USMAN SULEIMAN, THE FACTORS AFFECTING THE INFLOWS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT (FDI) IN SUBSAHARAN AFRICA: EVIDENCE FROM SIX AMONG THE TOP TEN FDI RECIPIENT COUNTRIES, Thesis Submitted to School of Economics, Finance & Banking, Universiti Utara Malaysia, in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Economics, 2016

4. Queeneth Ivie Obazee, The role of government policies on the attraction of Foreign Direct Investment to SADC Countries, submitted in accordance with the requirements for the degree of MASTER OF COMMERCE in the subject Business Management, at the UNIVERSITY OF SOUTH AFRICA, JANUARY 2020

5. Bismark Asare Bediako, Foreign Direct Investment Inflows, Financial Development and Political Risk: Evidence from Developing Countries, A thesis

submitted for the degree of Doctor of Philosophy at the De Montfort University, Leicester Business School, Department of Accounting and Finance, January 2021

Rapports :

1. Banque mondiale,(1994) ,’’ RADP memorandum économique la transition vers une économie de marché’’,rapport N 12048-al
2. World Economic Forum, The Global Competitiveness Report 2016-2017
3. – Unctad ,RAPORT UNCTAD 2009, New York and Geneva,

ثالثا: المواقع والروابط:

1. <https://frdelpino.es/investigacion/wp-content/uploads/2023/02/human-development-index.pdf> الساعة 12.42 تم الاسترداد بتاريخ 2024/06/06 ،
2. Bastian Herre and Pablo Arriagada. November 01, 2023 , sit web <https://ourworldindata.org/human-development-index> date 06/06/2024 h 12.30
3. <https://www.heritage.org/index/pages/about> بتاريخ: 2024/06/07 الساعة 10.09
4. <https://scpd.gov.kw/archive/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%202023.pdf> بتاريخ : 2024/06/08 ، الساعة: 09.30
5. https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/499/499_develop_bridge150.pdf
6. <https://kenanaonline.com/users/PRelations/posts/1189442> ،2024/06/10 ، بتاريخ: الساعة: 09.19
7. https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3370502

8. <https://rasheedti.org/%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1-%D9%85%D8%AF%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2023/> بتاريخ : 2024/06/10، الساعة : 14.31
9. موقع البنك العالمي من الرابط التالي <https://data.worldbank.org/country/algeria>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/12، الساعة 19.50
10. الرابط التالي: <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/overview#1>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/05، الساعة: 11.50
11. https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/14، الساعة 14.32
12. <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2253rank.html>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/14، الساعة 14.47
13. الرابط التالي: <https://www.worldbank.org/en/businessready/methodology>، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/07/22، الساعة: 10.19
14. <https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports>
15. الرابط التالي: <https://www.transparency.org/en/cpi/2023> تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/01/22 الساعة 10.29
16. الرابط التالي: https://databank.worldbank.org/reports.aspx?id=ceea4d8b&Report_Name=WGI-Table#، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2025/01/19 على الساعة 12.50
17. الرابط التالي: <https://www.heritage.org/index/pages/about> بتاريخ: 2024/06/07 الساعة 10.09
18. الرابط التالي: <https://www.heritage.org/index/pages/all-country-scores> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2025/01/14 الساعة 10,03

قائمة المراجع والمصادر

19. منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد)، متوفرة على الرابط:
<https://unctad.org/publication/world-investment-report-2025> تم الاطلاع عليه بتاريخ:
2025/07/19 الساعة: 23.55
20. الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/iteipc20039_fr.pdf ،
ص 22 تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2024/12/09، الساعة 16.16
21. <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/international-debt-statistics/series/BX.KLT.DINV.CD.DT>

الملاحق

الملحق رقم (01): الإحصاءات الوصفية

Date: 03/18/25 Time: 14:10

Sample: 1995 2023

	FDI	ECOFREED	CREDIT	INF	GDP
Mean	18.07639	52.71724	13.62674	5.816982	3.042696
Median	20.86823	54.50000	12.56511	4.269990	3.149868
Maximum	21.73375	61.00000	26.11721	29.77963	6.297480
Minimum	6.907755	43.20000	3.907417	0.339163	-5.129329
Std. Dev.	4.998687	4.751621	6.346037	5.769038	2.062810
Skewness	-1.495961	-0.396963	0.179246	2.917912	-2.082158
Kurtosis	3.811012	2.019159	2.015564	12.01926	9.623082
Jarque-Bera	11.61129	1.924110	1.326303	139.4465	73.95816
Probability	0.003011	0.382107	0.515225	0.000000	0.000000
Sum	524.2152	1528.800	395.1755	168.6925	88.23818
Sum Sq. Dev.	699.6325	632.1814	1127.621	931.8904	119.1451
Observations	29	29	29	29	29

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (02): مصفوفة الارتباط

Covariance Analysis: Ordinary

Date: 03/18/25 Time: 14:12

Sample: 1995 2023

Included observations: 29

Correlation Probability	FDI	ECOFREED	CREDIT	INF	GDP
FDI	1.000000 ----				
ECOFREEDOM	-0.239570 0.2107	1.000000 ----			
CREDIT	0.539042 0.0026	-0.783305 0.0000	1.000000 ----		
INF	-0.542574 0.0024	-0.036461 0.8511	-0.234506 0.2208	1.000000 ----	
GDP	-0.140558 0.4671	0.427694 0.0206	-0.473923 0.0094	0.130158 0.5010	1.000000 ----

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (03): الاستقرارية FDI

Null Hypothesis: D(FDIM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.411562	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FDIM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.439806	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (04): الاستقرارية Ecofreedom

Null Hypothesis: D(ECOFREEDOM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 3 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.552352	0.0152
Test critical values: 1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Null Hypothesis: D(ECOFREEDOM) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.114143	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (05): الاستقرارية Credit

Null Hypothesis: D(CREDIT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.474792	0.0015
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Null Hypothesis: D(CREDIT) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.433833	0.0017
Test critical values: 1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (06): الاستقرارية GDP

Null Hypothesis: GDP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.138508	0.0034
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.446532	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات 13 Eviews

الملحق رقم (07): الاستقرارية INF

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on AIC, maxlag=6)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.929385	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

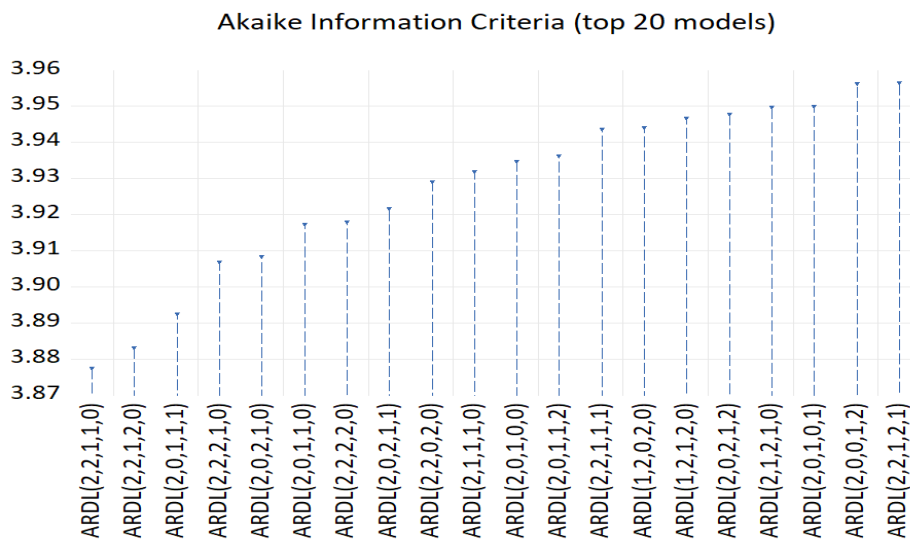
Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.929385	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات 13 Eviews

الملحق رقم(08): اختبار Akaike



المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(09): التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 4
 Trend type: None (Case 1)
 Sample size: 27

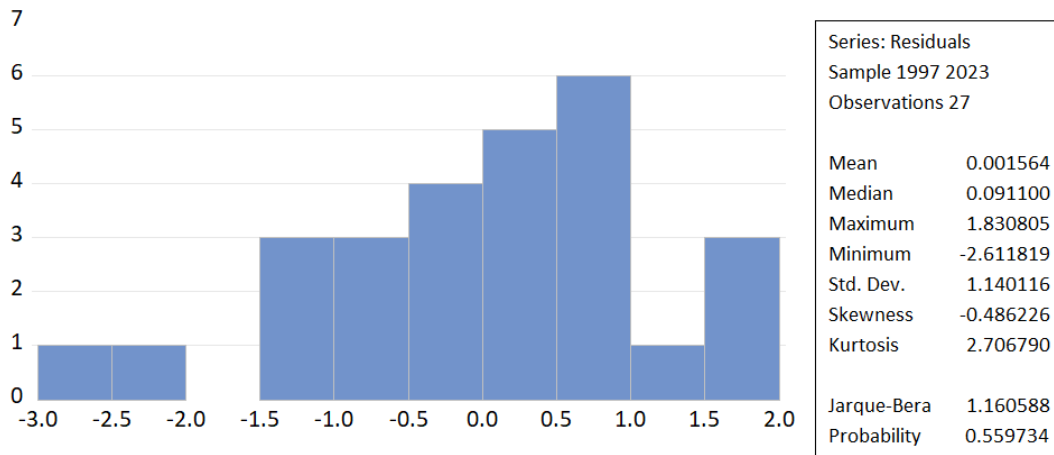
Test Statistic	Value
F-statistic	12.766195
t-statistic	-6.296867

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
F-Statistic						
30	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000	-1.000
Asymptotic	1.900	3.010	2.260	3.480	3.070	4.440
t-Statistic						
Asymptotic	-1.620	-3.260	-1.950	-3.600	-2.580	-4.230

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(10): اختبار Jarque Bera



المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(11): اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: FDI FDI(-1) FDI(-2) ECOFREEDOM ECOFREEDOM(-1)
ECOFREEDOM(-2) CREDIT CREDIT(-1) INF INF(-1) GDP BREAK

	Value	df	Probability
t-statistic	1.449355	15	0.1678
F-statistic	2.100630	(1, 15)	0.1678
Likelihood ratio	3.538758	1	0.0600

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(12): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.611526	Prob. F(2,14)	0.2345
Obs*R-squared	5.052669	Prob. Chi-Square(2)	0.0800

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (13): اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.694686	Prob. F(11,15)	0.7257
Obs*R-squared	9.112532	Prob. Chi-Square(11)	0.6115
Scaled explained SS	2.726525	Prob. Chi-Square(11)	0.9939

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم (14): استقراره IQI

Null Hypothesis: IQI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.871688	0.6313
Test critical values:		
1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: IQI has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.632528	0.0011
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	

Null Hypothesis: IQI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.443562	0.0222
Test critical values:		
1% level	-3.831511	
5% level	-3.029970	
10% level	-2.655194	

Null Hypothesis: IQI has a unit root
 Exogenous: Constant
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.919321	0.0079
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: IQI has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

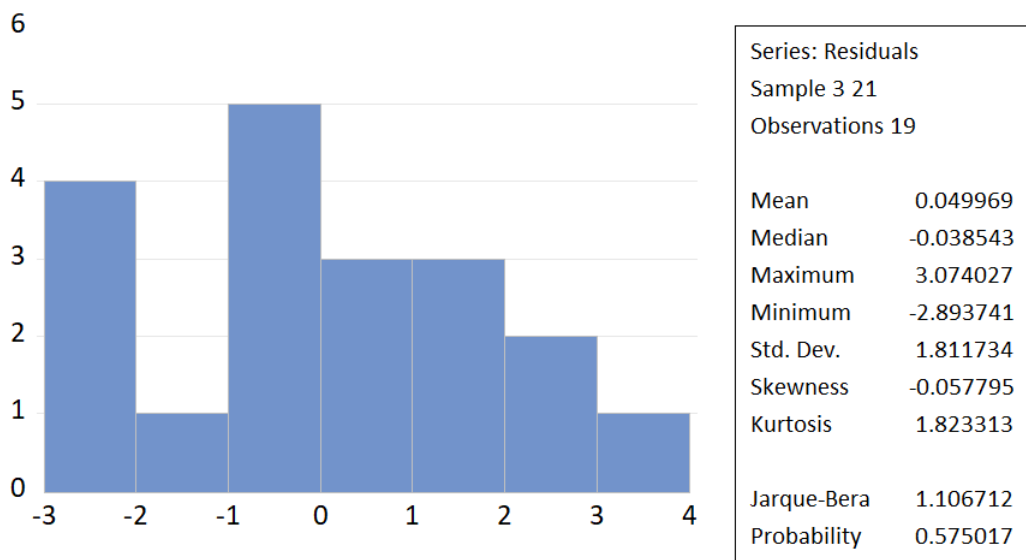
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.871688	0.6313
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

Null Hypothesis: IQI has a unit root
 Exogenous: None
 Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.653977	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(15): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(16): اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.323548	Prob. F(2,8)	0.7326
Obs*R-squared	1.421843	Prob. Chi-Square(2)	0.4912

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(17): اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.184617	Prob. F(9,9)	0.4024
Obs*R-squared	10.30282	Prob. Chi-Square(9)	0.3265
Scaled explained SS	1.168213	Prob. Chi-Square(9)	0.9989

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(18): اختبار Ramsey

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: FDI FDI(-1) FDI(-2) IQI GDP
INF INF(-1) INF(-2) CREDIT CREDIT (-1) CREDIT (-2)

	Value	df	Probability
t-statistic	1.367038	8	0.2088
F-statistic	1.868793	(1, 8)	0.2088
Likelihood ratio	3.988784	1	0.0458

المصدر: مخرجات Eviews 13

الملحق رقم(19): اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 4
Trend type: None (Case 1)
Sample size: 19

Test Statistic	Value
F-statistic	11.225566
t-statistic	-7.244404

المصدر: مخرجات Eviews 13

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر جاذبية مناخ الأعمال على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، انطلاقاً من أهمية هذا الأخير كأحد محركات النمو والتنويع الاقتصادي، وقد تبلورت إشكالية البحث حول مدى قدرة مناخ الأعمال في الجزائر على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي تم تبنيها خلال العقود الأخيرة، ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد منهجية قياسية قائمة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لاختبار العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، ومجموعة من المتغيرات المساعدة التي تعكس خصائص الاقتصاد الجزائري، أبرزها: التطور المالي (القروض الموجهة للقطاع الخاص)، حجم الاقتصاد (الناتج المحلي الإجمالي)، استقرار الأسعار (معدل التضخم)، إضافة إلى كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر جودة المؤسسات الذين يمثلان المتغيران المستقلان الرئيسيان لجاذبية مناخ الأعمال، كما تم إدخال متغير وهمي لقياس أثر الانكسار الهيكلي سنة 2015، والذي تزامن مع الصدمة النفطية وتراجع التدفقات الاستثمارية، وأظهرت النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر وكل من مؤشر جودة المؤسسات والحرية الاقتصادية حيث أظهرتا تأثيراً قوياً ومتشابهاً على المدى الطويل حيث تبين وجود علاقة طويلة الأجل بين جاذبية مناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وأن تحسن مؤشرات مناخ الأعمال يسهم إيجابياً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على المدى الطويل، كما أظهرت النتائج عدم وجود أثر معنوي مباشر لمؤشر جودة المؤسسات والحرية الاقتصادية في الأجل القصير مما يدل على أن الإصلاحات لا تُترجم إلى قرارات استثمارية فورية، وإنما تحتاج إلى فترة زمنية حتى يثق المستثمر الأجنبي في استقرار البيئة الاقتصادية والسياسية في الجزائر.

وأوصت الدراسة بضرورة تسريع وتيرة الإصلاحات المؤسسية وتقليص البيروقراطية، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تحسين الكفاءة التنظيمية وتبسيط الإجراءات الإدارية، تطوير النظام المالي لتسهيل تمويل الاستثمارات، إلى جانب تنويع القاعدة الاقتصادية عبر تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعات غير نفطية، من أجل تحسين مناخ الأعمال وزيادة جاذبيته للاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، مناخ الأعمال، الحرية الاقتصادية، الحوكمة والمؤسسات، الجزائر

Abstract

This study aims to analyze and measure the impact of business climate attractiveness on Foreign Direct Investment (FDI) flows in Algeria. This is based on the significance of FDI as a driver of growth and economic diversification. The research problem centers on the capacity of Algeria's business climate to attract FDI, particularly in light of the economic and institutional reforms adopted in recent decades.

To achieve the study's objectives, a standard methodology based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to test the relationship between FDI as the dependent variable and a set of auxiliary variables reflecting the characteristics of the Algerian economy. The most prominent of these are: financial development (credit to the private sector), economic size (GDP), price stability (inflation rate), in addition to both the Economic Freedom Index and the Institutional Quality Index, which represent the main independent variables for business climate attractiveness. A dummy variable was also introduced to measure the impact of the structural break in 2015, which coincided with the oil shock and the decline in investment flows.

The results revealed a cointegrating relationship between FDI and both the Institutional Quality Index and the Economic Freedom Index, demonstrating a strong and similar long-term impact. A long-term relationship was found between the attractiveness of the business climate and FDI flows in Algeria, indicating that improvements in business climate indicators positively contribute to attracting FDI to Algeria in the long run. However, the results also showed no significant short-term impact from the Institutional Quality and Economic Freedom indices. This suggests that reforms do not translate into immediate investment decisions but rather require a period of time for foreign investors to gain confidence in the stability of Algeria's economic and political environment.

The study recommended the necessity to: accelerate the pace of institutional reforms and reduce bureaucracy, enhance transparency and combat corruption, improve regulatory efficiency and streamline administrative procedures, develop the financial system to facilitate investment financing, and diversify the economic base by encouraging FDI in non-hydrocarbon sectors. These measures are essential for improving the business climate and increasing its attractiveness to FDI.

Keywords: Foreign Direct Investment, Business Climate, Economic Freedom, Governance and Institutions, Algeria